

قام الطالب بتصحيح الملاحظات

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول
شعبة أصول الفقه

د. محمد بن عبد الله
د. محمد بن عبد الله
د. محمد بن عبد الله



القول المطلق بالفتوى والتبيين عليها من كتاب فتح الباري لابن حجر

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

٣٨٨٨



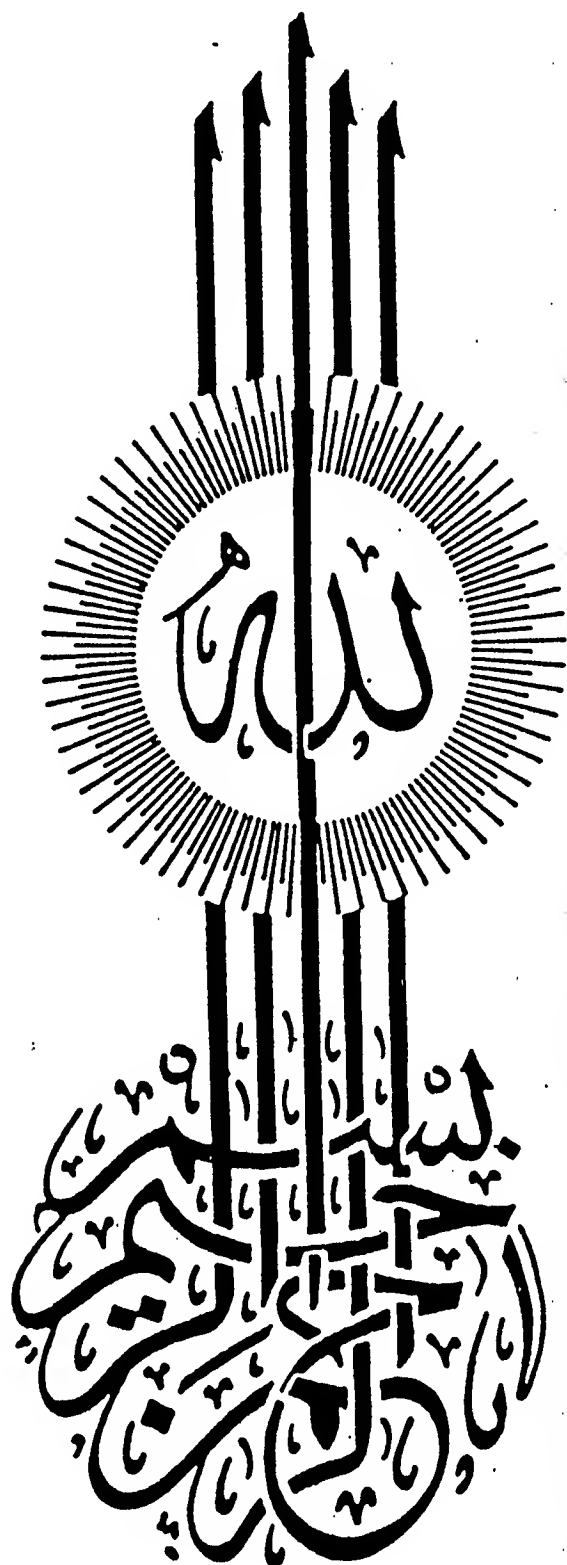
إعداد الطالب

سعيد بن علي الحداد

إشراف

الدكتور محمد بن عبد الله بن زيد

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م



بسم الله الرحمن الرحيم

=====

ملخص البحث

=====

الموضوع : " القواعد الأصولية المتعلقة بالقياس والتطبيق عليها ، من كتاب فتح الباري لابن حجر " . وهو بحث جمعت فيه الجزئيات الأصولية المتعلقة بالقياس ، المتناثرة في كتاب فتح الباري للحافظ بن حجر العسقلاني التي ذكرها ابن حجر عند إحتياجه إليها للمناقشة في الفقهيات .

فحاولت في هذا البحث إبراز شخصية الحافظ بن حجر كأصولي له باع طويل في الأصول من خلال المادة الموجودة في الفتح .

وقد قسمت البحث إلى عدة أقسام فنية ما دامت المادة المقترضة للتقسيم موجودة ، وإلا اكتفيت بذكر تلك الجزئيات .

وقد عمدت المباحث بما ورد في الفتح أولا ثم أتبعته بمبحث ما ذكره الأصوليون حتى تظهر المقارنة وتبرز شخصية الحافظ بن حجر وجاء البحث مشتملا على مقدمة وتمهيد ، وثلاثة أبواب :

الباب الاول : حقيقة القياس :

الباب الثاني : حجية القياس :

الباب الثالث : ما جرى فيه القياس ومن له أن يقيس .

وخاتمة :

وخرج البحث بعدة نتائج منها : أن الكتاب يحتوي على كمية وافرة من الأصول وتجلت شخصية ابن حجر كأصولي . وهناك نتائج أخرى رعدتها في آخر البحث .

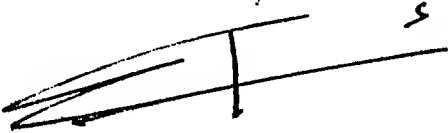
عميد كلية الشريعة والدراسات
الإسلامية

المشرف

الطالب







بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، الذى علمنا أن من لم يشكر الناس لم يشكر الله .

وإمتثالا لهدى رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام ، وإعترافا بالفضل ، أشكر مسئولى جامعة أم القرى عامة ، وكلية الشريعة خاصة ، ثم إلى القائمين على الدراسات العليا الشرعية ، الذين أتاحوا لى فرصة مواصلة دراستى ، فلا أملك إلا الدعاء من الذى يكافىء المحسن بأحسن الأجر .

كما أتقدم بخالص شكرى إلى أستاذى الفاضل ، فضيلة الدكتور / صلاح الدين زيدان الذى لم يدخر جهدا فى الإشراف على هذه الرسالة وإبرازها على ماهى اليوم حيث وجدت منه الحلم والصبر الواسع ، ولطالما احتلنى فى الجامعة وفى بيته ، فجزاه الله خير الجزاء .

كما أتقدم إلى كل من ساعدنى فى إعداد هذه الرسالة من أساتذة وطلبة وأسال الله تعالى أن يجعل عظمى هذا الصنيع لوجهه الكريم .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

=====

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه
وسلم .^(١)

أما بعد : فأحمد الله تعالى أن أعانني على إكمال هذا البحث ، وأدعو
سبحانه أن يجعله نافعا في الدنيا وسببا للمغفرة في الآخرة ، وقد بذلت بتوفيق الله
ما استطعت من جهد ، وإن كان جهد المقل ، إلا أنني أرجو به رضوان الله وكرمه ،
وأن يكون لبنة مباركة في شرح الأبحاث النافعة بإذنه تعالى .

فلا يخفى على طلبة العلم والباحثين أن الكتابة في علم أصول الفقه ليس أمرا
هينا ، لدقة مصطلحاته ، وعموم قواعده لأدلة الشريعة ، وإتساع تطبيقاته ، ووجود
الاختلاف في أدلته .

وعلى ذلك فهذا العلم لا بد من المعكوف على دراسته ومواعلة الليل بالنهار في
تفهمه واقتناص كل شاردة وواردة منه ، فهو مفتاح العلوم الشرعية ، وخادم لأحكامها
والفرض والغاية من دراسة هذا العلم هو معرفة طريقة استنباط الأحكام من الأدلة
وكيفية إستفادتها من مصادرها سواء أكانت كتابا أم سنة أم إجماعا أم قياسا . فالفقيه
لا يمكنه الحصول على الأحكام الشرعية من منابعها العملية إلا إذا درس هذا العلم دراسة
واعية مستفيضة ، فهذه الدراسة هي التي تكون لديه القدرة على استنباط الأحكام من
أدلتها ، وتورثه ملكة أخذ الأحكام من الأدلة .

وعلم أصول الفقه يعد من أهم علوم الشريعة الإسلامية ذلك لأنه يحتوي على الضوابط
(١) سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت : دار الفكر : ١/٦٠٩) .

والمعايير العلمية الدقيقة لأصول هذه الشريعة وفروعها ، والذي يتعمق فى هذا العلم لاشك أنه يزداد يقينا بعظمة هذا الإسلام ، ويزداد بصيرة بصلاحيه هذا الدين لكل زمان ومكان . كما توجد عند المتعمق فى هذا العلم العقلية الناضجة الواعية والبصيرة الراشدة التى تستوعب الرأى ، والرأى المخالف له ، وتوجد رحابة الصدر وسعة الأفق .

والقياس هو المصدر الرابع من مصادر الفقه الاسلامى بعد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع ، وهو مصدر هام جدا لاغنى عنه بحال من الأحوال ، ويعتبر الدعامة الأساسية لاستنباط أحكام النوازل التى لم يأت بها حكم صريح ، ولم يخصص لها ذكر فى الكتاب والسنة ولم يرد بشأنها إجماع . فقد كنت حريصا أثناء دراستى فى الكلية وفى السنة المنهجية على فهم مباحث القياس والوصول إلى أغوار ذلك الدليل الرابع بعد الكتاب والسنة والإجماع . وكم تمنيت أن يكون موضوع رسالتى فيه ، وقد منحنى الله تعالى هذه الفرصة فيما بعد والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

وشاء الله تعالى أن أكون أحد طلاب الدراسات العليا بكلية الشريعة ، قسم الفقه وأصوله بجامعة أم القرى ، وأنهيت السنة المنهجية بتوفيق من الله تعالى ، وعشت بعدها دوامة إختيار الموضوع ، فاخترت موضوعا إلا أنه لم يحظ بالموافقة وما شاء الله كان . وفى أثناء إنتظار الموافقة على هذا الموضوع ، كنت أتابع السطالعة ، وفى أحد الأيام إذا بأحد الأساتذة الأفاضل يرشدنى إلى موضوع " القواعد الأصولية المتعلقة بالقياس والتطبيق عليها من كتاب فتح البارى لابن حجر "

فاستشرت فى دراسته بعض الأساتذة الأفاضل ، فوجدت منهم تشجيعا على دراسته والمضى فيه . فقامت بدورى فى فحص قوائم الرسائل المسجلة لدى الجامعات المختلفة ولم أجد من كتب فيه ، ومن تناوله من الباحثين فإننا بحث موضوعا ثانيا غير القياس عند

الحافظ ابن حجر . وأثناء قراءتي للفتح ، رجح لدى أن الموضوع يستحق الدراسة ، وتمت الموافقة عليه من قبل المجالس العلمية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

ومما لا شك فيه أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، ليس من أصل موضوعه التصدي لتعريف القواعد الفقهية ، وتحقيق الأراء الأصولية ، وإستيعابها في كتابه " فتح الباري " وإنما هي جزئيات أصولية توجد متناثرة في صفحات كتابه ، وطيات عباراته . يتعرض لذكرها عند احتياجه إليها للمناقشة في الفقهيات .

فحاولت ترتيب المادة المتعلقة بالقياس حسب الترتيب الموضوعي المعتاد في كتب الأصول . عزوت كل رأى إلى قائله إن كان هو غير صاحب الكتاب ، وإن كان صاحب الكتاب عزوته إليه .

وقد قسمت البحث إلى عدة أقسام فنية كال تفصيل بالتعاريف اللغوية والإصطلاحية وبيان الشروط ، ودلائل الحجية وغير ذلك ، ولكن التفصيل متوقف على وجود هذه الأمور في الفتح .

وإن لم أجد في مبحث من المادة المقتضية للتجربة ، اكتفيت بذكر تلك الجزئيات بدون تنظيم وتجزئة فنية .

والأمور التي جعلتها كالشروط أو أدرجتها في دلائل الحجية ليس بضروري أن يكون صاحب الكتاب قد نص على شرطيتها أو حجيتها ، بل أدرجت بعضها تحت هذه العناوين إعتمادا على كونها معروفة في الأصول من حيث الشرط أو الدليل .

فمثلا قول ابن حجر : . وأما من اتبع النص ، وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد من أئمة السلف إنكار ذلك ، لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضي ، وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم

(فتح الباري ، ١٣ / ٣٥٢) . ذكرت هذا القول في أدلة من قال بحجية القياس .

مع أن صاحب الفتح لم ينص على أن أدلة حجية القياس كذا وكذا .

فكون هذا القول معروفا كدليل لحجية القياس عند الأصوليين استدعى مني أن أدرجه في محله المناسب .

وحاولت في البحث أن أبرز شخصية الحافظ ابن حجر كأصولي له آراؤه وترجيحاته . وهذا النوع من البحوث لأول وهله قد يكون مستغربا من البعض ، وقد لا يكون هذا الإتجاه معلوما لدى البعض الآخر ، ولكن بعد القراءة والدراسة يزول هذا الإستغراب ويتضح هذا الإتجاه .

وكذلك هذا النوع من البحوث يجعلنا ندرس مؤلفات ابن حجر رحمه الله وغيره (فتجلى الفكرة وتتجلى شخصية ابن حجر ، ويعطينا هذا مزيدا من الإهتمام والإعتناء بكتابه " فتح الباري " فكان جديرا بأن يمتنى طلاب العلم وغيرهم من الباحثين بنوع من الخدمة العلمية .

إن هذا البحث ما هو إلا خطوة في الطريق لأقول أنني قد أتيت وأحصيت كل المسائل الأصولية المتعلقة بالقياس ، فقد يكون قد فاتني بعضها فالله يعلم إنسى بذلت كل ما في وسعي ومالدي من طاقة حتى أحصى ما فيه من مسائل ولكن كل عمل الإنسان مهما بلغ من الكمال فدائما يحتاج إلى التنقيح والتعديل والزيادة والنقصان والكمال لله وحده سبحانه وتعالى . ولقد صدق العماد الأصمفهانى في قوله : " إنسى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يوم ، إلا قال في غده أو بعد غده : لو غيرت هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم المعبر .

أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في اختيار موضوع هذا البحث ، قاصدا به وجهه الله الكريم وأن ينفع به الطالبين ، وأن يلهمني التوفيق والسداد في العمل والصواب في القول ، وهو على ذلك قدير .

ومن ثم قد جاء البحث مشتملاً على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة :

التمهيد اشتمل على : ١ - أهمية الموضوع

ب - التعريف بالمؤلف .

المقدمة : أهمية القياس كمصدر للتشريع .

الباب الأول : حقيقة القياس .

ويشمل مقدمة وأربعة فصول وخاتمة .

الفصل الأول : تعريف القياس .

الفصل الثاني : أركان القياس .

الفصل الثالث : شروط الأركان .

الفصل الرابع : أقسام القياس .

الخاتمة : ما يستخلص من الباب .

الباب الثاني : حجية القياس .

ويشمل مقدمة وأربعة فصول وخاتمة .

الفصل الأول : المذاهب في الحجية .

الفصل الثاني : أدلة المشبتهين .

الفصل الثالث : شبه المنكرين .

الفصل الرابع : الرد على شبه المنكرين .

الخاتمة : بيمان المذهب الراجح وما يستخلص من الباب

الباب الثالث : ما يجرى فيه القياس ومن له أن يقيس .

ويشمل مقدمة ، وستة فصول وخاتمة .

الفصل الأول : القياس في جميع الأحكام الشرعية .

الفصل الثاني : القياس في الحدود والكفارات .

الفصل الثالث : القياس في الأسباب والشروط .

الفصل الرابع : القياس في المستثنيات .

الفصل الخامس : القياس في العقليات .

الفصل السادس : من له أن يقيس .

الخاتمة : أهم ما يستخلص من الباب .

الخاتمة

تمهيد :-

أ - أهمية الموضوع
=====

أهمية الموضوع :-

لما كانت هذه الشريعة هي الخاتمة اقتضت حكمة الله تعالى أن تكون كاملة شاملة صالحة لكل زمان ومكان حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، ولذلك جاءت تحمل في طياتها مصادر للتشريع تتسم بالمرونة والشمول ، لتستوعب كل مستجدات العصور وهذه الأصول متعددة متدرجة حسب أهميتها في التشريع وهي على النحو الآتي :-

١- الكتاب : هو كلام الله عز وجل المعجز المتعبد بتلاوته المتلو بالأسنة المكتوب في

المصاحف المحفوظ في الصدور^(١) ، ولا خلاف بين المسلمين في أن القرآن الكريم هو أصل الأدلة الشرعية وإليه يرجع الاحتجاج بها ، فهو المصدر الحقيقي للتشريع ، وحجيته لانزاع فيها ، ومن المسلم به أن نصوصه متناهية.

٢- السنة : ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو وصف

وهي حجة بما ورد في القرآن الكريم من الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فمما أرسلناك عليهم حفيزاً ﴾^(٢) ، وبالتحذير من عصيانه صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ﴿ ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾^(٣) .

(١) قواعد الأصول ومعاقد الفصول ، صفى الدين عبد المؤمن بن كمال الدين

عبد الحق البغدادي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : الدكتور علي عباس الحكيم ،

(مكة المكرمة : ، مركز احياء التراث الاسلامي ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) ص : ٣٦ .

(٢) سورة النساء ، الآية (٨٠) .

(٣) سورة الأحزاب ، الآية (٣٦) .

ومن المعلوم أن المتواتر منها قليل وغير المتواتر وإن كان كثيرا إلا أنه متناه
(١)
محصور.

(٣) الإجماع : وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
في عصر من العصور بعد وفاة علي حكم شرعي ، والإجماع محصور المواضع^(٢)
ومتعلق بوقائع قليلة.

وإستنادا إلى أن النصوص متناهية ، ووقائع الإجماع محصورة مع تجديد الأيام
وكثرة الحوادث ، مما يحتم الأخذ بالقياس لتبيين حكم الشارع في الأحداث
التي لم يرد بشأنها نص أو إجماع.

ونظرا لما للأصول من ارتباط وثيق بالفروع الفقهية ، وكان أمرا لا بد من بيانه
وحيث أن الاعتناء بجمع مسائل الأصول من شروح كتب السنة وإبرازها للقبائري
من أعظم المهمات الملقية على طلاب العلم حيث اتجهت
معظم الدراسات الأصولية الحديثة إلى الدراسات التطبيقية التي تعنى بتخريج
الفروع على الأصول .



(١) شرح القاضى عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الاصولى لابن الحاجب

وبالهامش حاشية التفتنازاني ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الكتب العلمية

١٤٠٣ - ١٩٨٣) ج ٢ ، ص ٢٢ ؛ اصول الفقه ، محمد زكريا البرديسي

(القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٥) ص ١٩٣ .

(٢) حاشية العطار على جمع الجوامع ، وبهامشه تقرير عبد الرحمن الشربيني

ومحمد علي بن حسن المالكي ، (بيروت : دار الكتب العلمية) ج ٢ ، ص ٢١٠ .

أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ، الطبعة الخامسة عشر (الكويت : دار

القلم ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ص ٤٥ .

وبما أن أهمية هذا البحث تظهر من خلال إبراز هذا الارتباط ، فإنني أحاول تتبع ماكتبه الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه " الفتح " من المسائل الأصولية المتعلقة بالقياس .

فأرجو من الله تعالى أن أوفق في هذا البحث فإن فيه خدمة للسنة المطهرة كما أن فيه أنجلي صورة في تطبيق الفروع على الأصول ، والله الموفق .

ب : التعريف بالمؤلف

=====

التعريف بالمؤلف :-١- نسبه :-

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجة
العسقلاني المصري ، القاهري ، الشافعي ، قاضي القضاء شيخ الإسلام
، حافظ المشرق والمغرب ، أمير المؤمنين ^(١) في الحديث .

٢- مولده :-

ولد في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة
(٥٧٧٣ هـ) بمصر القديمة . (٢)

٣- نشأته :-

نشأ الحافظ يتيماً إذ مات أبوه في رجب سنة (٧٧٧ هـ) ، وما تت أمه قبل
ذلك وهو طفل في كنف أحد أوصيائه النزكي الخروبي الذي لم يأل جهداً
في رعايته والعناية به وتعليمه فنشأ في غاية العفة والصيانة والرياسة ،
وظل يرعاه إلى أن مات سنة (٧٨٧ هـ) .

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، محمد بن عبد الرحمن
السخاوي ، تحقيق : حامد عبد المجيد ، طه الزيني أشرف على إخراج
محمد الأحمدى أبو النور القاهرة : وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الاسلامي ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) ج ١ ، ص ٤٦ ؛

الوضوء اللامع ، محمد عبد الرحمن السخاوي ، (بيروت : دار مكتبة الحياة)
ج ١ ، ص ٣٦ ؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحى بن العماد
تحقيق : لجنة إحياء التراث العربى (بيروت : دار الآفاق الجديدة) ج ٧
، ص ٢٧٠ ؛ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي
الشوكاني (بيروت : دار المعرفة) ج ٨ / ٨٧ ؛ الإعلام ، خير الدين الزركلى
الطبعة السادسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤ م) ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) الجواهر والدرر ، ج ١ ، ص ٤٩ ؛ الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٣٦ ؛ شذرات
الذهب ، ج ٧ ، ص ٢٧٠ ؛ البدر الطالع ، ج ١ ، ص ٨٨ ؛ الإعلام
ج ١ ، ص ١٧٨ .

وقد راهق ابن حجر ولم يعرف له صبوة ولم تضبط عنه زلة . حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين ، وصلى بالناس التراويح أيا ما بالمسجد الحرام وهو ابن اثنتي عشرة سنة إبان مجاورته مع وصيه الخروبي سنة (٧٨٥ هـ) . (٢)

أسرته :-

-٤-

أسرة الحافظ ابن حجر جمعت بين الإشتغال بالتجارة والاهتمام بالعلم فكان والده نورالدين على مع إنشغاله بالتجارة عكف على الدرس وتحصيل العلوم ، فتفقه على مذهب الإمام الشافعي ، حافظا لكتاب الله ، وحفظ الحاوي الصغير ، وأخذ الفقه عن محمد بن عقيل ، وكان هذا الأخير يحبه ويعظمه ، وأجازه/وسمع من أبي الفتح بن سيد الناس وطبقته .

أما والدته فهي تجاربنت الفخر أبي بكر بن الشمس محمّد بن ابراهيم الزفتاوي ، أخت صلاح الدين أحمد الزفتاوي التاجر الكارمي . فوالدته من أسرة ثرية ، موفورة المال والجاه .

وكانت له أخت وهي ست الركب ، كانت قارئة ، كاتبة ، أعجوبة في الذكاء ، قال الحافظ ابن حجر عنها : « هي أمي بعد أمي ، أصبت بها في جمادى الآخرة سنة (٧٩٨ هـ) . »

وكانت له أخت أخرى سافرت إلى الحجاز في صحبة زوجها صلاح الدين ابن صورة فاختل عقلها بمكة واستمرت تهذي في الكلام جدا ، لكنها تستحضر أوقات الصلوات والعبادات فتؤديها أداء حسنًا للغاية ، واستمرت كذلك حتى ماتت .

(١) الدرر والجواهر ج ١ ، ص ٦٢ - ٦٣ ؛ الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٣٦ ؛ بذرات من ذهب ، ج ٧ ، ص ٢٧٠ ؛ البدر الطالع ، ج ١ ، ص ٨٨ .

وجده قطب الدين محمد بن محمد بن علي ، كان بارعا ، رئيسا ، تاجرا ، حصل على الإجازات من العلماء . ت . سنة (٧٤١ هـ) .

وكان عم والده فخر الدين عثمان بن محمد بن علي بن أحمد بن محمود الكنانى ، المصرى ، الشافعى ، يعرف بابن البزار ، وبابن حجر ، مفتى الثغر الإسكندرية وقيه الشافعية فى زمانه ، تفقه به جماعة منهم : الدمنهورى ، وابن الكويك وهو والد ناصر الدين أحمد الفقيه .

وكان ناصر الدين رجلا فاضلا ، وتوفى ابن البزار سنة (٧١٤ هـ) ، وكان له ابن آخر اسمه زين الدين محمد مات بالثغر سنة (٧٥٢) هـ .

تزوج الحافظ ابن حجر عند ما بلغ عمره خمسا وعشرين سنة (٧٩٨ هـ) من أنس ابنة القاضى كريم الدين عبد الكريم بن عبد العزيز ، وتنتمى أنس إلى أسرة معروفة بالرياسة والحشمة والعلم . فأسمع الحافظ زوجته من شيخه الحافظ عبد الرحيم العراقى الحديث المسلسل بالأولية . وكذا أسمعها إياها من لفظ العلامة الشرف ابن الكويك . وأجاز لها باستدعاء عدد من الحفاظ منهم : أبو الخير ابن الحافظ العلائى ، وأبو هريرة عبد الرحمن بن الحافظ الذهبى . وحدثت بعد ذلك بحضور زوجها . وقرأ عليها الفضلاء . (١)

(٥) صفاته الخلقية والخلقية :-

قد منح الله سبحانه وتعالى الحافظ ابن حجر من الصفات الخلقية والخلقية ما توفى له للمكانة التى وصل إليها فى العلوم ، والمنزلة الرفيعة فى القلوب فأحبه الناس من الطلبة والعلماء والأمراء والسلاطين .

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، أبو المحاسن الحسينى الدمشقى (بيروت : دار الكتب العلمية) ج ٥ ، ص ٣٧ - ٦١ ؛ الضوء اللامع ، ج ١ ص ٣٧ ؛ البدر الطالع ج ١ ، ص ٨٨ .

فكان رحمه الله شديد التواضع مع حلمه وبهائه وتحريه في مأكله ومشربه وملبسه ، وصيامه وقيامه وبذله وحسن عشرته ومزيد مدارته ، ولذيذ محاضراته ، ورضى أخلاقه وميله لأهل الفضائل ، وانصرافه في البحث ورجوعه إلى الحق ، وخصاله لم تجمع لأحد من أهل عصره .

وكان خفيف المشية ولو عند إقباله على الملوك ، خفيف الوضوء في تمام لا يتأنق في مأكله ومشربه ولا في البيت ، وكان لا يتأنق في الرفيع من الثياب ، قصير الثياب ، حسن العبة ، ظريف العذبة .

وكان ملازماً لقيام الليل ، وسنة الضحى ويسرد الصوم وواظب أخيراً على صوم يوم وإفطار يوم . وكان كثير البر بالفقراء وطلبة العلم .

وكان رحمه الله صبيح الوجه ، للقصر أقرب ، ذا لحية بيضاء وفي الهامة نحيف الجسم ، فصيح اللسان ، سجي الصوت ، جيد الذكاء ، عظيم الحذق ، راوية للشعر . (١)

(٦) حياته العلمية :-

حكى انه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبى في الحفظ فبلغها ، وزاد عليها ، ولما حضرت العراق الوفاة قيل له : « من تخلف بعدك ؟ قال : ابن حجر ، ثم ابنى أبو زرعة ، ثم الهيثمي . »

لم يدخل المكتب إلا بعد إكمال خمس سنين ، وأكمل حفظ القرآن وله سبع سنين ، ومن قرأ عنده في المكتب شمس الدين ابن العلاف ، وأكمل حفظ القرآن الكريم عند صدر الدين محمد بن محمد بن عبد الرزاق السفطى المقرئ سنة (٨٠٨ هـ) .

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٣٣٦/٥ ؛ الضوء اللامع ، ٣٩/١ ، شذرات الذهب ، ٢٧٣/٧

وفي سنة (٧٨٥ هـ) أكمل اثنتي عشرة سنة من عمره ، وسافر مع وصيه البخروبي الى مكة وبالناس التراويج هناك ، وكان الحج يومئذ يوم الجمعة فحج .

وبعد رجوعه الى مصر سنة (٨٧٦ هـ) حفظ العمدة للمقدس وألفية ابن العراقي ، والحاوي الصغير للقزويني ، ومختصر ابن الحاجب الأصلي ، ملحة الإعراب وغيرها . واشتغل بطلب ماغلب على العادة طلبه ، من أصل ولغة ونحوها وطاف على شيوخ الدراية لكنه كان في هذه الفترة وهو في المكتب ، وبعد ذلك حبيب إليه النظر في التواريخ وأيام الناس حتى أنه كان يستأجرها ممن هي عنده ، فعلق بذهنه الصافس المرائق شئ كثير من أحوال الرواة . ونظر في فنون الأدب من أثناء سنة (٧٩٩ هـ) ففاق فيها ، حتى كان لا يسمع شعرا إلا واستحضر من أين أخذه الناظم ، ونظم مدائح نبوية . وقال الشعر المرائق والنثر الفائق .

وحبب الله عز وجل إليه فن الحديث النبوي فأقبل عليه بكلية . وأول ما طلب بنفسه في سنة (٧٩٣ هـ) لكنه لم يكثر من الطلب إلا في سنة (٧٩٦ هـ) فانه كما كتب بخطه رحمه الله : " رفع الحجاب وفتح الباب وأقبل العزم المصمم على التحصيل ووفق للهداية إلى سواء السبيل " . واجتمع بحافظ العصر عبد الرحيم بن الحسين العراقي فلازمه عشرة أعوام ، وتخرج به وانتفع بملازمته . وقرأ عليه الألفية وشرحها له بحثا . ثم قرأ عليه نكتته على ابن الصلاح دراية وتحقيقا ، والكثير من الكتب الكبار والأجزاء القصار ، وحمل عنه أماليه جملة واستعمل عليه بعضها . وهو أول من أذن له في التدريس في علوم الحديث . (١)

(١) الجواهر والدرر ، ٦٢ / ١ - ٦٨ ؛ الضوء اللامع ٢ ، ٣٦ / ١ ، ٣٧ ؛ طبقات الحفاظ جلا الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : لجنة من العلماء (بيسيرت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ص ٥٥٢ ؛ شذرات الذهب ، ٢٧١ / ٢ ؛ البدر الطالع ، ٨٨ / ١ - ٨٩ ؛ الاعلام ، ١٢٨ / ١ .

(٧) رحلاته في طلب العلم :-

كانت الرحلة في طلب العلم سنة متبعة منذ فجر الإسلام فكان الصحابة يرحلون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتلقوا عنه مبادئ الإسلام وتوجيهاته. ورحل الصحابة والتابعون بعضهم إلى بعض ثم تتابعت الأجيال الإسلامية على هذا المنهج لا سيما أهل الحديث فقد كانوا يرحلون لطلب الحديث، وابن حجر رحمه الله كان واحد من هؤلاء الأفاضل الشغوفين بالعلم والتضلع منه فأخذ يحظ وافر في هذا المجال وارتحل إلى البلاد الشامية والمصرية والحجازية وأكثر من المسموع والشيخ فجمع العالي والنازل وأخذ من الشيخ والأقران. وأول ما رحل في سنة (٧٩٣هـ) إلى قوص وغيرها من بلاد الصعيد . لكنه لم يستفد بها شيئاً من المسموعات الحديثية .

ثم رحل في أواخر سنة (٧٩٧هـ) إلى الإسكندرية فاجتمع بالعلامة شمس الدين ابن الجزري وأخذ بالإسكندرية عن مسندها التاج أبي عبد الله محمد بن أحمد عبد الرزاق بن عبد العزيز بن موسى الشافعي . وهو ممن سمع عليه حافظ الوقت الزين العراقي وغيره من شيوخ ابن حجر . وسمع أيضاً من التاج أحمد بن محمد بن عبد الله بن الخراط (٨٠٣هـ) وآخرين . وقد ألف جزءاً سماه " الدرر المضيئة " من فوائد الإسكندرية " وذكر فيه مسموعاته هناك وما وقع له من النظم والمراسلات وغير ذلك ، ومن جملة ما فيه من نظمه :

رحلت إلى الإسكندرية مرة ٦ وفارقت من أهوى فلازمت تبريجي
فلا الرمل فيه كان نجمي طالعا ولا التذمّي الجسم في شارع الروح

ورجع من الإسكندرية فأقام بمصر إلى اليوم الثاني والعشرين من شوال سنة (٧٩٩ هـ) ، فتوجه قاصداً أرض الحجاز من البحر ، فوصل الطور ثاني ذى القعدة ، راجعاً من الديار المصرية قاصداً البلاد اليمنية ، فلقى بها من الفضلاء : العلامة نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف المصري ثم المكي المعروف بالمرجاني ت (٨٢٧ هـ) وقد رافقه في هذه الرحلة قاصداً المجاورة بمكة المكرمة المشرفة صلاح الدين الأقفهسي ت (٨٢٠ هـ) ، وكذا رافقه الرضى أبو بكر بن أبي المعالي الزبيدي القحطاني وانتشرت الفوائد الأدبية وغيرها بينهم .

ثم توجه ومن معه إلى بلاد اليمن فوصلوها في ربيع الأول من سنة (٨٠٠ هـ) ومن لقيه بتعز أبو بكر بن محمد بن صالح بن الخياط فقيه شافعي (٨١١ هـ) ويزيد الشهاب أحمد بن علي الناشري برع في الفقه وانتهت إليه الرياسة فيه ت (٨١٥ هـ) ، والعلامة الشرف اسماعيل بن المقرئ صاحب " مختصر الحاوي " . ولقى بزبيد الوجيه عبد الرحمن بن محمد العلوي ، والموفق علي بن الحسن الخزرجي المؤرخ ت (٨١٢ هـ) ، والموفق علي ابن اسماعيل الناشري ت (٨١٢ هـ) وقد لقي بعدن الرضى أبا بكر بن المستأذن ، أبا المعالي عبد الرحمن الشيرازي .

ولقى بوادي الخصيب الجمال محمد بن علي المصري ، والعلامة شيخ اللغويين القاضي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، فقرأ عليه أشياء ، وتناول منه النصف الثاني من " القموس المحيط " ت (٨١٦ هـ) . ولقى في زبيد وتعز محمد اليمن سليمان بن عمر العلوي التعززي اليمني .

ورجع من اليمن وقد ازدادت معارفه وانتشرت علومه ولطائفه ، هذه هي الرحلة الأولى إلى اليمن .

ثم سافر في سنة (٨٠٦ هـ) إلى اليمن وهي الرحلة الثانية ، فلقى بها أيضاً بعض المذكورين في الرحلة الأولى وغيرهم فحملوا عنه وحمل عنهم .

ثم لما أشرف على الإستيفاء وحصول الإستيعاب ما أمكن وقسح الرحيل إلى البلاد الشامية للأخذ عمن بها في سنة (٨٠٢ هـ) . فسمع الحافظ بسرياقوس ، وقطية ، وغزة ، ونابلس ، والرملة ، وبيت المقدس والخليل ، ودمشق ، والصالحية وغيرها من البلاد والقري .

وكان دخوله إلى الشام في حادى عشر رمضان سنة (٨٠٢ هـ) فنزل فيها على صاحبه الصدر على بن الآدمى لما كان بينهما من المودة . وأقام بها مائة يوم . وحصل له في هذه المدة مع قضاء اشتغاله ما بين قراءة وسماع من الكتب المجلدات خاصة ، منها : المعجم الأوسط للطبرانى ، والصغير ، ومعرفة الصحابة لابن منده ، والسنن للدارقطنى ، ومسند مسدد ، والموطأ ، رواية ابن مصعب ، ومن صحيح ابن خزيمة وابن حبان ، والإستيعاب لابن عسدر ، والبر ، واختلاف الحديث لابن قتيبة ، والإرشاد للخليل ، والشماثل للترمذى ، ومسند ابن يعلى وغيرها .

وكان قد عزم وهو بدمشق على التوجه إلى البلاد الحلبية ليأخذ عن مسندها عمر بن أيد غمش فبلغته وفاته فتخلف عن التوجه إليها وفي سنة (٨٣٦ هـ) يسر الله عز وجل له السفر إلى حلب والتقى بالعلامة التقي محب الدين بن شحنة وسأله عن محدث البلاد الحلبية سبط بن العجمى واجتمع به . (١)

(٨) شيوخه :-

أهتم ابن حجر بذكر شيوخه ، وردد أسماءهم في كثير من كتبه وأعطى عنهم معلومات قيمة ومفصلة ، إلى جانب ذلك فقد أفرد ذكرهم في كتابين عظيمين

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٣٢٢ / ٧ ، الجواهر والدرر ، ٨١ / ١ - ١١٦ ؛
الضوء اللامع ، ٣٧ / ١٢ - ٣٩ ؛ شذرات الذهب ، ٢٧١ / ٧ ؛ البدر الطالع ،
٨٨ / ١ ، الاعلام ، ١٧٨ / ١ .

الأول : "المجمع المؤسس للمعجم المفهرس" ترجم فيه لشيوخه وذكر مروياتهم بالسمع والإجازة والإفادة عنهم .

الثاني : " المعجم المفهرس " وهو فهرس لمرويات الحافظ ذكر فيه شيوخه خلال ذكره لأسانيد في الكتب والإجزاء عنهم . وبلغ مجموع شيوخه إلى ستمائة وزيادة على أربعين شيخا ، ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر أهم وأبرز شيوخه في مختلف العلوم التي تلقاها :-

(١) شيوخ الحديث :

١ - عبد الله بن محمد بن سليمان النيسابوري المعروف بالنشأوري ، ت (٧٩٠ هـ) وهو أول شيخ سمع عليه الحديث سنة (٧٨٥ هـ) بالمسجد الحرام ، قال ابن حجر : " سمعت عليه صحيح البخاري بمكة " .

٢ - محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي ، المكي ت (٨١٢ هـ) وهو أول من بحث معه في فقه الحديث ، وذلك بمجاورته مع الخروبسي بمكة سنة (٧٨٥ هـ) حيث قرأ عليه بحثا في عمدة الأحكام للمقدسي . ثم كان أول من سمع بقراءته الحديث بمصر (٧٨٦ هـ) وسمع عليه كتابا آخرى .

٣ - الحافظ الكبير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسن العراقي ت (٨٠٦ هـ) وهو أول من أذن له بالتدريس في علوم الحديث سنة (٧٩٧ هـ) وحمل عنه جملة مستكثرة .

٤ - علي بن أبي بكر بن سليمان أبو الحسن الهيثمي ت (٨٠٧ هـ) قال عنه الحافظ بن حجر : " كان خيرا ساكنا ، صينا ، سليم الفطرة ، شديد الإنكار للمنكر . لا يترك قيام الليل " . وقال عنه كذلك : " كان يؤدني كثيرا " .

وبلغه أننى تتبععت أوهامه فى "مجمع الزوائد" فعاتبنى فتركت ذلك . قرأ عليه قرينا لشيخه العراقى ومنفردا . (١)

(٢) شيخ الفقه :-

١- إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين الأنباسى ، الشافعى السورع

الزاهد - ت (٨٠٢ هـ) .

٢- عمر بن على بن أحمد بن الملقن الشافعى ت (٨٠٤ هـ) .

٣- أبو حفص ، شيخ الإسلام عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقىنى

ت (٨٠٥ هـ) لازمه الحافظ ابن حجر مدة ، وقرأ عليه الكثير من "الروضة"

وسمع عليه بقراءة البرماوى " مختصر المزنى " وهو أول من أذن له

فى التدريس والإفتاء .

٤- محمد بن على بن عبد الله القطان ، الفقيه الشافعى ت (٨١٣ هـ) .

٥- على بن أحمد بن أبى الأدمى ، الشيخ نور الدين ت (٨١٣ هـ) . (٢)

(٣) شيخ العربية :-

١- محمد بن محمد بن على بن عبد الرزاق الغمارى . المصرى المالكى

ت (٨٠٢ هـ) .

٢- بدر الدين ، محمد بن إبراهيم بن محمد الدمشقى البشتكى ، الأديب

الفاضل المشهور ت (٨٣٠ هـ) .

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ؛ ٣٢٨/٥ - ٣٢٥ ؛ تعليق التعليق على صحيح البخارى ، ابن حجر العسقلانى ، الطبعة الاولى ، تحقيق : سعيد

عبد الرحمن موسى القنزقى (عمان : دار عمار . ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)

١/٥٠٤ ، ٤٥٠ - ٤٦٤ ؛ الجواهر والدرر ١/٣٥٧ - ١٧٧ ؛ الضوء اللامع :

١/٣٧ ؛ شذرات الذهب ١/٣٧٥ ؛ البدر الطالع ؛ ١/٨٨ - ٨٩ .

(٢) تعليق التعليق ؛ ١/٤٧٨ - ٤٧٩ ؛ ذيل تذكرة الحفاظ ، ٥/٣٣٠ - ٣٦٩ ؛

الجواهر والدرر ١/١٣٥ - ١٤٣ ؛ الضوء اللامع ١/٣٧ ؛ شذرات الذهب ؛ ١/٢٧٠ ،

البدر الطالع ؛ ١/٨٨ .

٣- مجد الدين ابوطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر

الشيرازي الفيروز آبادي ت (٨١٧ هـ) . (١)

(٤) شيخ القراءات :-

١- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخي ، الشامي

ت (٨٠٠ هـ) .

٢- محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الجزري شيخ القراءات ت (٨٣٣ هـ) .

أما شيخه في أغلب العلوم فهو الشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر

بن عبد العزيز بن جماعة الحموي ، المصري ت (٨١٩ هـ) لازم

الحافظ ابن حجر في غالب العلوم التي كان يقرأها من سنة (٧٩٠ هـ)

إلى أن مات ، قال الحافظ ابن حجر : " لما خلف مثله بعده ، وكان

يقول العز : " أنا أقرأ في خمسة عشر علما لا يعرف علما عصرى أسماها " (٢)

(٩) تلاميذه :-

لقد سرد السخاوي في الجواهر والدرر أسما جماعة من الذين أخذوا عنه

رواية ودراية فبلغ عددهم خمسمائة شخص . وفي جثمان الدرر أورد ابن

الخليل الدمشقي حوالي ثلاثمائة وخمسين نفسا من تلاميذه والآخذين عنه .

ولا يتسع في هذا المجال إلا لذكر القليل منهم :-

(١) الجواهر والدرر ٨٧/١ - ١٤٥ - ١٤٩ ؛ الضوء اللامع ، ٣٧/١ ؛

شذرات الذهب ، ٢٧٥/٧ ؛ البدر الطالع ، ٨٨/١ .

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٣٣٠/٥ - ٣٦٣ - ٣٧٦ - ٣٧٧ ؛ الجواهر والدرر ؛

٣٥/١ - ١٤٤ - ١٤٧ ؛ الضوء اللامع ، ٣٧/١ - ٣٨ ؛ شذرات الذهب ،

٢٧٥/٧ .

- إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاعي ت (٨٨٥ هـ) .
- زكريا بن محمد الأنصاري الأزهرى ت (٩٢٦ هـ) .
- إسماعيل بن محمد بن أبى بكر بن المقرئ اليمنى ت (٨٣٧ هـ) .
- ابن تغرى بردى ت (٨٧٤ هـ) صاحب النجوم الزاهرة والمنهل الصافى ..
- ابن فهد المكي ت (٨٧١ هـ) صاحب لحظ الألفاظ .
- ابن القاضى شهاب صاحب إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج وهداية المحتاج وغيرها .
- محمد بن سليمان الكافيجى الحنفى ت (٨٧٩ هـ) .
- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان شمس الدين السخاوى الأصل القاهرى المولد ، صاحب فتح المغيـث والضوء اللامع والدرر والجواهر . قد لازمه أشد ملازمة ، وحمل عنه مالم يشاركه فيه أحد .

يقول السخاوى : وقد قرأت عليه - يعنى ابن حجر - الكثير جدا من تصانيفه ومروياته بحيث لأعلم من شاركنى فى مجموعها وكان رحمه يودنى كثيرا وينوه بذكرى فى غيبتى مع صغر سنى حتى قال : ليس فى جماعتى مثله ، وكتب لى على عدة من تصانيفى وأذن لى فى الإقراء والإفادة بخطه وأمرنى بتخريج حديث أملاه . (١)

(١٠) جهوده العلمية :-

طلب الحافظ ابن حجر العلوم ، وجدّ فى تحصيلها ، وأقبل على الحديث بكلية وطوف البلاد ، ولم يزل يعمك فى ذلك حتى صار إمام الناس فيه ، وفاق الأقران ووصفوه بالحفظ والإتقان والتقدم .

(١) الضوء اللامع ١٤٠ / ١ ، ٢ / ٨ ، ٤٠ ، شذرات الذهب ١٣٤ / ٧ ، ٣٣٩ ، ٨ / ١٥ ، البدر الطالع ١٩ / ١ ، ١٨٤ / ٢ .

وتظهر كذلك مكانة الحافظ في جهوده العلمية المبذولة ، والتي سنذكرها في هذه الأسطر القليلة :-

١- التدريس ومجالس الإملاء :-

تصدى ابن حجر لنشر الحديث وقصّر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفاً وإفتاءً، وشهد له الثقات بالحفظ وزادت تصانيفه التي معظمها في فنون الحديث، وولى مشيخة الحديث وتدريس الفقه . ودرّس في أماكن مختلفة ، ومارس عديدة فدّرس التفسير بالحسنية ، والمنصورية ، والحديث بالبيريسية ، الجمالية المستجدة ، والحسنية ، والزيينية ، والشيخونية ، وجامع طولون والقبة المنصورية والإسماع بالمحمودية ، والفقه بالخروبية البدرية بمصر ، والشريفية الفخرية ، والصالحة النجمية ، والصلاحية المجاورة لقبر الإمام الشافعي ، والمؤيدية ، وولى مشيخة البيريسية وكلها بمصر وهذا وقد افتتح الحافظ - رحمه الله - مجالس الإملاء بعد أن درست بعد ابن الصلاح إلى أواخر أيام الحافظ أبي الفضل العراقي سنة (٨٠٨ هـ) واستمر بالإملاء إلى أن مات ، وأملى ما ينيف على ألف مجلس من حفظه . واشتهر ذكره وبعد هيبته وارتحل الأئمة إليه وتبجح الأعيان بالوفود عليه ، وكثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة ، وألحق الأحفاد بالأبناء والأبأ ، بل وأبناءهم بالأجداد . وحدث بأكثر مروياته خصوصاً المخطولات منها . وشهد له شيخه بأنه أعلم أصحابه بالحديث . (١)

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٥ / ٣٣٠ - ٣٨١ ؛ الضوء اللامع ١ / ٣٨ - ٣٩ ؛ طبقات

الحفاظ ، ٥٥٣ ؛ شذرات الذهب ، ٢ / ٢٧١ ؛ البدر الطالع ، ١ / ٨٨ .

٢- الخطابة والإفتاء :-

تولى ابن حجر رحمه الله الخطابة بالجامع الأزهر عوضاً عن خطيبه تاج الدين محمد بن رزين سنة (٨١٩ هـ) ، ثم تولى الخطابة بجامع عمرو بن العاص بالقاهرة وكان لخطبه وقع في القلوب لبليغ نظمته ونثره . وتولى مهمة الإفتاء بدار العدل سنة (٨١٥ هـ) وامتازت فتاويه بالإيجاز مع حصول الغرض منها . وصنف الحافظ ابن حجر في الفتاوى كتاباً سماه " عجب الدهر في فتاوى الشهر " (١) .

٣- تولييه القضاء :-

كان الحافظ ابن حجر مصمماً على عدم تولي القضاء ، حتى أنه لم يوافق الصدر المناوى لما عرض عليه النيابة عنه — ثم قدر أن المؤيد ولأه الحكم فـسـى بعض القضايا ولزم من ذلك النيابة ولكنه لم يتوجه إليها ، ولا انتدب لها إلى أن عرض عليه الإستقلال به ، وألزم من أجابه بقبولها فقبل واستقر فـسـى المحرم سنة (٧٢٧ هـ) بعد أن كان عرض عليه في أيام المؤيد فمن دونـه وهو يأبى ، وتزايد ندمه على القبول لعدم تفريق أرباب الدولة بين العلماء وغيرهم ، ومبالغتهم في اللوم لرد إشاراتهم وإن لم تكن على وفق الحق ، بل يعادون على ذلك واحتياجه لمدارة كبيرهم وصغيرهم بحيث لا يمكنه مع ذلك القيام بكل ما يرومونه على وجه العدل .

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٥ / ٣٣٠ ، الضوء اللامع ١ / ٣٨-٣٩ ؛ البدر الطالع ١٢ / ٨٨ .

وصرح بأنه جنى على نفسه بتقليد أمرهم ، وأن بعضهم ارتحل للقائه وبلغه
 فى أثناء توجهه تلبسه بوظيفة القضاء فرجع ، ولم يلبث أن صرف ، ثم
 أعيد ولا زال كذلك إلى أن أخلص فى الإقلاع عنه عقب صرفه فى جمادى
 الثانية سنة (٧٥٢ هـ) . بعد زيادة مدة قضاءه على إحدى وعشرين سنة ،
 وزهد فى القضاء زهدا تاما لكثرة ماتوالى عليه من الإنكار والمحن بسببه
 وصرح بأنه لم تبق فى بدنه شعرة تقبل اسمه . (١)

(١١) مكانته العلمية :-

بلغ الحافظ ابن حجر مكانة علمية كبيرة شهد بها الكثيرون من العلماء :-
 فقد شهد له شيخه العراقى بأنه أعلم أصحابه بالحديث . ولما حضرت العراقى
 الموت قيل له من تخلف بعدك ؟ قال : " ابن حجر "
 وشهد له كذلك العلامة الحافظ الناقد شيخ الإسلام ولى الدين أبو زرعة
 قال : " الجزء الرابع من تعليق التعليق جمع سيدنا الشيخ الإمام العلامة
 الحافظ الناقد مفيد المسلمين ، شهاب الدين ، مفتى المسلمين ، أبى الفضل
 أحمد بن على بن حجر الشافعى نفع الله بفوائده آمين " .
 ويقول فيه العلامة الحافظ التتقى أبو الطيب الفاسى المكي : " وبالجملة فهو
 أحفظ أهل العصر للأحاديث والآثار وأسماء الرجال المتقدمين منهم والمتأخرين
 والعالى من ذلك والنازل " .

ويقول فيه شيخ القراء أبو الخير بن الجيزى : " حضرت على العماد ابن كثير
 وعلى غيره من شيوخ الحافظ العراقى ، فلم أر فيهم أحفظ من ابن حجر " .

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٥ / ٣٣٠ ؛ الضوء اللامع ، ج ٣٨ ، طبقات الحفاظ
 ٥٥٣ ؛ شذرات الذهب ، ٧ / ٢٧١ ؛ البدر الطالع ، ١ / ٩١ - ٢ ؛ الاعلام
 ١ / ١٢٨ .

كما شهد له العلامة الحافظ الجمال أبو عبد الله محمد بن الرضى أبى بكر محمد بن صالح اليمنى عرف بابن الخياط ، وصفه بالامام الجليل ، الحافظ ، شيخ الاسلام ابن حجر .

وشهد له العلامة المحقق علاء الدين البخارى الحنفى فقال : لما اجتمع بابن حجر : " رأيت شخصا عليه نور السنة " .

ومنهم العلامة الشهاب الحجازى يقول فيه : قال شيخنا الامام علم الأعلام ، شيخ الإسلام ، حافظ مصر والشام ، لسان العرب ، وحجة الأدب ، الحبر العلامة ، والبحر الفهامة ، ثقة المحدثين ، آخر المجتهدين سيف المناظرين طراز المتأدبين ، قاضى القضاء شهاب الدين " .

إن هذا الثناء العاطر على الحافظ ابن حجر ليصور لنا تصويرا واضحا شخصية هذا العالم المتبحر فى العلوم وعظيم همته ، وحسن سيرته بجميل أخلاقه فرحمه الله رحمة واسعة . (١)

(١٢) مؤلفاته :-

وتصدى ابن حجر - رحمه - الله - لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة ، وقراءة ، وإقراء وتصنيفا وإفتاء . وشهد له الأعيان بالحفظ . وزادت تصانيفه التى معظمها فى فنون الحديث ، وفيها من فنون الأدب والفقه والأصليين وغير ذلك على مائة وخمسين تصنيفا .

وبهذا فقد خلف لنا تراثا ضخما من الكتب النافعة فى مختلف العلوم فمعظم خيرها وسأذكر فيما يلى أشهرها والمتداولة بين العلماء هى كالاتى :-

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٥٤ / ٣٣٩ ؛ الجواهر والدرر ، ١ / ٢٢٣ - ٢٢٧ - ٢٣١ ، ٢٣٣ - ٢٥٢ ؛ الضوء اللامع ، ١ / ٣٩ .

- ١- نخبة أهل الفكر في مصطلح أهل الأثر.
- ٢- نزهة النظر في توضيح الفكر ، وهو شرح لكتاب نخبة أهل الفكر.
- ٣- النكت على ألفية العراقي .
- ٤- الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح .
- ٥- تهذيب التهذيب .
- ٦- لسان الميزان .
- ٧- الإصابة في تمييز الصحابة .
- ٨- أنباء الغمر بأبناء العمر .
- ٩- تقريب التهذيب .
- ١٠- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس .
- ١١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس .
- ١٢- تعجيل المنفعة برجال الأئمة الاربعة .
- ١٣- الإيثار بمعرفة رواة الآثار .
- ١٤- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه .
- ١٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .
- ١٦- رفع الأصر عن قضاة مصر .
- ١٧- تعليق التعليق على صحيح البخارى .
- ١٨- توالى التأسيس بمناقب إدريس .
- ١٩- هدى السارى : مقدمة لكتابه فتح البارى .
- ٢٠- فتح البارى : كتاب مشهور في شرح صحيح البخارى ، وهو من أجل كتب ابن حجر ، وهو شرح مستفيض به كثير من المسائل الأصولية والفقهية ، وذكر الروايات المختلفة ، التى روى بها الحديث ، مع استطرادات نافعة فى مسائل دينية عدة ،

وعنى الشارح عناية كبرى بالشرح اللغوى للألفاظ ، وأعراب الجمل ، ويقول السخاوى : "فتح البارى بشرح صحيح البخارى الذى لم يسبق نظيره أمراً عجبا بحيث استدعى طلبه ملوك الأطراف ، بسؤال علمائهم له فى طلبه وبيع بنحو ثلثمائة دينار ، وانتشر فى الآفاق".

ويقول السيوطى : وصنف التصانيف التى عم النفع بها " كشرح البخارى" الذى لم يصف أحد فى الأولين ولا فى الآخرين مثله" ولما طلب إلى العلامة محمد بن على الشوكانى أن يشرح الجامع الصحيح للبخارى قال : " لاهجرة بعد الفتح " وهذا يعكس أهمية فتح البارى واحتفاظه بقيمة ثابتة وحتى هذا اليوم. (١)

(١٣) وفـاتـه :-

يقول تلميذه السخاوى : ولم يزل على بجلالته وعظمته فى النفوس ومدوامته على أنواع الخيرات إلى أن توفى فى أواخر ذى الحجة سنة (٨٥٢هـ) وكان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ فضلا عن دونهم مثله ، وشهد أمير المؤمنين والسلطان ومن دونهما الصلاة عليه ودفن تجاه تربة الديلمى بالقرافة ، وتزاحم الأمراء ، والأكابر على حمل نعشه ومشى إلى تربته من لم يمش نصف مسافتها قط ، ولم يخلف بعده فى مجموعه مثله؟

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٣٣٢/٥ - ٣٣٦ - ٣٨١ ؛ الجواهر والدرر ، ٢٢٤/١ ؛ الضوء المبع ، ٣٨/١ ؛ طبقات الحفاظ ، ٥٥٢ ؛ شذرات الذهب ، ٧ / ٢٧١ - ٢٧٣ ؛ البدر الطالع ، ٨٩/١ ؛ الاعلام ، ١٧٨/١ ؛ ابن حجر ودراسة مصنفاته ، شاكر محمود عبد المنعم (بغداد : دار الرسالة للطباعة) ص ٣٢٣ .

يقول السيوطي : " وأخبرني الشهاب المنصوري أنه شهد جنازته فلما وصل المصلى المصلى أمطرت السماء على نعشه ، فأنشد فني ذلك الوقت :

قاضي القضاء بالمطر
كان مشيدا من حجر["] (١)

قد بكت السحب على
وانهدم الركن الذي

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٥ / ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٨٢ ؛ الضوء اللامع ، ١ / ٤٠ ؛ طبقات الحفاظ ، ٥٥٢ ؛ شذرات الذهب ، ١ / ٢٧٠ ؛ البدر الطالع ، ١ / ٩٢ ؛ الاعلام ، ١ / ١٧٨ .

ج - أهمية القياس كمصدر

للتشريع

=====

أهمية القياس كمصدر للتشريع:

القياس عند الجمهور هو المصدر الرابع من مصادر الفقه الإسلامى بعد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، والإجماع . قال إمام الحرمين :

" القياس مناط الإجتهد ، وأصل الرأى ، ومنه يتشعب الفقه . وهو المفضى إلى الاستقلال بتفاصيل أحكام الوقائع ، مع إنتقاء الغاية والنهاية ، فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة ، ومواقع الإجماع معدودة مأثورة ونحن نعلم قطعاً أن الوقائع التى يتوقع وقوعها لانهاية لها ولا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى ، متلقى من قاعدة الشرع والأصل الذى يسترسل على جميع الوقائع القياس وما يتعلق به من وجوه النظر والاستدلال فهو إذاً أحق الأصول بإعتناء الطالب ومن عرف مأخذها وتقاسيمه ، وصحيحه ، وفاسده ، وما يصح من الاعتراضات عليها وما يفسد منها ، وأحاط بمراتبه جلاً وخفاً ، وعرف مجاريها ومواقعها فقد احتوى على مجامع الفقه . (١)

فالقياس مصدر هام للتشريع لا يستغنى عنه بحال من الأحوال ، لأن القرآن الكريم أو السنة النبوية قد اشتملا على القواعد العامة للتشريع الإسلامى ، واحتويا على المسائل الأساسية فيه ، ونصا على الأصول العريضة له ، لكنهما لم ينصا على حكم كل المسائل الجزئية بالتحديد والتفصيل ، وإنما تركا بيان التفاصيل لمجتهدى الأمة ، ثم إن الحوادث تتجدد وتتشعب بتجدد الزمان وتشعب مصالح الناس فيه فلو لم يكن القياس مصدراً من مصادر التشريع الإسلامى لوقف التشريع الإسلامى عاجزاً عن وضع الحلول والأحكام للحوادث المتجددة والقضايا المستحدثة .

(١) البرهان فى أصول الفقه ، عبد الملك عبد الله بن يوسف الجوينى ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد العظيم الديب (قطر : مطابع الدوحة الحديثة ،

وهذا يصمه بالجمود والتقصير عن الوفاء بحوائج البشر ومصالحهم ، ويجعل الشريعة الاسلامية غير صالحة لكل زمان ومكان لا قدر الله . من هنا نـدرك أن القياس الذى هو ميزان العقول^(١) وهو أهم أنواع الاجتهاد ، هو المصدر الذى يحقق للتشريع الشمول والبقاء فى حكم الحياة الى أن يرث الله الأرض ومن عليها قال تعالى ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط... ﴾ (٢)

وتتجلى أهمية القياس كمصدر للتشريع فى أن الله تعالى قد أرشد عباده إليه فى غير موضع من كتابه حين قاس النشأة الثانية على النشأة الأولى فى الإمكان ، وجعل النشأة الأولى أصلاً والثانية فرعاً عليها وذلك فى قوله تعالى ﴿ يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فإننا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى ثم نخرجكم طفلاً ثم لتبلغوا أشدكم ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً ﴾ (٣)

وقاس سبحانه وتعالى حياة الأموات على حياة الأرض بعد موتها بالنبات كما فى قوله تعالى ﴿ ... وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج ، ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى وأنه على كل شئ قدير ﴾ (٤)

(١) الفقيه والمتفقه ، ابو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الطبعة الثانية ، تحقيق : إسماعيل الانصارى (بيروت : دار الكتب العلمية : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) ؛ ١ / ١٧٨ ؛ شرح الكوكب المنير فى أصول الفقه ، محمد بن أحمد عبد العزيز على الفتوح ، الطبعة الاولى ، تحقيق : محمد الزحيلي - نزيه حماد (مكة المكرمة : مركز البحث العلمى ، جامعة أم القرى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) ٥ / ٤ .

(٢) سورة الحديد الآية ٢٥ .

(٣) سورة الحج الآية ٥ .

(٤) سورة الحج الآية ٥ ، ٦ .

وقاس الخلق الجديد الذى أنكره أعداؤه على خلق السموات والأرض وجعله من قياس الأولى حين قال ﴿ وضرب لنا مثلا ونسى خلقه ﴾ ، قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة - وهو بكل خلق عليم ، الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون ، أوليس الذى خلق السموات والأرض - بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم ﴿ (١)

وقد ضرب الله الأمثال ، وصرفها فى الأنواع المختلفة ، وكلها أقيسة عقلية ينبه بها عباده على أن حكم الشئ حكم مثله ، فإن الأمثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به ، وقد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلا تتضمن تشبيه الشئ بنظيره والتسوية بينهما فى الحكم قال تعالى ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ﴾ (٢) . فالقياس فى ضرب الأمثال من خاصة العقل وقد ركز الله تعالى فى فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين وإنكار التفرقة بينهما والفرق بين المختلفين وإنكار الجمع بينهما . (٣)

كما تظهر أهمية القياس فى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر به فى وقائع مشهورة منها : —

عن ابن عباس رضى الله عنهما ((أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبی صلى الله عليه وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجى عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ اقضوا لله . قاله أحق بالوفاء (٤)

(١) سورة يونس الآية : ٧٨ - ٨١ (٢) سورة العنكبوت الآية ٣٤

(٣) اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد (بيروت : دار الجيل) ١٢ / ١٣٠ - ١٤٤ .

(٤) صحيح البخارى ، مع شرح فتح البارى ، ابن حجر العسقلانى ، تحقيق : عبد العزيز بن باز ، محمد فواد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب — (بيروت : دار المعرفة) ٤٤ / ٦٤ .

كما أنه صلى الله عليه وسلم أقر صحابته في الأخذ بالقياس ونظير ذلك فـ
كثير من الأمور منها :-

عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال : كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟
قال أقضى بما فى كتاب الله ، قال : فإن لم يكن فى كتاب الله ؟ قال فبسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم - صدري ثم
قال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم . (١)

(١) سنن أبى داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق : محمد محيى
الدين عبد الحميد ، (بيروت : دار الفكر) ٣٠٣ / ٣٤ ؛ الجامع الصحيح
وهو سنن الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق : أحمد
شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي ، كمال يوسف الحوت (بيروت : دار الكتب
العلمية : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) ٦١٦ / ٣٤ ؛ الأحكام فى أصول الأحكام
أبو محمد على بن أحمد بن حزم ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب
العلمية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) ٤٣٨ / ٢٤ ؛ جامع بيان العلم ، أبو عمرو
بن عبد الجبر القرطبي (بيروت : دار الفكر) ٧٠ / ٢٤ ؛ الفقيه المتفقه ،
١٩١ / ١ ؛ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، ابن كثير ،
الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد الغنى بن حميد بن محمود الكبيسي (مكة
المكرمة : دار حراء ، ١٤٠٦ هـ) ١٥١ / ١ ؛ اعلام الموقعين ابن قيم الجوزية ،
٢٠٢ / ١ ؛ نصب الراية لأحاديث الهداية ، أبو محمد عبد الله الزيلعي ،
الطبعة الثانية (بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٣٩٣ هـ) ٦٣ / ٤٤ .

فهذا حديث وإن كان عن غير مسلمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم ، وهذا أبلى في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمى ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح ، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم ، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك ، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ، وقد قال بعض أئمة الحديث : «إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يدك به» فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الإسناد له . (١)

وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ، ويقيسون بعض الأحكام على بعض ، ويعتبرون النظر بنظيره ، وذلك مشهور فقد قاس مجزر المدلجى وقاف وحكم بقياسه وقيافته على أن أقنام زيد وأسامة ابنه بعضها مع بعض شرب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى برقت أسارير وجهه من صحة هذا القياس .

وعن طلحة بن مصرف عن مرة الطبيب عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : «كل قوم على بينة من أمرهم ومصلحة من أنفسهم يتركون على من سواهم ويعرف الحق بالقياس» عند ذوى الألباب .

والفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا ، وهم جرا استعمال المقاييس في الفقه في جميع الأحكام في أمر دينهم ، وأجمعوا بأن نظير الحق حق ، ونظير الباطل باطل ، فلا يجوز لأحد إنكار القياس ، لأنه التشبيه والتشليل عليها . (٢)

(١) الفقيه والمتفقه ، للخطيب ١٤ / ١٨٩ ، إعلام الموقعين لابن القيم ١ / ٢٠٢ -

(٢) الفقيه والمتفقه ، ١ / ١٩١ ؛ إعلام الموقعين ١ / ٢٠٣ - ٢٠٥ .

إذن فالقياس يعتبر الدعامة الأساسية لاستنباط أحكام النوازل التي لم يأت بها حكم صريح، ولم يخصص لها ذكر في السنة ولم يرو بشأنها إجماع.

وقد أعجبتني أبيات أنشدها ابن عبد البر لأبي محمد اليزيد يبين فيها أهمية القياس وأنه مصدر من مصادر التشريع ، وأنه ميزان العقول أنقلها هنا :

مَا جَهُول لِعَالَمٍ يَمْدَان
إِنْ هَذَا الْقِيَاسُ فِي كُلِّ أَمْرٍ
لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ فِي الدِّينِ إِلَّا
وَلَنَا فِي النَّهْيِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
أُسْوَةٌ فِي مَقَالَةٍ لِمَعْنَاذ
وَكِتَابِ الْفَارُوقِ يَرْحِمُهُ اللَّهُ
قَسْ إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورٌ

(۱) جامع بیان العلم، ۲/ ۸۴؛ فتح الباری : ۱۳ / ۲۹۷ - ۲۹۸.

الباب الاول

=====

حقيقة القياس

ويشمل مقدمة وأربعة فصول

- و -

- خاتمة -

=====

- الفصل الاول: تعريف القياس
- الفصل الثاني : اركان القياس.
- الفصل الثالث : شروط الاركان .
- الفصل الرابع : اقسام القياس.
- الخاتمة : ما يستخلص من الباب.

=====

حقيقة القياس

المقدمة :-

إن الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها خاتمة الشرائع فهي شريعة الخلود والعموم ، وصالحة لكل زمان ومكان .

والأحكام الشرعية مصدرها النصوص الاجمالية والتفصيلية ، والتفصيلي غير متناه ، ولا يمكن أن يفي المتناهي بغير المتناهي . لأن النصوص لم تحط بكل الجزئيات لعدم حصرها ، وكل جزئ من تلك الجزئيات لابد له من حكم يتعلق به ، وهذا يقتضى وجوب التعبد بالقياس ليثبت به حكم الجزئيات التي لم تتناولها النصوص ، وإلا لخلت هذه الجزئيات عن الأحكام وهو باطل .

وبالقياس ترد الأحكام التي يجتهد فيها إلى الكتاب والسنة ، لأن الحكم الشرعي يكون نصاً أو حملاً على نص بطريق القياس ، فكل ما نزل بمسلم ففقيه حكم لازم ، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة .

وعليه إذا كان فيه بعينه حكم اتباعه ، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالإجتهد ، والإجتهد هو القياس . (١)

لئى أن الحكم الشرعي يعرف إما بالنص ، وهو ما عبر عنه الإمام الشافعى - رحمه الله - بأن الحق فيه بعينه ، وأما أن يكون يتحرى معانى النص ومقاصده وذلك يكون بالقياس . (٢)

لذلك كان القياس ولا يزال أصلاً مهماً من أصول التشريع الإسلامى ، وإذا ما توفرت فيه شروطه وتحققت أركانه . وكذلك للقياس أقسام ، وحقيقة لغوية واصطلاحية وهذا ما سنتطرق إليه فى هذا الفصل ، بحول الله وتوفيقه .

(١) الرسالة ، محمد بن ادريس الشافعى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر (دار النشر) (بدون) (١٣٠٩ هـ) ص ٤٧٧ .

(٢) أصول الفقه ، أبو زهرة : ٢١٨ .

الفصل الاول

تعريف القياس

ويشمل أربعة مباحث

المبحث الاول : تعريف القياس لغة كما ورد في فتح الباري

المبحث الثاني : تعريف القياس لغة عند الأصوليين .

المبحث الثالث : تعريف القياس اصطلاحاً كما ورد في فتح الباري .

المبحث الرابع : تعريف القياس اصطلاحاً كما ورد عند الأصوليين .

=====

تعريف القياس لغة عند اللغويين : ————— :

يأتى القياس فى معناه اللغوى بمعنى : التقدير :

تقول : قست الشئ * بغيره ، وعلى غيره ، أقيسه قياسا وقياسا فانقاس اذا قدرته على مثاله .

وكانوا يقولون : بينهما قياس ربح ، أى قدر ربح . (١)

المبحث الثانى : تعريف القياس لغة عند الأصوليين :

أما الأصوليون فقد اختلفوا فى المعنى اللغوى للقياس فى مصنفاتهم . وقد ذكر أهل العلم أن الأصوليين ذكروا أن القياس يطلق على سبعة معان هى :-

١- القياس معناه التقدير : يقال قست الثوب بالذراع بمعنى قدرته به والتقدير يستلزم المساواة .

وهذا يعنى أن استعمال القياس بمعنى المساواة يكون إما مجازا لغويا من البلزوم على الإلزام ، وأما حقيقة عرفية . (٢)

٢- القياس : معناه التقدير والمساواة والمجموع منهما : أى يراد به التقدير والمساواة . يقال : قست الثوب بالذراع أى قدرته .

ويقال فلان لا يقاس بفلان أى لا يساوى به .

(١) الصحاح ، اسماعيل بن حماد الجوهري الطبعة الثانية ، تحقيق : أحمد عبد

الغفار عطار (دار النشر ((بدون)) ١٤٠٢ - ١٩٨٢) مادة " قوس " : ٣ /

٩٦٧ - ٩٦٨ ؛ لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور

(بيروت : دار الفكر) مادة " قياس " ١٨٢ / ٦ .

(٢) اصول السرخسى ، أبو بكر محمد بن أحمد السرخسى ، تحقيق : ابو الوفا

الافغانى (بيروت : دار المعرفة) ١٤٣ / ٢ ؛ روضة الناظر وجنة المناظر ،

عبد الله بن أحمد بن قدامة (بيروت : دار المطبوعات العربية) ١٥٩ ؛

الاحكام فى اصول الأحكام ، على بن محمد الآمدى ، الطبعة الثانية ، تحقيق

عبد الرزاق عفيفى (بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٤٠٢ هـ) ، ١٨٣ / ٣ ؛

نهاية الرسول شرح منهاج الوصول فى علم الاصول مع شرح الهدى عبد الرحيم

الاسنوى ، (مصر : مطبعة محمد على صبيح وأولاده) ٣ / ٣ .

ومثال المجموع من التقدير والمساواة ، قست الفعل بالفعل أى :
قدرته به ، فساواه . (١)

٣- القياس معناه لغة : التقدير بمعناه الكلى الذى يكون تحته فردان .

احدهما : إستماع القدر ، وطلب معرفة مقدار الشئ ، ومثلوا له
بقولهم : قست الثوت بالذراع .

ثانيهما : التسوية فى المقادير الحسية : كقولهم : قست النعل بالنعل ،
أو المعنوية : كقولهم : فيلان لا يقاس بفلان .

والقائلون بهذا يبرون أنه من المشترك المعنوى ، بمعنى : أن لفظ القياس
موضوع بازا ، معنى كلى يعم كل واحد من هذه المعانى المذكورة . (٢)

٤- معناه الإعتبار . معناه العبور ، والعبور معناه المجاوزة ، وبما أن القياس

فيه مجاوزة الحكم من الأصل إلى الفرع فإنه يكون هو والاعتبار بمعنى واحد .

٥- معناه التمثيل والتشبيه .

(١) إحكام الفصول فى أحكام الأصول ، أبو الوليد الباجى ، الطبعة الأولى ،

تحقيق : عبد المجيد التركى ، (بيروت : دار الغرب الاسلامى ١٤٠٧ هـ

١٩٨٦ م) ٥٢٨ ، شرح مختصر منتهى الاصول لابن الحاجب ، عضد

الملة والدين ، بهامشه ، حنا شية سعد الدين التفتازانى ، الطبعة الثانية

(بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ٢ / ٢٠٤ ، التقرير

والتحبير على تحرير الامام الكمال بن الهمام ، ابن أمير الحاج ، الطبعة

الثانية (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ٣ / ١١٧ .

(٢) شرح الكوكب المنير للفتوحى ، ٥ / ٤ ؛ تيسير التحرير على كتاب التحرير

محمد أمين المعروف بأمر بادشاه (بيروت : دار الفكر) ٣ / ٢٦٣ / ٢٦٤ ،

فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بهامش المستصفى ، عبد العلى محمد بن

نظام الدين ، الطبعة الاولى (بيروت : دار صادر : ١٣٢٤ هـ) ٢٤ /

٢٤٦ ؛ ارشاد الفحول ، محمد بن على بن محمد الشوكانى (بيروت : دار

المعرفة) ٢ / ١٧٤ .

٦ - معناه المماثلة .

٧ - معناه الإصابة : يقال : قست الشيء : اذا أصبته ، وإنما سعى القياس به لانه يصاب به الحكم . (١)

تعقيب :

وعلى أية حال ، فان الأصوليين وإن ذكروا هذه المعانى السبعة ، لكنها بعد تدقيق النظر فيها نجدها متقاربة : فالاعتبار والتسوية والتمثيل والتشبيه ، والمماثلة تكاد تكون بمعنى واحد ، والتقدير والإصابة بمعنى واحد أو متقاربين فى المعنى ، وعليه فإن المعانى السبعة تؤول إلى التقدير ، والإصابة والتسوية . والله أعلم .

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢ / ٨١ - ٨٢ ؛ الفقيه والمتفقه للبغدادى ١ / ١٨٦ - ١٨٧ ؛ البرهان للجوينى ٢ / ٧٤٧ - ٧٤٩ ؛ الأحكام للآمدى ٣ / ١٨٤ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم ١ / ١٣٠ - ١٣٣ ؛ اصول الفقه لابن زهرة ٤ / ٢١٨ - ٢٢٠ .

المبحث الثالث

تعريف القياس اصطلاحاً كما ورد في فتح الباري

التعريف الأول : " تشبيه مالا حكم فيه بما فيه حكم في المعنى " (١)

قال ابن حجر رحمه الله : وقد شبه صلى الله عليه وسلم الحمر بالخيـل

فأجاب من سأله عن الحمر بالآية الجامعة لا فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره * (٢)

التعريف الثاني : " هو اثبات مثل حكم معلوم في آخر لا اشتراكهما في علـة الحكم " .

قال ابن حجر رحمه الله : وقال صلى الله عليه وسلم للتي أخبرته ان أباهـا

لم يحج: أرايت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته فالله أحق بالقضاء، وهذا هو عين القياس عند العلماء (٣)

(١) فتح الباري ٢٩١/١٣٢؛ عمدة القارى للعيني ٤٦/٢٥٠ .

(٢) سورة الزلزلة، الآية (٧) .

(٣) فتح الباري ، ٢٩١ / ١٣ ، ٢٩٣ ، عمدة القارى ، ٤٧/٢٥٠ .

المبحث الرابع

تعريف القياس عند الأصوليين

أما القياس في الاصطلاح فقد عرفه الأصوليون بتعريفات مختلفة وسبب اختلافهم هو أنه :-

هل هو عمل من أعمال المجتهد بمعنى أن المجتهد هو الذي يبحث عنه ويقرر وجوده أو عدم وجوده .

أم أنه ليس من عمل المجتهد ، وإنما هو من عمل المشرع الذي جعله دليلاً تعرف به أحكام المسائل والوقائع التي لم يرد فيها نص في القرآن أو السنة ، ولم يرد بشأنها إجماع ، سواء استعمله المجتهد أم لا .

المطلب الأول : تعريف القياس باعتباره من عمل المجتهد :

أخذ بهذا التعريف جمهور المتكلمين والفقهاء وعبروا عنه بما يتلاءم مع هذا الغرض عرفه القاضي أبو بكر الباقلاني بأنه : " حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما ، بأمر جامع بينهما ، من إثبات حكم ، أو صفة ، أو نفيها " (١)
وقد نبه إمام الحرمين على هذا التعريف : " أنا إذا أنصفنا لم نرمنا قاله القاضي حذا ، فإن الوفاء بشرائط الحدود شديد ، وكيف الطمع في حذما يتركب من النفي والإثبات ، والحكم والجامع ، فليست هذه الأشياء مجموعة تحت خاصية نوع ، ولا تحت حقيقة جنس ، وإنما المطلب الأقصى رسم يؤنس الناظر بمعنى

(١) البرهان للجويني ، ٢ / ٧٤٥ ؛ المستصفي من علم الأصول ، أبو حامد بن محمد الغزالي ، الطبعة الأولى (بيروت : دار صادر ، ١٣٤٠ هـ) .
٢ / ٢٢٨ ؛ المحصول في علم أصول الفقه ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : طه جابر فياض العلواني (الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠) ٢٤ / ٩
القسم الثاني . ٩ ؛ ارشاد السفحول للشوكاني : ١٧٤ .

المطلوب ، وإلا فالتقاسيم التي ضمنها القاضي كلامه تجانب صناعة الحسد
فهذا مما لا بد من التنبه له . . . (١)

وعرف الإمام الرازي ، والقرافي ، والقاضي البيضاوي ، والسبكي
وابنه التاج ، والظاهر ، ووافقهم على ذلك ابن حجر في الفتح حيث قال :
القياس بأنه " اثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لاجل اشتباههما في علة الحكم .

وقد ورد على التعريف اعتراضات :-

الاول : أن فيه حشوا وزيادة في الألفاظ لا معنى لها وذلك لان لفظ

"مثل" لا حاجة إليه لأن الحكم الثابت في الفرع هو عين الحكم الثابت في الأصل.

الثاني : أن هذا التعريف يوجب الدور والدور باطل ، وذلك أن القياس

قد عرف بالإثبات والتعريف حد قاقضى أن الإثبات جزء من أجزائه، والمعروف

يتوقف من حيث تصويره على معرفة كل جزء من أجزاء تعريفه ومنها الإثبات وحينئذ

يكون القياس متوقفا على الإثبات لأنه جزءه ، وإثبات الحكم يتوقف على القياس من

جهة أنه ثمرة للقياس لأنفس القياس ، لأن القياس هو المساواة في العلة لإثبات حكم

الأصل للفرع ومعلوم أن ثمرة الشيء لا توجد إلا بعد وجوده فكان الإثبات متوقفا

(١) البرهان للجويني ٢٢ / ٢٤٨ .

(٢) المحصول للرازي ، ٢ / ٢ ق ١٧ / ٢ ؛ شرح تنقيح الفصول ، ابو العباس أحمد بن ادريس القرافي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد (بيروت : دار الفكر : ١٣٩٣ - ١٩٧٣) ٣٨٣ ؛ منهاج الوصول

على الأصول ، عبد الله بن عمر بن علي القاضي البيضاوي ، مع شرح

البدخش والأسنوي (مصر : مطبعة محمد علي صبيح واولاده) ٣ / ٣ ؛

الإبهاج بشرح المنهاج ، علي بن عبد الكافي السبكي ، وولده تاج الدين ،

الطبعة الأولى ، تحقيق : جماعة من العلماء (بيروت : دار الكتب العلمية ،

١٤٠٤ / ١٩٨٤ م) ٣ / ٣ ؛ جمع الجوامع مطبوع مع حاشية البنانيس ،

تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، (بيروت ، دار الفكر)

على القياس وبذلك يكون كل منهما متوقفاً على الآخر وهذا هو الدور بعينه.

أجاب الأسنوى على هذا الاعتراض فقال :

لانسلم لزوم الدور ، لأن التعريف ليس حداً حتى يكون الإثبات جزءاً

من القياس فيتوقف القياس عليه، بل التعريف من قبيل الرسم . وقد أشار إليه

إمام الحرمين في البرهان كما سبق النقل عنه حين تنبيهه عقب تعريف الباقلاني.

الاعتراض الثالث : أن هذا التعريف غير جامع لكل أفراد المعروف، لأن من أفراد

القياس قياس العكس . وهو إثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر لنقيض علة فيه .

والتعريف لا يشمل (١) .

وعرفه صدر الشريعة :

" القياس هو تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع بعلّة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة " (٢)

وعرفه أبو الحسين البصري من المعتزلة :

" تحصيل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد . " (٣)

يلاحظ على هذه التعريفات ورود ألفاظ مثل " حمل " و " اثبات " و " تعدية

و " تحصيل " .

(١) الأحكام للآمدي ، ١٨٨/٣ ؛ نهاية السؤل للأسنوى مع شرح البدخشى ، ٥/٣ ؛ أصول الله الفقه ، محمد أبو النور زهير (مصر : دار الطباعة

المحمدية) ١١/٤ - ١٣ .

(٢) التوضيح لمعن التنقيح مع التلويح ، صدر الشريعة (بيروت : دار الكتب العلمية) ٥٢/٢ .

(٣) المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري الطبعة الأولى ، تحقيق : خليل الميس (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ١٩٥/٢ .

وما كان إختيار تلك الألفاظ من بين سائر الألفاظ إلا لبيان اتجاه صاحبها في النظر للقياس بأنه عمل من أعمال المجتهد . وبعضهم أكد ذلك بذكر لفظ "عند الميث" أو "عند المجتهد" .

المطلب الثاني : تعريف القياس باعتباره من عمل الله تعالى :

وأخذ بهذا التعريف فريق من العلماء، من المتكلمين والفقهاء، وقد اختاروا للتعريف عبارات ثلاث اتجاههم .

فعره الآمدى بأنه :

"الإستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل" . (١)

وتبعه على معناه ابن الحاجب فعره بأنه :

" مساواة فرع لأصل في علة حكمه " وارتضاء العضد وسعد الدين التفتازانى . (٢)

كما عرفه ابن الهمام بأنه :

" مساواة محل لآخر في علة حكم له شرعى لا تدرى من نصه بمجرد فهم اللغة . (٣)

وهذا الفريق اختار في تعريفه للقياس لفظ " مساواة " لبيان أن القياس دليل نصبه الشارع كباقي الأدلة ، نظر فيه المجتهد أولم ينظر .

قال ابن الهمام : " القياس دليل نصبه الشارع نظر فيه مجتهد أولا كالنص ...

إذ لا فعل له - (أى المجتهد) - سوى النظر في دليل العلة ، ووجودها .

(١) الإحكام للآمدى ٢ / ٣٠١٩٠ .

(٢) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ابو عمرو عثمان بن عمرو ابن أبى بكر المعروف بابن الحاجب ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية : ١٤٠٥ - ١٩٨٥) ١٦٦ ؛ شرح مختصر المنتهى مع حاشيته السعد ، للعضد ٢٢ / ٢٠٤ .

(٣) تيسير التحرير لأمر بادشاه ٢ / ٣٠٢٦٤ .

(أى العلة فى الفرع) ثم يلزمه ظن حكم الأصل فى الفرع بخلقه تعالى
عادة (أى لزوما عاديا لاعقليا) فليست التعدية سواء (أى سوى ظن حكم
الأصل فى الفرع ، والظن كيف ، وليس بفعل) وهو (أى الظن المذكور) ثمرة
القياس لانفس القياس . (١)

المطلب الثالث : الاختيار :

وهناك من الأصوليين من أراد أن يجمع بين تعريف الفريق الأول وتعريف الفريق
الثانى فاختار تعريفا يجمع بين الحمل والمساواة ومن هؤلاء ابن السبكي فقال
" هو حمل معلوم على معلوم لمساواته فى علة حكمه عند الحامل " (٢)

ويلاحظ فى هذا التعريف انه جمع بين الحمل والمساواة .

كما أن القاضى البيضاوى عرفه هو الآخر بما يجمع الأمرين :

" انه اثبات مثل حكم معلوم فى معلوم آخر ، لاشتراكهما فى علة الحكم عند
المثبت " (٣)

المطلب الرابع : التعريف المختار :

بعد أن ذكرنا النماذج السابقة من التعاريف التى ذكرها الأصوليون فى القياس وكان
أولهما يمثل وجهة نظر القائلين : بأن القياس من فعل المجتهد ، ولذا عبر عنه
بالحمل والإثبات وغيرها ، والحمل من فعل الحامل وهو المجتهد .

وثانيهما : يمثل وجهة نظر القائلين : بأن القياس دليل مستقل نصبه

الشارع ولذا عبر عنه بالمساواة أو الاستواء .

(١) تيسير التحرير لأمير بادشاه ، ٢٦٧/٣ - ٢٦٨ .

(٢) جمع الجوامع بشرح ، الجلال المحلى مع حاشية البنائى لابن السبكي : ٢ .

٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٣) المنهاج بشرح الأسنوى ، ٣/٣ .

بالإمكان التوفيق بين الفريقين والقول أنه لا تنافي بين أن يكون القياس من فعل المجتهد وبين أن يكون دليلاً نصبه الشارع على الحكم.

يقول العلامة العطار في حاشيته :

" إن كون القياس من فعل المجتهد لا ينافي أن ينصبه الشارع دليلاً إذ لا مانع من أن ينصب الشارع حمل المجتهد من حيث هو ، أي الحمل الذي من شأنه أن يصدر من المجتهد ، للاستواء في علة الحكم سواء وقع أو لم يقع ، بل ولا مانع من نصب الشارع فعل المجتهد دليلاً له ولمن قلده... " (١)

ويظهر من خلال ما سبق أن التعريف الذي ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني وعليه الجمهور هو الراجح من التعريفات التي ذكرت في القياس.

يقول الإمام الغزالي في المنخول :

" والأصح ما قاله القاضي - رحمه الله - من أنه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم ، أو نفيه ، بإثبات صفة أو حكم أو نفيهما عنهما " (٢)

بل انه لم ينقله عن أحد في المستصفي ولم ينسبه لأحد وكأنه قول له وهذا يدل على ترجيحه لهذا التعريف وتمسكه به بل قال :

" وحده أنه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما " (٣)

شرح التعريف :

" حمل معلوم على معلوم " يراد بالحمل مشاركة أحد المعلومين للآخر في حكمه .

(١) حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن بن محمد العطار ، وبالهامش

تقرير الشربيني ، (بيروت : دار الكتب العلمية) ٢٤٠ / ٢٤ .

(٢) المنخول من تعليقات الأصول ، أبو حامد الغزالي ، الطبعة الثانية

تحقيق : محمد حسن هيتو (دمشق : دار الفكر . ١٤٠ - ١٩٨٠) ٣٢٤

(٣) المستصفي للغزالي : ٢ / ٢٢٨ .

أما " المعلوم " فان التعبير به أولى من التعبير بـ ((شئ)) لأن الشئ لا يشمل المعدوم عند الجمهور ، وهذا بخلاف ((المعلوم)) فانه يشمل الموجود والمعدوم .

قوله " في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما " وفيه بيان أن الحكم قد يكون نفيا . (١) والله أعلم .

(١) البرهان للجويني : ٢ / ٧٤٥ - ٧٤٦ .

الفصل الثاني

=====

أركان القياس

ويشمل تمهيدا وستة مباحث.

المبحث الأول : اختلاف الأصوليين في أركان القياس.

المبحث الثاني : ما ذكره ابن حجر بشأن أركان القياس.

المبحث الثالث : الأصول.

المبحث الرابع : الفروع.

المبحث الخامس : حكم الأصول.

المبحث السادس : العللة.

تمهيد : -

بعد الفراغ من تعريف القياس واختلاف الأصوليين فيه ، نأتى إلى بيان أركان القياس وقبل البدء نأتى إلى تعريف الركن لغة واصطلاحاً واختلاف الأصوليين في أركان القياس.

الركن لغة : الجانب الأقوى. (١) وجمعه أركان .

اصطلاحاً : ما يقوم به ذلك الشيء ، إذ قوام الشيء بركنه ، من التقوم لا من القيام ولا يلزم أن يكون الفاعل ركناً للفعل ، والجسم ركناً للعرض ، والموصوف للصفة. (٢)
وقد يراد به الذاتى من كل شىء. (٣)

-
- (١) مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام هارون (بيروت : دار الفكر - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) مادة ركن ، ٤٣/٢ ؛ التعريفات) الشريف على بن محمد الجرجاني ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ١١٢ .
- (٢) التعريفات للجرجاني ١١٢ .
- (٣) المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، سيف الدين الآمدى تحقيق : حسن محمود الشافعى (الطبعة (بدون) القاهرة ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ١١٨ .

المبحث الأول : إختلاف الأصوليين في أركان القياس :

اختلف الأصوليون في أركان القياس ، فذهب جمهور المتكلمين إلى أن أركان القياس أربعة ، وهى : الأصل والفرع ، وحكم الأصل ، والعلة .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن العلة هي ركن القياس الوحيد ، واعتبروا الأصل والفرع ، وحكم الأصل شروطا للقياس .

والخلاف مبنى على مفهوم الركن عند كل منهم ، فمنهم من فسر بأنه جزء الشئ فتحقق لديه أن أركان القياس أربعة .

" وهو الأظهر أن يراد بالركن جزء الشئ " على ما ذهب إليه بعض المحققين من أن أركان القياس أربعة : الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع " (١)

ومن فسر بأنه نفس ماهية الشئ ، كان للقياس عنده ركن واحد وهو العلة لأنها مناط الحكم ، وهى التى يتقوم بها القياس ويتحصل المراد بالركن نفس ماهية الشئ من أن ركن القياس هو الوصف الصالح المؤثر ، وما سواه مما يتوقف عليه اثبات الحكم شرائط لا أركان " (٢)

فالاختلاف لفظى فى هذه المسألة إذ المخالفون يقررون أن القياس لا بد له من أصل يرجع إليه ، وفرع يظن وجود العلة فيه ، وحكم يثبت مثله فى الفرع . ويدون هذه الأمور لا يكون القياس قياسا شرعيا بالاتفاق ، والمسألة

(١) شرح التلويح على التوضيح ، سعد الدين مسعود التفتازانى ، وبها مشه
شرح التوضيح (بيروت : دار الكتب العلمية) ٥٢ / ٢ - ٥٣ ؛ التقرير
والتحبير لابن أمير الحاج ، ١٢٤ / ٣ .

(٢) شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازانى : ٥٣ / ٢ .

إصطلاحية ، ولا مشاحة في الإصطلاح بعد معرفة القصد منه . وهذا هو
الراجح .

وكذلك هناك خلاف في كون حكم الفرع ركنا من الأركان أم هو نتيجة للقياس
وهذا الخلاف سنتطرق إليه أثناء الكلام على الفرع بحول الله .

التمثيل للأركان :

يمثل لها بأمثلة منها : قياس النبيذ على الخمر في التحريم بجامع
الإسكار في كليهما ، فالأصل هو الخمر والفرع هو النبيذ ، وتحريم الخمر هو حكم
الأصل والإسكار هو العلة الجامعة بين الأصل والفرع ، وحكم الأصل ثابت بنص
القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ
وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ ، إنما يريد الشيطان أن
يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة
فهل أنتم منتهون * (١)

(١) سورة المائدة : الآية ٩٠ - ٩١ .

المبحث الثاني : ما ذكره ابن حجر بشأن أركان القياس :

بعد العرض اليسير في تعريف الركن واختلاف الأصوليين في أركان القياس سنتكلم على أركان القياس وهي الأمور التي لا بد منها لكل قياس حتى يتحقق وجوده وهي : الأصل والفرع ، حكم الأصل والعلة .

من خلال تصفحنا للفتح لم نجد أن الحافظ ابن حجر ذكر شيئاً بما يتعلق بأركان القياس - لأن هذا ليس من أصل موضوعه - إلا في موضعين : ذكر العلة أنها ركن من أركان القياس فقال :-

١- " وذكر الأصوليون هذا الحديث مثلاً للتنصيص على العلة التي هي أحد أركان القياس . والحديث هو :

عن سفيان قال الزهري حفظته كما أنك ها هنا : " عن سهل بن سعد قال أطلع رجل من حجر في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم يدري يحك به رأسه فقال لو أعلم أنك تنظر لطغنت به في عينيك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر . (١)

٢- إن بعض الفتوى بالرأى لا تدم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع وقوله ((وتكلف القياس)) أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس . (٢)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢ / ١١٤ - ٢٤ - ٢٥ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤ / ١٣٤ - ٢٨٢ .

المبحث الثالث : الأصل

ويشمل أربعة مطالب :

المطلب الأول : الأصل لغة : للأصل في اللغة عدة معان منها :

- ١- الأصل واحد الأصول يقال أصل " مؤصل ، واستأصله ، أى قلعه من أصله (١) وهو أساس الشيء (٢)
- ٢- وهو عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر إلى غيره (٣)
- ٣- عبارة عما يبنى عليه غيره ، ولا يبنى هو على غيره ، والأصل ما ثبت حكمه بنفسه (٤)
- ٤- المحتاج إليه .
- ٥- ما يستند تحقق الشيء إليه .
- ٦- مانعه الشيء .
- ٧- منشأ الشيء (٥)

المطلب الثانى : الأصل فى الاصطلاح :

وأما فى الأصول فلفظ الأصل يطلق على أربعة معان :

- ١- الدليل ، كقولهم : أصل هذه المسألة الكتاب والسنة ، أى دليل المسألة الكتاب أو السنة ، وهذا المعنى مستعمل كثيرا فى الكتب الفقهية ، ومن هذا الاصطلاح سعى هذا أصول الفقه . أى أدلته .
- ٢- يطلق ويراد به الراجح : كقولهم : الأصل فى الكلام الحقيقة أى الراجح عند السامع الحقيقة لا المجاز .
- ٣- يطلق ويراد به القاعدة المستمرة كقولهم : رباحة أكل الميتة للمضطر على خلاف الأصل . أى على خلاف القاعدة .

(١) الصحاح للجوهري ٣/٤٤ ١٦٢ ، مادة (أصل) .
 (٢) مقاييس اللغة لابن فارس ١٠٩/١٤ مادة (أصل) .
 (٣) ، (٤) التعريفات للجرجاني ٢٨١ .
 (٥) نهاية السؤل للاستوى مع الشرح البدخشى ١٤/١٤ .

٤- كما يطلق ويراد به الصورة المقيس عليها في باب القياس فيقال : أصل النبيذ الخمر ، لانه المحل المشبه به ، ويقاس عليه الفرع بالوصف الجامع بينهما ، وهو المعنى هنا . (١)

المطلب الثالث : المذاهب في المراد من الأصل :

تعددت المذاهب في المراد منه اصطلاحاً على النحو الآتي :-
١- المذهب الأول : مذهب جمهور الفقهاء : ويرون أنه المحل المقيس عليه

الثابت حكمه بالنص أو بالإجماع وذلك لأن الأصل هو ما يحتاج إليه غيره والحكم أو النص أو الإجماع كل منهم محتاج إلى المحل الذي يتعلق به دون أن يحتاج المحل إلى أحدهما .

٢- المذهب الثاني : مذهب المتكلمين : ويرون أنه دليل حكم الأصل كآلية المحرمة للخمر ، لأن معرفة الحكم والعلة ، متوقفة على معرفة الدليل . وذلك لأن الأصل ما يبنى عليه غيره وهو الحكم كما سبق في الآية .

٣- المذهب الثالث : مذهب بعض الفقهاء : ويرى أنه الحكم الثابت في المحل

المقيس عليه . كتحرим الخمر السابق وذلك لأن الأصل ما انبنى عليه غيره ، وأدى العلم به إلى العلم أو الظن بغيره وهذا متحقق في حكم الخمر مع حكم النبيذ .

٤- المذهب الرابع : مذهب الرازي : وهو أن الأصل أصلان فهو في الصورة المقيس

عليها حكم المقيس عليه وهو تحريم الخمر ، وفي الصورة المقيسة هو العلة التي هي الإسكار ، وذلك لأن العلة مستنبطة من الحكم في الصورة المقيس عليها فهو أصل لها ثم هي أصل في الصورة المقيسة ، لأن حكم المقيس وهو تحريم النبيذ مبني عليها .

(١) نهاية السؤل للاسنوى ، ١٤/١ - ١٥ : شرح الكوكب المنير لابن النجار
٣٩/١ - ٤٠ : ارشاد الفحول للشوكاني ، ٣٠ .

المطلب الرابع : المذهب الراجح :

والراجح من هذه المذاهب هو ما ذهب إليه الفقهاء ومعهم أكثر الأصوليين من أن الأصل هو المحل المقيس عليه . قال الآمدي : " والأشبه أن يكون الأصل هو المحل على ما قاله الفقهاء لافتقار الحكم ، والنص إليه ضرورة من غير عكس ، فإن المحل غير مفتقر إلى النص ولا إلى الحكم " .

ثم بين أن الخلاف لفظي لصحة إطلاق الأصل على كل منهما . (١)

(١) المعتمد لأبي الحسن البصري ، ١٩٧/٢ ؛ شرح اللمع ، أبو اسحاق الشيرازي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد المجيد التركي (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨ - ١٩٨٨) ، ٨٢٤/٢ ؛ المحصول للرازي ، ٢/٢٥ - ٢٦ ؛ الأحكام للآمدي ، ١٩١/٣ - ١٩٢ ؛ الإبهاج للسبكي ، ٣٧/٣ - ٣٩ ، المختصر في أصول الفقه ، على البعلبي المعروف ((بابن اللحام)) ، تحقيق : محمد مظهر بقا (مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠) ، ١٤٢ ؛ تيسير التحرير على التحرير ، لا مير بادشاه ، ٢٧٥/٣ ؛ شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ، ١٤/٤ - ١٥ ؛ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للانصاري ، ٢٤٨/٢ .

المبحث الرابع : الفرعالمطلب الأول

تعريفه لغة : يطلق لفظ الفرع في اللغة على : أعلى الشيء . جاء في الصحاح
 فرع كل شيء أعلاه . (١)

المطلب الثاني :-

اصطلاحاً : اختلف الأصوليون فيما يسمى فرعاً :

١- المذهب الأول : مذهب الفقهاء ويرون أنه المحل المقيس وهو النبيذ لأن الفرع ما يحتاج إلى غيره ، والمحل المقيس محتاج إلى المحل المقيس عليه لبيان حكمه .

٢- المذهب الثاني : مذهب المتكلمين ويرون أنه الحكم في الصورة المقيس عليها وهو تحريم الخمر ، فهو ناشئ عن الدليل ومتفرع عنه مباشرة .

٣- المذهب الثالث : مذهب بعض الفقهاء ويرى أنه الحكم في الصورة المقيسة وهو تحريم النبيذ ، فهو متفرع عن الحكم في الصورة المقيس عليها وهو تحريم الخمر .

٤- المذهب الرابع : مذهب الرازي وهو أن الفرع فرعان ففي الصورة المقيس عليها هو العلة لأنها مستنبطة من حكم الأصل ، وهو تحريم الخمر فهي متفرعة عنه وفي الصورة المقيسة هو حكم المحل المقيس وهو تحريم النبيذ لأنه متفرع عن العلة وهي الإسكار فلو لم توجد لما كان له وجود فهو مبني عليها .

(١) الصحاح للجوهري ، ٣ / ١٢٥٦ ، مادة (فرع)

المطلب الثالثالراجح من هذه المذاهب :-

الراجح من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه الفقهاء ، ومعهم أكثر الأصوليين من أن الأصل هو المحل المقيس عليه والفرع هو المحل المقيس ، وذلك لأن غير ذلك الأصل مفتقر إليه دون أن يفتقر هو إلى غيره ، فالنص يحتاج إلى المحل المقيس عليه ليعلق به . كما أن المحل المقيس هو الفرع لأن - النبيذ مثلا - تابع للخمر ، فنصوص القرآن كما سبق وردت في الخمر دون النبيذ ثم قسمنا على الخمر لنقف على حكمه .

اعترض الآمدى على ما ذهب إليه المتكلمون - أن الحكم في محل النزاع هو الفرع - فقال : "... وليس حكم الفرع من أركان القياس ، إذ الحكم في الفرع متوقف على صحة القياس ، فلو كان ركنا منه لتوقف على نفسه وهو محال .. (١)

بل حكم الفرع هو ثمرة القياس لا ركنه .

(١) المعتمد لابي الحسن البصري ، ١٩٩/٢ ؛ المحصول للرازي ، ٢٧/٢٣/٢ ، ٢٨ ، الأحكام للآمدى ١٩٢/٣ - ١٩٣ ؛ المختصر لابن اللحام ، ١٤٢ ؛ تيسير التحرير لا مير بادشاه ، ٢٧٥/٣ - ٢٧٦ ؛ شرح المختصر للعضد ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ ؛ نهاية السؤل للاسنوي ، ٣٨/٣ - ٣٩ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ١٥/٤ ؛ حاشية العطار ، ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٧٩ ؛ المدخل إلى مذهب الامام أحمد بن حنبل عبد القادر بن بدران ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : عبدالله بن عبد المحسن التركي (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥) ٣٠١ - ٣٠٢ .

المبحث الخامس : حكم الأصل

المطلب الاول :

وهو الركن الثالث : الحكم لغة : القضاء ، أصله المنع ، وهو مصدر من قولك حكم بينهم وحكم له وعليه أى قضى له وعليه .

والحكم ايضا : الحكمة من العلم . (١)

المطلب الثانى :

أما الحكم الشرعى فى الاصطلاح فهو :

خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين .^(٢) بالاعتضاء أو التخيير أو الوضع . (٣)

والمقصود بحكم الأصل فى باب القياس هو :-

الحكم الثابت للمحل المقيس عليه بالنص أو الاجماع .

أما حكم الفرع فهو مثل حكم الأصل ، ولا يختلف عنه الا من جهة اختلاف محل كما

أنه شجرة القياس وليس ركنه بخلاف حكم الأصل .

-
- (١) الصحاح للجوهري ، ١٩٠١/٥ (الحكم) .
 (٢) ومنهم من عرفه " بأفعال العباد " لان لفظة العباد أعم من المكلفين . .
 (٣) منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب / ٣٢ .

المبحث السادس : العلة :

وهى الركن الرابع ، وهى أساس القياس ومركزه وركنه العظيم ، وأدق مباحثه وأوسعها ، وعلى أساس معرفتها والتحقق من وجودها فى الفرع يتم القياس وتظهر شمرته .

وهى من أهم ما يعتنى به فى باب القياس ، حتى أن بعضهم عدّها الركن الوحيد فى القياس كما سبق .

المطلب الأول :

تعريف العلة لغة :

العلة فى اللغة تأتى لعدة معان منها : المرض ، والحدث والسبب يقول ابن المنظور . " والعلة : مرض ، وقد اعتل العللى علة صعبة والعلة الحدث ، يشغل صاحبه عن حاجته ، وكأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا ، منعه عن شغله الأول ، وهذا علة لهذا : أى سببه " . (١)

ويقول الجرجاني : العلة ، لغة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ، ومنه يسمى المرض علة ، لأنه بحلوله يتغير حال الشخص ، من القوة إلى الضعف " . (٢)

أوهى من العلل وهو معاودة الشرب مرة بعد أخرى وذلك لان المجتهد ينظر فيها المرة بعد الأخرى .

(١) لسان العرب لابن منظور ، ١١ / ٦٧٢ ، مادة (علل) ؛ الصحاح للجوهري ١٧٢٣ / ٥ ، مادة (علل) .

(٢) التعريفات للجرجاني ، ١٥٤ .

المطلب الثاني :

تمهيد : تعددت تعريفات الأصوليين للعلة ، ويرجع ذلك عموماً إلى اختلافهم في تعليل أحكام الله تعالى ، فمن ذهب إلى ذلك عرفها بما يناسبه ، ومن ذهب إلى عدم التعليل عرفها بما يوافق وجهته .

ولكن عند التأمل والمتابعة لهذه التعريفات لا تتجاوز ثلاثة ألفاظ متباينة الدلالة ، تحل وراءها مآخذ أصحابها ، ومعتقداتهم في التعليل وهي :

١- المؤثر في الحكم ، ويعبر عنه أيضاً بالموجب أو المقتضى للحكم .

٢- الباعث على التشريع .

من يرى تعليل أحكام الله تعالى بالحكم والمصالح إجمالاً عرف العلة بهاتين العبارتين .

٣- المراد بها المعرف للحكم . ويعبر عنه بالعلامة أو الامارة .

وذهب إلى تعريف العلة بهذه العبارة من يرى أن أحكام الله تعالى غير معللة .

تعريف العلة اصطلاحاً :-

أولاً : العلة هي : الوصف المؤثر في الأحكام يجعل الشارع لا لذاته .

واختار هذا التعريف الإمام الغزالي وبعض الأصوليين .

يقول الإمام الغزالي " والعلة موجبة ، أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعية

فبجعل الشرع إياها علة موجبة ، على معنى إضافة الوجوب إليها ، إضافة وجوب القطع

إلى السرقة ، وإن كنا نعلم أنه إنما يجب بإيجاب الله تعالى . " (١)

(١) شفاء الغليل ، أبو حامد الغزالي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : حمد الكبيسي (العراق : مطبعة الارشاد ، ١٣٩٠ - ١٩٧١) ١/٢١٠ .

وقال ايضا : " العلة عبارة عن موجب الحكم ، والموجب : ما يجعله الشرع موجبا مناسبا كان أولم يكن ، وهى كالعلل العقلية فى الإيجاب ، إلا أن ايجابها بجعل الشارع اياها موجبة لابنفسها . . " (١)

يلاحظ أن الإمام الغزالى أراد بالمؤثر ، ما يوجد الشئ عند وجوده لابه لأن أهل السنة والجماعة يرون أن ربط العلة بمعلولها ربطا عاديا ، فوجود العلة يستلزم وجود المعلول عندها لابهها ، وهكذا الشأن فى ربط المسببات بالأسباب . وبهذا يخالف الغزالى رأى المعتزلة الذين يعرفون العلة بأنها " المؤثر لذاته فى الحكم " . وهو مبنى على التحسين والتقبيح . أي أن الأحكام تكون تابعة لما أدركه العقل فى ذلك الفعل . وهذا باطل .

ويتفق الغزالى مع الجمهور بهذا الشأن . يقول الإمام الشاطبى : " ان السبب غير فاعل بنفسه بل وقع المسبب عنده لابه . . " (٣)

٢- العلة : هى الباعث على التشريع

وهو ما ذهب اليه الآمدى (٤) وابن الحاجب (٥) ، وهدر الشريعة (٦) من الأحناف وغيرهم . (٧)

-
- (١) المستصفى للغزالى ، ٢٨٠ / ٢ ، ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٨١ .
 (٢) المعتمد فى اصول الفقه ، ابوالحسن البصرى ، تحقيق : محمد حميد الله (دمشق : المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية ، ١٣٨٥-١٩٦٥)
 ٢٠٤ / ٢ ، نهاية السؤل للاسنوى ، ٣٩ / ٣ ، ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٨١
 (٣) الموافقات ، ابواسحاق الشاطبى ، تحقيق : عبد الله دراز (بيروت : دار المعرفة) ١٩٦ / ١ .
 (٤) الاحكام ، ٢٠٢ / ٣ ،
 (٥) منتهى الوصول والأمل ، ١٦٩ .
 (٦) شرح العضد على المختصر ٢ / ٢١٣ .
 (٧) نهاية السؤل ، للاسنوى ٣٩ / ٣ ، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور ، ٢٦٠ / ٢ ، ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٨١ .

جاء في الإحكام للآمدى " والمختار انه لا بد أن تكون العلة في الأصل بمعنى
الباعث، أى مشتملة على حكمة صالحة أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم ،
والا فلو كانت وصفا طرديا لاحكمة فيه . بل أمانة مجردة فالتعليل بها في الأصل ممتنع . (١)
فلاحظ من خلال هذا التفسير أن الآمدى " فسر الباعث على الحكم باشتمال
الوصف على حكمة تصلح أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم : مثل جلب المصلحة
أو دفع المفسدة وتفسيره للباعث بهذا المعنى يجعل التعريف مقبولا لا اعتراض عليه . (٢)
وتبع ابن الحاجب في ذلك الآمدى .

وقد أضاف بعضهم على هذا التعريف " لا على سبيل الإيجاب " . (٣) احترازا عن مذهب
المعتزلة فان العلة توجب على الله تعالى شرع الحكم عندهم على ما عرف أن الأصلح
للعباد واجب على الله عندهم .

وقد عرف ابن الهمام الحنفى العلة بقوله :

" هى ما شرع الحكم عنده لحصول الحكمة وهى جلب مصلحة أو تكميلها ، أو دفع
مفسدة أو تقليلها " . (٤) وتبعه في ذلك ابن عبد الشكور . (٥)

والشيخ أبو منصور الماتريدى عرف العلة بقوله : :

" العلة هى المعنى الذى إذا وجد يجب به الحكم معه " . واحتراز بقوله ((معه))
عن قول بعض القدرية أن العلة هى الأمر الذى إذا وجد الحكم عقوبة بلا (٦) فصلى ،

(١) الإحكام للآمدى ، ٢٠٢/٣ .

(٢) أصول الفقه ، لأبو النور زهير ، ٦٣/٤ .

(٣) التوضيح على التلويح لصدر الشريعة ، ٦٣/٢ .

(٤) التحرير مع اليسير لابن الهمام ، ٣٠٢/٣ .

(٥) مسلم الثبوت مع المستصفي ، لابن عبد الشكور ، ٢٦٠/٢ .

(٦) ميزان الأصول في نتائج العقول ، أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندى ، الطبعة
الاولى ، تحقيق : محمد فؤاد عبد البر (قطر : مطابع الدوحة الحديثية

ومن الملاحظ أن مبنى هذه التعريفات هو :

أن الأحكام الشرعية معللة بمصالح العباد - قالت المعتزلة : على سبيل الوجوب ، وقال أهل السنة والجماعة : على سبيل التفضل والإحسان من الله تعالى على عباده . —
بمعنى : أن الشارع إنما حكم بها على ما اقتضته مصالح العباد ، فمثلاً : القتل العمد باعث للشارع على شرع القصاص الذي فيه حياة الناس . والله أعلم .

٣- العلة بمعنى المعرف

والذين ذهبوا إلى منع التعليق بالحكم والمصالح ، اختاروا لتعريف العلة ما يتناسب مع مذهبهم فعرفوها بقولهم :

العلة : هي " الوصف المعرف للحكم "

والذاهبون إلى هذا التعريف يجعلونها بهذا المعنى علماً على الحكم وأما رة على وجوده في الفرع والأصل معاً ، أو علامة على وجوده في الفرع فقط ، فمقتضى وجود المعنى المعلن به عرف الحكم .

كما أن القائلين بهذا التعريف : يشيرون إلى أن العلة غير مؤثرة حقيقية كما قالت المعتزلة ، ومن غير أن تكون باعثة للشرع عليه ، كما قاله الفقهاء .

ومن اختار هذا التعريف : الإمام الرازي ، والبيضاوي ، والاسنوي ، والسبكي وابنه تاج الدين عبد الوهاب ، وابن قدامة من الحنابلة . (١)

(١) المحصول للرازي ، ٢/ ١٩٠ ، المنهاج للبيضاوي وشرح الاسنوي ، ٣/ ٣٧ ، ٣٩ ؛ جمع الجوامع مع حاشية البقائي ، ٢/ ٢٣١ ؛ الابهاج شرح المنهاج ، ٣/ ٣٩ ؛ روضة الناظر وجنة المناظر ، موقف الدين قدامة ، الطبعة الأولى ، راجعه : سيف الدين الكاتب (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٢ ، ١٩٨٧) ٢٨٧ ؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ، لايث بدران ، ٣١٢ ؛ شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ، ٤/ ٣٩ - ٤٢ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني . ١٠٨١

والعلامة هي : " ما يعرف به وجود الحكم من غير أن يتعلق به وجوده ولا وجوبه كالأذان للصلاة والإحصان للرجم".^(١)

ولذا نظرت إلى ما قالوا من منع التأثير في العلة ، ومنع كونها باعثة يتضح أنهم أرادوا بها العلامة المحضة ، والتي لا يتوقف عليها وجود الحكم ولا وجوبه . ولكنهم لما اضطروا إلى القول بالعلة لأجل القياس لجؤوا إلى الإصطلاح ، واصطلحوا على العلة بهذا المعنى وعرفوها بهذا التعريف ، وما حظهم على ذلك إلا ابـسـراز مذهبهم ونصرته بكل الوسائل المخالفة للمعتزلة .

ولا فإنهم يعرفون أن العلامة المحضة لا تكون علة بحال . تجددهم هنا يتجنبون لفظ المؤثر أو الباعث ، أو الموجب ، إذ تراهم يطلقون هذه الألفاظ ويستعملونها في مسالك العلة وشروطها خصوصا في المناسبة .

ويؤكد هذا مقاله العلامة ، البناني :

"... وأنت إذا تأملت موارد العلة واستعمالاتها تعلم أنه لا محيص عن كون العلة بمعنى الباعث ، وأنه مراد من عبر عنها بالمعرف ، كما قال الآمدي ، وإنما تحاشى من عبر بالمعرف ما يلزم التعبير بالباعث من الإيهام..."^(٢)

من خلال ما تقدم من تعريفات للعلة ، نجد أن أهل الحق أجهدوا أنفسهم للوصول إلى تعريف صحيح لها يفى بالغرض ، ويجنبهم الزلل والشبهات ، ومن هنا اختلفت عباراتهم. والواقع أن الخلاف بين الأقوال الثلاثة يكاد يكون لفظيا .

(١) التلويح على التوضيح لسعد التفتازاني ، ٢ / ٦٢

(٢) حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع ، ٢ / ٢٣٧ .

فمن فسرهما بالموجب أو المؤثر يجعل الله تعالى : فانه يرى أن العلة تستلزم الحكم استلزاما عاديا يجعل الله تعالى بمعنى : أن كلا من الوصف والحكم من الله وقد أجرى العادة بأنه متى وجد السبب وجد المسبب .

ومن فسرهما بالباعث على الحكم : يرى أنها لا بد وأن تكون مشتملة على حكمة صالحة أن تكون مقصودة للشارع .

ومن فسرهما بالمعرف : نظر إلى أن الحكم يضاف إليها فيقال : وجب القصاص للقتل ، ووجب الحد للسرقة .

المطلب الثالث : التعريف المختار :

والراجع من هذه المذاهب أن العلة هي : " الوصف الظاهر ، المنضبط ، المعروف للحكم " .

ومعنى كونها معرفة للحكم : أن الشارع جعلها علامة دالة عليه ، دون تأثيره لا بذاتها ولا بجعل الله تعالى ، خلافا لمن زعم ذلك . فمعنى كون الإسكار علة للتحريم أنه علامة نصبها الشارع على حرمة المسكر أينما وجد ، كالخمر والنبيذ وغيرها . وذلك لأن السكر كان موجودا في الخمر قبل الحكم الشرعي ، ولم يدل على تحريمها حتى جعله الشرع علة للتحريم ، وعلامة عليه ، ولو كان مؤثرا بذاته كالعلى العقلية لما احتاج لنصب الشارع له علامة .

ومعنى كونه ظاهرا : أى بينا كالطعم في الربويات ، والإسكار في الخمر ، لا خفيا كالرضى والغضب فانهما من أفعال القلوب ، وقد لا يطلع عليهما ، والخفى لا يعرف بالخفى ولذا جعلت الصفة علة لكونها ظاهرة ودالة على الرضى .

ومعنى كونه منضبطا : أى يمكن ضبطه ، لا يختلف باختلاف النسب والاضافات والقلبة والكثرة ، وذلك كتعليل قصر الصلاة بالسفر لا انضباطه ، لا بالمشقة ، لعدم انضباطها .

- والله أعلم -

الفصل الثالث

=====

شروط الأركان

ويشمل تمهيداً وأربعة مباحث :

- المبحث الأول : شروط الأصل .
- المبحث الثاني : شروط حكم الأصل .
- المبحث الثالث : شروط الفرع .
- المبحث الرابع : شروط العلقة .

تمهيد :

للقياس أركان لا يتحقق بدونها كذلك له شروط لا يصح إلا يتوفرها .
وهذه الشروط كثيرة ومتنوعة ، منها ما يتعلق بالأصل ، ومنها ما يشترط في حكم
الأصل ، ومنها ما يشترط في الفرع ، ومنها ما يشترط في العلة .
وسنتكلم في هذا الفصل - بعون الله - وتوفيقه على أهم هذه الشروط . وكما
هو المتبع في خطتنا نبدأ أولاً بما ذكره ابن حجر في الفتح من هذه الشروط مع الامثلة
ان وجدت ثم نعقبها بما ذكره الأصوليون .

المبحث الأول : شروط الأصل . ويشمل مطلبين :

المطلب الأول : شروط الأصل كما وردت في الفتح :

أولا : أن لا يكون له حكم منفرد بسبب نص دل على الاختصاص :

١- عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أوتى أهل التوراة التوراة ، فعملوا حتى إذا انتصف النهار عجزوا ، فأعطوا قيراطا قيراطا ثم أوتى أهل الإنجيل الإنجيل ، فعملوا إلى صلاة العصر ثم عجزوا ، فأعطوا قيراطا قيراطا . ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين . فقال أهل الكتابين : أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطا قيراطا ، ونحن كنا أكثر عملا قال : قال الله عز وجل : هل ظلمتكم من أجركم من شيء ، قالوا : لا . قال فهو فضلى أوتيه من أشياء ."

عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم : " مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا إلى الليل ، فعملوا إلى نصف النهار ، فقالوا . لا حاجة لنا إلى أجرك ، فاستأجر آخرين فقال : أكملوا بقية يومكم ولكم الذى شرطت . فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا : لك ما عملنا ، فاستأجر قوما فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا أجر الفريقين ."

قال المهلب ما معناه : اورد البخارى حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فى هذه الترجمة ليبدل على أنه قد يستحق بعمل ، البعض أجر الكلى ، مثل الذى أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله .

فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة ، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة . قلت : وتكملة ذلك أن يقال أن فضل الله الذى أقام به عمل ربع النهار مقام عمل النهار كله هو الذى اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التى هى العصر مقام إدراك الأربع فى الوقت ، فاشتركا فى كون كل منهما ربع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكى وقوع الجميع أداً مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت . فيقال فى هذا ما أجيب به أهل الكتابين — ﴿ ذلك فضل الله يؤتیه من يشاء ﴾ . (١) وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال : هو منعك عن محل الاستدلال ، لأن الأمة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها . ثم هو من الخصوصيات التى لا يقاس عليها ، لأن صيام آخر النهار لا يجزئ عن جملته ، فكذلك سائر العبادات . قلت : فأستبعد غير مستبعد ، وليس فى كلام المهلب ما يقتضى أن يقع العبادة فى آخر وقتها أفضل من إيقاعها فى أوله . وأما اجزاء عمل البعض عن الكل فمن قبيل الفضل ، فهو كالخصوصية سواً (٢)

٢- عن عائشة رضى الله عنها زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت : " كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يحرم ، ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت " . قال ابن حجر : ادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، قاله المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من المالكية ، قال بعضهم : لأن الطيب من دواعى النكاح فمنهى الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه ففعله

(١) سورة الجمعة ، الآية ٤ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٣٨ - ٣٩ ؛ عمدة القارى ، ٥ / ٥١ .

ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في الزكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال ((حبيب إلي النساء والطيب)) أخرجه النسائي من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس. (١)

٣- عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يغزو جيش الكعبة بببدا من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم. قالت : قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم ؟ قال : يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يبعثون على نياتهم)) واستنبط مالك من الحديث عقوبة من يجالس شربة الخمر ، وإن لم يشرب وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التي في الحديث هي الهجمة السماوية فلا يقاس عليه العقوبات الشرعية ، ويؤيده آخر الحديث حيث قال (يبعثون على نياتهم) . (٢)

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ((جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : دلني على عمل يعدل الجهاد قال : لا أجده . قال : هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر ، وتصوم ولا تغطر ، قال : ومن يستطيع ذلك ؟ قال أبو هريرة : إن فرس المجاهد ليستن فيكتب له حسنات .

قال عياض : اشتغل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد ، لأن الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها حتى صارت جميع

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣/ ٣٩٦ - ٣٩٩ ؛ عمدة القاري ، ٩/ ١٥٧ .
(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٤/ ٣٣٨ - ٣٤١ ؛ عمدة القاري ، ١١/ ٧/ ٢٣ .

حالات المجاهد وتصرفاته المباحة معاداة لأجر المواظب على الصلاة وغيرها
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم ((لا تستطيع ذلك)) وفيه أن الفضائل لا تدرك
بالقياس وإنما هي إحسان من الله تعالى لمن شاء . (١)

٤- قال عازب رضى الله عنهما قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم :
” إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل :
اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، والجات ظهري إليك
رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت
وبنبيك الذي أرسلت ، فان مت مت على الفطرة ، فاجعلهن آخر ما تقول . فقالت
أستذكرهن : وبرسواك الذي أرسلت قال : لا ، وبنيبك الذي أرسلت .“
الإستدلال بهذا الحديث على منع الرواية بالمعنى ففيه نظر ، لأن شرط
الرواية بالمعنى أن يتفق اللفظان في المعنى المذكور ، وقد تقرر أن النبي
والرسول متغايران لفظاً ومعنى فلا يتم الإحتجاج بذلك . قيل وفي الإستدلال
بهذا الحديث لمنع الرواية بالمعنى مطلقاً نظر . وخصوصاً إبدال الرسول بالنبي
وعكسه إذا وقع في الرواية لأن الذات المحدث عنها واحدة ، فالمراد يفهم
بأى صفة وصف بها الموصوف إذا ثبتت الصفة له . وهذا بناء على أن السبب
في منع الرواية بالمعنى أن الذى يستجيز ذلك قد يظن يوفى بمعنى اللفظ
الآخر ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما عهد في كثير من الأحاديث .
فالإحتياط الإتيان باللفظ ، فعلى هذا إذا تحقق بالقطع أن المعنى فيهما
متحد لم يضر ، بخلاف ماذا إذا اقتصر على الظن ولو كان غالباً . وأولى ما قيل
الحكمة في رده صلى الله عليه وسلم على من قال الرسول بدل النبي أن الفاظ

الأذكار توقيفية ، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها الرقياس ، فتجب المحافظة على اللفظ الذى وردت به . (١)

٥- إن أبا هريرة كان يقول : ((الله الذى لا إله إلا هو ، إن كنت لأعتمد بكبدى على الأرض من الجوع ، وأن كنت لأشد الحجر على بطنى من الجوع . ولقد قعدت يوماً على طريقهم الذى يخرجون منه ، فمر أبو بكر فسأته عن آية من كتاب الله ما سأته إلا ليشبعنى ، فمر ولم يفعل ، ثم مرى أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رآنى وعرف ما فى نفسى وما فى وجهى ، ثم قال : يا أبا هر ، قلت لبيك رسول الله ، قال : الحق ، ومضى . فتبعته ، فدخل فاستأذن فأذن لى ، فدخل فوجد لينا فى قدح فقال : من أين هذا اللين ؟ قالو : أهدها لك فلان - أو فلانة - قال : أبا هر ، قلت لبيك يا رسول الله ، قال : الحق إلى أهل الصفة فادعهم لى : قال : وأهل الصفة أضياف الإسلام ، لا يأوون على أهل ولا مال ولا على أحد ، إذا أتته صدقة بعث بها إليهم ولم يتناول منها شيئاً ، وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهم فيها ، فسألتنى ذاك ، فقلت وما هذا اللين فى أهل الصفة ؟ كنت أحق أن أصيب من هذا اللين شربة أتقوى بها ، فإذا جاءوا أمرنى فكنت أنا أعطيهم وما عسى أن يبلغنى من هذا اللين ، ولم يكن من طاعة الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - بد ، فأتيتهم فدعوتهم ، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم . وأخذوا مجالسهم من البيت : قال : يا أبا هر قلت : لبيك يا رسول الله ، قال خذ فأعطهم ، فأخذت القدح فجعلت أعطيهم الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح فأعطيه الرجل فيشرب حتى يروى . ثم يرد على القدح فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح حتى انتهيت إلى النبى صلى الله عليه وسلم

وقد روى القوم كلهم ، فأخذ القدح فوضعه على يده ، فنظر إلى فتبسم فقال
أبا هر ، قلت لبيك يا رسول الله . قال : بقيت أنا وأنت . قلت صدقت يا رسول
الله ، قال : اقعد فاشرب ، فقعدت فشربت ، فقال اشرب ، فشربت ، فما زال يقول :
اشرب ، حتى قلت : لا والذي بعثك بالحق . ما أجد له مسلكا قال فأرني فأعطيته
القدح ، فحمد الله وسعى وشرب الفضلة .

في الحديث جواز الشبع ولو بلغ أقصى غايته أخذاً من قول أبي هريرة ((لا أجد
له مسلكا)) وتقدير النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك خلافاً لمن قال بتحريمه ،
وإذا كان ذلك في اللبن مع رفته ونفوذه فكيف بما فوقه من الأغذية الكثيفة ، لكن يحتمل
أن يكون ذلك خاصاً بما وقع في تلك الحال فلا يقاس عليه . (١)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٢٨٢ - ٢٨٨ .

المطلب الثاني : شروط الأصل عند الأصوليين :

الأصوليون ذكروا شروطاً للأصل ، هي في الواقع شروط لحكم الأصل ، وليس هناك شرط خاص بالأصل الا شرطاً واحداً وهو :

أن لا يكون له حكم منفرد كاختصاصه صلى الله عليه وسلم بالزيادة على أربع زوجات ، فإن هذا مما اختص به الرسول صلى الله عليه وسلم لحكمة علمها الله تعالى جعلت ذلك من خصائصه دون غيره فلا يمكن أن يقاس غير الرسول صلى الله عليه وسلم عليه في الجمع بين أكثر من أربع زوجات .

ويمثل لذلك ايضاً بصوم الوصال في رمضان : حيث روى :

عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تواصلوا ، فأياكم إذا أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر ، قالوا : فإنك تواصل يا رسول الله قال : إني لست كهيئتكم ، إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقين . " (١)

وكذلك ايضاً شهادة خزيمة بن ثابت رضي الله عنه ، فلا يصح أن يقاس أحد عليه

لأنفراده بهذا الحكم فلا يمكن تعديته إلى غيره :

روى ابو داود والنسائي من حديث : الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت

الانصاري عن عمه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي ، فاستتبعه النبي صلى الله عليه وسلم ليقضيه ثمن فرسه فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه الفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه فنأدى الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان كنت مبتاعاً هذا الفرس

فأسعه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حين سمع نداء الأعرابي ،
 أوليس قد ابتعته ؟ فقال الأعرابي : لا والله ما بيعتك ، فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ((قد ابتعته)) فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيدا . قال خزيمه
 أنا أشهد أنك قد بايعته ، فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمه فقال
 ((بم تشهد)) ؟ فقال : أشهد بتصديقك يا رسول الله . فجعل شهادة
 خزيمه شهادة رجلين)) . (١)

ويظهر فيما سبق أنه تفرد بحكم حيث جعلت شهادته باثنين فيما يشهد فيه
 باثنين ، ويعتبر هذا خصوصية له بالنص جاء على خلاف الأصل . وما جاء على
 خلاف الأصل يقتصر على مورد النص فيه فلا يقاس عليه غيره . (٢)

-
- (١) سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ومع حاشية السندی
 (بيروت : المكتبة العلمية) ٣٠١ / ٧ .
 (٢) المشصفى للبخاري ، ٣٢٦ / ٢ ؛ جمع الجوامع مع حاشية البناني ، ٢١٨ / ٢ ؛
 تيسير التحرير لا مير بادشاه ، ٢٧٩ / ٣ ؛ شرح العضد على المختصر ، ٢ /
 ٢١١ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني ١٨١ ؛ اصول الفقه ، محمد زكريا
 البرديسي (مصر : دار الثقافة للنشر والتوزيع) ٢٣٧ .

المبحث الثاني : شروط حكم الأصل

المطلب الاول : شروط حكم الأصل المذكورة في فتح الباري

١- ان لا يكون معدولا به عن سنن القياس :

قال الشافعي : واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أولا ، والتحقيق أنها معقولة المعنى لكنه خفي بومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لانظير لها في الأحكام ، واذا قلنا ان المبدأ فيها يمين المدعى فقد خرجت عن سنن القياس ، وشروط القياس أن لا يكون معدولا به كشهادة خزيمة (١)

(١) فتح الباري ، ١٢ / ٢٣٩ .

المطلب الثانى : شروط حكم الأصل عند الأصوليين :

يشترط فى حكم الأصل عدة شروط :

١- ان يكون شرعيا ؛ وذلك لأن المطلوب من القياس الشرعى هو بيان حكم

الشرع فى المحل المقيس المجهول الحكم ، فلو لم يكن حكم الأصل شرعيا

ما تحقق المطلوب من القياس ، لأن ذلك الحكم هو الذى سيثبتته المجتهد

فى المحل المقيس استنادا إلى الجامع المشترك بين الأصل والفرع ، فلو

لم يكن شرعيا لما أمكن الوقوف على الحكم الشرعى للفرع المقيس.

٢- ان يكون ثابتا غير منسوخ : لأنه لو لم يكن ثابتا بأن كان منسوخا فان القياس

يفقد ركنين من أركانه : الأول : الحكم الذى نسخ ، والثانى : العلة الباعثة

على هذا الحكم ، وذلك لأن العلة والحكم لا يفترقان ، فبمجرد زوال الحكم

الذى ترتب على العلة زال اعتبارها . والشئ لا يبقى بعد زوال ركنه ،

فالقياس لا يبقى معتبرا فلا يصح .

٣- ان يكون ثابتا بالكتاب أو السنة أو الإجماع :

أما ثبوت حكم الأصل بالكتاب . فذلك كما اذا قلنا : النبيذ كالخمر فى الاسكار

فيحرم كحرمتها ، فحكم الأصل وهو الخمر ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى :

﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل

الشیطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ (١)

أما ثبوت حكم الأصل بالسنة فذلك كما اذا قلنا الأرز كالحنطة فى حرمة الربا

فحرمة الربا فى الحنطة هى حكم الأصل ، وهو ثابت بالسنة

عن عبادة بن الصامت ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " الذهب بالذهب

مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل ، والتمر بالتمر مثلا بمثل والبر بالبر مثلا

بمثل ، والملح بالملح مثلا بمثل ، والشعير بالشعير مثلا بمثل . فمن زاد
أو ازداد فقد أرى " (١)

فان كان حكم الأصل ثابتا بالإجماع فالراجح أنه يصح القياس ، لأن الإجماع دليل
على الأحكام الشرعية كالكتاب والسنة مثل : ثبوت الولاية للأب في تزويج ابنته
البكر الصغيرة فإنه حكم ثابت بالإجماع ولم يذكر الدليل الشرعي لهذا الحكم
المجمع عليه ، ومع هذا أمكن إدراك العلة التي شرع لأجلها هذا الحكم وهي الصغر
بطريق المناسبة الموجودة بين الصغرو وبين ولاية التزويج .

أما اذا كان حكم الأصل ثابتا بالقياس فلا يصح ، لان ذلك يؤدي الى وجود
قياسين وفي هذه الحالة إما أن تتحد العلة فيهما وإما أن تختلف ، فإن اتحدت العلة
أدى ذلك إلى وجود قياس لا فائدة منه وذكره يكون تطويلا لا مبررا له
وذلك مثل لو أردنا اثبات حرمة التفاضل في السفرجل بقياسه على التفاح . فيقال
السفرجل مطعم كالنخلة فيحرّم التفاضل فيه ، فيمنع الخصم حرمة التفاضل في التفاح
فيثبتها المستدل بقياس التفاح على البر في الطعم ، فهنا قياسان متحدان في
العلة الأولى : السفرجل على التفاح ، والثاني : التفاح على البر والعلة في كليهما
الطعم وقد ثبت حكم الأصل وهو تحريم التفاضل في التفاح بالقياس على البر وهذا
تطويل لا فائدة منه . وان اختلفت العلة في القياسين لم يصح القياس لإنتفاء علة
الحكم فإذا قسنا الأرز على الحنطة في حرمة الربا بعلة الكيل ثم قسنا التفاح على
الأرز في حرمة الربا أيضا فإن العلة في التفاح الطعم عند الشافعي . وفي الأرز
الكيل عند الحنفية ، فلم توجد علة الفرع في الأصل المقيس عليه فلا يكون هذا قياسا
لأن ركن القياس العلة المشتركة بين الأصل والفرع والشئ لا يبقى بعد زوال ركنه .

٤- ألا يكون الدليل المثبت لحكم الأصل مثبتاً لحكم الفرع أيضاً أن يكون دليلاً عاماً

وعلى ذلك فلا يصح التفريق بين المحليين بجعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً أو العكس، لأن كليهما ثابت حكمه بذلك الدليل بالقياس، وذلك مثل ثبوت حرمة شرب الخمر والنبيد بتحريم شرب كل مسكر.

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : أن عائشة رضى الله عنها قالت : "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتخ فقال : " كل شراب أسكر فهو حرام". (١)
فإن النبذ هنا ليس فرعاً والخمر ليس أصلاً فكلاهما ثابت حكمه بالنص بشمول دليل الخمر لكل مسكر.

٥- أن يكون معللاً بعللة يمكن بإدراك وجود مثلها في الفرع أن يعدى الحكم من الأصل إلى الفرع ، فلو لم يكن حكم الأصل معللاً . كمقادير الحدود والكفارات وأعداد الركعات ، أو كان معللاً بعللة خفية لا يمكن إدراكها كالرضى في البيع قبل أن يعبر عنه بالصيغة فإنه يمتنع أن يعدى الحكم من الأصل إلى الفرع وذلك لأن تلك التعدية قائمة على وجود ما تتم به وهو العلة المشتركة وهي غير موجودة فعلاً أو حكماً بعدم إمكان إدراكها ، وذلك يمنع من إجراء القياس لفقد ركن هام من أركانه وهو العلة.

٦- أن يكون متقدماً في ثبوته على حكم الفرع ، فإن كان الفرع سابقاً في ثبوته على حكم الأصل ، وليس لحكم الفرع دليل إلا قياسه على حكم الأصل ، فإن حكم الفرع في هذه الحالة لا يكون له دليل لأن حكم الأصل لم يكن قد وجد بسبب سبق حكم الفرع ، كما أنه لا يصح أن يسمى الفرع في هذه الحالة فرعاً لأنه أصبح أصلاً لسبقه في ثبوت حكمه والأصل المقيس عليه أصبح فرعاً لتأخره في

(١) الموطأ للإمام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت : دار أحياء التراث العربى ، ١٤٠٦ - ١٩٨٥) ٢ / ٨٤٥ ؛ صحيح البخارى بشرح فتح البارى ، ١٠ / ٤١ .

ثبوت حكمه عن الفرع المقيس ، أما إن ثبت حكم الفرع بدليل آخر مع القياس كحديث مثلاً فإنه يصح أن يقاس على ذلك الفرع لثبوت حكمه بذلك الدليل أولاً وليس عن طريق القياس فقط ، فيصح - مثل : أن يقيس الشافعي الوضوء على التيمم فسي وجوب النية فيه بدليل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما الأعمال بالنيات " (١) وذلك إذا كان ورود الحديث قبل مشروعية الوضوء لأن ثبوت الحكم في التيمم عن طريق هذا الحديث وليس عن طريق القياس مع أن حكم الوضوء شرع قبل الهجرة والتيمم بعدها ، ولا يصح أن يقاس الوضوء على التيمم كما سبق إن لم يكن حكم التيمم قد ثبت بغير القياس كالحديث السابق إذ أن مشروعية التيمم لاحقة لمشروعية الوضوء فكيف يستمد الحكم للوضوء السابق من التيمم اللاحق عن طريق القياس الذي يقتضي أن يكون حكم المقيس عليه سابقاً عليه في وجوده على حكم المقيس . (٢)

-
- (١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١ / ٩٠ .
 (٢) المستصفى للغزالي ، ٢ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ؛ الاحكام للآمدى ، ٣ / ١٩٤ —
 ١٩٩ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، ٢ / ٢٠٩ - ٢١٣ ؛ حاشية
 البناني على المطلس شرح جمع الجوامع ، ٢ / ٢١٤ - ٢٢٢ ؛ التحرير مع
 شرحه تيسير التحرير ، لابن الهمام ، ٣ / ٢٧٨ - ٢٩٣ ؛ شرح الكوكب المنير
 للفتوح ، ٤ / ١٢ - ٢٧ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٧٩ - ١٨١ ؛
 المدخل الى المذهب الامام أحمد ، لابن بدران ، ٣٠٧ - ٣١١ .

المبحث الثالث : شروط الفرعويشمـل مطلبين : —————المطلب الأول :

شروط الفرع التي ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح :

١- شرط الفرع أن لا ينقص عن الأصل في العلة :

مثال : عن أسماء قالت : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم

فقلت : أرأيت إحدانا تحيض في الثوب كيف تصنع ؟ قال : تحته ثم تقرصه

بالماء وتنضحه وتصلي فيه . قال الخطابي : في هذا الحديث دليل على أن

النجاسات إذا تزال بالماء دون غيره من المائعات . (١)

قال ابن حجر : فائدة : تعقب استدلال من استدل على تعيين إزالـة

النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر

لأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط ، أجيب بأن الخبر نص

على الماء ، فالحاق غيره به بالقياس ، وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الأصل في

العلة ، وليس في غير الماء ما في الماء من رفته وسرعته نفوذه فلا يلحق به . (٢)

٢- أن يكون مساوياً أو أولى من الأصل :

مثال : عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطلع في بعض حجر النبي صلى الله

عليه وسلم فقام إليه بمشقص - أو مشاقص - وجعل يختله ليطعنه

قال ابن حجر : وهل يلحق الإستماع بالنظر ؟ وجهان الأصح لا ، لأن النظر

إلى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس

(١) معالم السنن ، أبو سليمان الخطابي مع مختصر سنن أبي داود للمنذري ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، (القاهرة : مكتبة السنة المحمدية) ، ١ / ٢٢٠ .

فتح الباري ، ١ / ٣٣١ .

(٢) فتح الباري ، ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، ٣٥ / ٨٥ .

وهنا بالعكس (١).

مثال : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحلبن أحد ماشية أمرئ بغير إذنه ، أوجب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزانتها فينتقل طعامه ؟ فإنما تخزن لهم ضرع ما شيتهم أطعمتهم فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه " . قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - . إن الضرع لا يساوى الخزانة في الحرز كما أن الصر لا يساوى القفل فيه ، ومع ذلك فقد ألحق الشارع الضرع بالمصروع في الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بغير إذن صاحبه . لأن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار ، بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا تشارك في أصل الصفة (٢) . هـ .

٣- إذا ثبت الوصف للفرع كان ثبوته للأصل أولى :

مثال : عن سعيد بن زيد رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الكمأة من المن ، وماؤها شفاء للعين " .

قال ابن حجر : وفوهذه الترجمة إشارة إلى ترجيح القول الصائر إلى أن المراد بالمن في حديث الباب الصنف المخصوص من المأكول ، لا المصدر الذى بمعنى الامتتان وإنما أطلق على المن الشفاء لأن الخبر ورد أن الكمأة منه وفيها شفاء ، فإذا ثبت الوصف للفرع كان ثبوته للأصل أولى (٣) .

٤- إذا أخذ الفرع شيها من أكثر من أصل فيعطى أحكاما بعد ذلك ،

(١) فتح البارى ، ١٢ / ٢٤٥ ؛ ٣ / ٨٥ .

(٢) فتح البارى ، ٥ / ٨٨ - ٩٠ .

المطلب الثاني : شروط الفرع عند الأصوليين :-

- ١ - أن توجد العلة التي بنى عليها حكم الأصل في الفرع ، فلا بد مثلا مثلا - من وجود الاسكار - الذي يبنى عليه التحريم في الخمر - في النبيذ حتى يمكن أن يعدى التحريم في الخمر الى النبيذ فلو لم توجد علة حكم الأصل في الفرع لما أمكن القياس والحكمم بتحريم النبيذ ، اذ أن اجراء القياس لا يكون الا بوجود علة مشتركة في كل من المقيس والمقيس عليه يعدى حكم الأصل الى الفرع عن طريق وجودها سواء اكان وجودها بنوعها كالاسكار في النبيذ ، أم كان وجودها بجنسها وذلك كقياس وجوب القصاص في قتل قطيع الاطراف على وجوبه في قتل

النفس عمدا بجامع أن كلا منهما جناية والعلة هنا، تماثلة في جنسها مع علة الأصل فالشرط أن توجد العلة في الفرع بالقدر الذي يحقق تعدية الحكم وإثباته للفرع كما هو ثابت في الأصل ويكفي الظن في إدراك وجود العلة في الفرع فلا يشترط العلم بها ، لأن ظن ثبوت حكم الأصل في الفرع لا يحتاج إلا إلى ظن ثبوت علة الأصل في الفرع فقط.

٢- أن يكون الفرع غير منصوص على حكمه ، لأن القياس يرجع إليه إذا لم يوجد في المسألة نص ، ومن المقرر عند الأصوليين أنه لا اجتihad مع النص ، فإذا وجد النص فلا معنى للقياس لأن القياس إما أن يؤكد النص أو يعارضه.

المبحث الرابع : شروط العلة

ويشمل تمهيدا ومطلبين :

تمهيد :-

ليس كل ما يدعى التعليل به يصح أن يقال : إنه علة لا بد من أن تتوفر لذلك شروط تجعل ذلك المدعى صالحا لإلحاق الفرع بالأصل ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث بحول الله وقوته . وكما هو المتبع نذكر أولا الشروط التي وردت في الفتح ثم التي ذكرها الأصوليون .

المطلب الأول :

شروط العلة التي ذكرها ابن حجر في الفتح :

١- إذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها كانت العلة :

مثال : عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ، فقل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟ قال : صليت خمسا ، فسجد سجدة بعد ما سلم . (١)

قال ابن حجر : قيل أراد البخاري التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي الأول يسجد قبل السلام وفي الزيادة يسجد بعده ، وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية ، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وإدعاء النسخ ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت

المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها . كانت علة فيعمم الحكم جميع محالها فلا تخصص إلا بنص . (١)

٢- ترتيب الحكم على الوصف المناسب :

مثال : عن أبي سعيد أن أهل قريظة تزلوا على حكم سعد ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليه فجاء ، فقال : " قوموا إلى سيدكم . . . " (٢)

قال ابن حجر رحمه الله : قال : التوريشتى فى شرح المصابيح معنى قوله " قوموا إلى سيدكم " أى إلى إعانته وإنزاله من دابته ، ولو كان المراد التعظيم لقال : قوموا لسيدكم . وتعقبه الطيبى بأنه لا يلزم من كونه ليس للتعظيم أن لا يكون للإكرام ، وما اعترض به من الفرق بين إلى واللام ضعيف لأن إلى فى هذا المقام أفخم من اللام ، كأنه قيل قوموا وامشوا إليه تلقيا وإكراما ، وهذا مأخوذ من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المشعربا للعلية ، فان قوله سيدكم علة للقيام له ، وذلك لكونه شريفا على القدر . (٣)

٣- الحكمة لا يعلل بها لخفائها أو لعدم إنضباطها .

مثال : عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول فى الأولى ويقصر فى الثانية ويسمع الآية أحيانا وكان يقرأ فى العصر بفاتحة الكتاب وسورتين وكان يطول فى الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر فى الثانية . (٤)

قال ابن حجر رحمه الله : واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام فى الركوع لأجل الداخل ، قال القرطبى : ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعلل .

(١) فتح البارى ، ٣ / ٩٤ .

(٢) البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٤٩ ؛ ١٠ / ٥١٥ .

(٣) فتح البارى ، ١١ / ٥٢ - ٤٩٠ ؛ ١٢ / ٩٢ .

(٤) البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٢٤٣ .

بها لخفائها أو لعدم انضباطها ، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي ، وإنما كان يدخل ليأتي بالصلاة على سنتها من تطويل الأولى ، فافترق الأصل والفرع فامتنع الإلحاق (١) .

٤- يدور الحكم مع علته وجودا وعدما :

أمثلة (١) عن هشام قال حدثني أبي قال : سمعت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء " (٢)

قال ابن حجر رحمه الله - بعد شرحه للأحاديث التي ذكرت في الباب ، وذكره لبعض الآثار وأقوال العلماء - وفي هذا كله إشارة إلى أن العلة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام ، فينبغي أن يدار الحكم مع علته وجودا وعدما (٣)

(٢) عن عطاء بن أبي رباح رضى الله عنه قال : زرت عائشة رضى الله عنها مع عبيد بن عمير الليثي فسألتها عن الهجرة فقالت : لا هجرة اليوم ، كان المؤمنون يفر أحدهم بدينه إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم مخافة أن يفتن عليه ، فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام ، واليوم يعبد ربه حيث شاء ، ولكن جهاد ونية " . (٤)

قال ابن حجر رحمه الله : أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة وأن سببها خوف الفتنة والحكم يدور مع علته ، فمقتضاه أن من

(١) فتح الباري ، ٢ / ٢٤٤ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢ / ١٥٩ .

(٣) فتح الباري ، ٢ / ١٦١ - ٤٧٣ .

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٧ / ٢٢٦ .

قدر على عبادة الله في أى موضع أتفق لم تجب عليه الهجرة منه وإلا وجبت. (١)
 ٣- عن الشعبي أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا أطلال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً " (٢)

قال ابن حجر رحمه الله : التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علة النهي إنما توجد حينئذ ، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمه ، فلما كان الذى يخرج لحاجته مثلاً نهارة ويرجع ليلاً لا يأتى له ما يحذر من الذى يطيل الغيبة كان طول الغيبة منظمة الأمن من الهجوم ، فيقع للذى يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكرهه " . (٣)

٤- عن سلمة بن الأكوع قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم " : من ضحى منكم فلا يصبحن بعد الثالثة يسقى فى بيته منه شئ " . فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله ، نفعل كما فعلنا العام الماضى ؟ قال : كلوا وأطعموا ، وادخروا فإن ذلك العام كان بالناس جهد ، فأردت أن تعينوا فيها . (٤)

عن عائشة رضى الله عنها قالت : الضحية كنا نملح منه فنقدمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فقال لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام . وليست بعزيمة ، ولكن أراد أن نطعم منه والله أعلم " . (٥)

قال ابن حجر رحمه الله : قال القرطبي : حديث سلمة وعائشة نص على أن المنع كان لعله ، فلما ارتفعت ارتفع لإرتفاع موجب فتعين الأخذ به ، ويعود الحكم تعود العلة ، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون فى زمان الأضحى ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا تعين.

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٢٢٩ .

(٢) فتح البارى ، ٢ / ٣٤٠ .

(٣) فتح البارى ، ٩ / ٣٤٠ - ٦٢٩ .

(٤)(٥) صحيح البخارى ، مع فتح البارى ، ١٠ / ٢٤ .

عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث . قلت : والتقييد بالثلاث واقعة حال ، وإلا لولو لم تستد الخله الا بتفرقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الإمساك ولو ليلة واحدة .
 ٥- عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون " (٢)

- عن أبي موسى رضى الله عنه قال : احترق بيت بالمدينة على أهله من الليل ، فحدث بشأنهم النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن هذه النار إنما هي عدو لكم ، فإذا نمت فاطفئوها عنكم . (٣)

قال ابن حجر رحمه الله : قال ابن دقيق العيد : إذا كانت العلة فـى إطفاء السراج الحذر من جر الفويسقة الفتيلة قمقتضاه أن السراج إذا كان على هيئة لا تصل إليها الفأرة لا يمنع إيقاده . . . وأما ورود الأمر بإطفاء النار مطلقا كما فى حديث ابن عمر وأبي موسى - وهو أعم من نار السراج - فقد يتطرق منه مفسدة أخرى غير جر الفتيلة كسقوط شئ من السراج على بعض متاع البيت ، وكسقوط المنارة فينثر السراج إلى شئ من المتاع فيحرقه فيحتاج إلى الاستيثاق من ذلك ، فإذا استوثق بحيث يؤمن معه الإحراق فيزول الحكم بزوال علته . (٤)

-
- (١) فتح البارى ، ١٠ / ٢٨ - ٦٠٦ .
 (٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٧ / ٢٢٦ .
 (٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٨٥ .
 (٤) فتح البارى ، ١١ / ٨٦ : ١٢ / ١٢٥ .

٦- أن تكون العلة منصوبة :

أمثلة :-

١- قال ابن حجر رحمه الله : قال تعالى * والخيـل والبغال والحمير

(١)

لتركبوها وزينة * *

فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقرروا ذلك بأوجه : أحدها : أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك ، لأن العلة المنصوبة تفيد الحصر ، فأباحة أكلها تقتضى خلاف ظاهر الآية .

ثانيها : عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى دليل

والجواب على سبيل الإجمال : أن الآية النحل مكية إتفاقا والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لما أذن في الأكل . وأيضا فآية النحل ليست نهي في منع الأكل أما أولا ، فلو سلمنا أن اللام للتعليل لم نسلم إفاضة الحصر في الركوب وللزينة ، فإنه يستفاد بالخيـل في غيرها وفي الأكل إتفاقا ، وإنما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل (٢)

٢- عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا توغأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينشر . ومن استجمر فليؤبر . وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده " . (٣)

(١) سورة النحل الآية ٨

(٢) فتح الباري ، ٩ / ٦٥٢ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح الباري ١ / ٢٦٣ .

قال ابن حجر رحمه الله : قال البيضاوى : فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة ، لأن الشارع إذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها ، ومثله قوله في حديث المحرم الذى سقط فمات فانه يبعث ملبياً بعد نهيمهم عن تطييبه ، فنبه على علة النهي وهى كونه محرماً . (١)

(٣) عن ابن عمر رضى الله عنهما " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً " (٢)

قال ابن حجر رحمه الله : هذا الحديث يذكره الأصوليون في مسائل القياس فى مسألة الإيماء أى إذا اقترن الحكم بوصف لولا أن ذلك الوصف للتعليل لم يقع الإقتران ، فلما جاء سياق واحد أنه صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً دل على افتراق الحكم . (٣)

(٤) قال على رضى الله عنه : والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما فى القرآن إلا فهما يعطى رجل فى كتابه ، وما فى الصحيفة . قلت : وما فى الصحيفة : قال العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر " (٤)

قال ابن حجر رحمه الله : ذكر ابن العربى أن بعض الحنعية سأل الشاشى عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أخصه بالعربى ، فعدل الشاشى عن ذلك فقال : وجه دليلى السنة والتعليل لأن ذكر الصفة فى الحكم يقتضى التعليل فمعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالإسلام . فأسكته . (٥)

-
- (١) فتح البارى ، ١ / ٢٦٤ ؛ ٢ / ٣٤٣ .
 (٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٦ ، ٦٧ .
 (٣) فتح البارى ، ٦ / ٩٦ .
 (٤) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ٢٦٠ .
 (٥) فتح البارى ، ١٢ / ٢٦٢ .

(٦) اشتراط عدم النقض:

مثال : عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 "إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن فى أحدى
 جناحيه داء وفى الآخر شفاء" (١)

قال ابن حجر رحمه الله : واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب به
 فى الحكم المذكور بطريق أخرى فقال : ورد النص فى الذباب فعده إلى كل ما لا
 نفس له سائلة ، وفيه نظر لجواز أن تكون العلة فى الذباب قاصرة وهى عموم
 البلوى به ، وهذه مستتبطة أو التعليل بأن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر
 شفاء ، وهذه منصوصة ، وهذان المعنيان لا يوجدان فى غيره فيبعد كون
 العلة مجرد كونه لادم له سائل ، بل الذى يظهر أنه جزء علة لاعلة كاملة (٢).

(٧) ان تكون وصفا متعديا :

عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمس منسن
 الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم : الغراب والحدأة ، والعقرب والغفارة
 والكلب العقور .

ذهب الجمهور إلى إلحاق غير الخمس بما فى هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا
 فى المعنى فقيل : لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وهذا قضية مذهب
 مالك ، وقيل : لكونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لافدية على
 المحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعى وخالف الحنفية فاقصروا على
 الخمس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته للكلب فى
 الكلبة ، وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وتعقب
 بظهور المعنى فى الخمس وهو الأذى الطبيعى والعدوان المركب ، والمعنى

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠٠ / ٢٥٠ .

(٢) فتح البارى ، ١٠٠ / ٢٥١ ؛ ٢ / ٤٠٨ ؛ ١٢ / ٤٤٤ .

إذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا .

قال ابن دقيق العيد - : والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذٍ قوى بها لاضافة إلى تصرف أهل القياس فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال لما دل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق ا. هـ .

وقال غيره : هو راجع إلى تفسير الفسق بمن فسره بأنه الخروج عن بقية الحيوان بالأذى علة به ، ومن قال بجواز القتل وتحريم الأكل علة به ، وقال من علة بالأذى : أنواع الأذى مختلفة ، وكأنه نبه بالعقرب على ما يشاركه في الأذى باللسع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزنبور ، وبالفأرة على ما يشاركه في الأذى بالنقب والقرض كابن عرس وبالغراب والحدأة على ما يشاركهما بالاختطاف كالصقر ، وبالكب العقور على ما يشاركه في الأذى بالعدوان والعقر كالأسد والفهد ، وقال : من علة بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الخمس لكثرة ملابسيتها للناس بحيث يعم أذاها ، والتخصيص بالغلبة لا مفهوم له . (١)

المطلب الثاني : شروط العلة عند الأصوليين :

اشترط الأصوليون في العلة عدة شروط :-

منها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه ، ونقتصر هنا على أهم هذه الشروط

وهي :

أولا : أن تكون العلة وصفا ظاهرا : ومعنى ظهوره أنه يمكن التحقق من وجوده ففى الأصل وفي الفرع ، لأن العلة هي علامة الحكم ومعرفة له ، أي بوجودها في الفرع .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣٤ / ٤ - ٤٠ ، عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، الامام بدر الدين العيني (دار احياء التراث العربى) ١٠ / ١٨٢ .

يكون حكمه حكم الأصل ، فإذا كانت العلة خفية لا تدرك بالحواس لا يمكن أن تدل على الحكم . فلا بد إذن أن تكون العلة ظاهرة غير خفية : كالإسكار في الخمر فإنه علة تحريمها وهو وصف يمكن التحقيق من وجوده في الخمر ، كما يمكن التحقق من وجوده في كل نبيذ مسكر . ولهذا إذا كانت العلة وصفا خفيا أقام الشارع مقامه أمرا ظاهرا هو مظنته ويدل عليه : كالتراض في المعاوضات ، وهو أساس نكاح الملكية ، وعلة : أمر خفي يتعلق بالقلب وخطجات النفس ولا سبيل إلى إدراكه فلا يصلح أن يكون هو العلة لهذا أقام المشرع مقامه أمرا ظاهرا وهو صيغة العقد .

ثانيا : أن يكون الوصف منضبطا : أي ذا حقيقة معينة منضبطة أي لا تختلف باختلاف الأفراد والأحوال وذلك كاختلاف المشقة باختلاف الناس والأحوال : فمأيراه الشيخ شاقا لمأيراه الشاب كذلك ومأيراه الغنى شاقا لمأيراه الفقير كذلك والمشقة المترتبة على السفر في الطائرة غير المترتبة على السفر بالقطار مثلا ، ولهذا فإن المشقة لا تصلح أن تكون علة لإباحة إفطار الصائم المسافر في رمضان لعدم انضباطها ، بخلاف السفر فقد اعتبره الشارع علة في ذلك وفي قصر الصلاة للمسافر لأنه وصف منضبط لا يختلف باختلاف الأفراد والأحوال ، فإن من سافر المسافة المحددة لإباحة القصر فإنه يباح له ذلك ، سواء أحصلت له مشقة - حسب نظرة - أولم لم تحصل ، وسواء أسافر بطائرة أم بغيرها فهو مسافر وقطع المسافة المبيحة للقصر فيكون له القصر ولأن العلة قد تحققت وهي السفر . السبب في هذا الشرط : أن القياس يقوم على التساوى بين الأصل والفروع في علة حكم الأصل ، فإن لم تكن تلك العلة منضبطة واختلفت باختلاف الأفراد والأحوال فإن هذا التساوى الذي يبنى عليه القياس لا يتحقق ولا يكون هناك قياس .

ثالثا : أن يكون الوصف مناسبا للحكم : حتى يمكن أن يبنى عليه هذا الحكم

وذلك : كالسرقة فإنها وصف مناسب للحكم يقطع يد السارق ، لأن هذا القطع يؤدي إلى حفظ أموال الناس الذي هو من المقاصد الضرورية للشرعية ، أما إن كان الوصف غير

مناسب للحكم فانه لا يصلح علة لهذا الحكم ، وذلك كأن يكون السارق طويل القامة

فان هذا الوصف غير مناسب للحكم فلا يمكن ترتبيه عليه .

رابعاً : أن تكون العلة وصفا متعديا : أى أن تتعدى العلة موضع الحكم فلا تكون مقصورة عليه .

وذلك مثل : السفر الذى هو علة للإفطار فى رمضان ، فانه مقصور على الصيام ولا يتعداه إلى غيره كالصلاة فإنه لا يصلح علة لاسقاطها . وذلك لانه علة غير متعدية إلى غير محل الحكم فلا تصلح علة للقياس .

خامساً : أن تكون العلة من الأوصاف التى لم يبلغ الشارع اعتبارها : أى ألا تخالف

العلة نصا أو إجماعا ، لأن مخالفتها تؤدي إلى عدم إمكان تعدية الحكم بها إلى غيرها ، وذلك مثل : اعتبار اشتراك الذكر والأنثى فى البنوة وصفا مناسباً للحكم بالتسوية بينهما فى الميراث خطأ قطعاً لأن الشارع أهدر مناسبة هذا الوصف للحكم المقترح ^(١) بدليل قوله تعالى : * يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين * ^(٢)

(١) الاحكام للامدى ، ٣ / ٢٠١ ؛ التحرير مع التيسير ، لابن الهمام ، ٤ / ٢٠٣ ؛ شرح القاضى عضد العلة على مختصر ابن الحاجب ، ٢ / ٢١٣ ؛ شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ، ٤ / ٤٢ - ٥٢ ؛ ارشاد الفحول الشوكانى ، ١٨٢ - ١٨٣ ، المدخل لابن بدران ، ٣١٣ ؛ أصول الفقه ، لابی زهره ، ٢٣٨ - ٢٤١ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١١ .

الفصل الرابع

=====

أقسام القياس

=====

ويشتمل تمهيدا وثلاثة مباحث

المبحث الاول : أقسام القياس كما وردت في الفتح .

المبحث الثاني : القياس الخامس .

المبحث الثالث : اقسام القياس عند الأصوليين .

تمهيد :

القياس ينقسم إلى أقسام عديدة من وجوه مختلفة : فباعتبار قوته وضعفه ينقسم إلى قسمين : الجلى والخفى ، ومن حيث ذكر العلة فيه وعدم ذكرها ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس العلة ، وقياس دلالة ، وقياس فى معنى الأصل .

ومن حيث اعتبار العلم أو الظن بعلّة حكم الأصل ينقسم إلى قسمين : قطعى وظنى . وينقسم من حيث طريق اثبات العلة المستنبطة إلى : قياس الاخالة ، وقياس الشبه ، وقياس السبر ، وقياس الإطراد .

وكما هو المتبع فى هذا البحث نبدأ أولاً بذكر ماورد فى الفتح مع التمثيل لذلك ثم نذكر اقتسام القياس عند الأصوليين وبالله التوفيق .

المبحث الأول

أولا : أقسام القياس الواردة في الفتح :

١- القياس الجلسي :

أمثلة : ١- عن عروة أنه سئل : أتخدمني الحائض أو تدنو مني المرأة وهي جنب ؟ فقال عروة : كل ذلك على هين ، وكل ذلك تخدمني وليس على أحد في ذلك بأس ، أخبرتنني عائشة أنها كانت تترجل - تعني رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهي حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد ، يدني لها رأسه وهي في حجرتها فترجله وهي حائض . (١)

قال ابن حجر رحمه الله : الحق عروة الجنب بالحيف قياسا ، وهو جلي لأن الاستقذار بالحائض أكثر من الجنب والحق الخدمية بالترجيل . (٢)

٢- قال البخاري (باب الإحصار في الحج) قال ابن المنير في الحاشية : أشار البخاري إلى الإحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقع في العمرة فسقاس العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنفي الفارق وهو من أقوى الأقسية . قلت : وهذا يبين على أن حراد ابن عمر بقوله " سنة نبيكم " قياس من يحصل له الإحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتبار ، لأن الذي وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هو الإحصار عن العمرة ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله " سنة نبيكم " وبما بينه بعد ذلك شيئا سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج والله أعلم . (٣)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١ / ٤٠١ .

(٢) فتح الباري ، ١ / ٤٠١ .

(٣) فتح الباري ، ٤ / ٨ .

٣- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أعتق عبدا بين اثنين فإن كان موسرا قوم عليه . ثم يعتق " .

قال اسحق : إن هذا الحكم لا يتناول الأنثى وخالفه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى ، أما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى * إلا آتى الرحمن عبدا * . (١)

فانه يتناول الذكر والأنثى قطعا ، وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق . (٢)

٤- عن عروة بن الزبير " أن امرأة سُرقت في غزوة الفتح فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر بها فقطعت يدها ، فقالت عائشة : فحسنت توبتها وتزوجت وكانت تأتى بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال البخارى : باب القاذف والسارق والزانى .

أورد المصنف حديث عائشة " فحسنت توبتها " الحديث وأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده . (٣)

٥- عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر ، ورخص فى لحوم الخيل " .

قال ابن المنير : الشبه الخلقى بينهما وبين البغال والحمير مما يؤكد

القول بالمنع ، فمن ذلك هيئتها وزهومة لحمها وغلظه وصفة أرواشها وأنسها لا تجتر قال : وإذا تأكد الشبه الخلقى التحق بنفى الفارق وبعد الشبه بالإنعام المتفق على أكلها . (٤)

(١) سورة مريم ، الآية ٩٣ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٥ / ١٥١ ؛ عمدة القارى ، ٣ / ٨٣ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٥ / ٢٥٥ - ٢٥٨ ؛ عمدة القارى ، ١٣ / ٢١١ .

(٤) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ٦٥٠ .

٦- قال الحسن البصرى : قياس النبيذ على الخمر بعلة الإسكار والإضطراب من أجل

الأقيسة وأوضحها ، والمفساسد التى توجد فى الخمر توجد فى النبيذ ومن ذلك أن علة الإسكار فى الخمر لكون قليله يدعو الى كثيره موجودة فى النبيذ ، لأن السكر مطلوب على العموم ، النبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمس لأن حصول الفرح والطرب موجود فى كل منهما ، وإن كان فى النبيذ غلظ وكسدة وفى الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك فى النبيذ لحصول السكر كما تحتمل المرارة فى الخمر لطلب السكر ، قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو أكثر مغنية عن القياس والله أعلم . (١)

٧- قال أنس رضى الله عنه : " أن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر والتمر (٢)

قال ابن حجر رحمه الله : وقد انعقد الإجماع على أن القليل من الخمر المتخذ من العنب يحرم قليله وكثيره ، وعلى أن العلة فى تحريم قليله كونه يدعو لى تناول كثيره ، فيلزم ذلك من فرق فى الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيرها ، فالمتخذ من العنب يحرم القليل منه والكثير إلا إذا طبخ . . . وفى المتخذ من غيرها لا يحرم منه إلا القدر الذى يسكر ومادونه لا يحرم ، ففرقوا بينهما بدعوى المفارقة فى الاسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإن كل ما قدر فى المتخذ من العنب يقدر فى المتخذ من غيرها ، قال القرطبي : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الفرع فيه للأصل فى جميع أوصافه ، مع موافقته فيه لظواهر النصوص الصحيحة والله أعلم . (٣)

(١) فتح البارى ، ١٠ / ٤٣ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٣٧ .

(٣) فتح البارى ، ١٠ / ٤٠ .

٢- قياس الدلالة :

قال ابن حجر رحمه الله : أن المرأة إذا وجدت حاملا ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الإستكراه . وقال ابن العربي : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز يعلم قطعا أنه من حرام ، ويسمى قياس الدلالة كالدخان على النار ، ويعكز عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة . (١)

٣- قياس في معنى الأصل :

عن ابن عازب قال نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن المياثر الحمر وعن القسبي^(٢) قال ابن حجر رحمه الله : ويحتمل أن تكون المغايرة باعتبار النوع فيكون الكل من الحرير . . . ولكن الذي يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القسي أنه انذى يخالط السحرير لا أنه الحرير الصرف ، فعلى هذا يحرم لبس الشوب الذي خالطه الحرير وهو قول بعض الصحابة كابن عمرو والتابعين كابن سريين وذهب الجمهور إلى جواز لبس ما خلطه الحرير إذا كان غير الحرير الاغلب قال ابن دقيق العيد : وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جواز ذلك جواز كل مختلط ، وإنما يجوز منه ما كان مجموع الحرير فيه قدر أربع أصابع^(٣) .

٤- قياس التشبيه :

عن أبي هريرة رضي الله عنه " أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسال : يا رسول الله ولد لى غلام أسود . فقال هل لك من إبل ، قال : نعم ، قال :

(١) فتح البارى ، ١٢ / ١٥٤

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٢٩٢ .

(٣) فتح البارى ، ١٠ / ٢٩٤ .

ما أُلُونَهَا ، قال حمير ، قال : هل فيها من أورو ؟ قال : نعم ، قال : فأني
ذلك ؟ قال نزعه عسرق ، قال فليعل ابنك هذا نزعه "
قال الخطابي : هو أصل في قياس الشبهه . (١)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩٠ / ٤٤٢ - ٤٤٤ .

المبحث الثاني : القياس الفاسد :

هو ما فقد شرطاً من شروط صحة القياس (١) على مقتضى مذهب الجمهور أنه قد يتعارض القياس مع النص ، وحيث وجسد النص فلا عمل للقياس وهذا ما يسي بالقياس الفاسد ، وقد وردت بهذا القسم أمثلة كثيرة في فتح الباري ولذا أفردنا له مبحثاً مستقلاً .

الأمثلة :

١- عن عبد الله بن مسعود قال : " أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمر نسي

أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجريين والتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت

روثة فأتيته بها ، فأخذ الحجريين وألقى الروثة وقال : هذا ركس .

استدل به الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال : لأنه لو كان مشروطاً لطلب

ثالثاً ، كذا قال وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر

عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث فإن فيه " فألقى الروثة

وقال : إنها ركس ، ائتنى بحجر " ورجاله ثقات أثبات واستدل الطحاوي

فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاثة فلم

يجدد الأمر بطلب الثالث واكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود بالثلاثة

أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد ، والدليل على صحته أنه

لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لأجزأهما

بلا خلاف ، وقال أبو الحسن بن القصار المالكي : روى أنه أتاه بثالث

لكن لا يصح ، ولو صح فلا استدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه يقتصر

في الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة . هـ وفيه نظر لأن

الزيادة ثابتة كما قد مناه . وأما استدلالهم على عدم الإشتراط للعدد بالقياس على مسح الرأس ففساد الإعتبار ، لأنه في مقابلة النص الصريح من حيث أبي هريرة رضي الله عنه : " ولا يستنجى بدون ثلاثة أحجار " وخبر سلمان : " نهانا ارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكتفى بدون ثلاثة أحجار . والله أعلم . (١)

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً " .

... إن العذرة أشد في النجاسة من سؤر الكلب ، ولم يقيد بالسبع فيكون

الولوج كذلك من باب الأولى ، وأجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم ، بأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الإعتبار . (٢)

٣- قال عمار لعمر : تمعكت فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يكفيك الوجه والمكان .

قال النووي في شرح مسلم (٣) في الجواب عن هذا الحديث : إن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم .

وتعقب بأن سياق القصد يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك ، لأن ذلك هو الظاهر من قوله " إنما يكفيك " وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المنسح إلى المرفقين من أن ذلك مشروط في النوض ، فجوابه أنه قياس فاسد مقابله النص فهو فاسد الإعتبار . وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ؛ عمدة القارى ، ٢ / ٣٠٤ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١ / ٤٧٥ - ٢٧٧ ؛ عمدة القارى ، ٣ / ٤٢ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ، الطبعة الثانية (بيروت : دار احياء التراث

العربى ، ١٣٩٢ - ١٩٧٢ / ٤٦١ .

وهو الإطلاق في آية السرقة ، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص . (١)

٤- عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله " .

وظاهر الحديث التفليظ على من تفوته العصر ، وأن ذلك مختص بها . وقسأل ابن عبد البر : يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جوابا للسائل . سأل عن صلاة العصر فاجيب ، فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات . وتعقبه النووي بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها .

قال : والعلة في هذا الحكم لم تتحقق فلا يلتحق غير العصر بها . وهذا لا يدفع الإحتمال . وقد احتج ابن عبد البر بما رواه بن أبي شيبه وغيره من طريق أبي قلابة عن أبي اندرءاء مرفوعا " من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته " الحديث قت . وفي إسناده إنقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي اندرءاء . (٢)

٥- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤمنون " .

استدل به على مشروعية إجابة المؤمن في الإقامة . قالوا : إلا في كمتبسي الإقامة فيقول " أقامها الله وأدامها " وقياس إبدال الحيلة بالحوقة فسي الأذان أن يجيء هنا ، لكن قد يفرق بأن الأذان إعلام عام فيعسر على الجميع أن يكونوا دعاء إلى الصلاة والإقامة إعلام خاص وعدد من يسمعها محصور فلا يعسر أن يدعو بعضهم بعضا . (٣)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١ / ٤٤٦ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٣٠ ؛ عمدة القارى ، ٥ / ٣٩ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٩٢ .

٦- عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : " إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة

وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا " .

واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بأدراك جزء من الصلاة

" فما أدركتم فصلوا " ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور ، وقيل

لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق " من أدرك ركعة من الصلاة

فقد أدرك " وقياسا على الجمعة ، . . . وأنه ورد فى الأوقات ، وأن نسي

الجمعة حديثا ، خاصة بها . (١)

٧- عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " بت فى بيت خالتي ميمونة فصلى رسول

الله صلى الله عليه وسلم العشاء ، ثم جاء فصل أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام فبغت فقامت عن يساره فجعلنى عن يمينه فصلى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين

ثم نام حتى سمعت غطيته - وقال خطيبه - ثم خرج إلى الصلاة " .

وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام ، إلا

النخفى فقال : " إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام قبل أن يجيئ

أحد قام عن يمينه ، أخرجه سعيد بن منصور ، ووجهه بعضهم بأن الإمام

مظنة الاجتماع فاعتبرت فى موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسن

لكنه مخالف للنص وهو قياس فاسد . (٢)

٨- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إننى لأدخل فى الصلاة فأريد إطالتها

فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز مما أعلم من شدة وجد أمه ومن بكائه " .

قال ابن بطال : احتج به من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٠ / ١١٨ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٠ / ١٩٠ - ١٩١ .

ليدركه ، وتعقبه ابن المنير : بأن التخفيف نقض التطويل فكيف يقاس عليه ؟ قال
ثم إن فيه مغايرة للمطلوب ، لأن فيه ادخال مشقة على جماعة لأجل واحد . (١)

٩- ان ابن عمر رضى الله عنه كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع
رفع يديه ، وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه ، وإذا قام من الركعتين
رفع يديه ، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

قال البخارى : ما زاده ابن عمر وعلى وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع
عند القيام من الركعتين صحيح ، لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا
فيها وإنما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم . وقال ابن
بطلال : هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع وقال الخطابي : لم يقل
به الشافعى ، وهو لازم على أصله في قبول الزيادة وقال ابن خزيمة : هو سنة
وإن لم يذكره الشافعى فالإنسان صحيح ، وقد قال : قولوا بالسنة ودعوا
قولى . وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعى أنه يستحب الرفع فيسه
لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائدا على من اقتصر عليه عند
الإفتتاح ، والحجة في الموضعين واحدة وأول راض سيرة من يسيرها . قال :
والصواب إثباته ، وأما كونه مذهباً للشافعى لكونه قال : إذا صح الحديث
فهو مذهبى ففيه نظرا . هـ . ووجه النظر إلى أن محل العمل بهذه الوصية
، ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعى ، أما إذا عرف أنه اطلع عليه
ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا ، والامر هنا محتمل . (٢)

١٠- قال سعد : " كنت أصلى بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتى

العشى لا أخرم عنها : أركد في التَّوَلَّيْنِ ، فقال عمر رضى
عنه : ذلك الظن بك .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢٠٢ / ٢ - ٢٠٣ ؛ عمدة القارى ، ٥ / ٤٦ ٠٢

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢٢٢ / ٢ - ٢٢٣ ؛ عمدة القارى ، ٥ / ٧٧ ٠٢

فيستفاد من هذا الحديث بدم القول بالرأى انذى لا يستند إلى الأصل ، وفيه أن انقياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار . (١)

١١- عن الحسن عن أبي بكرة " أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ففسال زادك الله حرصا ولا تعد ."

ان ابن بطل استدل بحديث أنس في صلاة ام سليم : " المرأة وحدها تكون صفا " لصحة صلاة المنفرد خلف الصف إلحاقا للرجل بالمرأة ، ثم وجدته مسبوqa بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة ، لكنه متعقب ، وأقدم من وقفت على كلامه من تعقبه ابن خزيمة فقال : لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق من يقول تجزئه أولا تجزئه وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق ، فكيف يقاس ما مأمور على منهي . (٢)

١٢- قال مصعب بن سعد : صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفى ثم وضعتهما بين فخذي فنهاني أبي وقال : كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب . حكى ابن بطل عن الطحاوي وأقره أن طريق النظر يقتضي أن تفريق اليدين أولى من تطبيقيهما ، لأن السنة جاءت بالتجافي في الركوع والسجود ، وبالمراوحة بين القدمين قال : فلما اتفقوا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقتضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما اتفقوا عليه ، قال : ثبت إنتقاء التطبيق وجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى

(١) صحيح البخارى مع فتح البخارى ، ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البخارى ، ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .

كلامه . وتعقبه المزين بن المنير بأن الذى ذكره معارض بالمواضع التى سن
 فيها النظم كوضع اليمين على اليسرى فى حال القيام ، قال . وإذا ثبت مشروعية النظم
 فى بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمد من القياس المذكور . (١)

١٣- عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : " كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع
 الله لمن حمده قال : اللهم ربنا ولك الحمد ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم
 إذا ركع وإذا رفع رأسه يكبر ، وإذا قام من السجدة قال : الله أكبر .
 فان قيل : ليس فى حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم ، أجاب ابن رشيد بأنه
 أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط
 فقد ورد حديث " إنما جعل الإمام ليؤتم به " وحديث " صلوا كما رأيتمونى أصلى "
 قال : ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام لكن فيه ضعف . قلت : وقد
 ورد فى ذلك حديث أبى هريرة أيضا أخرجه الدارقطنى بنلفظ " كنا إذا صلينا
 خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع الله لمن حمده ، قال من وراءه
 سمع الله لمن حمده " ولكن قال الدارقطنى : المحفوظ فى هذا " فليقل من وراءه
 ربنا ولك الحمد " . (٢)

١٤- عن ثابت رضى الله عنه قال : كان أنس ينعت لنا صلاة النبى صلى الله عليه
 وسلم فكان يصلى ، وإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول قد نسى .
 عن البراء رضى الله عنه قال كان ركوع النبى صلى الله عليه وسلم وسجوده وإذا
 رفع رأسه من الركوع وبين السجدة قريبا من السواء .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٢٨٢ .

قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل ، وحديث أنس يعني الذي قبله أصرح في الدلالة على ذلك ، بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسبيحات كالركوع والسجود .

ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد ، وأيضا فالذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع ، فتكرير سبحان ربى العظيم ثلاثا يجزئ قد رقبته اللهم ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول . (١)

١٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، يبئذ أنهم آوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله ، فالناس لنا فيه تبع : اليهود غدا ، والنصارى بعد غد " .

في الحديث دليل على فريضة الجمعة كما قال النووي ، لقوله " فرض عليهم فهدانا الله له " فإن التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا ، وفيه أن القياس مع وجود النص فاسد وذلك أن كلا منهما قال بالقياس مع وجود النص على قول التعيين فضلا . (٢)

١٦- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : " جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم الجمعة فقال : أصليت يا فلان قال : لا قال : قم فاركع . قيل اتفقوا على أن منع الصلاة في الأوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه ، وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يتمتع عليه الشغل حال الخطبة فليكن الاتي كذلك قاله الطحاوي وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وما نقله من الاتفاق وافقه عليه الماوردي وغيره . (٣)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .
 (٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٦ ، عمدة القاري ، ٦ / ١٦٤ .
 (٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢ / ٤٠٧ - ٤١٠ ، عمدة القاري ، ٦ / ٢٣٣ .

١٧- عن جابر رضى الله عنه وعن ابن عباس : " لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم

الأضحى . " روى الشافعى عن الشقة عن الزهرى قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأم المؤمنين في العيدين أن يقول : الصلاة جامعة " وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها ، قال الشافعى : أحب أن يقول : الصلاة ، أو الصلاة جامعة ، فان قال : هلموا إلى الصلاة لم أكرهه ، فان قال : حق على الصلاة أو غيرها من الفاظ الأذان أو غيرها كرهت له ذلك .

تعليق :

مراسيل الزهرى ضعيفة عند أهل العلم ، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الدال على أنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شيء . (١)

١٨- عن ابن عباس رضى الله عنهما : " أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ومعه بلال " .

نقل بعض المالكية الإجماع على أن الإمام لا يتنفل في المصلى ، وقال ابن المنذر : المتنفل في المصلى لو فعل لنقل ، ومن أجاز له رأى أنه وقت مطلق للصلاة ، ومن تركه رأى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، ومن اقتدى فقد اهتدى . هـ .

والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافاً لمن قاسها على الجمعة . . . (٢)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٤٧٦ .

عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : " خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه بالناس فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام - وهودون القيام الأول - ثم ركع فأطال الركوع . وهودون الركوع الأول ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس "

في رواية ابن شهاب " ثم قال سمع الله لمن حمده " وزاد من وجه آخر عنه " ربنا ولك الحمد " واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى ، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه ، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها . وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يضل ، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من هطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود وصلاة العيد بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فلاخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به . (١)

٢٠- عن عبد الله بن عمرو أنه قال : " لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي : إن الصلاة جامعة ، فركع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ، ثم جلس ، ثم جلس عن الشمس قال : وقالت عائشة رضي الله عنها : ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها " . واستدل بعض المالكية على ترك إطالة السجود بأن الذي شرع فيه الطويل شرع تكراره كالقيام والركوع ولم تشرع الزيادة في السجود فلا يشرع تطويله ، وهو قياس في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار ، وأبدي بعضهم فسي مناسبة التطويل القيام والركوع دون السجود أن القائم والراكع يمكنه رؤية الإنجيلاء بخلاف السجود فإن الآية علوية فناسب طول القيام لها بخلاف السجود ، ولأن تطويل السجود استرخاء الأعضاء فقد يفضى إلى النوم . وكل هذا مردود بثبوت الأحاديث الصحيحة في تطويله . (١)

٢١- ((باب ماجاء في التطوع مثنى مثنى) آى في صلاة الليل والنهار . قال ابن جرير : مراد البخارى بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أربعاً موصولة ، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل والنهار ، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه : يخير في صلاة النهار بين الثنتين والأربع وكرهوا الزيادة على ذلك ، واستدل من قال أن صلاة الليل مثنى بقول الله صلى الله عليه وسلم " صلاة الليل مثنى " على أن صلاة النهار بخلاف ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يقاس على الوتر غيره فينقل المصلى بالليل أوتاراً ، فبين أن الوتر فيتنفلح لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثنى ، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة النافلة سوى الوتر مثنى فيعم الليل والنهار . والله أعلم . (٢)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٥٣٩/٢ ، عمدة القارى ، ٧٩/٧ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤٩/٣ - ٥٠ .

٢٢- عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما " أن رجلا قال : يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نعلين فلبس خفين وليقطعهما أسفل الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه زعفران أو ورس " .

استدل بعضهم على عدم قطع النعلين من أسفل الكعبين على السراويل ، لأنه تحرم عليه ولا يجب عليه قطعه عند عدم الإزار : وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار ، واحتج بعضهم بقول عطاء : إن القطع فساد والله لا يحب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه . (١)

٢٣- قال تعالى * الحج أشهر معلومات ، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج * (٢)

اختلف العلماء في اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستحباب ؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها وهو قول الشافعي ، واستدل بعضهم بانقياس على الوقوف بالقياس على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية

أن من أحرم بالحج في غير أشهره انقلب عمره تجزئه عن عمره الفرض ، وأما الصلاة فلو أحرم قبل الوقت انقلب نقلا بشرط أن يكون ظانا دخول الوقت

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٤٠١ - ٤٠٤ ، عمدة القارى ، ٩ / ٦٢

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٧ .

(١) لا عالما فاختلغا من وجهين .

٢٤- عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضى الله عنهما قال : " لم أر النبي صلى الله

عليه وسلم يستلم من ابيت إلا الركنين اليمانيين " .

روى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضا عن جابر وأنس والحسن والحسين

من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين . وقد يشعر من حديث عبيد بن

جريح أنه قال لا بن عمر " رأيته تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها " .

فذكر منها " ورأيته لا تمس من الأركان إلا اليمانيين " الحديث ، بأن الذين

رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرون في الاستلام

على الركنين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنين مبين بالسنة ومستند

القياس ، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجوراً

بأننا لم ندع استلامهما هجراً للبيت ، وكيف يهجره وهو يطوف به ، ولكننا نتبع

السنة فعلاً أو تركاً ، ولو كان ترك استلامهما هجراً لكان ترك استلام ما بين

الأركان هجراً لها ولا قائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي

حق حقه وتنزيل كل أحد منزلته . (٢)

٢٧- عن عائشة رضى الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة

الوداع فأهللنا بعمره ثم قال : من كان معه هدى فليهل بالحج والعمره ثم

لا يحل حتى يحل منهما . فقد مت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجنا أرسلنسى

مع عبد الرحمن إلى التعيم فاعتمرت ، فقال صلى الله عليه وسلم : هذه مكان

عمرتك . فطاف الذين أهلوا بالعمره ثم خلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن

رجعوا من منى . وأما الذين جمعوا بين الحج والعمره فأنما طافوا طوافاً واحداً .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٤٢٠ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٤٧٢ - ٤٧٤ .

قال ابن المنذر : احتج أبو أيوب من طريق النضر بأنا أجزنا جميعا للحج
والعمرة سفرا واحدا وإحراما واحدا وتلبية واحدة فكذا يجزى عنهما طواف واحد وسعى
واحد لأنهما خالفا في ذلك سائر العبادات . وفي هذا القياس مباحث كثيرة لانطيل
بها . واحتج غيره بقوله صلى الله عليه وسلم " دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة " .
وهو صحيح فدل على أنهما لا تحتاج بعد أن دخلت فيه إلى عمل آخر غير عمله
والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها . (١)

٢٨- عن نافع وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر رضى الله
عنهما ليالى نزل الجيش بأبن الزبير فقالا : لا يضررك أن لا تحج العام وأناتخاف
أن يحال بينك وبين البيت فقال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحال
كفار قريش دون البيت فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأسه
وأشهدكم أنى قد أوجبت العمرة إن شاء الله أنطلق فإن خلى بينى وبين البيت طفت
وإن حيل بينى وبينه فعلت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه . فأهل بالعمرة
من ذى الحليفة ، ثم سار ساعة ، ثم قال : إنما شأنهما واحد ، أشهدكم أنى قد أوجبت
حجة مع عمرتى
في الحديث جواز إدخال خال الحجة على العمرة وهو قول الجمهور ، لكن شرطه
عند الأكثر أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة ، وقيل إن كان قبل مضى
أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية ، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية
ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور شذ فمنع إدخال خال الحجة على العمرة قياسا على منع
إدخال العمرة على الحج . (٢)

٢٩- قال ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا يعضد شوكه " .
أى الحرم .

قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبتة الله تعالى

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٤٩٤ - ٤٩٦ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٤ - ٧ ؛ عمدة القارى ، ١٠ / ١٤٤ .

من غير صنع آدمي ، فأما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه والجمهور على
 الجواز ، وقال الشافعي : في الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة . واختلفوا
 في جزاء ما قطع من النوع الأول . فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم ، وقال عطاء : يستغفر
 وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمته هدى . وقال الشافعي : في العظيمة بقرعة وفيما دونها
 شاة ، واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصيد ، وتبعه ابن القصار بأنه كسبان
 يلزمه أن يجعل الجزاء على المحرم إذا قطع شيئا من شجر الحل ولا قائل به . وقال ابن
 العربي . اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك من
 فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضا أخذ الورق والشر إذا كان لا يضرها
 ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه
 فأشبهه الفواسق ، ومنعه الجمهور للحديث " لا يعضد شوكه " وصححه المتولي من
 الشافعية ، وأجابوا بأن القياس المذكور في مقابلة النص ، فلا يعتبر به ، حتى ولو
 لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع
 الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الفارق أيضا فإن الفواسق المذكورة تقصد
 بالآذى بخلاف الشجر . (١)

٣٠- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : " كان الفضل رد يف النبي صلى
 الله عليه وسلم فجاءت امرأة من خشع ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه
 فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر .
 فقالت : إن فريضة الله أدركت أبي شيئا كبيرا لا يثبت على الراحلة ، أفأحسج
 عنه ؟ قال : نعم وذلك في حجة الوداع " .

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٤١ / ٤ - ٤٤ ؛ عمدة القاري ، ١٠ / ١٨٩ .

وفى الحديث جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدلوا بما فى السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس ايضا .

" ان النبى صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يلبي عن شبرمة فقال : أحججت عن نفسك ؟ فقال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم أحجج عن شبرمة ، واستدل بدسسه على أن الإستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس ، وعكس بعض المالكية فقال : من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من المسائل على جهة التبرع وليس فى شئ من طرقه تصريح بالوجوب ، وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة ، وقد نقل الطبرى وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل فى الصلاة ، قالوا ، ولأن العبادات فرضت على جهة الإبتلاء ، وهو لا يوجد فى العبادات البدنية إلا باتعاب البدن فيه يظهر الإنقياد أو انفور بخلاف الزكاة فمساكين الإبتلاء فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس والغير واجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح لأن عبارة الحج مالية بدنية معا فلا يترجح إسقاطها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة . (١)

٣١- عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : " لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم "

..... فرق سفیان الثورى بين المسافة البعيدة فمنعها دون القريية ،

وتمسك أحمد بعموم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجا أو محرما لا يجنب عليها الحج ، هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى كقول مالك وهشمو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة ، قالوا : وهو مخصوص بالإجماع ، قال

البغوى لم يختلفوا فى أنه ليس للمرأة السفر فى غير الضرر إلا مع زوج أو محرم
إلا كافرة أسلمت فى دار الحرب أو أسيرة تخلصت . وزاد غيره أو امرأة انقطعت مسن
الرفقة فوجد ها رجل مأمون فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة ، قالوا : وإذا
كان عمومهم مخصوصا بالإتفاق فليخص منه حجة الفريضة . وأجاب صاحب " المغنى "
بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ، ولأنها تدفع ضررا متيقنا بتحمل ضرر
متوهم ولا كذلك السفر للحج . وقد روى الدارقطنى وصححه أبو غوانه حديث البسّاب
من طريق ابن جريح عن عمرو بن دينار بلفظ " لا تعجن امرأة إلا ومعها ذو محرم " فنص
فى نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الأسفار (١)

٣٢- عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا نسي فأكَل
وشرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه "

قال ابن دقيق العيد : ذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب
ناسيا وهو القياس ، فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات ، والقاعدة
أن النسيان لا يؤثر فى المأمورات ، قال : وعمدة من لم يوجب القضاء حديث
أبي هريرة لأنه أمر بالإتمام ، وسبى الذى يتم صوما ، وظاهرة حملته على سبى
الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن المراد بالصوم هنسبا
حقيقة اللغوية . وكأنه يشير بهذا إلى قول ابن القصار : ان معنسى
قوله " فليتم صومه " أى الذى كان دخل فيه وليس فيه نفى القضاء . قال
وقوله " فإنما أطعمه الله وسقاه " مما يستدل به على صحة الصوم لاشعاره
بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أفطر لأضيف الحكم

إليه ، قال : وتعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الغالب لا يقتضى مفهوما ، وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناسي لا يوجب قضاء ، واختلف القائلون بالإفساد هل يوجب مع السقضاء الكفارة أولا ، مع اتفاقهم على أن الناسي لا يوجبها ، ومدار كل ذلك على قصور حالة المجامع ناسيا على حالة الأكل ، ومن أراد إلحاق الجماع بالمنصوص عليه فانما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متعذر ، إلا إن بين القائلين أن الوصف الفارق ملغى . (١)

قال ابن العربي: تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث ، وتطلسع مالك إلى المسألة من طريقها فاشرف عليه ، لأن الفطر ضد الصوم والإمساك ركن الصوم فأشبهه مالونسي ركعة من الصلاة . قال : وقد روى الدارقطني فيه " لا قضاء عليك " فتأوله علماؤنا على أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا تعسف ، وأنا أقول ليته صحح فتبعه ونقول به إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لسم يعمل به ، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الإثم علمنا به ، وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل بسبه قال ابن حجر وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلم ، لأنه قاعدة مستقلة بالصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والحرَج عنهم ... (٢)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ١٥٥ - ١٥٦ ، ٤ / ١٦١ - ١٦٥ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ١٥٦ - ١٥٧ .

٣٣- قال ابن عباس : لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى : ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ (١)

وقال الزين بن المنير :

فقوله تعالى يقتضى التفريق لصدق "أيام أخر" سواء كانت متتابعة أو متفرقة ، والقياس يقتضى التتابع إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأخر ، فليست ظاهر صنيع البخارى يقتضى جواز التراخي والتفريق لما أودعه فى الترجمة من الآثار كعادته وهو قول الجمهور . (٢)

٣٤- أخى النبى صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبى الدرداء ، فزار سلمان أبى الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة فى الدنيا . فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً فقال له : كل ، قال : فإنى صائم ، قال : ما أنبا بآكل حتى تأكسل . قال فأكل ، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، قال : نم فنام . ثم ذهب يقوم ، فقال : نم . فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قسم الآن ، فصلينا . فقال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذى حق حقه . فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فذكر له ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : صدق سلمان .

فى الحديث جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف ، وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه القضاء إلا أنه يستحب له ذلك ، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه ضرب لذلك مثلاً كمن ذهب بمال ليصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك بعضه ، ومن حجته حديث أم هانئ "إنها دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم وهى صائمة فدعا بشراب فشرب ، ثم

(١) سورة البقرة الآية ١٨٥ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤/ ١٨٩ ؛ عمدة القارى ، ١١ / ٥٣ .

ناولها فشربت ، ثم سألته عن ذلك فقال : أكت تقضين يوما من رمضان ؟ قالت لا . قال : فلا بأس " وفي رواية " إن كان من قضاء فصولي مكانه ، وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه " وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر ، والمنع وإثبات القضاء بغير عذر . وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن أفسد حج التطوع فان عليه قضاءه اتفاقا ، وتعقب بأن الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها ، فمن ذلك ان الحج يؤمر مفسده بالمضي في فاسده والصيام لا يؤمر مفسده بالمضي فيه فافترقا ، ولانه قياس في مقابلة النص فلا يعتبره (١)

٣٥- عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

" المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا إلا بيع الخيار ."

في الحديث دليل على إثبات خيار المجلس وابن عمر حمله على التفريق بالآبدان وكذلك أبو بكرة الأسدي ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة

وخالف في ذلك إبراهيم النخعي فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه

قال " البيع جائز وإن لم يتفرقا " ورواه سعيد بن منصور عنه باللفظ " وإن ا

وجهت الصفقة فلا خيار " وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم

قال ابن حزم : لا نعلم لهم سلفا إلا إبراهيم وحده ، وقد ذهبوا

ففى الجواب عن حديث الباب فرقا : فمنهم من رده لكونه معارضا

لما هو أقوى منه ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره فقالت طائفة

منهم : هو منسوخ بحديث " المسلمون على شروطهم " والخيار بعد لزوم

العقد يفسد الشرط ، وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنسه

يقتضى الحاجة الى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكتمان

كافيا في رفع العقد ، ويقولونه تعالى * وأشهدوا إذا تباعتم * (٢) والإشهاد

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٢٠٩ - ٢١٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٨٢ .

إذا وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يضاف محلا
ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالإحتمال والجمع بين الدليلين مهمما
أمكن لا يصار معه إلى الترجيح ، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تعسف
ولا تكلف . وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو
أقوى منه ، والراوى إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده . وتعقب بأن
مالك لم يتفرد به ، فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عددًا رواية وعملا ، ومن القواعد عند
الاصوليين : الراوى أعلم بما روى ، وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق إذا باع ببدنه
فاتباعه أولى من غيره .

وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ، ونقل ابن التين عن أشهب بأنه
مخالف لعمل أهل مكة أيضا . وتعقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم
ابن أبي ذئب كما مضى ، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم
ولا يحفظ عن أحد عن علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة . وأما أهل مكة فلا
يعرف أحد منهم القول بخلافه ، وقد اشتد إنكار ابن عبد البر وابن العربي على من
زعم من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه ، قال ابن
العربي : إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فاشبهه ببيع الفرر كالعلامة
وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحد بوقت معين ، وما ادعاه من الفرر موجود فيه
وبأن الفرر في خيار المجلس معدوم لأن كلا منهما متمكن من إمضاء البيع أو فسخه بالسقوط
أو بالفعل فلا غرر ، وقالت طائفة هو خبر واحد فلا يعمل به إلا فيما تعم به
البلوى ، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر القهقصة في الصلاة
وايجاب الوتر . وقال آخرون : هو مخالف للقياس الجلى في الحاق ما قبل التفرق بما
بعده ، وتعقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار . وقال آخرون : التفرق بالآبدان
محمول على الإستحباب تحسينا للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب ، وقال آخرون : هو

محمول على الإحتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر . وقالت طائفة : المراد بالتفرق فى الحديث التفرق بالكلام كما يُعقد النكاح والإجارة والعق وتُعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك رقة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكره . وقال ابن حزم : سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالأبدان فان خيار المجلس بهذا الحديث ثابت ، أما حيث قلنا التفرق بالأبدان فواضح ، وحديث قلنا بالكلام فواضح ايضا (١)

٣٤- عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يغزو جيش الكعبة ، فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم . قال سمعت : قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال : يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يبعثون على نياتهم " .

واستنبط مالك من الحديث عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب ، وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التى فى الحديث هى الهجمة السماوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ويؤيده آخر الحديث حيث قال " يبعثون على نياتهم " . (٢)

٣٥- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء وانبير بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والشقيير بالشقيير ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء " .

فى الحديث أن النسيئة لا تجوز فى بيع الذهب بالورق ، وإذا لم تجز فيسها مع تفاضلها بالنسيئة فأخرى أن لا يجوز فى الذهب بالذهب ، وهو جنس واحد وكذا الورق بالورق ، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم ، أى التسوية فى المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٣٢٨ - ٣٣٠ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٣٣٨ - ٣٤١ ؛ عمدة القارى ، ١١ / ٢٣٧ .

فيستغنى حينئذ بذلك عن القياس . (١)

٣٦- عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزينة : أن يبيع شمر حائطه إن كان نخلا بتمر كيلا ، وإن كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلا وإن كان زرا أن يبيعه بكيل طعام . ونهى عن ذلك كله " .
قال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لأنه بيع مجهول بمعلوم ، وأما بيع رطب ذلك بياضه بعد القطع وإمكان السائلة فالجمهور لا يجيزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلا ولا متماثلا . واحتج الطحاوى لأبي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كرطوبة الآخر ، بل تختلف إختلافا متباينا ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وإن تفاوت لكنه نقصان يسير فعفى عنه نقته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوته تفاوت كثير والله أعلم . (٢)

٣٧- عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : " كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جمارا ، فقال : من الشجر شجرة كالرجل المؤمن فأردت أن أقول هسى

النخلة ، فإذا أنا أحدثهم قال : هى النخلة " .

قال ابن بطال : بيع الجمار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل فبيعه جائز ، قلت : فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لأنسه قد يظن إفسادا وإضاعة وليس كذلك ، وفى الحديث أكل النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة القوم فيرد ذلك على من كره إظهار الأكل واستحب إخفاءه قياسا .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٤٠٣ ؛ عمدة القارى ، ١٢ - ١٣ .

على إخفاء مخرجه . (١)

٣٨- عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أعرأ أرضا ليست لأحد فهو أحق " .

قال القزاز : السموات : الأرض التسمى لم تعمّر ، شبهت العمارة بالحياة وتعطيها فقد الحياة ، وإحياء السموات أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقى أو الزرع أو الفرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد ، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن ، وهذا قول الجمهور ، وعن أبي حنيفة لا بد من إذن الإمام مطلقا ، وعن مالك فيما قرب وضابط القرب ما بأهل العمران إليه حاجة من رعى ونحوه ، واحتسب الطحاوى للجمهور مع الحديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان ، فانهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعد سواء أذن الإمام أو لم يأذن .

هذا قياس بالغارق فإن الإمام لا يجوز له تملك ماء نهر لأحد ولو ملك رجلا أرضا ملكه ولو احتاج الإمام إلى بيعها في نوائب المسلمين جاز بيعه لها ولا يجوز ذلك في مائهم ولا صيدهم ولا نهرهم وليس للإمام بيعها ولا تملكها لأحد وأن الإمام فيها كسائر الناس . (٢)

٣٩- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم " وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على الندب بأجوبة عاشر الأجوبة أن .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٤٠٥ ؛ عمدة القارى ، ١٢ / ١٥٠ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٥ / ١٨ ؛ عمدة القارى ، ١٢ / ١٧٦ .

الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولد ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله و جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ، ذكره ابن عسبد البر ، ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص . (١)

٤٠- (باب كيف آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه) قال ابن عسبد البر كانت المؤاخاة مرتين : مرة بين المهاجرين خاصة وذلك بمكة ، ومرة بين المهاجرين ، والأنصار فهي المقصودة هنا . وذكر ابن سعد بأسانيد الواقدي إلى جماعة من التابعين قالوا : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة آخى بين المهاجرين وآخى بين المهاجرين والأنصار على المواساة وكانوا يتوارثون ، وكانوا تسعين نفسا بعضهم من المهاجرين وبعضهم من الأنصار ، وقيل كانوا مائة . . . وأنكر ابن تيمية في كتاب (٢) الرد على ابن المطهر الرافضى المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصا مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم لعلهم رضوا الله عنه قال : لأن المؤاخاة شرعت لرفاق بعضهم بعضا ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم لاحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجرى لمهاجرى ، وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى فآخى بين الأعلى والأدنى ليرتفع الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى وبهذا تظهر مؤاخاته صلى الله عليه وسلم لعلهم لأنه هو الذى كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر ، وكذا مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة لأن زيدا مولا هم فقد ثبت أخوتهما

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٥ / ٢١١ - ٢١٤ - ٢١٥ ؛ عمدة القارى ، ١٣ ، ١٤٧ .

(٢) منهاج السنة النبوية ، ابن تيمية ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد رشاد سالم (الرياض : إدارة الثقافة والنشر جامعة محمد بن سعود ، ١٤٠٦)

وهما من المهاجرين وأخرج الحاكم وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعثاء عن ابن عباس " أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين الزبير وابن مسعود " وهما من المهاجرين . قلت : وأخرجه الضياء فى المختارة من المعجم الكبير للطبرانى وابن تيمية يصرح بأن أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرک وقصة المؤاخاة الأولى أخرجها الحاكم من طريق جميع بمن عمير عن ابن عمر " أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أبي بكر وعمر ، وبين طلحة والزبير ، وبين عبد الرحمن بن عوف وعثمان - وذكر جماعة قال - فقال على : يا رسول الله إنيك أخيت بيسن أصحابك فمن أخى ؟ قال : أنا أخوك " وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به . (١)

٤١ - وقال كعب بن مالك " ذكروا مرارة ابن الربيع العمرى وهلال ابن أمية الواقفى رجلين صالحين قد شهدا بدرًا " .

هذا طرف من حديث كعب الطويل فى توبته ، وكان المصنف عرف أن بعض الناس ينكر أن يكون مرارة وهلال شهدا بدرًا وينسب الوهم فى ذلك إلى الزهري فرد ذلك بنسبة ذلك إلى كعب بن مالك ، وهو الظاهر من السياق فإن الحديث عنه قد أخذ وهو أعرف بمن شهد بدرًا ممن لم يشهدا من جاء بعده والا صل عدم الإدراج فلا يثبت إلا بدليل صريح ، ويؤيد كون وصفهما بذلك مسن كلام كعب أن كعبا ساقه فى مقام التأسي بهما فوصفهما بالصلاح وبشبهسود بدر التى هى أعظم المشاهد : فلما وقع لهما نظير ما وقع له من القعسود عن غزوة تبوك ومن الأمر بهجرهما كما وقع له تأسي بهما . واحتج ابن القيم فى الهدى بأنهما لو شهدا بدرًا ما عوقبا بالهجر الذى وقع لهما بل كانا

يسامحان بذلك كما سُمح حاطب بن أبي بلتعة كما وقع في قصته المشهورة . قلت وهو قياس مع وجود النص ، ويمكن الفرق ، وبالله التوفيق والله أعلم . (١)

٤٢- عن عائشة رضي الله عنها " أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب ، فأبى أن آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت ، فأمرني أن آذن له .

وأحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل ؟ والجواب أنه قياس في مقابلة النسيء فلا يلتفت إليه . وأيضا فإن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد أوجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده ، وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة " النكاح واحد " أخرجه ابن أبي شيبة . (٢)

٤٣- وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال : سألت أنسا عن نكاح المحرم فقال : لا بأس به وهل هو إلا كالبيع واسناده قوى ، لكنه قياس في مقابلة النص ، فلا عبرة به وكأن أنسا لم يبلغه حديث عثمان " لا ينكح المحرم ولا ينكح " . (٣)

٤٤- عن يونس عن الحسن قال : " فلا تعضلوهن " ^(٤) قال حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه قال : زوجت أختا لي من رجل فطلقها ، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها ، فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ، ثم جاءت تخطبها .

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢ / ٣١٠ - ٣١٩ .
 (٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩ / ١٥٠ - ١٥٦ .
 (٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩ / ١٦٦ ، عمدة القاري ، ٢٠ ، ١١٠ .
 (٤) سورة البقرة ٢٣٢ .

لا والله لا تعود إليك أبدا ، وكان رجلا لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية * فلا تعضلوهن * ^(١) فقلت الآن أفعل يا رسول الله قال فزوجها بإيائه .

ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي أصلا ، و يجوز أن تزوج نفسها ولو بغير إذن وليها إذا تزوجت كفوًا ، واحتج بالقياس على البيع فإنها تستقل به وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها وهو عمل سائغ في الأصول ، وهو جواز تخصيص العموم بالقياس ، لكن حديث معقسل المذكور رفع هذا القياس ، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء..... (٢)

٤٥- قال سهل بن سعد الساعدي : إنني لفي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قامت امرأة فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فر فيها رأيك . فلم يجبه شيئا . ثم قامت فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فر فيها رأيك . فلم يجبه شيئا . ثم قامت الثالثة فقالت : إنها قد وهبت نفسها لك ، فر فيها رأيك . فقام رجل فقال يا رسول الله أنكحنيها قال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا . قال : اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد ، فذهب وطلب ، ثم جاء فقال : ما وجدت شيئا ، ولا خاتما من حديد . قال : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : معي سورة كذا وسورة كذا . قال : اذهب فقد أنكحتها بما معك من القرآن . قال ابن المنذر في الحديث رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار لأنه خرج مخرج التعليل . ولكن مالك قاسه على القطع

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٢ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩ / ١٨٣ - ١٨٧ .

فى السرقة . قال : عياض : تفرد بهذا مالك عن الحجازيين ، لكن مسنده
 الإلثاق إلى قوله تعالى : * أن تبتغوا بأموالكم * ^(١) ويقول * ومن لم يستطع
 منكم طولا * ^(٢) فإنه يدل على أن المراد ماله يال من المال وأقله ما استبيح به قطع
 العضو المحترم ، قال : وأجازه الكافة بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه بما
 فيه منفعة كالسوط والنعل إن كانت قيمته أقل من درهم وقال أبو حنيفة : أقله
 عشرة ، وابن شبرمة أقله خمسة ، ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على اختلافهم
 فى مقدار ما يجب فيه القطع . وقد قال الدراوردى لمالك لما سمعه يذكر هذه المسألة
 تعرفت يا أبا عبد الله ، أى سلكت سبيل أهل العراق فى قياسهم مقدار الصداق على
 مقدار نصاب السرقة . وقال القرطبى : استدل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمى
 محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق ، وتعقبه الجمهور بأنفسه
 قياس فى مقابل النص فلا يصح ، وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج ، وبأن القدر
 المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق . وقد ضعف جماعة ممن
 المالكية أيضا هذا القياس . فقال أبو الحسن اللخمي : قياس قدر الصداق بنصاب
 السرقة ليس بالبين ، لأن اليد قطعت فى ربع دينار نكالا للمعصية والنكاح مستباح
 بوجه جائز . ^(٣)

٤٦- عن أنس بن سيرين قال : سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهى
 حائض ، فذكر عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ليبراجعها . فمست
 تحتسب ؟ قال . فمه . قال النووى : شد بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق
 الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فأشبه طلاق الأجنبية وحكاه

(١) سورة النساء الآية ٢٤ .

(٢) سورة النساء الآية ٢٥ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ٩ / ٢٠٥ ، ٢٠٩ - ٢١٠ .

الخطابي عن الخوارج والروافض وكان النوى أراد ببعض الظاهرية ابن حزم ، فإنه ممن جرد القول بذلك وانتصر له . وبالغ وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية ، وله كلام طويل في تقدير ذلك والإنتصار لـه . واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بأقيسة ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال : الطلاق ينقسم إلى . حلال وحرام ، فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود ، وأيضا فكما أن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد ، وأيضا فهو طلاق منع منه الشرع فأراد منعه عدم جواز إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه وإلا لم يكن للمنع فائدة ، لأن الزوج لو وكل رجلا أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ ، فكذلك لم يأذن الشارع للمكسف في الطلاق إلا إذا كان مباحا ، فإذا طلق طلاقا محرما لم يصح وأيضا فكل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام فالحكم ببطالان ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه ، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام المنوع منه . ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة فإنها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها حسبت عليه تطليقة ، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم . وقد عورض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر : ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها ، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي ، فكيفما أوقعه ، سواء أجر في ذلك أم أثم ، ولو لزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي أخف حالا من المطيع . (١)

٤٧- قال البخاري رحمه الله : باب من جوز الطلاق الثلاث لقوله تعالى : —

* الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان * . (٢)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩ / ٣٥١ - ٣٥٥ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجويز الطلاق الثلاث ، والذي يظهر لى أنه كأن أراد بالترجمة مطلق وجود الثلاث مفرقة كانت أو مجموعة ، فالآية واردة على المانع لأنها دلت على مشروعية ذلك من غير نكير ، وإن كان أراد تجويز الثلاث مجموعة وهو الأظهر فأشار بالآية إلى أنها مما احتج به المخالف للمنع من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور ، فأشار إلى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه إذ ليس فى السياق المنع من غير الكيفية المذكورة ، بل انعقد الإجماع على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الشنتين فالحاصل أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجويز الثلاث ، هذا الذى ترجح عندي . وقال الكرمانى : وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال * الطلاق مرتان * ^(١) فدل على جواز جموع الشنتين وإذا جاز جمع الشنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا ، قال : وهو قياس مع وضوح الفارق ، لأن جمع الشنتين لا يستلزم البينونة الكبرى بل تبقى له الرجعة إن كانت رجعية وتجديد العقد بغير انتظار عدة إن كانت بائنا ، بخلاف جمع الثلاث ثم قال الكرمانى : " أو التسريح باحسان " عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة . قلت : وهذا لا بأس به لكن التسريح فى سياق الآية إنما هو فيما بعد إيقاع الشنتين فلا يتناول إيقاع الطلاقات الثلاث (٢)

٤٨- أخرج ابن ماجه من طريق الثورى عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : " أمرت بمريرة أن تعتد بثلاث حيض " وهذا مثل حديث ابن عباس فى قوله " تعتد عدة الحرة " ويخالف ما وقع فى رواية أخرى عن ابن عباس

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ٣٦١ - ٣٦٥ .

" تعتد بحیضة " واختلف فی عدة المختلعة ، من قال الخلع فسخ قال
تعتد بحیضة ، وهنا ليس اختيار المعتبرة نفسها إطلاقاً فكان القياس ان تعتد بحیضة ،
لكن الحديث الذى أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو فى أعلى درجات الصحة
وقد اخرج أبو يعلى والبيهقى من طريق أبى معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة " أن النبی صلی الله علیه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوى (١)

٤٩- ذهب الجمهور إلى تحريم النساء المجوسيات ، وجاء عن حذيفة أنه تسرى
بمجوسية أخرجه ابن أبى شيبة وأورد أيضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة
وبه قال أبو ثور ، وقال ابن بطلال هو محجوج بالجماعة والتنزيل ، وأجيب بأنه
لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين ، وأما التنزيل فظاهره
أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى * أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على
طائفتين من قبلنا * (٢)

لكن لما أخذ النبی صلی الله علیه وسلم الجزية من المجوس دل على أنهم أهل
كتاب ، فكان القياس أن تجرى عليهم بقية احكام الكتابين ، لكن أجيب عن
أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فيهم الخبر ولم يرد مثل ذلك فى النكاح
والذباح .

٥٠- (أن ابن عمر رضی الله عنهما كان يقول فى الإسلاء الذى سقى الله تعالى
: لا يحل لأحد بعد الأجل) الذى يحلف عليه بالامتناع من زوجته (إلا

(١) صحيح البخارى ، ٩ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٢) سورة الانعام ، الآية ، ١٥٦ .

أن يمك بالمعروف ، أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل (هو قول الجمهور في أن المدة إذا انقضت يخير الحالف : فإما أن يفى * ، وإما أن يطلق . وذهب الكوفيون إلى أنه إن فاء بالجماع قبل إنقضاء المدة استمرت عصمته ، وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضي المدة قياساً على العدة ، لأنه لا تربص على المرأة بعد انقضاء ثبوتها وتعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الإيلاء بعد مضي المدة بخلاف العدة فانها شرعت في الأصل للبائنة والمتوفى عنها بعد إنقطاع عصمتها لبراءة الرحم فلم يبق بعد مضي المدة تفصيل . وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود ، وبسند آخر لا بأس به عن علي " إن مضت أربعة أشهر ولم يفى * طلقت طليقة بائنة " وبسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله . (١)

٥١- اختلف السلف في نفقة المطلقة البائنة وسكناها : فقال الجمهور لا نفقة لئها ولها السكنى ، واحتجوا لإثبات السكنى بقوله تعالى ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ (٢) وإسقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ (٣) فإن مفهومه أن غير المحامل لا نفقة لئها وإلا لم يكن لتخصيصها بالذكر معنى ، والسياق يفهم أنها فس غير الرجعية ، لأن نفقة الرجعية واجبة لو لم تكن حاملاً . وذهب أحمد وأسحق وأبو ثور إلى أنه لا نفقة لئها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ، ونازعوا في تناول الآية الأولى المطلقة البائنة ، وقد احتجت فاطمة بنت قيس

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩ / ٤٢٨ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

(٣) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

صاحبة القصة على مروان حين بلغها إنكاره بقولها : بينى وبينكم كتاب الله

(١)

قال تعالى * لا تخرجوهن من بيوتهن إلى قوله - يحدث بعد ذلك أمرا *

قالت هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ وإذا لم يكن

لها نفقة وليست حاملا فعلام يحبسونها ؟ وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى :

* يحدث بعد ذلك أمرا * (١) المراجعة ، قتادة والحسن والسدى والضحاك أخرجه

الطبرى عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافا ، وحكى غيره أن المراد بالأمر ما يأتى مسن

قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك فى المراجعة ، وأما

ما أخرجه أحمد من طريق الشعبى عن فاطمة فى آخر حديثها مرفوعا " إنما السكى والنفقة

لمن يطك الرجعة " فهو فى أكثر الروايات موقوف عليها ، وقد بين الخطيب فى

" المدرج " أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه وهو ضعيف ، ومن أدخله فى رواية غير

رواية مجالد عن الشعبى فقد أدرجه ، وهو كما قال ، وقد تابع بعض الرواة عن الشعبى

فى رفعه مجالدا لكنه أضعف منه . وأما قولها " إذا لم يكن لها نفقة فعلا م يحبسونها "

فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكى التى تتبعها النفقة هو حال الزوجية الذى يمكن

معه الإستمتاع ولو كانت رجعية ، وأما السكى بعد البينونة فهو حق لله تعالى بدليل

أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية قد دل على أن لا ملازمة

بين السكى والنفقة . وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد واسحق وأبو ثور وداود وأتباعهم

وزهب أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكسوة وأجابوا عن الآية بأنه تعالى

إنما قيد النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها فى غير حالة الحمل بطريق الأولى

لأن مدة الحمل تطول غالبا . ورده السمعاني بمنع العلة فى طول مدة الحمل تكون

مدة الحمل أقصر من غيرها تارة وأطول أخرى فلا أولوية ، وبأن قياس الحائل على الحامل

فاسد ، لأنه يتضمن إسقاط تقييد ورد به النص في القرآن والسنة . (١)

٥٢ - اختلف السلف فيما يكون به الرجل مراجعا ، فقال الأوزاعي : إذا جامعها فقد راجعها . وجاء ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك واسحق بشرط أن ينوي به الرجعة ، وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا : ولو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ، وقال الشافعي لا تكون الرجعة إلا بالكلام ، وابن أبي عمير على هذا الخلاف جـواز الوطء وتحريمه

وحجة الشافعي أن الطلاق مزيل للنكاح ، وأقرب ما يظهر ذلك فسي حل الوطء وعدمه ، لأن الحل معنى يجوز أن يرجع في النكاح ويعود كما فسي إسلام أحد المشركين ثم إسلام الآخر في العدة ، وكما يرتفع بالصوم والإحرام والحيف ثم يعود بزوال هذه المعاني . وحجة من أجاز أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعقد جديد وبصحة الخلع في الرجعية ولوقوع الطلقة الثانية ، والجواب عن كل ذلك أن النكاح ما زال أصله وإنما زال وصفه . وقال ابن السمعاني : الحق أن القياس يقتضي أن الطلاق إذا وقع زال النكاح كالعتق لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فافترقا . (٢)

٥٣ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " .

أن الرجعية لإحداد عليها إجماعا ، وإنما الإختلاف في البائن ، فقال الجمهور لإحداد ، وقالت الحنفية وأبو عبيد وأبو ثور : عليها الإحداد قياسا على المتوفى عنها ، وبه قال بعض الشافعية والمالكية ، واحتج الأولون بأن الإحداد شريع لأن تركه من التطيب واللبس والتزين يدعو إلى الجماع فمنعت المرأة منه زجرا لها على ذلك ، فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه يمنع الموت عن منسح

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩ / ٤٨٠ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٩ / ٤٨٤ .

المعتدة منه عن التزويج ولا تراعيه هي ولا تخاف منه ، بخلاف المطلق الحسنى
 فى كل ذلك ، ومن ثم وجبت العدة على كل متوفى عنها وان لم تكن مدخولا بها ، بخلاف
 المطلقة قبل الدخول فلا إحداد عليها اتفاقا ، وبأن المطلقة البائن يمكنها العود إلى
 الزوج بعينه بعقد جديد . (١)

٥٤ - (باب وجوب النفقة على الأهل والعيال) الدليل من السنة حديث
 جابر عند مسلم " ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " ومن جهة المعنسى
 أنها محبوسة عن التكسب لحق الزوج ، وانعقد الإجماع على الوجوب ، لكسبن
 اختلفوا فى تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية ، والشافعى وطائفة
 - كما قال ابن المنذر - إلى أنها بالأمداد ، ووافق الجمهور من الشافعية
 أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبد الله ،
 وقال الرويانى فى " الحلية " هو القياس ، وتسك بعض الشافعية بأنها لسو
 قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية فى بعض الأيام ، فوجب إلحاقها
 بما يشبه الدوام وهو الكفارة لاشتراكها فى الاستقرار فى الذمة ، ويقويه قوله
 تعالى * من أوسط ما تطعمون أهليكم * ^(٢) فاعتبروا الكفارة بها " والامداد
 معتبرة تفى الكفارة " ويخفى فى هذا الدليل أنهم صححوا الاعتياض عنه ،
 وبأنها لو أكلت معه على العادة سقطت بخلاف الكفارة فيهما ، والراجح من
 حيث الدليل أن الواجب الكفاية ، ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع
 (٣)
 الفعلى فى زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ على أحد منهم خلافه .

(١) صحيح البخارى مع الفتح البارى ، ٩ / ٤٨٤ - ٤٨٦ .

(٢) سورة المائدة الآية ٨٩ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ٥٥٠ .

٥٥- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تسعول ، تقول المرأة : إما أن تطعننى وإما أن تطلقنى . واستدل بقوله " إما أن تطعننى وإما أن تطلقنى " من قال يفرق بين الرجل وامرأته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه ، وهو قول جمهور العلماء . وقال الكوفيون : يلزمها الصبر وتتعلق النفقة بذمته . واستدل الجمهور بقوله تعالى * ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا * ^(١) وأجاب المخالف بأنه لسو كان الفراق واجبا لما جاز الإبقاء إذا رضيت ، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء إذا رضيت فبقى ما عداه على عموم النهى واستدل للجمهور أيضا بالقياس على الرقيق والحيوان فإن من أعسر بالإتفاق عليه أجبر على بيعه اتفقا .

القياس على الرقيق والحيوان قياس مع الفارق فلا يصح بيانه أن الرقيق والحيوان لا يملكان شيئا ولا يجد الرقيق من يسلفه ولا يصبران على عدم النفقة بخلاف الزوجة فإنها تصبر وتستدين على ذمة زوجها ولأن التفريق يبطل حقها وإبقاء النكاح يؤخر حقها إلى زمن اليسار عند فقره وإنى زمن الإحضار عند عيبته والتأخير أهون من الإبطال . ^(٢)

٥٦- عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر والزبيب ، ولينبذ كل واحد منهما على حدة .

قال القرطبي : النهى عن الخليطين ظاهر فى التحريم ، وهو قول جمهور فقهاء الأمصار ، وعن مالك يكره فقط وشذ من قال لا بأس به لأن كلا منهما يحل

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣١ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ٥٠١ ، عمدة القارى ، ٢١ / ١٥ .

منفردا فلا يكره مجتمعا ، قال : وهذه مخالفة للنص ، وقياس مع وجود الفارق فهو فاسد من وجهين : ثم هو منتقض بجواز كل واحدة من الأختين منفردة وتحريمهما مجتمعتين ، قال وأعجب من ذلك تأويل من قال منهم أن النهي إنما هو من بساب السرف ، قال : وهذا تبديل لا تأويل ، ويشهد ببطلانه الأحاديث الصحيحة ، قال وتسمية الشراب اداً قول من نهل عن الشرع واللغة والعرف قال : والذي يفهم من الأحاديث التعليل بخوف إسراع الشدة بالخلط ، وعلى هذا يقتصر في النهي عن الخلط على ما يؤثر فيه الإسراع ، قال : وأقرط بعض أصحابنا فمنع الخلط وإن لم توجد العلة المذكورة ، ويلزمه أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل . (١)

٥٧- عن شعبة قال لقيت محارب بن دثار فسألت عن هذا الحديث فقال : سمعت ابن عمر

رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 من جسر ثوبه مخيلة لم ينظر الله إليه يوم القيامة : فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال ما خص إزارا ولا قميصا .

كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار ، وجواب محارب حاصله أن التعبير بالشوب يشمل الإزار وغيره ، وقد جاء التصريح بما اقتضاه ذلك ، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي واستغفريه ابن أبي شيبه من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر شيئا خيلاء " الحديث كحديث الباب . وعبد العزيز فيه مقال .

وقد أخرج أبو ناول من رواية يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر قال : " ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإزار فهو في القميص " وقال الطبري : إنما

ورد الخبر بلفظ الإزار لأن أكثر الناس في عهده كانوا يلبسون الإزار والأردية .
فلما لبس الناس القميص والدراريح كان حكمها حكم الإزار في النهي . قال ابن بطال
هذا قياس صحيح لو لم يأت النص بالشوب ، فانه يشمل جميع ذلك (١)

٥٨- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " الفطرة خمس - أو خمس من الفطرة - الختان
والإستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب " .

واستدل من أوجب الاختتان بأدلة : الرابع احتج أبو حامد وأتباعه
كالماوردي بأنه قطع عضوا لا يستخلف من الجسد تعبدًا فيكون واجبًا كقطع اليد
في السرقة ، وتعقب بأن قطع اليد إنما أبيح في مقابلة جرم عظيم ، فلم
يتم القياس . (٢)

٥٩- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حلف فقال
في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك
فليصدق " . قال جمهور العلماء : من حلف باللات والعزى أو غيرهما
من الأصنام أو قال إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو برئ من الإسلام
أو من النبي صلى الله عليه وسلم لم تتعقد يمينه وعليه أن يستغفر الله ولا كفارة
عليه ويستحب أن يقول لا إله إلا الله ، وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مثل
قوله أنا مبتدع أو برئ من النبي صلى الله عليه وسلم ، واحتج بإيجاب الكفارة
على المظاهر مع أن الظهار منكر من القول وزور كما قال الله تعالى والحلف
بهذه الأشياء منكر ، وتعقب بهذا الخبر لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بالإله
إلا الله ولم يذكر فيه كفارة والأصل عدمها حتى يقام الدليل ، وأما القياس
على الظهار فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظهار واستثنوا أشياء لسم

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٠ / ٢٥٨ - ٢٦٢ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٠ / ٣٣٤ - ٣٤٢ .

يوجبوا فيها كفارة أصلا مع أنه منكر من القول . (١)

٦٠- (باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله) أى هل يكون حالفا ، وقد اختلف فى ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعي والثوري ، والراجح عند الحنابلة ولو لم يقل بالله أنه يمين ، وهو قول ربيعة والأوزاعي ، وعند الشافعية لا يكتفى بيمين إلا أن أضاف إليه بالله ، ومع ذلك فالمرجح أنه كناية فيحتاج إلى القصد وهو نص الشافعي فى المختصر لأنها تحتل أشهد بأمر الله أو بوحدانية الله ، وهو قول الجمهور ، وعن مالك كالأروايات الثلاث ، واحتج من أطلق بأنه ثبت فى العرف والشرع فى الأيمان ، قال الله تعالى : * إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله * (٢) ثم قال * اتخذوا أيمانهم جنة * (٣) فهل على أنهم استعملوا ذلك فى اليمين ، وكذا ثبت فى اللعان ، والجواب أن هذا خاص باللعان فلا يقاس عليه والاول ليس صريحا لاحتمال أن يكون حلفوا مع ذلك . (٤)

٦١- عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم حسن النذر وقال إنه لا يرد شيئا ولكنه يستخرج به من البخيل .

..... وقال ابن المبارك : معنى الكراهة فى النذر فى الطاعة وفى المعصية فإن نذر الرجل فى الطاعة فوفى به فله فيه أجر ويكره له النذر . قال ابن دقيق العبد : وفيه إشكال على القواعد فإنها تقتضى أن الوسيلة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيلة إلى المعصية معصية ، والنذر وسيلة إلى التزام القربة فيلزم أن يكون قربة إلا أن الحديث دل على الكراهة . ثم أشار إلى التفرقة بين نذر المجازاة فحمل النهى عليه وبين نذر الإبتداء فهو قربة محضة . وقال ابن أبى

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٥٣٦ .

(٢) سورة المنافقون ، الآية ١ .

(٣) سورة المنافقون ، الآية ٢ .

(٤) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٥٤٢ - ٥٤٤ .

الدم في شرح الوسيط انقياس استحبابه ، والمختار أنه خلاف الأولى وليس بمكروه ، كذا قال ونوزع بأن خلاف الأولى ما اندرج في عموم نهى والمكروه مانهى عنه بخصوصه ، وقد ثبت النهى عن النذر بخصوصه فيكون مكروها ، وانى لا تعجب ممن انطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت الصريح عنه فأقل درجاته أن يكون مكروها كراهه تنزيهه . (١)

٦٢- قال تعالى * فإن كن نساءً فوق اثنتين * (٢) قيل ذكر في الآية حكم البننتين وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور ، واختلف في مأخذهم فقليل حكمهما حكم الثلاث فمازاد ، ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليها ، وذلك واضح في سبب النزول فإن العم لما منع البننتين من الإرث وشكت ذلك أمها قال صلى الله عليه وسلم نها " يقضى الله في ذلك " فنزلت آية الميراث ، فأرسل إلى العم فقال " أعط بنتى سعد الثلثين " فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فانه بيان لا نسخ ، وقيل بانقياس على الأختين وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمس رحما بالميت من أختيه فلا يقصر بهما عنهما (٣)

٦٣- عن أنس بن مالك أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقليل لها : ممن فعل بك هذا ؟ أفلان أفلان ، حتى سعى اليهودى فأومات برأسها ، فجئ باليهودى فاعترف فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة . وقد قال همام : بحجرين " . في قصة اليهودى حجة للجمهور في أنه لا يشترط

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٥٧٦ - ٥٧٨ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١١ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ١٥ .

فى الإقرار بالقتل ان يتكرر وهو مأخوذ من إطلاق قوله " فأخذ اليهودى فاعترف
فانه لم يذكر فيه عدد الأضال عدمه ، وذهب الكوفيون إلى اشتراط تكرار الإقرار بالقتل
مرتين قياسا على اشتراط تكرار الإقرار بالزنا أربعاً تبعاً لعدد الشهود فى الموضوعين . (١)
٦٤- عن عطاء عن صفوان بن يعلى " عن أبيه قال : خرجت فى غزوة ، فعرض رجلى
فانتزع ثنيته ، فأبطلها النبى صلى الله عليه وسلم " .

وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم العضوض قصاص ولا دية لأنه
فى حكم المائل ، واحتجوا أيضا بالإجماع بأن من شهر على آخر سلاحها
ليقتله فدفع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لاشئ عليه ، فكذا لا يضمن سنه بدفعه
إياه عنها قالوا ولو جرحه العضوض فى موضع آخر لم يلزمه شئ . وشرط الإهدار
أن يتألم العضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب فى شذقيه أو فك
لحيته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فسهل عنه إلى الأثقل
لم يهدر ، وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه
بغير ذلك ضمن ، وعن مالك روايتان أشهرها يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا
الحديث بإحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة العض لا النزع فيكون سقوط ثنية
العض بسفعله لا بفعل العضوض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه
أن يخلص يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقال
بعض المالكية : العض قصد العض نفسه والذى استحق فى اتلاف ذلك العضو
غير ما فعل به فوجب إن يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر ، كمن قلع عين
رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس فى مقابل النص فهو فاسد . (٢)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ٢١٣ ، عمدة القارى ، ٤٧ / ٢٤٤ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ٢١٩ - ٢٢٢ .

٦٥- عن أنس رضي الله عنه أن ابنة النضر لطمت جارية فكسرت ثنيتها ، فأتوا النبي

صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص .

قال ابن بطال : أجمعوا على قلع السن بالسن في العمد ، واختلفوا في سائر
عظام الجسد فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوفاً أو كان كالمأومة والمنقلبة

والهاشمة ففيها الدية واحتج بالآية ، ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع

لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله " السن بالسن " على

إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما

لخوف زهاب النفس وإما لعدم الإقتدار على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث

والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب

يتعذر معه المماثلة ، فلو أمكت لحكمنا بالقصاص ، لكنه لا يصل إلى العظم

حتى ينال مادونه مما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في

عظم الرأس فيلتحق بها سائر العظام ، وتعقب بأنه قياس مع وجود النص ، فإن

في حديث الباب أنها كسرت الثنية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيسه
المماثلة . (١)

٦٦- عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هذه وهذه سواء ، يعني

الخنصر والإبهام .

ومن طريق الشعبي " كنت عند شريح فجاءه رجل فسأله فقال : في كل أصبع

عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك

إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع (٢)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢ / ٢٢٤ ، عمدة القاري ، ٢٤ / ٥٣ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢ / ٢٢٦ .

٦٧- عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : لو أن امرءاً إطلع

عليك بغير إذن فخذفته بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح .

..... وهل يلحق الإستماع بالنظر ؟ وجهان : الأصح لا ، لأن النظر

إلى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس
(١) وهنا العكس .

٦٨- عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جرحها جبار

والبئر جبار والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس .

قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العمادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون

في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد ، وكذلك

لو حفر بئراً في ملكه أو في موات فوقع فيها إنسان أو غيره فتلّف فلا ضمان إذا لم

يكن منه تسبب إلى ذلك ولا تغريب ، وكذا لو استأجر إنساناً ليحفر له البئر

فانهارت عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئراً في طريق المسلمين وكذا في ملكك

غيره بغير إذن فتلف بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في

ماله ، وإن تلف بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر ، ويلحق بالبئر

كل حفرة على التفصيل المذكور والمراد بجرحها وهي بفتح الجيم لا غير كما نقله

في النهاية عن الأزهري ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة

مخصوصة بذلك بل كل الإتلافات ملحق بها : قال ابن بطال : وخالف الحنفية

في ذلك فضمنوا حافر البئر مطلقاً قياساً على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص .
(٢)

٦٩- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " . . . وأن لا يقتل مسلم بكافر " .

ومن حجج الحنفية على قتل المسلم بالكافر : قطع المسلم بسرقة مال الذمى ،

قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لو لا النص ،

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢ / ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢ / ٢٥٥ .

واجاب غيره بأن القطع حق لله ومن ثم لو أعيدت السرقة بعينها لم يسقط الحسد ولو عفا ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضا القصاص شمر بالمساواة ولا مساواة للكافر والمسلم والقطع لا تشترط فيه المساواة . (١)

٧٠- قال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلها أو بغنم أو ببقر أو بدرهم فرارا من الصدقة بيوم احتيالا فلا شيء عليه ، وهو يقول إن زكى إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بستة جازت عنه .

وقال بعض الحنفية : هذا الذي ذكره البخاري ينسب لأبي يوسف وقال محمد : يكره لمافيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه إمتناع من الوجوب لإسقاط اللواجب ، واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدرهم منها لم يكره ، ولو نوى بتصديقه بالدرهم أن يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، وتعقب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الغرض كطواف المحدث أو العاري ، فكيف لا يكون القصد مكروها في هذه الحالة ، وقوله إمتناع من الوجوب معترض فإن الوجوب قد تقرر من أول الحول ، ولذلك جاز التعجيل قبل الحول ، وقد اتفقوا أن الإحتيال لإسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه ، وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكروها أيضا والاشبه أن يكون أبو يوسف رجع عن ذلك فإنه قال في " كتاب الخراج " بعد إيراد حديث " لا يفرق بين مجتمع ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لملك غيره ليفرقها بذلك تبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما مالا .

تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير راوى " كتاب الحيل " عن محمد بن الحسن أن محمدا قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال فلا بأس به وما احتال به حتى ييسر حقا أو يحق باطلا أو ليدخل به شبهة في حق فهو مكسروه . والمكروه عنده إلى الحرم أقرب . وذكر الشافعي أنه ناظر محمدا في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فمكنت ابن زوجها من نفسها فإنها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم أن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال : فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لأنه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعها الجماع ، فقلت : الفرق بينهما أن الأول حمدت به وحصنت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجم (١)

٧١- قال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يتيمة أو بكرا فأبت ، فاحتال فجسا بشاهد زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت اليتيمة فقبل القاضي بشهادة الزور - والزوج يعلم ببطلان ذلك - حل له الوطء .

قال ابن بطال : لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ولا فرق بين أكسل مال الحرام ووطء الفرج الحرام . وقال السهلب : قاس أبو حنيفة هذه المسألة والتي قبلها على مسألة إتفاقية وهي ما لو حكم القاضي بشهادة من ظن عد التهمة أن الزوج طلق امرأته وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجها لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لو علم ، وتعقب بأن الذي يقدم على شيء جاهلا ببطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطلانه ولا خلاف بين الأئمة

أن رجلاً لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا عد التهمة انه لا يحل له وطؤها وليس الذي نسبه إلى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيماً ... (١)

٧٢- عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يتعلم كتاب اليهود، حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وسلم كتبه ، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه .

قال ابن المنذر : " القياس يقتضى اشتراط العدد فى الأحكام ، لأن كل شئ غاب عن الحاكم لا يقبل فيه إلا البينة الكاملة ، والواحد ليس ببينة كاملة حتى يضم إليه كمال النصاب ، غير أن الحديث إذا صح سقط النظر وفى الإكتفاء .
يزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافاً انتهى . ويمكن أن يجاب أن ليس غير النبي صلى الله عليه وسلم من الحكام فى ذلك مثله لإمكان إطلاعه على ما غاب عنه بالوحي بخلاف غيره بل لا بد له من واحد ، فمهما كان طريقه الإخبار يكتفى فيه بالواحد ، ومهما كان طريقه الشهادة لا بد فيه من استيفاء النصاب .
وقد نقل الكريسي " إن الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم إلا المترجمان واحد ، وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم " لا يترجم إلا حر عدل " وإذا أقر المترجم بشئ فأحب إلى أن يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعان ذلك إلى الحاكم . (٢)

٧٣- عن عبد الله رضى الله عنه قال : اجتمع عند البيت ثقيفان وقرشى ، أوقرشيان وثقفي كثيرة شحم بطونهم ، قليلة فقه قلوبهم ، فقال أحدهم : أترون أن الله يسمع ما نقول ؟ قال الآخر : يسمع إن جهرنا ، ولا يسمع إن أخفينا . وقال الآخر : إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ﴾ (٣)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ٣٤١ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٣ / ١٨٦ - ١٨٩ .

(٣) سورة فصلت ، الآية ٢٢ .

قال ابن بطال : وفي هذا الحديث إثبات القياس الصحيح وإبطال القياس

الفاسد لان الذى قال " يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا " قاس قياسا فاسدا لأنه شبه سمع الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذى قال:

إن كان يسمع إن جهرنا فانه يسمع إن أخفينا " أصاب فى قياسه حيث لم يشبه الله

(١)

بخلقه ، ونزعه عن مماثلتهم.....

(١) صحيح البخارى ، ١٣ / ٤٩٥ - ٤٩٦ ؛ عمدة القارى ، ٢٥ / ١٢٨ .

المبحث الثالث : أقسام القياس عند الأصوليين :

ويشتمل أربعة مطالب :-

المطلب الأول : القسم الأول باعتبار درجة إقتضاء العلة للحكم في الفرع وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين : الجلى والخفى .

الأول : القياس الجلى : حيث تكون درجة إقتضاء العلة للحكم بجلاء ووضوح ، حيث لا يوجد فارق يذكر بين الأصل والفرع في إقتضاء العلة للحكم ، ففيهمسا اقتضت العلة للحكم بجلاء ووضوح وبدون فرق يذكر وإن كان ذلك أكثر وضوحا في القياس الأولى دون المساوى . وهذا القسم كذلك ينقسم بدوره إلى قسمين الأولى والمساوى : فالقياس الأولى : هو ما كانت درجة إقتضاء العلة للحكم في الفرع بصورة أولى من إقتضاءها في الأصل ، مثاله قوله تعالى في الوصية بالوالدين : * فلا تقل لهما أف * (١)

فالنص يحرم التأنيق للوالدين ، والعلة هي ما في هذا اللفظ من إيذاء ، وهذه العلة موجودة في ضرب الوالدين بشكل أقوى وأشد مما في الأصل ، فيكون تحريم ضرب الوالدين بالقياس على موضع النص بطريق القياس الأولى .

أما القياس المساوى : وهو ما كانت درجة إقتضاء العلة للحكم في الفرع مساوية لدرجة إقتضاءها للحكم في الفرع مثال ذلك : تحريم أكل مال اليتامى ظلما الثابت بقوله تعالى * إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا * (٢) وعلة الحكم هي الاعتداء على مال اليتيم

وإتلافه عليه . وإحراق مال اليتيم ظلما يساوى واقعة النص في العلة ، فيساوى

(١) سورة الاسراء ، الآية ٢٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٠ .

معه في الحكم وهو التحريم .

الثاني : القياس الخفي : ويسمى القياس الأدنى ، وهو ما كان تحقق العلة في الفرع أضعف وأقل وضوحا مما في الأصل ، وإن كان الإثنان متساويان في تحقيق أصل المعنى الذي صار الوصف علة ، كالإسكار فسمو علة تحريم الخمس (١) ولكن قد يكون على نحو أضعف في نبيذ آخر وإن كان في الإثنين صفة الإسكار .

المطلب الثاني : القسم الثاني باعتبار التصريح بالعلة وعدمه . وينقسم القياس بهذا

الإعتبار إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، قياس دلالة ، قياس في معنى الأصل .

الاول : فقياس العلة : هو الذي صرح فيه بالعلة بين الأصل والفرع ، مثل التصريح

بالإسكار عند قياس النبيذ على الخمر في التحريم ، فإن علة تحريم الخمر هي

الإسكار وهي العلة التي بنى عليها تحريم النبيذ وقد صرح بها في القياس

فيسمى بذلك قياس العلة .

الثاني : قياس الدلالة : هو ما جمع فيه بين الأصل والفرع بما يدل على العلة كلاهما

وذلك كالجمع بين النبيذ والخمر في التحريم بالرائحة المشتدة في كليهما

فإن هذا الجامع بين الأصل والفرع ليس هو علة التحريم فيهما - لأن العلة

هي الإسكار ولم يصرح بها في القياس - وإنما هو لازم العلة ، فالرائحة

المشتدة لازمة للإسكار ودليل عليه ، والإسكار علة التحريم . وسمى بقياس

الدلالة لأن العلة فيه دالة على حصول موجب الحكم .

الثالث : القياس في معنى الأصل ، ويراد به : ما ألفى الفارق فيه ، بأن كان الوصف

الجامع غير مصرح فيه بالقياس ، فيقوم المعلل بالفاء الفارق بين الأصل

(١) ميزان الأصول ، للسمرقندي ، ٥٧٣ ؛ الأحكام للامدي ، ٣/٤ ؛ شرح

المعتمد على المختصر ، ٢٤٧/٢ ؛ نهاية السؤل للأسنوي ، ٢٩/٣ ؛

شرح الكوكب المنير ، ٢٠٧/٤ - ٢٠٨ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني

١٩٥ ؛ فواتح الرحموت للانصاري ، ٣٢٠/٢ .

والفرع ويشل له بالحاق صب البول في الماء من الإناء الذي تبول فيه بالبول
في الماء مباشرة . (١)

المطلب الثالث : القسم الثالث باعتبار العلم أو الظن بعلة حكم الأصل ثم بوجود
مثلها في الفرع : وينقسم القياس بهذا الاعتبار إلى : القياس القطعي والظني ،

الاول : القياس القطعي : هو القياس الذي يقطع فيه بعلة الحكم في الأصل أنسها
هي العلة الغلانية ، كما يقطع بوجود مثل تلك العلة في الفرع ، فعند ذلك
يقطع القائل بثبوت الحكم في الفرع ومثال ذلك : لو علم المجتهد أن علة
تحريم تأفيف الوالدين هي الإيذاء ثم علم بوجود مثلها في ضربهما فإنه
يقطع بإثبات التحريم للضرب قياسا على التأفيف ويسمى هذا قياسا قطعيا .

الثاني : القياس الظني : وهو الذي لا يقطع فيه بعلة حكم الأصل أو يقطع فيها فيه

إلا أنه لا يقطع بوجودها في الفرع ، وقد تكون مظنونة فيهما معا . وذلك

كقياس السفرجل ، أو التفاح على البر في الربا ، فإن الحكم بأن العلة في

التحريم بيع بعضه ببعض متفاضلا هي الطعم كما هو عند الشافعية ، ليس^(٢)

مقطوعا به ، إذ يحتمل أن تكون هي البكيل كما هو عند الحنفية ،^(٣)

أو الإقتيات والادخار كما هو عند المالكية .^(٤)

(١) الاحكام للامدى ، ٤/٤ ؛ شرح العضد على المختصر ؛ ٢٤٧/٢ ، التقرير

التحبير على التحرير لاميير الحاج ، ٢٢١/٣ - ٢٢٢ ؛ شرح الكوكب

السنير للفتوح ، ٢١٠/٤ - ٢١١ ؛ فواتح الرحموت لنظام الديـ

الانصارى ، ٣٢٠/٢ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٩٥ .

(٢) الاقناع في الفقه الشافعي ، ابو الحسن عشلى بن حبيب الماورى ، الطبعة

الاولى ، تحقيق : خضر محمد خضر (الكويت : مكتبة دار الصروة للنشر

والتوزيع ، ١٤٠٢ - ١٩٨٢) ٩٥ .

(٣) مختصر الطحاوى ، وابو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوى ، الطبعة

الاولى ، تحقيق : ابوالنونا الافغانى (بيروت : دار الاحياء العلوم

١٤٠٦ - ١٩٨٦) ٧٥ .

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، محمد بن رشد القرطبي ، الطبعة السابعة

(بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥) ١٣٠/٢ .

وبناء على ذلك فإن الحاق السفرجل بالبر في تحريم بيع بعضه ببعض متفاضلا
إنما هو ظني . (١)

المطلب الرابع : القسم الرابع باعتبار طريق إثبات العلة المستتبطة ، وهذا
القسم ينقسم إلى : قياس الشبه ، والإخالة ، والسبر ، والإطراد .

الاول : قياس الشبه : ما لم يظهر فيه المناسبة بعد البحث التام عنها فمن هو أهله
ولكن ألف من الشارع الإلتفات إليه في بعض الأحكام .

ومثاله : قول الشافعي في إزالة النجاسة المتقدمة : طهارة تراءد لأجل الصلاة فلا تجسوز
بغير الماء كطهارة الحدث ، فإن الجامع هو الطهارة ومناسبتها لتعيين الماء

فيها غير ظاهرة بعد البحث عنها ، وبالنظر إلى كون الشارع اعتبرها في بعض
الأحكام كمس المصحف والصلاة ، والطواف يؤهم إشتغالها على المناسبة . (٢)

الثاني : قياس الإخالة : هو تعيين العلة بمجرد ابداء المناسبة من ذات الأصل

(بملاحظة المناسبة بين وصفه وحكمه) لا بنص ولا بغيره ، كالإسكار للتحريم فإن

النظر في المسكر وحكمه ووصفه يعلم منه كون الإسكار مناسبا لشرع التحريم . (٣)

الثالث : قياس السبر والتقسيم : السبر هو اختبار الوصف في صلاحيته وعدمه

للتعديل به ، ويراد بالتقسيم : حصر الأوصاف المحتملة للتعديل ، بأن يقال

العلة إما كذا وكذا . وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأصوليين لم يعرفوا السبر

والتقسيم مجزئا ، بل عرفوه مجتمع اللفظيين فقالوا : " هو حصر الأوصاف الموجودة

في الأصل النالحة للعلة في عدد ثم ابطال بعضها وهو ماسوى الذى يدعى

(١) البرهان للجويني ، ٢ / ٢٨٢ ؛ الإبهاج شرح المنهاج للسبكي ، ٢ / ٢٤ ؛
نهاية السؤل للأسنوي ، ٣ / ٢٨٠ .

(٢) المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ٢٧٨ ؛ روضة الناظر لابن قدامة ، تحقيق سيف
الدين الكاتب ، ٢٧٩ ؛ الأحكام للآمدى ، ٣ / ٢٩٦ ؛ نهاية السؤل للأسنوي
٣ / ٦٣ .

(٣) الأحكام للآمدى ، ٤ / ٤ ؛ نهاية السؤل للأسنوي ، ٣ / ٦٣ ؛ شرح العضد

أنه العلة واحدا كان أو أكثر " مثال ذلك : ربوية البر يحتمل أن تكون العلة فيها : إما كونه مكيلا ، وإما كونه مطعوما ، وإما كونه مقتاتا ، وإما كونه مالا ، فإذا قام القائس بجمع هذه الأوصاف المحتملة للتعليل فإن هذا ما يسمى بالتقسيم ، ثم إذا اختبر الأوصاف ونظر فيها وأسقط ما لم يجد له مناسبا بحيث أبقى ما يمكن التعليل به في نظره فإن هذا ما يسمى بالسبر . (١)

الرابع : قياس الطرد : كما يقصد به الجريان أن الطرد عرفه الأصوليون تارة بما يصدق على المعنى المصدري الذي هو المسلك ، وعرفوه تارة بما يصدق على نفس الشيء الوصف الطردى .

تعريف الطرد بالمعنى الأول : وهو " أن يثبت معه الحكم فيما عدا المتنازع فيه " (٢) . أى مقارنة الوصف الطردى للحكم في جميع الصور ماعدا المتنازع فيه . وذلك بناء على غلبة ظنه بأن هذا الوصف علة لهذا الحكم . مثل الرائحة الفاتحة اللازمة للشهيدة المطربة (أى الإسكار) في الخمر .

وأما تعريف الطرد بالمعنى الثانى فهو : الوصف الذى لا يناسب الحكم ولا يشعر به " وهو ما ذهب إليه امام الحرمين . (٣) وقرب منه ما ذكره الفزالى : " الوصف الذى لا يناسب الحكم ولا المصلحة المتهومة للحكم " . ومثال ذلك : انخل مائع لا يصح أن تزال به النجاسة ، والعلة فى ذلك أنه لا تبني عليه القطرة ، ولا يصطاد فيه السمك ، وتجري فيه السفينة ، فكان فى ذلك كالدهن ، فإنه لا يصح إزالة النجاسة به بالإتفاق ، وهذا

(١) البرهان للجوينى ، ٢ / ٨١٥ ؛ الاحكام للامدى ، ٣ / ٢٦٤ ؛ نهاية السؤل للاسنوى ، ٣ / ٧١ ؛ شرح الكوكب المنير للفتوحى ، ٤ / ١٤٢ ؛ فواتيح الرحموت بشرح مسلم الشبوت مع المستصفى ، ٢ / ٢٩٩ .

(٢) المنهاج للبيضاوى مع نهاية السؤل ، ٣ / ٧٢ ؛ المحصول للرازى ، ٢ / ٢٠٥ ؛ جمع انجوام بشرح السؤل وحاشية البنانى ، ٢ / ٢٩١ .

(٣) البرهان ، ٢ / ٧٨٨ .

بخلاف الماء ، فإنه تبني القنطرة على جنسه ، ويصطاد فيه السمك ، وتجري فيه السفينة ، فصح أن تزال به النجاسة ، فهذه الأوصاف لا مناسبة فيها للحكم
أصلا . (١)

(١) المستصفي ، ٢ / ٣١١ .

الخلاصة

=====

مايستخلص من الباب

=====

ما يستلخص من الباب

إن ما جاء في خطة البحث أن جعلنا لكل باب خاتمة نستخلص فيها أهم ما يمكن استخلاصه من خلال البحث :-

- ١- أن ابن حجر رحمه الله لم يأت بجديد في تعريف القياس لغة وإنما نراه ينقل تعاريف الأصوليين التي أوردوها في كتبهم ، ولا يعلق عليها وكأنه يريد تشييدها ولذلك لم يتطرق إلى الإختلاف الموجود بين الأصوليين في تعريف القياس لغة .
- ٢- وأما تعريف القياس اصطلاحاً ، فابن حجر رحمه الله بعد أن أورد بعض التعاريف الاصطلاحية للقياس عند الأصوليين ذكر تعريف القياس أنه : هو إثبات مثل معلوم في آخر لإشتراكهما في علة الحكم . ثم قال : " وهذا هو عين القياس عند العلماء^(١) ومن خلال قوله هذا يتضح لنا أن الحافظ ابن حجر يرتضى هذا التعريف ويقره . وبهذا التعريف يظهر لنا أن صاحب الفتح يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور المتكلمين والفقهاء بأن القياس من عمل المجتهد ، أي هو الذي يبحث عن علة ويقرر وجوده .

لم يتطرق ابن حجر إلى الاختلافات الكثيرة الواردة في هذا المضمار ، فاقصر فقط على التعريف الذي ارتضاه بقوله هو عين القياس .

- ٣- وبما يخص الأركان وتعريف الركن فإن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يتطرق إلى ذكرها وما يتعلق بها . ولم يذكر من هذه الأركان إلا ركناً واحداً وهو العلة .
- وأنها من أركان القياس : " ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس^(٢) ولم يورد الإختلافات الواردة في العلة .

(١) فتح الباري مع شرح صحيح البخاري ، ١٣ / ٢٩١ - ٢٩٣ .

(٢) فتح الباري مع شرح صحيح البخاري ، ١٣ / ٢٨٢ .

وبهذا فان ابن حجر رحمه الله يوافق جمهور المتكلمين في أن أركان القياس أربعة ويخالف جمهور الفقهاء ، أن العلة هي ركن القياس الوحيد .

٤- وأما ما يتعلق بشروط الأركان التي لا يصح القياس إلا بها ، نلاحظ أن الحافظ قد ذكر بعض الشروط مع التمثيل لها . والشروط المذكورة في الفتح هي نفسها التي أورد ها الأصوليون في كتبهم .

٥- إن القياس ينقسم إلى أقسام كثيرة من عدة وجوه ، باعتبار القوة والضعف ، ومن ذكر العلة وعدم ذكرها ، ومن حيث اعتبار العلم أو الظن بالعلة ، ومن حيث إثبات العلة المستنبطة .

وابن حجر رحمه الله لم يتطرق إلى هذه الأنواع وإنما اقتصر على ذكر بعض الأقسام التي كانت مناسبة عند استنباطه لبعض الأحكام ، مثل القياس الجلسي وقياس الدلالة ، وقياس في معنى الأصل والقياس الفاسد وغيرها .

وفي هذه الأقسام التي ذكرها لم يخالف الأصوليين فيها ، وإنما وافقهم فيها واستغنى عن الخلاف الوارد في هذه الأنواع . لأن المجال ليس هنا .

الباب الثاني

=====

حجية القياس

يشمل مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

- مقدمة : حجية القياس -

الفصل الاول : المذاهب في الحجية

الفصل الثاني : أدلة المثبتين

الفصل الثالث : شبه المنكرين

الفصل الرابع : الرد على شبه المنكرين

الخاتمة : بيان المذهب الراجح وما يستخلص من الباب

المقدمة

بعد أن وضحت أهمية القياس كمصدر للتشريع ، ثم بينت حقيقته ، يجدر بنا أن نقف في هذا الباب على حجية وآراء العلماء في تلك الحجية . والمراد بحجيته هو وجوب العمل بمقتضاه باعتباره دليلا شرعيا وهذا المعنى للحجية هو نفس المعنى المقبول للتعبد بالقياس ، وهذا وقع الخلاف بين العلماء في حجيته .

فالجمهور على أنه حجة ، وأن الله تعبدنا به عقلا وشرعا ، والأتلون على خلاف ذلك ، وهذا الخلاف مما طال فيه الكلام ، ولم يخلص ما نقلوا عن الفقهاء أن منهم من يقول بحجيته ، ومنهم من لا يقول بها ، ومنهم من اضطرب النقل عليهم . وما تجد الإشارة إليه هنا : أن الاتفاق قائم على أن أقيسة النبي صلى الله عليه وسلم حجة وليس محل خلاف لأنها سنة في حقنا .

كما أنه متفق على حجية القياس في الأمور الدنيوية ، وهي التي لا يكون المقصود بإجراء القياس فيها حكما شرعيا ، كقياس دواء على دواء .

وإنما محل الخلاف القياس الذي يكون الشارع قد نص على حكم محل معين ثم لمسم يذكر علة هذا الحكم ، فإن المجتهد يجتهد في استخراج علة الحكم ليقبس غير هذا المحل عليه ويثبت له نفس الحكم .

وكما هو المتبع في بحثنا هذا ، نذكر أولا ما ورد في الفتح ثم ما ذكره الأصوليون ثانيا ، ونحاول أن لا نتطرق في تفصيل الجزئيات بل نكتفي بذكر المسهم من آراء العلماء في حجية القياس والأدلة عليه . والله ولي التوفيق .

الفصل الأول

المذاهب فـى الحجية

=====

ويشمل مبحثين :-

المبحث الاول : المذاهب فى حجية القياس كما وردت فى الفتح .

المبحث الثانى : المذاهب فى الحجية عند الأصوليين .

المبحث الأول : المذاهب في حجية القياس كما وردت في الفتح :

ابن حجر رحمه تعالى لم يستوعب في كتابه الفتح كل الآراء الأصولية وأدلتها على حجية القياس لأنه ليس من أصل موضوعه وإنما هي جزئيات توجد متناثرة تعرض لذكرها عند الحاجة إليها ، ولذا نحاول ان نرتب ما ذكره رحمه الله وبالله التوفيق .

أولا : مذهب الجمهور :

١- قال البخارى : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي ، ولم يقل برأى ولا قياس لقوله تعالى : ﴿ بما أراك الله ﴾ (١) وقال ابن مسعود رضى الله عنه : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية . (٢)

قال ابن حجر رحمه الله : وقد نقل ابن بطلال عن المهلب ما معناه : إنما سكت النبي صلى الله عليه وسلم في أشياء معضلة ليست لها أصول في الشريعة ، فلا بد فيها من اطلاع الوحي وإلا فقد شرع صلى الله عليه وسلم القياس .

قال الكرمانى : قال الجمهورون كان التوقف فيما لم يجد له أصلاً يقيس عليه وإلا فهو مأثور من عموم قوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ (٣) . (٤)

٢- قال ابن بطلال : وقد علم الجميع بأن النصوص لم تعط بجميع الحوادث فعرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ (٥) لأن الاستنباط هو الاستخراج وهو بالقياس . (٦)

(١) سورة النساء ، الآية ١٠٥ .

(٢) صحيح البخارى ، ١٣ / ٢٩٠ .

(٣) فتح البارى ، ١٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ ؛ عمدة القارى للعيني ، ٢٥ / ٤٦ .

(٤) سورة الحشر ، الآية ٢ .

(٥) سورة النساء ، الآية ٨٣ .

(٦) فتح البارى ، ١٣ / ٣٠٠ .

٣- قال ابن حجر رحمه الله : وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد مسن من أئمة السلف إنكار ذلك ، لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضي وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم (١)

ثانيا : مذهب المنكرين

قال ابن حجر رحمه الله : قال المنوفي : وأول من انكر القياس إبراهيم النظام وتبعه بعض المعتزلة ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي .
وتعقب بعضهم الأولية - أي أن أول من انكر القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة . (٢)

(١) فتح الباري ، ١٣ / ٣٥٢ .

(٢) جامع البيان المعلوم وفضله لابن عبد البر ، ٢ / ٩١ - ٩٤ ؛ فتح البسما ري ١٣ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ؛ عمدة القاري للمعيني ، ٢٥ / ٥٠ - ٥١ .

البحث الثاني : المذاهب في الحجة عند الأصوليين :

اتفق الأصوليون على أن القياس حجة في الأمور الدنيوية ، وأما القياس في غير الأمور الدنيوية أي الشرعية فهذا الذي وقع الخلاف فيه بين العلماء على ستة مذاهب : المذهب الأول : الجمهور : من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين ، أن التعبد بالقياس جائز عقلا مطلقا وواقع بأدلة سمعية تدل على وجوب العمل به .

المذهب الثاني : مذهب الثقال من الشافعية ، وأبي الحسن البصري من المعتزلية أن العقل قد دل على وجوب التعبد بالقياس ، وأن الأدلة السمعية وردت مؤكدة لما أثبتته الأدلة العقلية . (٢) وقد نسب إلى أبي الحسين قوله : أن دلالة الأدلة السمعية على التعبد بالقياس ظنية وليست قطعية كمذهب الجمهور . (٣)

المذهب الثالث : مذهب النهرواني ، والقاشاني ، أن القياس حجة ولكن ليس مطلقا ، بل في حالتين فقط .

الأولى : إذا نص الشارع على علة الحكم ، سواء أكان ذلك عن طريق صريح اللفظ ، كقوله تعالى * والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما * (٤) فإن ترتيب القطع على الوصف بالسرقة يوجب على السرقة للقطع .

الثانية : إذا كان الفرع المقيس أولى بالحكم من الأصل المقيس عليه كما في قياس الضرب على التأنيف حرمة الضرب بعلة الإيذاء ، فبيان

(١) البرهان للجويني ، ٢ / ٧٥٠ ؛ المستصفى للفزالي ، ٢ / ٢٣٤ ، ارشاد الفحول ، ١٧٤ .

(٢) المعتز لا بن الحسن البصري ، ٢ / ٢١٥ ؛ المحصول للرازي ، ٢ / ٣١٨ ، نهاية السؤل للأسنوي ، ٣ / ١٠ .

(٣) ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٧٤ .

(٤) مسورة المائدة ، الآية ٣٨ .

الضرب أولى بالتحريم من التأفيف لظهور الإيذاء فيه بصورة أكبر من التأفيف^(١).
 المذهب الرابع : مذهب الظاهرية : قال ابن حزم : وذهب أصحاب الظاهر
 إلى إبطال القول بالقياس في الدين جملة ، وقالوا : لا يجوز
 الحكم البتة في شئ من الأشياء كلها ، إلا بنص كلام الله
 تعالى ، أو نص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بما صح عنه
 صلى الله عليه وسلم من فعل أو إقرار ، أو إجماع من جميع
 علماء الأمة كلها ، متيقن أنه قاله كل واحد منهم ، دون مخالف
 من أحد منهم ، أو بدليل من النص أو من الإجماع المذكور الذي
 لا يحتل إلا وجهها واحدا والإجماع عند هؤلاء راجع إلى توقيف
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد ، لا يجوز غير ذلك أصلا
 وهذا هو قولنا الذي ندين الله به ، ونسأله عز وجل أن يشهدنا
 فيه ، ويسيتنا عليه بمنه ورحمته ، آمين . (٢)

المذهب الخامس : مذهب الشيعة ، استحالة التعبد بالقياس عقلا فليس للعقل قياس
 المثل على المثل لا متناع ذلك عقلا ، وقد رأى الأسنوى أن
 نسبة ذلك إلى الشيعة عامة فيه تجوز ، لأن الشيعة منقسمة
 إلى أممية وزيدية والزيدية قائلون بحجية القياس ، فكيف
 ينسب إليهم القول باستحالة التعبد به . (٤)

(١) المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ٣٢ : نهاية السؤل للأسنوى ، ٣ / ١٠ ، ارشاد

الفحول ، ١٧٤

(٢) الأحكام أصول الأحكام لابن حزم ، ٢ / ٤٨٦ .

(٣) المستصفى للفرزاني ، ٢ / ٢٣٤ ، شرح النعنع على المختصر ، ٢ / ٢٤٨ ،

(٤) نهاية السؤل للأسنوى ، ٣ / ١١ .

المذهب السادس : مذهب النظام يقول بامتناعه عقلا وشرعا في شريعتنا خاصة ، فليس
 للعقل أن يقيس المثل على المثل في شرعنا ، لأن شرعنا مبني على الجمع بين المختلفات
 والتفريق بين المتماثلات ، وهذا مانع من القياس ، وقد نسب إمام الحرمين جحود
 القياس الشرعي إلى طوائف من الروافض والإباضية والأزارقة ، ومعظم فرق الخوارج (١)
 نستطيع القول بأن هذه الآراء ترجع إلى مذهبين :

المذهب الأول ويتلخص في أن القياس حجة وهو رأي الجمهور القائلين بأن القياس حجة
 على خلاف فني ذلك فيما بينهم ، فمنهم
 من يرى جوازه عقلا وشرعا ، ومنهم من يرى وجوبه عقلا ويأتي الشرع مؤكدا له ، وآخرون
 يرون وجوبه عقلا فقط ، وغيرهم يرى وجوبه عقلا وشرعا .

المذهب الثاني : ويتلخص في أن التعبد بالقياس مستحيل عقلا وشرعا ، وهؤلاء هم
 منكرو القياس ، وهم الشيعة الإمامية والنظام وجماعة من المعتزلة .

(١) البرهان للجويني ، ٢ / ٧٥٠ ؛ الأحكام للامدي ، ٢ / ٥ ؛ نهج يسه
 السؤل للاسنوي ، ٣ / ١١ ؛ شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ، ٢ ،
 ٥٥٣

الفصل الثانى

=====

أدلة

المثبتين

=====

ويشمل مبحثين :

المبحث الأول : أدلة المثبتين كما وردت فى فتح البارى .

المبحث الثانى : أدلة المثبتين عند الأصوليين

المبحث الأول : أدلة المثبتين كما وردت في فتح الباري .

وردت عدة أدلة في الفتح تدل على حججية القياس ، من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ومن المعقول . وهذا البحث يشمل أربعة مطالب :

المطلب الأول : الأدلة من الكتاب .

١- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له ، وإن شرط مائة مرة ، شرط الله أحق وأوفق " .

قال ابن حجر رحمه الله : قال القرطبي : قوله صلى الله عليه وسلم " ليس في كتاب الله " أى ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلا ولا تفصيلا ، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيله من كتاب الله كالوضوء ، ومنها ما يؤخذ تأصيله دون تفصيله كالصلاة ، ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة وإجماع ، وكذلك القياس الصحيح ، فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا . (١)

٢- قال تعالى * والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون (٢)

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر فقال : ما أنزل على فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة : " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " .

قال ابن بطال : فيه تعليم الإستنباط والقياس ، لأنه شبه ما لم يذكر الله حكمه في كتابه وهو الحمر بما ذكره من عمل مثقال ذرة من خير أو شر إذا كان معناها

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٥ / ١٨٨ .

(٢) سورة النحل ، الآية ٨ .

واحدًا ، قال : وهذا نفس القياس الذي ينكره من لا فهم عنده وتعقبه ابن المنير بأن هذا ليس من القياس في شيء ، وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات الصيغة خلافا لمن أنكر أو وقف . (١)

٣- قال الله تعالى * وانظر إلى العظام كيف ننشزها (٢) الآية
قال ابن حجر رحمه الله : استدلال بهذه الآية ببعض أئمة الأصول على مشروعية القياس بأنها تضمنت قياس إحياء هذه القرية وأهلها وعمارتها لما فيها من الرزق بعد خرابها على إحياء هذا السار وإحياء حماره بعد موتها بما كان مع السار من الرزق . (٣)

٤- قال ابن مسعود رضي الله عنه : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية .

قال ابن حجر رحمه الله : قال الكرمانى : قال المجوزون - أى القياس - كأن التوقف فيما لم يجد له أصلاً يقيس عليه وإلا فهو مأثور به (٤) لعموم قوله تعالى * فاعتبروا يا أولى الأبصار * الآية . (٥)

٥- قال ابن حجر رحمه الله تعالى : قال ابن بطلال وقد علم الجميع بأن النصوص لم تحط بجميع الحوادث فعرفنا أن الله تعالى قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : * لعلمه الذين يستنبطونه منهم * (٦)

لأن الاستنباط هو الإستخراج وهو بالقياس . (٧)

-
- (١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٦٤ / ٦٥ - ٦٥ ، عمدة القارى ٤٦ / ٢٥ .
(٢) سورة البقرة الآية ٢٥٩ .
(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٨ / ١٩٩ - ٢٠٠ .
(٤) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٣ / ٢٩٠ - ٢٩٢ ، عمدة القارى ، ٤٦ / ٢٥ .
(٥) سورة الحشر ، الآية ٢ .
(٦) سورة النساء ، الآية ٨٣ .
(٧) فتح البارى ، ١٣ / ٣٠٠ .

المطلب الثاني : الأدلة من السنة :

١- عن ابن عباس رضى الله عنهما " أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال نعم حجي عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكت قاضيه ؟ اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء "

قال ابن حجر رحمه الله : فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع ففى نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه منا اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه . (١)

٢- عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا رسول الله ولد لى غلام أسود ، فقال هل لك من أهل ؟ قال : نعم ، قال ماألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورق ؟ قال : نعم ، قال : فأنى ذلك ؟ لعل نزع عرق ، قال : فلعن ابنك هذا نزع .

قال ابن حجر رحمه الله : وفى الحديث ضرب المثل ، وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريبا لفهم السائل ، واستدل به لصحة العمل بالقياس ، قال الخطايب هو أصل فى قياس الشبه . وقال ابن العربي : فيه دليل على صحة القياس والإعتبار بالنظير . (٢)

٣- عن سهل بن سعد قال : إطلع رجل من حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدري يحك به رأسه فقال : لو أعلم أنك تنظـر لطعنت به فى عينك ، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٦٤ - ٦٦ ، عمدة القارى ، ١٠ / ٢١٤
 (٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ٤٤٢ - ٤٤٤ ، ١٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ؛
 عمدة القارى ، ٢٠ / ٢٩٤ .

قال ابن حجر رحمه الله : واستدل بقوله " من أجل البصر " على مشروعية القياس والعلل ، فإنه دل على أن التحريم والتحليل يتعلق بأشياء متى وجدت فـسـى شىء . وجب الحكم عليه . (١)

٤- قال البخارى : باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري أولم يجب حتى ينزل عليه الوحي ، ولم يقبل برأى ولا قياس لقوله تعالى * بما أراك الله * (٢) . وقال ابن مسعود : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : ... وقد نقل ابن بطال عن المهلب ما معناه إنما سكت النبي صلى الله عليه وسلم في أشياء . معضلة ليست لها أصول في الشريعة فلا يد فيها من إطلاع الوحي وإلا فقد شرع صلى الله عليه وسلم لأئمة القياس وأعلمهم كيفية الاستنباط فيما لا نص فيه . (٣)

٥- عن ابن عباس رضى الله عنه أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أمى نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم ، حجي عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكرت قاضيته ؟ قالت نعم ، قال : فاقضوا الذى له ، فإن الله أحق بالوفاء .

قال ابن حجر رحمه الله : قال الكرمانى : عقد هذا الباب وما فيه يدل على صحة القياس وأنه ليس مذموماً . (٤)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٢٤ - ٢٥

(٢) سورة النساء ، الآية ١٠٥ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٣ / ٢٩٠ ؛ عمدة القارى ، ٢٥ / ٤٧ .

(٤) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ؛ عمدة القارى ، ٢٥ / ٥٠

٦- عن عبد الله رضى الله عنه قال : اجتمع عند البيت ثقفان وقرشى ، أو قرشيان وثقفى ، كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم ، فقال أحدهم : أترون أن الله يسمع ما نقول ؟ قال الآخر : يسمع إن جهرنا ، ولا يسمع إن أخفينا . وقال الآخر إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا ، فأنزل الله تعالى ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ﴾ الآية .^(١)

قال ابن حجر رحمه الله : قال ابن بطلال : وفى هذا الحديث إثبات القياس الصحيح ، وإبطال القياس الفاسد ، لأن الذى قال : (يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا) قاس قياسا فاسدا لأنه شبه الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذى قال " إن كان يسمع إن جهرنا فإنه يسمع إن أخفينا " أصاب فى قياسه حيث لم يشبه الله بخلقه ، ونزعه عن مماثلتهم .^(٢)

المطلب الشالست :

الأدلة من الإجماع :

١- عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم ابن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ليالى نزل الجيش بابن الزبير فقلا : لا يضررك أن تحج العام ، وإنما نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديه ، وحلق رأسه . وأشهدكم أنى قد أوجبت العمرة إن شاء الله أنطلق ، فإن خلى بينى وبين البيت طفت ، وإن حيل بينى وبينه فعلت

(١) سورة فصلت ، الآية ٢٢

(٢) فتح البارى ، ١٣ / ٤٩٦ ؛ عمدة القارى ، ٢٥ / ١٢٨ .

كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه . فأهل بالعمرة من ذى الحليفة ثم سار ساعة ، ثم قال : إنما شأنهما واحد ، أشهدكم أنى قد أوجبت حجة مع عمرتسى فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر وأهدى ، وكان يقول : لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة .

قال ابن حجر رحمه الله وفيه أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به . (١)

٢- عن أبي هريرة رضى الله عنه : إذا قاء فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يولج .

قال ابن حجر رحمه الله : قال ابن المنير فى الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالأقيسة من حيث الجملة . (٢)

٣- سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للإبنة النصف وللأخت النصف وأنت ابن مسعود فسيتا بعنى فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين اقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للإبنة النصف وللأبنة الإبن السدس تكلمة الثلثين ومابقى فلأخت فأتينا أبا موسى فأخبرناه يقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألونى ما دام هذا الخبر فيكم

قال ابن حجر رحمه الله : قال ابن العربى : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعدمعرفته ونقض الحكم إذا خالف النص . (٣)

٤- قال ابن عباس : يرثنى ابن ابنى دون إخوتى ، ولا أرث أنا ابن ابنى .

قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الإبن لما كان كالإبن عند عدم الإبن كان أبوالأب عند عدم الأب كالأب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس فى هذا التسوية

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٤ - ٦ ، ٣٥٢ / ١٣ ، عمدة القارى ، ١٠ / ١٤٤ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ١٧٣ - ١٧٥ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ١٧ - ١٨ ، عمدة القارى ، ٢٣ / ٤٤٠ .

قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالآب في الشهادة وفي الاعتق عليه...^(١)
 ٥- قال ابن حجر رحمه الله : وعمر هو الذي كتب إلى شريح : " انظر ماتبين لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالم يتبين لك من السنة فاجتهد فيه رأيك " ^(٢)

٦- أخرج مالك في الموطأ عن شور بن يزيد " أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنهم : نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري " فجلد عمر في الخمر ثمانين

قال الطحاوي فلما اعتمد على رضي الله عنه في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين غلطا من الراوى ، إذ لو كان عنده الحد المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ، ولو كان عند من بحضرته من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لو كان المنزع واحدا فأما مع الاختلاف فلا يتجه الإنكار .^(٣)

٧- قال تعالى * يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم * ^(٤)
 أخرج أحمد عن أبي أمامة قال : لما نزلت * يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء * ^(٤) الآية .

كنا قد إتقينا أن نسأله صلى الله عليه وسلم فأتينا أعرابيا فرشونا بردا وقلنا سل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأبي يعلى عن البراء إن كان ليأتى على السنة أريد أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء فأنهيب ، وإن كنا

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٨/١٢ - ٢٠ ؛ عمدة القارى ، ٢٣ / ٢٤١ .

(٢) فتح البارى ، ١٣ / ٢٨٨ .

(٣) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ١٢ / ٧١ - ٧٤ .

(٤) سورة المائدة ، الآية ١٠١ .

لنتمنى الأعراب - أى قومهم - ليسألوا فيسمعوهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها
وأما ما ثبت فى الأحاديث من أسئلة الصحابة فيحتمل أن يكون قبل نزول الآية ، ويحتمل أن
النهى فى الآية لا يتناول ما يحتاج إليه مما تقرر حكمه أو ما لهم بمعرفته حاجة راهنة ، كالسؤال
عن الذبح بالقصب ، والسؤال عن وجوب طاعة الأمراء إذا أمروا بغير الطاعة ، والسؤال
عن أحوال يوم القيامة وما قبلها من الملاحم والفتن ، والأسئلة التى فى القرآن كسؤالهم
عن الكلاله والخمر والميسر والقتال فى الشهر الحرام واليتامى والمحيض والنساء والصيد ، وغير
ذلك ، لكن الذين تعلقوا بالآية فى كراهية المسائل عما لم يقع ، أخذوه بطريق الإلحاق
من جهة أن كثرة السؤال لما كانت سببا للتكليف بما يشق فحقها أن تجتنب (١)

المطلب الرابع : الأدلة من المعقول :-

- ١ - وقال ابن بطال : لا يجوز للقاضي الحكم إلا بعد طلب حكم الحادثة من الكتاب والسنة ، فإن عدمه رجع إلى الإجماع فإن لم يجد ، نظر هل يصح الحمل على بعض الأحكام المقررة لعللة تجمع بينهما ، فإن وجد ذلك لزمه القياس عليها إلا أن عارضتها علة أخرى فيلزمه الترجيح ، فإن لم يجد علة استدل بشواهد الأصول وظلبة الإشتباه ، فإن لم يتوجه له شيء من ذلك رجع إلى حكم العقل . (١)
- ٢ - وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحمد من أئمة السلف انكار ذلك لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضي وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم . (٢)

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ١٣ / ٢٩٩ .

(٢) فتح الباري ، ١٣ / ٣٥٢ .

المبحث الثاني : أدلة حجية القياس عند الأصوليين :

استدل الجمهور لحجية القياس بالكتاب والسنة والاجماع ، والعقل .

المطلب الأول : الأدلة من الكتاب .

استدل الجمهور لإثبات القياس من الكتاب بآيات كثيرة منها :

١- قوله تعالى * هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب ، يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولى الأبصار * (١)

وجه الاستدلال بالآية :

أن الله سبحانه وتعالى بين فى هذه الآية الكريمة ما حل ببنى النضير جزاء كفرهم وكيدهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، فأمرنا أن نتأمل فيما نزل بهؤلاء من العقاب وسببه ، ونحذر أن نفعل مثل فعلهم ، فنعاقب بمثل عقوبتهم ، لأن ما جرى على المشيل يجرى على مثيله .

وبعبارة أخرى : إن الاعتبار معناه العبور ، والعبور معناه المجاوزة ، يقال : عبرت النهر بمعنى جاوزته ، وبما أن القياس فيه مجاوزة بالحكم عن العمل إلى الفرع ، والإعتبار مجاوزة من حال الغير إلى حال النفس ، فإنه يكون والإعتبار بمعنى واحد ، ولما كان الإعتبار مأمورا به فإن القياس يكون مأمورا به أيضا . (٢)

(١) سورة الحشر (٢)

(٢) أصول البزدوى ، فخر الاسلام على بن محمد البزدوى ، وبهامشه تخريج أحاديثه لابن قطلوبغا ويلييه اصول انكرغرى ، (كراچى نور محمد كارخانه تجارات كسب) ٣٥٠ ، المحصول للرازى ؛ ٢ / ٢ - ٣٧ ؛ الأحكام للامدى ، ٢٩ / ٤ ، نهاية السؤل للأسنوى ؛ ١٢ / ٣ .

٢- قوله تعالى * يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ... (١) وجه الاستدلال بالآية :

إن الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله يقتضى الإمتثال للأوامر ، واجتناب النواهي حيث كان ذلك منصوحاً عليه ، وإذا لم يكن كذلك وجب الرد إلى ماورد به نص ، ليأخذ النظر حكم نظيره ، وكان على المجتهد أن يبحث في المنصوص حتى يجد عللة جامعة بينه وبين الحادثة التي لا نص فيها ، ليرد هذه إلى تلك . (٢)

٣- قوله تعالى : * يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاءً مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم * (٣)

فنص الله تعالى على وجوب الجزاء من النعم في المقتول من الصيد ولم ينص على ما يعتبر من المماثلة فكان مانص عليه أنه من النعم لا اجتهد فيه وكان المرجع في الوجه الذي به تعلم مماثلته فيه لا طريق له غير الإجتهد والإعتبار . (٤)

٤- قوله تعالى * وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم * (٥)

وأولو الأمر هم العلماء ، والاستنباط ليس بالإستخراج المعنى من النص بالرأى واستنباط المعنى من النص يكون بتعددية الحكم إلى نظائره وهو عين القياس . (٦)

(١) سورة النساء ، الآية ٥٩ .

(٢) الفقيه والمتفقه للبغدادى ، ١ / ١٨٨ ؛ ميزان الأصول للسمرقندى ، ٥٦٢ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٤) الرسالة للشافعى ، ٩٠ ؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ٢ / ٨١ .

الفقيه والمتفقه للبغدادى ، ١ / ١٨٦ ، إرشاد الفحول ، ١٧٦ .

(٥) سورة النساء الآية ٨٣ .

(٦) أصول السرخسى ، ٢ / ١٢٨ ؛ إرشاد الفحول ، ١٧٦ .

المطلب الثاني : الأربعة من السنة :

استدلوا من السنة بأدلة كثيرة منها :

- ١- عن شعبة عن الحارث بن عمرو ، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله " (١)

وجه الاستدلال بالحديث :

إن معنى قول معاذ رضي الله عنه " أجتهد رأيي " أبذل الوسع في طلب الحكم بالقياس على ما في كتاب الله والسنة ، وذلك برد القضايا التي لم أجد حكمها فيها اليهما عن طريق القياس . وهذا الحديث يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقر العمل بالقياس فيجب العمل به لأنه لو لم يكن دليلاً للأحكام الشرعية لم يصوب النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله معاذ رضي الله عنه ولم يقره عليه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ . (٢)

- ٢- عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي نذرت أن تحج ، فماتت قبل أن تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجى عنها ، أرايت

(١) سنن الترمذ ، ٣ / ٦١٦ .

(٢) المستصفى ، ٢ / ٢٤٤ ؛ الأحكام للامدى ، ٤ / ٣٢ ؛ شرح تنقيح الفصول ، للقرافي ، ٣٨٥ ؛ نهاية السؤل للأسنوى ، ٣ / ١٣ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم ، ٢٠٢ / ١ .

لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ قالت : نعم . قال : فأقضوا الذي لكم ، فإن الله أحق بالوفاء . (١)

وجه الاستدلال بالحديث :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألحق دين الله تعالى الذي هو الحج ، بالدين المادي في أن كلا منهما يجب قضاؤه ، وعندما يقضى فإن القضاء ينفع ، وهذا هو القياس . (٢)

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن امرأتى ولدت غلاما أسود وإنى أنكرته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك من إبل ؟ ، قال : نعم . قال : فما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك ، قال : إن فيها لورقا . قال : فأنت ترى ذلك جاءها ؟ قال : يارسول الله عرف نزعها . قال : ولعل هذا عرف نزعها . (٣)

وجه الاستدلال بالحديث :

قياس الرسول صلى الله عليه وسلم الولد الأسود على الحمل الأورق . (٤)

٤- ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر رضي الله عنه لما سأله عن قبلة الصائم من غير إنزال ؟ : " أرايت لو تمضضت بماء ثم مججته أكنت شاربه ؟ فقال عمر : لا فقال عليه الصلاة والسلام ففيم . (٥)

وجه الاستدلال بالحديث :

أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحق القبلة التي تقع من الصائم من غير أن ينسزل بالمضمضة في عدم الإفطار ، والجامع بينهما : أن كلا الأمرين يعد مقدمة لا يترتب

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٦ ؛ صحيح مسلم بشرح النووي ، ٩ / ٩٧ .

(٢) المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ٧٣ ؛ الأحكام للامدي ، ٤ / ٣٣ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٧٨ .

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٦ .

(٤) ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٧٨ .

(٥) سنن أبي داود ، أبو داود بن الأشعث السجستاني الأزدي ، ومعه معالم السنن للخطابي ، الطبعة الأولى ، تحقيق ، عذت عبيد الدعاس (خصص : محمد عيسى

السيد للنشر والتوزيع ، ١٣٨٩ - ١٩٧٠) ٢ / ٧٧٩ .

عديها المقصود ، فالقبلة لم يترتب عليها الإنزال ، والمضمضة لم يترتب عليها الشرب . (١)

المطلب الثالث : الأدلة من الإجماع :

استدل الجمهور بإجماع الصحابة ، فقد ثبت أنه وقع من بعض الصحابة العمل بالقياس ، أو القول به من غير إنكار من أحد ، فكان فعلهم مع عدم إنكار الباقيين ، إجماعاً منهم على أن القياس حجة يجب العمل به ومصدر من مصادر التشريع ومن أمثلة إجماعهم ما يأتي :

١- سئل أبو بكر عن الكلالة فقال : أقول فيها برأى ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان منه : الكلالة ما عدا الولد والولد . فهذا تصريح من أبي بكر بإفتائه برأيه في هذه المسألة ، والرأى هو القياس . (٢)

٢- أجمع الصحابة على قتل بني حنيفة عندما منعوا إعطاء الزكاة بعد وفاة الرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ذلك من الصحابة أخذاً برأى من رأى قتالهم ، ومنهم أبو بكر رضي الله عنه ، الذي قال : والله لأقتلن من فرق بين الزكاة والصلاة فقام منع الزكاة على ترك الصلاة في أن كلا منهما يوجب حل القتال لفاعلهما والصحابة في إجماعهم على ذلك ، قد قاسوا إجماعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القيام بتنفيذ الشريعة ، وأخذ الزكاة لمستحقها وهذا من أبي بكر رضي الله عنه ومن الصحابة أخذ بالقياس . (٣)

(١) البرهان للجويني ز ، ٢ / ٧٦٩ ؛ المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ٦٧ ؛ ميزان الأصول للسبرقندي ، ٥٦٣ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٧٨ .

(٢) الفقيه والمتفقه للبغدادى ، ١٩٩ ؛ روضة الناظر لابن قدامة تحقيق : سيف الدين الكاتب ، ٢٥٢ ؛ نهاية السؤل للأسنوى ، ١٦ / ٣ .

(٣) الأحكام للامدى ، ٤٠ / ٤ ؛ شرح العنصر على المختصر ، ٢٥١ / ٢ ؛ البلبيل فى أصول الفقه للطوفى ، ١٤٧ .

٣- ولى عمر أبا موسى الأشعري رضى الله عنهما قضاء البصرة ، وأرسل إليه رسالة قال فيها : ثم الفهم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس فى قرآن ولا سنة ، ثم قايىس الأمور عند ذلك و اعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله واشبهها بالحق

قال ابن القيم : هذا أحد ما اعتمد عليه القياسون فى الشريعة ، وقال : هذا كتاب عمر إلى أبى موسى رضى الله عنهما ولم ينكره أحد من الصحابة ، بل كانوا متفقين على القول بالقياس ، وهو أحد أصول الشريعة ، ولا يستغنى عنه فقيه . (١)

٤- قال على رضى الله عنه : " اجتمع رأيى ورأى عمر رضى الله عنه فى أن ألا تباع أمهات الأولاد ورأيى الآن أن يبعن . فقال له عبيدة السلماني : رأى ذوى عدل أحب إلينا من رأيك وحدك ، وفى بعض الروايات من رأى عدل واحد " . فدل جواز العمل بالقياس . (٢)

٥- قال عثمان رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه ، فى واقعة معينة : إن تتبع رأيك فسديد وإن تتبع رأي من قبلك ، فنعم ذلك الراى كان ، فصوّب أن يأخذ عمر برأيه ، وصوب كذلك أن يأخذ برأى من قبله ، وهذا لا يحدث إن كان فى المسألة دليل قطعى . (٣)

٦- قاس مجزر المدلجى وقاف ، وحكم بقياسه وقيافته ، على أن أقدام زيد وأسامة ابنه بعضهما مع بعض سر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى برقت آسارير وجهه من صحة هذا القياس وموافقته للحق ، وكان زيد أبيض وابنه أسامة أسود ، فالحق هذا القائف الفرع بنظيره وأصله وألغى وصف السواد والبياض الذى لا تأثير لـه فى الحكم . (٤)

(١) اعلام الموقعين لابن القيم الجوزية ، ١ / ٨٦ ، ١٣٠ ؛ أصول السرخسى ، ١٣٣ / ٢ ، نهاية السؤل للاسنوى ، ١٦ / ٣ .

(٢) اللع للشيرازى ، ٥٤ ؛ المحصول للرازى ، ٢ / ٢ - ٨٤ ؛ نهاية السؤل للاسنوى ، ١٦ / ٣ .

(٣) التبصرة للشيرازى ، ٤٢٦ ؛ الاحكام للامدى ، ٤٣ / ٤ ؛ الابهاج شرح المنهاج ، ١٣ / ٣ .

(٤) اعلام الموقعين لابن القيم الجوزية ، ١ / ٢٠٤ .

والأمثلة والوقائع على ذلك كثيرة ، وكلها تؤكد إجماع الصحابة على العمل بالقياس والقول بحجيته .

المطلب الرابع : الأدلة العقلية .

١- إن العمل بالقياس يفيد ظن دفع الضرر المظنون ، فإن من ظن أن حكم الأصل معطل بوصف موجود في الفرع ، ظن أن حكمه كحكمه ، وهو يعلم أن مخالفة حكم الله تعالى توجب العقاب فيظن أن مخالفة هذا يوجب العقاب فوجب العمل به ، لأن ترجيح الراجح على المرجوح متعين في بداينة العقول . (١)

٢- إن المجتهد إذا غلب على ظنه كون الحكم في الأصل معطلا بالعلة الفلانية ثم وجد تلك العلة بغيره في الفرع يحصل له بالضرورة ظن ثبوت ذلك الحكم في الفرع ، وحصول الظن بالشئ مستلزم لحصول الوهم بنقضه ، وحينئذ فلا يمكنه أن يعمل بالظن والوهم ، لإستلزامه إجتماع النقيضين ، ولأن يتترك العمل بهما ، لاستلزامه إرتفاع النقيضين ، ولا أن يعمل بالوهم دون الظن لأن العمل بالمرجوح مع موجود الراجح ممتنع شرعا وعقلا ، فتعين العمل بالظن ، ولا معنى لوجوب العمل بالقياس إلا ذاك . (٢)

٣- أن احكام انشاء معقولة المعنى ولها مقاصد فالله سبحانه لم يشرع حكما إلا لمصلحة ومصالح العباد هي الغاية المقصودة من تشريع الاحكام .

(١) المحصول للرازي ، ٢ / ١٣٨ ؛ التحصيل من المحصول ، سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : د . عبد الحميد علي ابوزنيد (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ٢ / ١٧٧ .

(٢) نهاية السؤل للأسنوي ، ٣ / ١٧ ؛ الابهاج شرح المنهاج للسبكي ، ٣ / ١٥٠ .

فان غلب على ظن المجتهد أن حكم الأصل معلل بعللة ، وتحققت المقاصد
والعلل في غير موضع النص أى في الفرع ، فيثبت الحكم المقرر في النص فيما لا نص
فيه في أغلب الظن عند المجتهد والعمل بالظن أمر واجب . (١)
هذه أهم وأبرز الأدلة التي استدل بها الجمهور على حجية القياس

(١) شرح المعتمد على المختصر لابن الحاجب ، ٢ / ٢٣٨ .

الفصل الثالث

=====

شبه المنكرين

ويشمل مبحثين :-

- المبحث الأول : شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري
- المبحث الثاني : شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول .

المبحث الأول : شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري .

أورد المنكرون للقياس شبها مستدلين بالقرآن والسنة والإجماع ، والمعقول
المطلب الأول : الأدلة من الكتاب :

١- قوله سبحانه وتعالى * اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عنايتي ورضيت
لكم الإسلام ديناً * (١)

قال ابن حجر رحمه الله : ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هذه المقالة
وهي قبل موته على الله عليه وسلم بنحو ثمانين يوماً فعلى هذا لم ينزل بعد ذلك
من الأحكام شيئاً . (٢)

٢- قوله تعالى * ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
عنه مسئولا * (٣)

قال ابن حجر رحمه الله : لا تحكم بالقيافة والظن ، أي لا تتبع ما ليس لك به علم
والقياس أمر ظني مشكوك فيه ، فيكون العمل به بغير علم ومن قبيل الظن السعدي
لا يغني عن الحق شيئاً . (٤)

٣- قوله تعالى * إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك
الله * (٥)

(١) سورة المائدة ، الآية ٣ .

(٢) فتح الباري ، ١٣ / ٢٤٦ .

(٣) سورة الاسراء ، الآية ٣٦ .

(٤) فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، عمدة القاري ، ٢٥ / ٤٣ .

(٥) سورة النساء ، الآية ١٠٥ .

قال البخاري رحمه الله : ما كان النبي صلى الله

عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري أولم يجب حتى ينزل عليه الوحي

ولم يقل برأى ولا قياس ، لقوله تعالى * بما أراك الله * (١)

٤- قوله تعالى * ما فرطنا في الكتاب من شيء * (٢)

أي : فلا حاجة إلى القياس ما دامت كل الأمور مندرجة تحت النصوص الشرعية .

المطلب الثاني : الأدلة من السنة :

واستدلوا لمذهبهم من السنة بأحاديث كثيرة :

١- "عن عروة رضى الله عنه قال : حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعتة يقول : سمعت

النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه إنتزاعاً

ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء : بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون

برأيهم فيضلون ويضلون " (٣)

أوضح الحديث أن الذين يقيسون الأمور بأرائهم أعظم ضرراً على المسلمين ، ووصفهم

بالضلال والإضلال . (٤)

٢- قال ابن مسعود : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية

وقال أصحاب هذا المذهب : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل

عليه الوحي فيقول لا أدري أولم يجب حتى ينزل عليه الوحي ، ولم يقل برأى ولا قياس . (٥)

(١) فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٠ ؛ عمدة القاري ، ٢٥ / ٤٦ - ٤٧ .

(٢) سورة الانعام ، الآية ٣٨ ؛ فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٢ .

(٤) فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٧ ؛ عمدة القاري ، ٢٥ / ٤٣ .

(٥) فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٠ - ٢٩١ ؛ عمدة القاري ، ٢٥ / ٢٦ - ٤٧ .

٣- عن أبي سعيد: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله. فقال: اجتمعن في يوم كذا وكذا وفي مكان كذا وكذا، فاجتمعن، فاتاهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمهن مما علمه الله. ثم قال: ما منكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثاً إلا كان لها حجاب من النار. فقالت امرأة منهن: يا رسول الله، اثنتين؟ قال: فأعادتها مرتين، ثم قال: واثنين واثنين^(١). قال ابن حجر رحمه الله: قال البخاري رحمه الله: باب تعليم النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل. والتمثيل هو القياس^(٢).

المطلب الثالث: الأدلة من الإجماع:

- واستدلوا كذلك لمذهبهم أن بعض الصحابة وقع منهم ذم القياس وسكت الباقر على هذا الذم، فيكون إجماعاً منهم على إنكاره.
- ١- قال ابن مسعود رضي الله عنه: " ليس عام إلا الذي بعده شرمه، لأقول عام أخصب من عام، ولا أمير خير من أمير، ولكن ذهب العلماء، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيهدم الإسلام^(٣)."
- ٢- عن عمر رضي الله عنه قال: إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا^(٤)."

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري، ١٣ / ٢٩٢.
 (٢) فتح الباري، ١٣ / ٢٩٣، عمدة القاري، ٢٥ / ٤٧.
 (٣) فتح الباري، ١٣ / ٢٨٣ - ٢٩١ - ٢٩٧ - ٢٩٨.
 (٤) فتح الباري، ١٣ / ٢٨٩ - ٢٩٢، عمدة القاري، ٢٥ / ٤٣.

المطلب الرابع : الأدلة من المعقول

واستدلوا كذلك لمذهبهم بالمعقول :

قال ابن حجر رحمه الله : وقد عسرفهم المعنى في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال : القطع في السرقة دون الغصب وغيره ~~معقول المعنى~~ فإن الغصب أكثر هتكاً للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوى . (١)

المبحث الثاني : شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول :

استدل نفاة القياس لمذهبيهم بأدلة من الكتاب والسنة ، والإجماع والمعقول :

المطلب الأول : الأدلة من الكتاب :

استدلوا من الكتاب بآيات كثيرة منها :

١- قوله تعالى * يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ، واتقوا الله إن الله سميع عليم * (١)

فهذه الآية تنهى عن العمل بغير كتاب الله وسنة رسوله ، والعمل بالقياس عمل بغيرها ، لأنه تقدم بين يدي الله ورسوله ، فكان منهيًا عنه .

٢- قوله تعالى * ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا * (٢)

فهذه الآية تنهى عن اتباع الإنسان ما ليس مفيدًا للعلم واليقين ، والقياس إنما يفيد الظن ، فكان المجتهد منهيًا عن العمل به .

٣- قوله تعالى * ... ما فرطنا في الكتاب من شيء ... * (٣)

٤- قوله تعالى * اليوم اكملت لكم دينكم ... * (٤)

فهاتان الآيتان تدل على أن الأحكام كلها مبينة في الكتاب ، وليس فيها ما يحتاج

فيه إلى القياس . يقول ابن حزم : " فإن قد صح يقينا بخبر الله تعالى السدي

(١) سورة الحجرات ، الآية ١

(٢) سورة الاسراء ، الآية ٣٦ .

(٣) سورة الانعام ، الآية ٣٨ .

(٤) سورة المائدة ، الآية ٣ .

لا يكذبه مؤ من أنه لم يفرط في الكتاب شيئاً ، وأنه قد بين فيه كل شيء ، وأن الدين قد كمل فقد بطل يقينا بلاشك أن يكون شيء من الدين لا نص فيه ولا حكم من الله تعالى . (١)

٥- قال جل شأنه * وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون * (٢)

٦- وقال سبحانه وتعالى * ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين * (٣)

فمعنى البيان في هاتين الآيتين : إنه تبيان لكل شيء شرع لكم لأنه ليس فيه بيان الأشياء كلها ، بل بيان الأحكام كلها فيه ، وعلى ذلك فلم يبق شيء يبين بالقياس ما دامت كل الأحكام مبينة في الكتاب . (٤)

٧- قال تعالى : * يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر * (٥)

(١) الأحكام لابن حزم ، ٤٣٩/٢ ؛ النبذ في أصول الفقه ، ابن حزم الطبعة الأولى تحقيق : أحمد حجازي السقا (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠١ - ١٩٨١) ٦١ ؛ التبصرة في أصول الفقه ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي الشيرازي ، تحقيق : محمد حسن هيتو (دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ٤٣١ ؛ البرهان للجويني ، ٧٥٩ / ٢ ؛ أصول السرخسي للسرخسي ، ١٢٠ / ٢ ؛ المستصفى للغزالي ، ٢٥٢ / ٢ ؛ شرح الأسنوى مع شرح البدخشى ، ٣١ / ٣ .

(٢) سورة النحل ، الآية ٤٤ .

(٣) سورة النحل ، الآية ٨٩ .

(٤) الأحكام لابن حزم ، ٤٣٧ / ٢ ؛ أصول السرخسي ، ١٢٠ / ٢ ؛ المستصفى للغزالي ، ٢٥٦ / ٢ .

(٥) سورة النساء ، الآية ٥٩ .

فهذا هو الذى لا شك فى صحته ، وليس فيه الرد عند التنازع إلا إلى الله تعالى وهو القرآن ، وإلى الرسول ، وهو كلامه على الله عليه وسلم ولا ذكر القياس فى ذلك ، فصح أن ماعدا القرآن والحديث لا يحل الرد إليه عند التنازع ، والقياس أصلا ليس قرآنا ولا حديثا ، فلا يحل الرد إليه أصلا . (١)

٨- قال الله تعالى * يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حلیم . * (٢)
فبين الله تعالى أن ما أمرنا به فى القرآن أو على لسان نبيه على الله عليه وسلم فهو واجب طاعته ، وضد الطاعة المعصية فمن لم يطع فقد عصى ، ومن لم يفعل ما أمر به فلم يطع ، ونهانا عن أن نسأل عن شيء جملة البتة ولم يدعنا فى لبس ... فنصح أن ما لم يأت به نص أو إجماع فليس واجبا علينا . (٣)

٩- قال تعالى * أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن فى ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون * (٤)

فأوجب الله تعالى أن يكتفى بتلاوة الكتاب ، وهذا هو الأخذ بظاهره ، وإبطال كل تأويل لم يأت به نص أو إجماع ، والله جعل الكتاب كافيا ، ومن جعل القياس حجة لم يجعل الكتاب كافيا . (٥)

(١) الاحكام لابن حزم ، ٤٤٠ / ٢ ؛ العدة فى أصول الفقه ، أبو يعلى البغدادي ، الطبعة الاولى ، تحقيق : أحمد بن على سير المباركي (دار النشر) بدون

١٤١٠ - ١٩٩٠ (١٣١٤ / ٤)

(٢) سورة المائدة الآية ١٠١ .

(٣) الاحكام لابن حزم ، ٥٢٧ / ٢ .

(٤) سورة العنكبوت ، الآية ٥١ .

(٥) الاحكام لابن حزم ، ٥٣١ / ٢ ؛ ميزان الأصول ، ٥٥٨ .

- ١- قال الله تعالى * فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون * (١)
فنصر تعالى ألا تضرب له الأمثال ، وهذا نص جلى على إبطال القياس وتحريمه
لأن القياس ضرب أمثال للقرآن وتمثل نص فيه بنافية النص ، ومن مثل مالا ينص
الله تعالى على تحريمه أو إيجابه بما حرمه الله تعالى وأوجبه ، فقد ضرب
له الأمثال ، وواقع المعصية ، ونص تعالى على أنه يعلم ونحن لا نعلم
فلو علم تعالى أن الذى لم ينص عليه مثل الذى نص عليه لأعلمنا بذلك وما
أغفله وما ضيعه (٢) ، قال تعالى * وما كان ربك نسيا * (٣)
- ١١- قال تعالى : * إن هى إلا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها
من سلطان إن يتبعون إلا الظن . . . * (٤)
- والقياس إسم فى الدين لم يأن به الله تعالى ، ولا أنزل به سلطانا ، وهو ظن
منهم بلا شك ، لتجانسهم على القياسات بينهم ، كتعليقهم الربا بالاكل ، وقال
آخرون منهم : بالكيل والوزن ، وقال آخرون : بالإردخار ، وهذه كلها ظنون
فاسدة ، وتخاليط وأسماء لم يأن تعالى بها ، ولا أنزل بها سلطانا . (٥)
- ١٢- قال تعالى : * إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
وما كان لنا أن نأتىكم بسلطان إلا باذن الله * (٦)
- فنص الله تعالى عن الأنبياء الصادقين أنه ليس لهم أن يأتوا بسلطان إلا باذن
الله تعالى ، والسلطان الحجة بلا شك ، فكل حجة لم يأن الله تعالى بها
فى كلامه فهو باطل ، ولم يأن قط تعالى فى القياس فهو باطل . (٧)

-
- (١) سورة النحل ، الآية ٧٤ .
(٢) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٥٣٢ .
(٣) سورة مريم ، الآية ٦٤ .
(٤) سورة النجم ، الآية ٢٣ .
(٥) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٥٣٢ .
(٦) سورة ابراهيم ، الآية ١١ .
(٧) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٥٣٤ .

المطلب الثاني : الأدلة من السنة :

١- واستدلوا لمذهبهم من السنة بأحاديث كثيرة منها :-

١- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله لا ينزع

العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء

بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضرون ويضلون .

(١) قال ابن حجر : ومعنى الحديث أن من أفتى مع الجهل ولذ لك وصفهم بالضلال والاضلال .

٢- مارواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : : دعوني

ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا

نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" (٢)

يقول ابن حزم في هذا الحديث : " فهذا حديث جامع لكل ما ذكرنا ، بين

فيه صلى الله عليه وسلم أنه إذا نهى عن شيء فواجب أن يجتنب ، وأنه

إذا أمر فواجب أن يؤتى منه حيث بلغت الاستطاعة ، وأن ما لم ينع عنه ،

ولا أمر به فواجب أن لا يبحث عنه في حياته عليه الصلاة والسلام وإن هذه

صفته ففرض على كل مسلم أن لا يحرمه ولا يوجب له . (٣)

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله ثم تعمل برهة بسنة رسول الله صلى

الله عليه وسلم ثم تعمل برهة بالرأى فإذا علموا فقد ضلوا وأضلوا" . (٤)

فقد وصف علمهم بالرأى بالضللال ، لأنه لا يمكن أن يكون علمهم بالكتاب

والسنة ضلالاً ، فلم يبق إلا علمهم بالرأى وهذا يدل على أن العمل

بالرأى والقياس غير صحيح . (٥)

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : : " دعوني

ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا

أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه" .

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٢ .

(٢) الجامع الصحيح ، الرقوى ، ٥ / ٤٧ .

(٣) الاحكام لابن حزم ، ٥٢ / ٢ ، النبد في اصول الفقه ، لابن حزم ، ٦٠ - ٦١ ،

التبصرة للشيرازي ، ٤٣٢ ، المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ١٤٥ - ١٤٦ ، الاحكام

للإمامي ، ٢٤ / ٤٩ ، الإبهاج شرح المنهاج ، ١٧ / ٣ .

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، (القاهرة

دار الريان للتراث ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧) ، ١ / ٧٩ ، جامع العلم وفضله لابن

عبد البر ، ٢ / ١٦٣ ، الفقيه والمستفقه للبغدادي ، ١ / ١٧٩ ، الاحكام لابن

حزم ، ٢ / ٢٢٥ .

(٥) اصول السرخسي ، ٢ / ١٢١ ، المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ٢ ، ١٤٥ ، شرح

تنقيح العضو للقرافي ، ٣٨٦ .

فصح نصا أن ما لم يقل فيه صلى الله عليه وسلم فليس واجبا ، لانه لم يأمر به
وليس حراما لأنه لم ينهاه عنه ، فبقى ضرورة انه مباح ، فمن ادعى انه حرام مكف أن يأتي
فيه بنهى من النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن جاء سمعنا وأطعنا ، وإلا فقله باطل ،
ومن ادعى فيه إيجابا كف أن يأتي فيه بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم فإن جاء به
سمعنا وأطعنا ، وإن لم يأت به فقله باطل ، وصح بهذا النص أن كل ما أمر به صلى
الله عليه وسلم فهو فرض علينا إلا ما لم نستطع من ذلك ، وأن كل ما نهانا عنه فحرام حاشا
ما بينه صلى الله عليه وسلم أنه مكروه أو ندب فقط ، فلم يبق في الدين حكم إلا وهو ههنا
منصوص جملة . (١)

٥- عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تفرق أمتي على بضع
وسبعين فرقة أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأور برأيهم فيحلون ، الحرام
ويحرمون الحلال . " (٢)

وهذا الحديث دليل على إبطال القياس لمن نصح نفسه . (٣)

٦- عن ابن وهب قال : قال لى مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - إمام المرسلين -
يسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء .

قال أبو محمد : فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيب إلا بالوحي وإلا
لم يجب ، فمن الجرأة العظيمة إجابة من أجاب في الدين برأى أو قياس ، أو
إستحسان أو احتياط أو تقليد ، إلا بالوحي وحده ، وبالله تعالى التوفيق . (٤)

(١) الأحكام لابن حزم ، ٢ / ٥١٩ .

(٢) مجمع الزوائد للهيثمى ، ١ / ١٢٩ ؛ جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر

١٦٣ / ٢ ، الفقه والمتفقه للبغدادى ، ١ / ١٨٠ ، المحصول للرازى ، ٢ / ٢ -

١٤٦ ، العدة لابن يعلى ، ٤ / ١٣١٤ .

(٣) الأحكام لابن حزم ، ٢ / ٥٣٧ .

(٤) الأحكام لابن حزم ، ٢ / ٥٤٥ .

٧- عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بدأ

الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء .

قال ابو محمد : ولا معنى لفشو القول بالقياس وغلته على أكثر الناس فهذا برهان

بطلانه وفساده ، وقد أُنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلبة الباطل وظهوره

وخفاء الحق ودثوره . (١)

المطلب الثالث : الأدلة من الإجماع :

وهو ان بعض الصحابة ذم العمل بالقياس ، وسكت الباقون على هذا الذم والإنكار

عليه مما يدل على أن القياس مذموم بإجماع الصحابة ومن الأدلة التي استدلو بها

مايلي :

١- قال عمر رضى الله عنه : إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعييتهم الأحاديث

أن يحفظوها فقالوا بالرأي فنضفوا وأضلوا . (٢)

٢- وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : لا يأتى عليكم زمان إلا وهو شر من الذى

قبله ، أما أنى لا أقول أمير خير من أمير ، ولا عام أخصب من عام ولكن فقهاءكم يذهبون

ثم لا يجدون منهم خلفا ، ويجئ قوم يقيسون الأمور برأيهم . (٣)

٣- عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : لم يزل أمر بنى اسرائيل مستقيما حتى نشأ

فيهم المولدون أبناء سبائا الأمم فأخذوا فيهم بالرأى فأضلوا بنى اسرائيل . (٤)

(١) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٥٤٦ .

(٢) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٢١٨ ؛ جامع بيان العلم ، لابن عبد البر ، ١٢ ، ١٦٤ ؛
التبصرة للشيرازي ، ٤٢٩ .

(٣) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٥٤٠ ز ؛ الفقيه والمتفقه للبغدادى ، ١ / ١٨٢ .

(٤) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٢٢٩ ؛ جامع بيان العلم لابن عبد البر ، ٢ / ١٦٦ .

- ٤- وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : " من أحدث رأيا ليس فى كتاب الله ولم يمتص به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عز وجل ^(١) .
- ٥- عن على رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الدخف أولى بالمسح من أعلاه " . ^(٢)
- ٦- عن أبي مليكة قال : قال ابو بكر رضى الله عنه : أى أرض تقلنى وأى سماء تظلمنى إن قلت فى آية من كتاب الله بغير ما أراء . ^(٣)
- ٧- قال سهل بن حنيف : أتهموا آراءكم على دينكم . ^(٤)
- ٨- قال محمد بن سيرين : القياس شؤم وأول من قاس إبليس فهلك ، وإنما عبدت الشمس والقمر بالقياس . ^(٥)
- ٩- قال مسروق : لا أقيس شيئا بشئ إني أخاف أن تنزل رجلى ^(٦) .
- يقول ابن حزم ، فهؤلاء عمر وابن عمر ، وابن مسعود وأبو هريرة ، ومعاذ بن جبل وسمرة بن حنطب ، وابن عباس والبراء بن عازب وغيرهم كلهم يبطل القياس ، وما ليس موجودا فى القرآن ، ولا فى السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذه صفة الرأى والقياس والتعليل وأن لا يصح خلاف عن أحد من الصحابة بوجه من الوجوه . ^(٧)

-
- (١) الاحكام لابن حزم ، ٢٢١/٢ ؛ الفقيه والمتفقه ، ١٨٣ / ١ .
- (٢) الاحكام لابن حزم ، ٢١٩ / ٢ ؛ الاحكام للامدى ، ٤٧/٢ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم (٥٨ / ١)
- (٣) الاحكام لابن حزم ، ٢١٧/٢ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم ، ٥٤ / ١ ؛ الاحكام للامدى ٤٦/٢ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ٣٨٦ .
- (٤) النبذ فى أصول الفقه لابن حزم ؛ ٦٠ ، اعلام الموقعين ، ٥٩ / ١ .
- (٥) الاحكام لابن حزم ، ٥٤٢/٢ ؛ التبصرة للشيرازى ، ٤٢٩ .
- (٦) الاحكام لابن حزم ، ٥٤٢/٢ ؛ التبصرة للشيرازى ، ٤٢٩ ؛ الاحكام للامدى ، ٤٧/٤ .
- (٧) الاحكام ، ٥٤٢ / ٢ .

المطلب الرابع : الأدلة من المعقول :

استدل المنكرون بأدلة عقلية منها :

١- كان الدين والإسلام لا تحريم فيه ، ولا إيجاب ، ثم أنزل الله تعالى الشرائع ،

فما أمر به فهو واجب ، وما نهى عنه فهو حرام ، ومالم يأمر به ولا نهى عنه فهو

مباح ، حلال كما كان ، هذا أمر معروف ضرورة بظرة العقول من كل واحد ، ففى

ماذا يحتاج إلى القياس أو إلى الرأى ؟ فمن أقر بما ذكر ، ثم أوجب مالا ينص

بإيجابه ، أو حرم مالا نص بالنهى عنه ، فقد شرع فى الدين مالم يأذن به الله تعالى^(١) .

٢- يسأل ابن حزم فيقول : فى أى شئ يحتاج إلى القياس ؟ أفى ما جاء به النص والحكم

من الله تعالى وزاد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، أم فيما لم يأت به نص ولا حكم من الله تعالى

فإن قالوا : فيما جاء به النص . علم أنه باطل . لأنه لو كان كذلك لكان واجب

تحريم ما أحل الله تعالى بالقياس وتحليل ما حرم الله تعالى . وإيجاب مالم يوجبه

الله تعالى ، وإسقاط ما أوجبه الله عز وجل .^(٢)

وإن قالوا بل فيما لا نص فيه . قلنا : قد ذم الله تعالى هذا . وكذب قائله . فأما

ذمه ذلك ففى قوله عز وجل : * أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به

الله *^(٣)

وأما تكذيبه تعالى من قال ذلك ففى قوله تعالى : * ما فرطنا فى الكتاب من شئ *^(٤)

(١) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٥١٥ .

(٢) النبذ فى اصول الفقه لابن حزم ، ٦٥ .

(٣) سورة الشورى ، الآية ٢١ .

(٤) سورة الانعام ، الآية ٣٨ .

وقال تعالى : * لتبين للناس ما نزل اليهم * (١) . وقال صلى الله عليه وسلم

فى حجة الوداع : اللهم هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم أشهد . فصح يقينا بطلان القياس . (٢)

٣- قالوا : إن القياس يؤدى إلى المنازعة والخلاف ، وما هذا شأنه ثبت النهى عنه من قبل الشارع ، فالقياس منهى عنه لأن القياس يبنى على أمارات ومقدمات ظنيية وهذا مما يقتضى وقوع الخلاف فيه قطعاً ، وحينئذ فيكون القياس ممنوعاً ، لأن الله سبحانه وتعالى نهى عن التنازع (٣) بقوله : * ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم * (٤) .

٤- لو كان العمل بالقياس واجباً لم يخل العمل بذلك من أن يكون ضرورة أو استدلالاً ، وليس يسوغ إدعاء العلم الضرورى فى وجوب ذلك ، لأننا لا نجد نفوسنا مضطرة إلى العلم بذلك ولا تتعزى من الشكوك .

وان كان العلم بوجوده استدلالاً لم يخل إما أن يكون الاستدلال عقلاً أو شرعاً . والعقل لا مدخل له فى إيجاب ذلك ، لأن العلم بأصول الأشياء التى يقاس عليها لا يقع من ناحية العقل ، ولا يجوز أن يفرق الله تعالى بين الخمر وسائر الأشربة فى الحكم ، فيحرم الخمر ويبيح غيرها مع تساويها فى الإسكار والعقل يسوى بينهما . ولو كان ثبوته شرعاً لظهر ، وليس فى وجود ذلك خبر .

وتحرير هذه الدلالة : أن العلم بوجوده ، إذا لم يكن من ناحية العقل ، ولا شرع ورد بذلك لم يجز القضاء به . (٥)

(١) سورة النحل ز ، الآية ٤٤ .

(٢) النبذ فى اصول الفقه لابن حزم ، ٦٥ ؛ الاحكام لابن حزم ٢ / ٥١٦ .

(٣) المحصول للرازى ، ٢ / ٢ - ١٤٩ ؛ نهاية السؤل لاسنوى ٣ / ٢٢ .

(٤) سورة الانفال ، الآية ٤٦ .

(٥) العدة لابی يعلى ، ٤ / ١٣١٥ ؛ التبصرة للشيرازى ، ٤٣٢ .

٥- إن القياس فيه شبهة في أصله ، لأن الوصف الذي تعدى به الحكم غير منصوص عليه ولا هو ثابت بإشارة النص ولا بدالته ولا بمقتضاه ، فتعيينه من سائر الأوصاف بالرأى لا ينفك عن شبهة ، والحكم الشابت به من إيجاب أو إسقاط أو تحليل أو تحريم محض حق الله تعالى ، ولوجه لإثبات ما هو حق الله بطريق فيه شبهة ، لأن من له الحق موصوف بكمال القدرة يتعالى عن أن ينتسب إليه العجز أو الحاجة ، إلى إثبات حقه بما فيه شبهة ، ولا وجه لإنكار هذه الشبهة فيه ، فإن القياس لا يوجب العلم قطعا بالإتفاق وكان ذلك بإعتبار أصله ،^(١) وعلى هذا التقرير يكون هذا إسستدلالا بقوله تعالى : * ولا تقف ما ليس لك به علم *^(٢) وفي الآلة العقلية التي أورد ها المنكرون كثيرة ، فنكتفي بما ذكرنا .

(١) أصول السرخسى ، ٢ / ١٢١ .
(٢) سورة الاسراء ، الآية ٣٦ .

الفصل الرابع

=====

الرد على شبه المنكرين

ويشمل مبحثين :-

المبحث الأول : الرد على شبه المنكرين كما وردت في الفتح

المبحث الثاني : الرد على شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول .

المبحث الأول : الرد على شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري :

اجاب الجمهور على شبه المنكرين بالآتي : أولا : الشبه التي استدلوأبها من الكتاب :

١- قوله تعالى : * اليوم أكملت لكم دينكم * (١)

قال ابن حجر رحمه الله : ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هذه المقالة وهي قبل موته صلى الله عليه وسلم بنحو ثمانين يوما فعلى هذا لم ينزل بعد ذلك من الأحكام شيء وفيه نظر ، وقد ذهب جماعة إلى أن المراد بالإكمال ما يتعلق بأصول الأركان لا ما يتفرع عنها ، ومن ثم لم يكن فيها متمسك لمنكرى القياس ، ويمكن دفع حجتهم على تقدير تسليم الأول بأن استعمال القياس فى الحوادث متلقى من أمر الكتاب ، ولو لم يكن إلا عموم قوله تعالى * وما آتاكم الرسول فخذوه * (٢)

وقد ورد أمره بالقياس وتقريره عليه فاندرج فى عموم ما وصف بالكمال . ونقل ابن التين عن الداودى أنه قال فى قوله تعالى : * وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم * (٣) قال : أنزل سبحانه وتعالى كثيرا من الأمور مجملا ، ففسر نبيه ما احتيج إليه فى وقته . وما لم يقع فى وقته وكل تفسيره إلى العلماء بقوله تعالى : (٤) * ولورده إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم * (٥)

(١) سورة المائدة ، الآية ٣ .

(٢) سورة الحشر ، الآية ٧ .

(٣) سورة النحل ، الآية ٤٤ .

(٤) سورة النساء ، الآية ٨٣ .

(٥) فتح الباري ، ١٣ / ٢٤٦ .

٢- قوله تعالى : * ولا تقف ما ليس لك به علم ... * (١)

قال ابن حجر رحمه الله : قال ابن بطلال : أن نص الآية ذم القول بغير علم ، فخص به من تكلم برأى مجرد عن استناد إلى أصل ، . . . وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله تعالى * لعلمه الذين يستنبطونه منهم * (٢) . فالرأى إذا كان مستندا إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو المحمود ، وإذا كان لا يستند إلى شيء منها فهو المذموم . (٣)

٣- قوله تعالى : * إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ... * (٤)

قال ابن حجر رحمه الله : وقد نقل ابن بطلال عن المهلب ما معناه إنما سكنت النبي صلى الله عليه وسلم في أشياء معضلة ليست لها أصول في الشريعة ، فلا بد من إطلاع الوحي والا فقد شرع صلى الله عليه وسلم لأمره للقياس ، وأعلمهم كيفية الاستنباط فيما لا نص فيه . ونقل ابن التين عن الداودي ما حاصله أن الذي احتج به البخاري لما ادعاه من النفي حجة في الإثبات ، لأن المراد بقوله * بما أراك الله * ليس محصورا في المنصوص ، بل فيه إذن في القول بالرأى ، ثم ذكر قصة الذي قال إن امرأتى ولدت غلاما أسود هل لك من ابل ؟ إلى أن قال ، فلعله نزعه عرق . ثم ذكر آثارا تدل على الإذن في القياس .

وتعقبها ابن التين بأن البخاري لم يرد النفي المطلق ، وإنما أراد أنه صلى الله عليه وسلم ترك الكلام في أشياء ، وأجاب بالرأى في أشياء ، وقد يوب لكل ذلك بما ورد فيه ، وأشار إلى قوله بعد بابين : باب من شبه أصلا معلوما بأصل مبين . (٥)

(١) سورة الاسراء ، الآية ٣٦ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٨٣ .

(٣) فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٨ ؛ عمدة القاري ، ٤٣ / ٢٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية ١٠٥ .

(٥) فتح الباري ز ، ١٣ / ٢٩١ ز ؛ عمدة القاري ، ٤٦ / ٢٥ - ٤٧ .

٤- قوله تعالى تعالى : * ما فرطنا في الكتاب من شيء * . (١)

قال ابن حجر رحمه الله : وقد علم الجميع بأن النصوص لم تحط بجميع الحوادث
 فعرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس ، ويؤيد ذلك قوله :
 تعالى : * لعلمه الذين يستنبطونه منهم * ^(٢) لأن الاستنباط هو الاستخراج
 وهو بالقياس ، لأن النص ظاهر ، ثم ذكر - ابن بطال - في الرد على منكسري
 القياس وألزمهم التناقض ، لأن من أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع إلى الإجماع
 قال : فيلزمهم أن يأتوا بالإجماع على ترك القول بالقياس ولا سبيل لهم إلى ذلك
 فوضح أن القياس إنما ينكر إذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لا عند فقد النص
 والإجماع . وبالله التوفيق . (٣)

ثانياً: الرد على الشبه التي استدلو بها من السنة :

١- مارواه عبد الله بن عمرو : فيبقى ناس جهال يستفتون يفتون برأيهم
 فيضلون ويضلون .

قال ابن حجر رحمه الله : ومعنى الحديث ذم من أفتى مع الجهل ولذلك وصفهم
 بالضلال والإضلال ، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله تعالى :
 * لعلمه الذين يستنبطونه منهم * ^(٤) فالرأي وإن كان مستنداً إلى أصل
 من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو محمود ، وإذا كان لا يستند إلى شيء منها
 فهو المذموم .

(١) سورة الانعام ، الآية ٣٨ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٨٣ .

(٣) فتح الباري ، ١٣ / ٣٠٠ .

(٤) سورة النساء ، الآية ٨٣ .

وحدیث سهل بن حنیف : یا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم .^(١) وان كان يدل على ذم الرأي لكنه مخصوص بما إذا كان معارضا للنص ، فكأنه قال اتهموا السرأي إذا خالف السنة .^(٢)

٢- قال ابن مسعود رضي الله عنه : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية .

قال ابن حجر رحمه الله : قال الكرمانی : قال المجوزون كأن التوقف فيما لم يجد له أصلا يقيس عليه ، والا فهو مأمور به لعموم قوله تعالى : * فاعتبروا يا أولي الأبصار * .^(٣)

فكان السلف يتحرزون من المحدثان . ثم انقسموا ثلاث فرق : الأولى تمسكت بالأمر وعملوا بقوله صلى الله عليه وسلم " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين " ، فلم يخرجوا في فتاويهم عن ذلك ، وإذا سئلوا عن شيء لا نقل عندهم فيه أمسكوا عن الجواب وتوقفوا . والثانية : قاسوا ما لم يقع على ما وقع وتوسعوا في ذلك ، حتى انكرت عليهم الفرقة الأولى . والثالثة : توسطت فقدمت الأثر ما دام موجودا فإذا فقد قاسوا .^(٤)

٣- عن أبي سعيد جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك فاجعل لنا من نفسك يوما فنأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله الحديث . قال ابن حجر رحمه الله : قال المهلب مراده أن العالم إذا كان يمكنه أن يحدث بالنصوص ، لا يحدث بنظره ولا قياسه .^(٥)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ز ، ١٣ / ٢٨٢ .

(٢) فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٨ .

(٣) سورة الحشر ، الآية ٢ .

(٤) فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٢ ، عمدة القاري ، ٢٥ / ٤٦ - ٤٧ .

(٥) فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، عمدة القاري ، ١٣ / ٤٧ .

ثالثا : الرد على الشبه التي استدلو بها من الأجماع:

- ١- قول ابن مسعود رضى الله عنه : ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيهدم الإسلام . قال ابن حجر رحمه الله :- وما اتفق عليه الجماعة فهو حجة ، فقد قاس الصحابة فمن بعدهم من التابعين وفقهاء الأمصار ، وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاها ابن بطال بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة . وقال الكرمانى عقد هذا الباب - البخارى - وما فيه يدل على صحة القياس وأنه ليس مذموما . لكن لو قال من شبه أمرا معلوما لوافق اصطلاح أهل القياس قال : وأما الباب الماضى ^(١) المشعر بدم القياس وكراهته ، فطريق الجمع بينهما أن القياس على نوعين : صحيح وهو المشتمل على جميع الشرائط ، وفاسد وهو بخلاف ذلك ، فالمدموم هو الفاسد وأما الصحيح فلا مذمة فيه بل هو مأموره ^(٢) .
- ٢- قول عمر رضى الله عنه : إياكم وأصحاب الرأى

فظاهره وإن كان يدل على ذم الرأى لكنه مخصوص بما إذا كان معارضا للنص ، فكأنه قال : اتهموا الرأى إذا خالف السنة . وعمر رضى الله عنه هو الذى كتب إلى شريح يأمره بالقياس . فدل على أن الرأى الذى ذمه ما خالف الكتاب أو السنة . وقال ابن عبد البر فى بيان العلم بعد أن ساق اثارا كثيرة فى ذم الرأى ما ملخصه اختلاف العلماء فى الرأى المقصود وإليه بالذم فى هذه الآثار مرفوعها وموقوفها ومقطوعها ، فقالت طائفة هو القول فى الاعتقاد بمخالفة السنن لانهم استعملوا

(١) فتح البارى ، ١٣ / ٢٨٢ .

(٢) فتح البارى ، ١٣ / ٢٩٢ .

آرائهم وأقيستهم في رد الأحاديث ، حتى طعنوا في المشهور منها الذي بلغ التواتر كأحاديث الشفاعة ، وأنكروا أن يخرج أحد من النار بعد أن يدخلها ، وأنكروا الحوض ، والميزان وعذاب القبر ، وإلى غير ذلك من كلامهم في الصفات والعلم والنظر وقال أكثر أهل العلم : الرأي المذموم الذي لا يجوز النظر فيه ولا الاشتغال به هو ما كان في نحو ذلك من ضروب البدع ، وقال جمهور أهل العلم : الرأي المذموم في الآثار المذكورة هو القول في الأحكام بالإستحسان والتشاغل بالأغواط ورد الفروع بعضها إلى بعض دون ردها إلى أصول السنن (١)

رابعاً : الرد على الشبه التي استدلو لها من المعقول :

وأما ما استدلو به على انكار القياس من المتقول في عدم الفرق بين السرقة والنهب. يقول ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر دليلهم : وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لا يراها .

ومن أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع إلى الإجماع ، فيلزمهم أن يأتوا بالإجماع على ترك القول بالقياس ولا سبيل لهم إلى ذلك ، فوضح أن القياس إنما ينكر إذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لا عند فقد النص أو الإجماع. (٢)

(١) ٦٩ / ٢ ، فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، عمدة القارى ، ٢٥ / ٣٤٣ .

(٢) فتح الباري ، ١٢ / ٩٨ ، ١٣ / ٣٠٠ .

المبحث الثانى : الرد على شبه المنكرين كما وردت فى كتب الأصول :

أولا : شبه التى استدلو بها من الكتاب :

- ١- شبههم فى الاستدلال بقوله تعالى * لا تقد موا بين يدى الله ورسوله *^(١)
 إن هذه الآية لا تمنع العمل بالقياس ، وقولهم أن القياس تقدم بين يدى الله ورسوله غير مسلم ، مادام الله تعالى قد أمرنا به كما سبق فى أدلة الجمهور .
 والعمل بالقياس عمل بكتاب الله وسنة رسوله فحجته مستمدة منها كما أن الآية التى نهت عن التقدم بين يدى الله ورسوله خارجة عن محل النزاع ، لأنها نزلت فى قوم ارتفعت أصواتهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .^(٢)
- ٢- قوله تعالى : * لا تقف ما ليس لك به علم *^(٣) الآية .
 أن العمل بالقياس عمل بما علمناه ، لأن الدليل قد دل على صحته ، وصار كالعمل بشهادة الشاهدين ، وخبر الواحد فإن ذلك كله لما دل عليه كان حكما لما علم ، فكذلك هاهنا . وعلى أن هذا نجعله حجة عليهم فى رد القياس فإنهم ردوا ذلك فأبطلوه من غير علم ، فوجب أن لا يجوز .
- ٣- قوله تعالى : * ما فرطنا فى الكتاب من شئ *^(٤) وقوله تعالى * اليوم أكملت لكم دينكم *^(٥)

نقول بموجب الآية ، وأنه أكمل الدين ، ولم يفرط فى الكتاب من شئ ، ولكن

(١) سورة الحجرات ، الآية ١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى ، الطبعة الثانية ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني (دار النشر) بدون) ١٣٨٤ -

(١٩٦٥) ١٦ / ٣٠٠ : جامع النقول فى اسباب النزول وشرح آياتها ، ابن خليفه علىوى ، الطبعة الأولى (الرياض : مطابع الاشعاع ، ١٤٠٤ هـ) ٢٩٦ / ١ .

(٣) سورة الاسراء الآية ٣٦ .

(٤) سورة الانعام الآية ٣٨ .

(٥) سورة المائدة ، الآية ٣

القياس دل عليه الكتاب ، وأكمل به الدين ، كما أن ما بين الأخبار والإجماع
 مادل عليه الكتاب وأكمل به الدين . ومن غير المسلم أيضا أن يكون الكتاب مشتملا
 على جميع الأحكام الشرعية حتى الفرعية منها من غير واسطة ، لأن هذا يكذبه الواقع ،
 بل يمكن أن يقال : أنه مشتمل على الأحكام من حيث الجملة ، سواء كان ذلك
 بواسطة أو بغير واسطة ، والقياس على هذا من الوسائط لدلالة الكتاب على بعض
 الأحكام . (١)

ثانيا : الرد على الشبه التي استدلو بها من السنة :

- ١- قوله عليه الصلاة والسلام : فأفتوا بالرأى فضلوا وأضلوا" (٢)
- أجيب عن الحديث أنه معارض بالأحاديث التي تفيد وجوب العمل بالقياس ،
 وأما الرأي المذموم هنا هو المخالف لنص الكتاب والسنة . (٣)
- ٢- حديث أبي هريرة : " دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم بسؤ الهمة ..."
 أن الرأي المذكور في هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ... هو القول
 في أحكام شرايع الدين بالإستحسان والظنون والإشتغال بحفظ المعضلات
 والأغواط ، ورد الفروع والنوازل بعضها على بعض قياسا دون ردها على
 أصولها والنظر في عللها واعتبارها ، فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل

-
- (١) التبصرة للشيرازي ، ٤٣٠ - ٤٣١ ؛ البرهان للجويني ، ٧٥٩ / ٢ ؛ المستصفى
 للفرزالي ، ٢٥٦ - ٢٥٧ ؛ روضة الناظر لابن قدامة ، ١٦٦ ؛ الأحكام
 للآمدی ، ٥٤ - ٥٥ .
 - (٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٢ .
 - (٣) التبصرة للشيرازي ، ٤٢٩ ؛ المستصفى للفرزالي ، ٢٥٨ / ٢ ؛ المحصول
 للرازي ، ٢ / ٢ - ١٤٧ .

وفرعت وشققت قبل أن تقع ، وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأى المضارع للظن .
ففى الاشتغال بهذا والإستغراق فيه تعطيل للسنن والبعث على جهلها وترك
الوقوف على ما يلزم الوقوف عليها منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه . (١)

ثالثا : الرد على الشبه التى استدلو بها من الإجماع :

النافون للقياس ذهبوا إلى أن بعض الصحابة قد ذم العمل بالقياس ، وسكت بقية
الصحابة عن الإنكار ، فكانا إجماعا .

وقد أجاب المثبتون : بأن هذه الروايات على فرض صحتها معارضة بإجماع الصحابة
على العمل بالقياس ، وحينئذ لا بد من الجمع بين تلك المرويات . بحمل ماورد فى
ذم الرأى على الأقيسة الفاسدة غير المستكملة لشرائط القياس ، وألا أقيسة المخالفة
للنصوص . . . وبحمل الروايات الواردة فى مدح الرأى على الأقيسة الصحيحة المستجمعة
لشرائطه . (٢)

رابعا : الرد على الشبه التى استدلو بها من المنعقول :-

وهو أن القياس يؤدى إلى التنازع والإختلاف بين المجتهدين . . . وحينئذ
فيكون القياس ممنوعا لأن الله سبحانه نهى عن التنازع بقوله * ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
ريحكم * (٣)

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ٢ / ١٧٠ .

(٢) أصول السرخى ، ٢ / ١٣٣ ؛ شرح الاسنوى للمنهاج مع شرح البدخشى ، ٣ ،

٣١ ، الإبهاج للسبكي ٣ / ١٧ - ١٨ ، الموافقات للشاطبي ، ٣ / ٤٢٢ .

(٣) سورة الانفال الآية ٤٦ .

وقد أجيب على هذا بما ملخصه : أن التنازع الذى تنهى عنه الشريعة : هو ما كان فى العقود وأصول الدين أوفى الأمور العامة كسياسة الدولة وشؤون الحرب ، بقرينة قوله تعالى * فتغسلوا وتذهب ريحكم * أى قوتكم ، فهذا التحذير لما يترتب عليه من خطورة : وهو التنازع فى أعمال العقود أوفىما يتصل بكيان الأمة لأنه الذى يترتب عليه نهاب الشرع أمام العدو الخارجى . أما التنازع فى الأحكام الشرعية العملية الجزئية فلا مانع من حصوله . ^(١) لأنه لا يترتب عليه الغشل .

(١) المحصول للرازى ، ٢ / ٢ - ١٤٨ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ٣٨٧ ؛ شرح الاسنوى على المنهاج مع شرح البدخشى ، ٣ / ٢١ - ٢٢ ؛ الابهاج شرح المنهاج للسبكي ، ٣ / ١٨ .

الخلاصة

وتشمل بحثين :

المبحث الأول : بيان المذهب الراجح

المبحث الثانى : ما يستلخص من الباب.

المبحث الأول : المذهب السراج :

بعد سرد أدلة القائلين بحجية القياس ، وأدلة القائلين بعدم حجيته والرد عليها ، ولدى التأمل فى أدلة الفريقين ، والنظر فى مبانى الأحكام الشرعية والفرض من التشريع ، يتضح لنا رجحان مذهب الجمهور القائل بحجية القياس . وفى هذا نرى ابن حجر فى الفتح يقول : . . . والمذهب المعتدل ما قاله الشافعى أن القياس مشروع عند الضرورة لأنه أصله برأسه .^(١)

وتفصيل ذلك : إن بعض الأحكام الشرعية معلة ، أى أنها بنيت على علل وأوصاف اقتضت هذه الأحكام سواء كانت عبادات أو معاملات ، ولكن علل بعض العبادات محجوبة عنا لا سبيل إلى إدراكها تفصيلا ، وإن كنا جازمين بوجود هذه العلل التى اقتضت هذه الأحكام المعينة فى العبادات . أما فى المعاملات فسيان عليها يمكن إدراكها غالبا وهذا هو سبب الخلاف فى حجية القياس ، أى أن الذين أثبتوا القياس قرروا أن الأحكام معلة ، ونفاة القياس قالوا إنها غير معلة . والظاهرية يقولون أن النصوص كاملة فى بيان الأحكام وليس لأنها غير معلة ، ولذا لا يأخذون بالقياس .[»] إن تعليل النصوص هو أساس الخلاف بين مثبتى القياس ونفاته ، فنقاته نفوا التعليل فقصروا النصوص على العبارة ، ومثبتوه أثبتوا التعليل فاعتبروا القياس إعمالا للنصوص . وفى الحق أن نفاة القياس قد أخطئوا إذ تركوا تعليل النصوص ، فقد أدرهم إهمالهم إلى أن قرروا أحكاما تنفيها النعقول ، فقد قرروا أن بول الآدمى نجس للنص عليه ، وبول الخنزير طاهر لعدم النص ، وأن لعاب الكلب نجس وبوله طاهر ، ولو اتجهوا إلى قليل مسن الفهم لفقه النص ما وقعوا فى مناقضة البد هيات

على ذلك النحو. « (١)

والقياس قائم على أساس أن الأحكام الشرعية معللة ، وأن التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين أمر مشهود له بالصحة والإعتبار ، وطفحت به نصوص القرآن الكثيرة من ذلك ما احتج به المثبتون للقياس مثل قوله تعالى * فاعتبروا يا أولئسى الأبصار * ^(٢) فهذه الآية وأمثالها تدل على أن حكم الشيء حكم نظيره .

وأما ما احتج به نفة القياس فلا حجة لهم فيه ولا يدل على مدعاهم ، لأن القياس يؤخذ به حيث لا نص فى المسألة فلا يكون مخالفا لقوله تعالى * لا تقدموا بين يدي الله ورسوله * ^(٣) وإن القياس يفيدنا الظن الراجح فى صحة الحكم والظن

الراجح كاف فى إثبات الأحكام التعليلية فلا يكون مخالفا لقوله تعالى * ولا تقف ما ليس لك به علم * ^(٤) . وكون القرآن تبياناً لكل شيء ، يعنى تبياناً للأحكام لفظاً أو معنى ، وليس معناه النص الصريح على كل حكم ، والقياس تعلق بدلالة القرآن على الأحكام بالمعنى فلا يستغنى عن القياس .

أما الآثار الواردة عن الصحابة فى ذم الرأى والقياس ، فتحمل على الرأى الفاسد والقياس الفاسد ، وأما ما توافر فيه من الأركان والشروط السابقة الذكر فهو صحيح وقد أحسن الشهرستانى فى رده على داود الأصمهانى الذى أنكر القياس قائلاً :

» إن أول من قاس إبليس ، وعبارته هى : " لقد ظن أن القياس أمر خارج عن مضمون الكتاب والسنة ، ولم يدرك أنه طلب حكم الشرع من مناهج الشرع ، ولم تنضبط قسط

(١) أصول الفقه لآبى زهرة ، ٢٢٧ .

(٢) سورة الحشر ، الآية ٢ .

(٣) سورة الحجرات ، الآية ١ .

(٤) سورة الاسراء ، ٣٦ .

شريعة من الشرائع إلا باقتصران الاجتهاد بها ، لأن من ضرورة الإنتشار في العالم الحكم بأن الاجتهاد معتبر ، وقد رأينا الصحابة رضی الله عنهم كيف اجتهدوا ، وكم قاسوا . (١)

يقول ابن حجر رحمه الله : " فكان السلف يتحرزون من المحدثات . ثم انقسموا ثلاث فرق : الأولى : تمسكت بالأمر وعملوا بقوله صلى الله عليه وسلم " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين " فلم يخرجوا في فتاويهم عن ذلك ، وإذا سئلوا عن شيء لا نقل عندهم فيه أمسكوا عن الجواب وتوقفوا . والثانية : " قاسوا ما لم يقع على ما وقع وتوسعوا في ذلك ، حتى أنكرت عليهم الفرقة الأولى والثالثة : توسطت فقدمت الأثر ما دام موجودا فإذا فقد قاسوا . " (٢)

وأما ما قالوه من أن القياس مثار اختلاف ونزاع ، فالإختلاف موجود في استنباط الأحكام الشرعية العملية ما دام هذا الإختلاف في وجهات النظر في أمور اجتهادية ، ولا يوجد نص صريح قطعي في حكم المسألة المختلف فيها . فقد اختلف الفقهاء في زمن الصحابة حتى يومنا هذا ، بل إن نفاة القياس أنفسهم اختلفوا فيما بينهم في كثير من الأحكام حتى ولو كانوا من مذهب واحد . فدل ذلك على أن الإختلاف أمر بهي سائغ في كل مسألة اجتهادية ، وليس سببه الأخذ بالقياس أو عدمه .

وأما الإختلاف المذموم ما كان في المسائل الاعتقادية وأصول الدين لا في فروعها ،

(١) الملل والنحل ، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، بهامش الفصل في الملل والاهواء والنحل لابن حزم ، الطبعة الثانية (بيروت : دار المعرفة

١٣٩٥ - ١٩٧٥) ٢ / ٤٥ .

(٢) فتح الباري ، ١٣ / ٢٩٢ .

وفى الأحكام القطعية أو المجمع عليها لافى الأحكام الظنية . (١)

يقول الإمام أبو زهرة : ولا شك أن منهاج الجمهور أهدى سبيلا ، وأقوم قيلا وأدلتة مشتقة من النصوص القرآنية ومن منهاج النبي صلى الله عليه وسلم الذى أرشدنا إليه وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم ، ومن المنطق العقلى

والقياس فى حقيقة معناه ليس إلا عمالا للنصوص بأوسع مدى للإستعمال ، فليس تزيدا عليها ، ولكنه تفسير لها . (٢)

والخلاصة : إن القياس الصحيح دليل من أدلة الأحكام ، وحجة شرعية كما ذهب إلى هذا الجمهور ، وهو الراجح من القولين ، وأنه يعمل به ويمسار إليه بعد الكتاب والسنة والإجماع .

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ ؛ فتح البارى

١٣ / ٢٨٩ .

(٢) أصول الفقه لأبى زهرة ، ٢٢١ ، ٢٢٤ .

المبحث الثاني : ما يستخلص من الباب

- ١- اختلف العلماء في حجية القياس ، فالجمهور على أنه حجة وأن الله تعالى تعبدنا به عقلا وشرعا ، والأقلون على خلاف ذلك .
 فابن حجر رحمه الله لم ينقل كل الآراء الأصولية الموجودة في كتب الأصول وإنما اكتفى بذكر بعضها عند الحاجة إليها . فاقصر على ذكر رأى الجمهور : " وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد من أئمة السلف إنكار ذلك لأن الحوادث في المعاملات لا ينقضى وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم (١) " .
 " وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة فقد قاس الصحابة فمن بعدهم من التابعين وفقهاء الأمصار . " (٢)
- ورأى المنكرين : " وأول من أنكر القياس إبراهيم النظام وتبعه بعض المعتزلة ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي " . (٣)
- ٢- وبما يخص أدلة المثبتين أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله نفس الأدلة الموجودة في كتب الأصول ، من كتاب وسنة وإجماع ومعقول ذكرها بدون أن يعلق عليه أو يكون له رأى في هذه الأدلة ، وكأنه بهذا التصرف يذهب إلى ما ذهب إليه المثبتون .
- ٣- أورد الحافظ رحمه الله في الفتح شبه المنكرين للقياس ، وهي نفس الشبهة التي ذكرها الأصوليون في كتبهم من الكتاب والسنة وإجماع ومعقول . ولم يبد أي اعتراض على هذه الأدلة .
- ٤- ان الرد على شبه المنكرين التي جاءت في كتاب الفتح لابن حجر رحمه الله هي نفس الردود المذكورة في كتب الأصول من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ١٣ / ٣٥٢ .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ١٣ / ١٣ - ٢٩٨ .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ٣ / ٢٩٨ .

الباب الثالث

ما يجري فيه القياس ومن له أن يقيس

يشمل مقدمة وستة فصول وخاتمة :

الفصل الاول : القياس في جميع الأحكام الشرعية

الفصل الثانى : القياس في الحدود والكفارات.

الفصل الثالث : القياس في الأسباب والشروط

الفصل الرابع : القياس في المستثنيات

الفصل الخامس : القياس في العقلية

الفصل السادس : من له أن يقيس

الخاتمة : أهم ما يستخلص من الباب

المقدمة :

الإتفاق قائم على كون القياس حجة في الأمور الدنيوية ، كما أن الجمهور أثبت حجيته في الشرعيات ، لكن هل حجيته فيها عامة ، أم أنه يجرى في بعضها دون البعض ، وإذا كان يجرى في بعضها دون البعض فهل من هذا البعض الحدود والكفارات ، والأسباب والشروط والمستثنيات .

يرى جمهور الأصوليين أن القياس يجرى في الحدود والكفارات والرخص والشروط كما يجرى في غيرها من الأحكام الشرعية ، واشتهر عن الحنفية الخلاف في ذلك ، فقالوا : إن الحدود والكفارات والرخص والمقدرات لا تثبت بالقياس ولا يكون القياس حجة فيها .

وضابط إجراء القياس في الحدود والكفارات والرخص وغيرها من الأحكام الشرعية هو تحقق الشروط ، فإن تحققت صح القياس وجرى ، وإلا فلا ، وبناء على ذلك فالصحيح المعتمد عند الأصوليين أن القياس لا يجرى في جميع أحكام الشريعة ، وذلك لأن هذه الأحكام منها ما لا يدرك معناه ، ولا تعرف علتة فلا يجرى فيه القياس . ومنها ما تدرك علتة ، ويعرف معناه ، فلا شك في جريان القياس فيه ، إلا أن يكون ثمة مانع يمنع منه .

والحافظ ابن حجر - رحمه الله - يذهب مذهب القائلين بأن القياس لا يجرى في جميع الأحكام الشرعية ، وذلك لأن هذه الأحكام منها ما لا يدرك معناه ، وأما ما يدرك معناه فلا مانع من جريان القياس فيه ، ولذلك نراه يذكر مذهب القائلين بالجواز ولا يعقب كما سنبينه ، وكذلك يذكر مذهب القائلين بالمنع ولا يعقب إلا بعبارات يفهم منها أنه يمانع فيما لا يدرك معناه وعلته . (١)

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ١٣ / ٤ ، ١٢ ، ٢٢٩ / ٥ ، ٧١ / ٥ - ٧٥ .

وكما هو المتمبع في البحث نذكر ما أورده الحافظ ابن حجر في الفتح مع الأدلة
والأمثلة إن وجدت ، ثم نذكر ماورد من آراء الأصوليين في هذه المسألة . والله
الموفق .

الفصل الأول

القياس فى الأحكام الشرعية

ويشمل تمهيداً ومبحثين :-

- | | | |
|---------------|---|--|
| المبحث الأول | : | الأحكام الشرعية كما وردت فى فتح البارى . |
| المبحث الثانى | : | الأحكام الشرعية عند الأصوليين . |

تمهيد :

إن الأمور الدنيوية لم يقع خلاف بين العلماء في أن القياس فيها حجة ،
 وإنما الخلاف في غير الأمور الدنيوية ، فهذا هو الذي وقع الخلاف فيه بين العلماء ،
 فهل يجرى في العقلية وفي اللغات وفي الشرعيات ؟ وهل حجته في الشرعيات
 عامة في جميعها ، أم هو يجرى في بعضها دون البعض ؟ وهذا ما سنعرض له
 في مباحث هذا الفصل بحول الله وقوته .

ملاحظة : الأمثلة في جريان القياس في الأحكام الشرعية كثيرة ولذا فإنني سأقتصر
 على مثالين أو أكثر من كل مجلد ، ثم أحيل على بقية الأمثلة .

المبحث الأول : القياس في الأحكام الشرعية كما وردت في فتح الباري .

ابن حجر رحمه الله تعالى يذهب إلى القول بجريان القياس في الأحكام الشرعية إذا عرفت علتها وأدرك معناها . والأدلة على ذلك في الأمثلة التالية :

١- قال ابن حجر رحمه الله :

روى النسائي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر ، وفي البخاري ^(١) أنه أمر جويرة بنت الحارث أن تفطريوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإتمام . إذا كانت نافذة - بهذا النص في الصوم وبالقياس في الباقي . فإن قيل : يرد الحج قلنا : لا ، لأنه امتاز عن غيره بلزوم المستضي في فاسده فكيف في صحيحه . وكذلك امتاز بلزوم الكفارة في نفيه كفرضه . والله أعلم . ^(٢)

٢- واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم فيقولون : أشهدنا فلان ، ويقرأ ذلك قراءة عليهم . ويقرأ على المقرئ فيقول القارى : أقرأني فلان . ^(٣)

قال ابن حجر رحمه الله : وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال : سمعت مالكا ، وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل حدثني ؟ قال : نعم ، كذلك القرآن . أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول : أقرأني فلان ، فكذلك إذا قرئ على العالم صح أن يروى عنه . ^(٤)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٤ / ٢٣٢ .

(٢) فتح الباري ، ١ / ١٠٧ ؛ عمدة القارى ، ١ / ٢٦٨ .

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١ / ١٤٨ .

(٤) فتح الباري ، ١ / ١٤٩ ؛ عمدة القارى ، ٢ / ١٨ .

٣- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ،
وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ولا يتمسح بيمينه " (١)

قال ابن حجر رحمه الله : قال الطيبى : إن النهى عن الاستجماء باليمين
مختص بالدبر والنهى عن المس مختص بالذكر . وما ادعاه الطيبى من تخصيص
الإستنجاء بالدبر مردود ، والمس وإن كان مختصاً بالذكر لكن يلحق به الدبر
قياساً ، والتنصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص
الذكر لكون الرجال فى الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال فى الأحكام
إلا ما خص . (٢)

٤- عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا سمعتم
النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن " . (٣)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : واستدل به على جواز إجابة المؤذن فى
الصلاة عملاً بظاهر الأمر ، ولأن المجيب لا يقصد مخاطبة ، وقيل يؤخر
الإجابة حتى يفرغ لأن فى الصلاة شغلاً ، وقيل يجيب إلا فى الحيعلتين
لأنهما كالخطاب للأكمين والباقي من ذكر الله فلا يمنع . لكن قد يقال : من
يبدل الحيعلة بالحوقة لا يمنع ، لأنهما من ذكر الله . قال ابن رقيق العيىد :
وفرق ابن عبد السلام فى فتاويه بين ما إذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بناءً على
وجوب مولاتها وإلا فيجيب ، وعلى هذا إن أجاب فى الفاتحة استأنف وهذا
قاله بحثاً ، والمشهور فى المذهب كراهة الإجابة فى الصلاة بل يؤخرها حتى

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١ / ٢٥٣ .

(٢) فتح البارى ، ١ / ٢٥٤ ؛ عمدة القارى ، ٢ / ٢٩٦ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٩٠ .

يفرغ ، وكذا في حال الجماع والخلاء ، لكن إن أجاب بالحيعة بطلت
 كذا أطلقه كثير منهم ، ونص الشافعي في الأمر على عدم فساد الصلاة بذلك ،
 واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كتمتي الإقامة
 فيقول " أقامها الله وأدامها " وقياس إبدال الحيعة بالحوقة في الآذ ان يجي هنا .
 ٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا سمعتم
 الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم
 فصلوا ، وما فاتكم فاتموا " . (٢)

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : إن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى
 استحلب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك القنوت ، بل
 هو أولها وإن كان آخر صلاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدمه ،
 وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال
 فلو كان ما يدركه مع الإمام آخر له لما احتاج إلى إعادة التشهد .

وقول ابن بطال : انه ماتشهد إلا لأجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق
 تشهد ، ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور ، واستدل ابن المنذر
 لذلك أيضا على أنهم أجمعوا على تكبيرة الإفتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى ،
 وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فإنهم قالوا : إن ما أدرك المأموم هو أول
 صلاته إلا أنه يقضى مثل الذي فاته من قراءة السورة مع أم القرآن في الرباعية
 لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين ، وكأن الحجة فيه قوله
 " ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن " أخرجه

(١) فتح الباري ، ٩٢ / ٢ ؛ عمدة القاري ، ٥ / ١١٨ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢ / ١١٧ .

اليهقي ، وعن اسحق والمزني لا يقرأ إلا بأَم القرآن فقط وهو القياس. (١)

٦- عن محمد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة. "

قال ابن حجر رحمه الله : وهذا اللفظ يعنى - "وهو راكب في غير القبلة" - يتناول الدابة والراحلة فاختار في الترجمة لفظاً أعم ليتناول اللفظين المذكورين قال ابن رشيد : أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليلحق بالقياس. (٢)

٧- باب : اذا صلى قاعدا ثم صح ، أو وجد خفة ، ثم مابقى ، وقال الحسن : إن شاء المريض صلى ركعتين قائما وركعتين قاعدا .

عن عروة عن أبيه رضى الله عنهم ، عن عائشة رضى الله عنها أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الليل قاعدا قط حتى أسن ، فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع. (٣)

قال ابن حجر رحمه الله : والذي يظهر لى أن الترجمة ليست مختصة بالمفريضة بل قوله " ثم صح " يتعلق بالمفريضة . وقوله " أو وجد خفة " يتعلق بالنافلة وهذا الشق مطابق للحديث ، ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه والجامع بينهما جواز إيقاع بعض الصلاة قاعدا وبعضها قائما. (٤)

٨- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غسل ابنته : " إبد أن بميامنها ومواضع

(١) فتح البارى ، ٢ / ١١٩ .

(٢) فتح البارى ، ٢ / ٥٧٣ ؛ عمدة القارى ٧ / ١٣٧ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٥٨٩ .

(٤) فتح البارى ، ٢ / ٢٨٨ ، ٢ / ٥٨٩ - ٥٩٠ ؛ عمدة القارى ، ٧ / ١٦٢ ، ٢ / ٢٨٨ .

الوضوء منها .

قال ابن حجر رحمه الله : وكأنه اطلق في الترجمة الفسل ليشعر بأن غير
الفسل يلحق به قياسا عليه . (١)

٩- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل
وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة .
واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة ، واستدل به على
أن الزروع لا زكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق ، وعن أبي حنيفة تجب في قليله
وكثيره لقوله صلى الله عليه وسلم " فيما سقت السماء العشر " ولم يتعرض الحديث
للقدر الزائد على المحدود ، وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها ،
وأما الفضة فقال الجمهور هو كذلك ، وعن أبي حنيفة لا شيء فيما زاد على
مائتي درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون فجعل لها وقصا كالماشية ، واحتج
عليه الطبراني بالقياس على الشار والحبوب ، والجامع كون الذهب والفضة
مستخرجين من الأرض بكلفة ومؤنة ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق فما زاد . (٢)
١٠- عن علي رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه
وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ، ولا يعطى في جزارتها شيئا .
قال ابن خزيمة : والنهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن
أجرته ، وكذا قال البغوي في شرح السنة " قال : وأما إذا أعطى أجرته
كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيرا كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك . وقال
غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة ، وأما إعطاؤه

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ١٣٠ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٣١٠ - ٣١١ .

صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز . (١)

١١ - قال ابن عباس رضى الله عنهما " كان ذو المجاز وعكاظ متجرا الناس فى الجاهلية

فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت : * ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم * . (البقرة ١٩٨) فى مواسم الحج .

واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمعتكف قياسا على الحج والجامع بينهما العبادة وهو قول الجمهور . (٢)

١٢ - (باب سواك الرطب واليابس للصائم) وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرطب كالمالكية والشعبي ، وقد قاس ابن سيرين السواك الرطب على الماء الذى يتمضمض به فقال : لا بأس بالسواك الرطب قيل : له طعم . قال : والماء له طعم وأنت تمضمض به .

ومنه تظهر النكتة فى إيراد حديث عثمان فى صفة الوضوء أنه تمضمض واستنشق وقال فيه - " من توضأ وضوءى هذا " ولم يفرق بين صائم ومفطر . (٣)

١٣ - (باب ما قيل فى الصواغ) قال ابن المنير : فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وأنه أقرها مع العلم بها فكان كالنص على جوازها ومالم يذكر يعمل فيه بالقياس . (٤)

وهذا يعتبر من الأدلة القوية على جواز القياس فى الأحكام الشرعية . لأنه قياس

ما كان موجودا فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ويعتبر هو الأصل ومالم يكن

موجودا فى عهده صلى الله عليه وسلم يعتبر هو الفرع فيلحق بالأصل

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٥٩٥ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٥٩٥ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ١٥٣ - ١٥٨ .

(٤) فتح البارى ، ٤ / ٣١٢ - ٣١٨ ؛ عمدة القارى ، ١١ / ٢٠٦ - ٢١١ .

إذا توفرت الشروط الصحيحة للقياس ، والشارع أقر هذا لما فيه من الإرفاق ، واستقر عمل الناس عليه .

١٤- عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 " لاتلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولاتسناجشوا ،
 ولا يبيع حاضر لباد ، ولاتمروا الغنم ، ومن ابتاعها فهو بخسير
 النظرين بعد أن يحلبها : إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وما عا
 من تمر " .

..... وإن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع رحي دائرة بما جمعه لها بغير
 علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري كان له الرد ، وأيضا فالمشتري
 لما رأى ضرا مملوءا لبنا ظن أنه عادة لها فكأن البائع شرط له
 ذلك فتبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي لأن البائع
 يظهر صفة البيع تارة بقوله وتارة بفعله فإذا أظهر المشتري على
 صفة فبان الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار ، وهذا هو
 محض القياس ومقتضى العدل ، فإن المشتري إنما بذل ماله بناء على
 الصفة التي أظهرها له البائع ، وقد أثبت الشارع الخيار للركبان
 إذا تلقوا واشتري منهم قبل أن يهبطوا إلى السوق ويعلموا السعر
 (١) وليس هناك عيب ولا خلف في شرط .

١٥- عن عائشة رضى الله عنها قالت : " واستأجر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبو بكر رجلا من بنى الديل هاديا حريتا وهو على دين
 كفار قريش ، فدفعنا إليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بعد ثلاث

ليال ، فأتاها براحتيهما صبح ثلاث .

واستنبط من هذه القصة جواز إجارة الدار مدة معلومة قبل مجئ أول السدة ، وهو مبنى على صحة الأصل فيلحق به الفرع .

أى قاس هنا الأجل البعيد وهو الفرع على الأجل القريب وهو الأصل . (١)

١٦- (باب إذا وجد ماله عند مفلس فى البيع والقرض والوديعة فهو أحق به) .

وقوله " فى البيع " إشارة إلى ماورد فى بعض طرقه نصا ، وهو ما رواه

مسلم من حديث أبى بكر بن عبد الرحمن عن حديث أبى هريرة عن النبى

صلى الله عليه وسلم فى الرجل الذى يعدم إذا وجد عنده المتاع لم يعرفه

أنه لصاحبه الذى باعه ، وقوله " والقرض " هو بالقياس عليه أول دخوله

فى عموم الخبر وهو قول الشافعى فى آخرين ، والمشهور عند المالكية

التفرقة بين القرض والبيع ، وقوله " والوديعة " هو بالإجماع .

واستدل بحديث الباب كذلك على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء

الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياسا على الفلس بجامع تعذر الوصول

إليه حالا .

والأصح من قولى العلماء أنه لا يفسخ . (٢)

١٧- قال الله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ (٣)

قال ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية ، فأجازوا

شهادة النساء مع الرجال ، وخص الجمهور ذلك بالديون والأموال

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٤٤٣ ، عمدة القارى ، ١٢ / ٨٣ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٥ / ٦٥ - ٦٢ ، عمدة القارى ، ١٢ / ٢٣٨ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٢ .

وقالوا لا تجوز شهادتهم في الحدود والقصاص، واختلفوا في
النكاح والطلاق والنسب والولاء، فمنعها الجمهور وأجازها الكوفيون، قال:
واتفقوا على قبول شهادتهم مفردات فيما لا يطلع عليه الرجال كالحيض والولادة
والإستهلال عيوب النساء، واتفقوا في الرضاع كما سيأتى في الباب الذى بعده
وقال أبو عبيد أما إتفاقهم على جواز شهادتهم في الأموال فلاية المذكورة
وأما إتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فلقوله تعالى: ﴿ ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء ﴾ ^(١) وأما إختلافهم في النكاح ونحوه فمن ألحقها بالأموال فذلك
لما فيها من المهور والنفقات ونحو ذلك، ومن ألحقها بالحدود فلأنها تكون
إستحلالا للفروج وتحريمها بها، قال وهذا هو المختار ويؤيد ذلك قوله
تعالى: ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ ^(٢) ثم سماها حدودا فقال ﴿ تلك
حدود الله ﴾ ^(٣). والنساء لا يقبلن في الحدود، قال: وكيف يشهدن
فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل. ^(٤)
١٨- قال البخارى: باب بلوغ الصبيان وشهادتهم.

ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلل
الوجوب بالإحتلام. ^(٥)

وقول ابن حجر رحمه الله هذا مما يدل ويؤيد ما قلناه سابقا أنه

-
- (١) سورة النور، الآية ٤.
(٢) سورة الطلاق، الآية ٢.
(٣) سورة البقرة، الآية ١٨٧.
(٤) صحيح البخارى مع فتح البارى، ٢٦٦/٥؛ عمدة القارى، ٢٢٢/١٣.
(٥) صحيح البخارى مع فتح البارى، ٢٧٦/٥ - ٢٧٩.

يقول بجريان القياس فى الأحكام الشرعية إذا أدركت العلة وعرفت وتوفرت الشروط.

١٩- قيل يا رسول الله أى الناس أفضل ؟ " فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"مؤمن يجاهد فى سبيل الله بنفسه وماله . قالوا : ثم من ؟ قال :

مؤمن فى شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره ."

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مثل المجاهد فى سبيل الله -والله أعلم بمن يجاهد فى سبيله - كمثل الصائم القائم . وتوكل الله للمجاهد فى سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة أو يرجعه سالما مع أجر أو غنيمة ."

واستشكل بعضهم نقص ثواب المجاهد بأخذه الغنيمة وهو مخالف لما يدل عليه أكثر الأحاديث وقد اشتهر تمدح النبى صلى الله عليه وسلم بحل الغنيمة وجعلها من فضائل أمته ، فلو كانت تنقص الأجر ما وقع التمدح بها . وأيضا فإن ذلك يستلزم أن يكون أجر أهل بدر أنقص من أجر أهل أحد مثلا مع أن أهل بدر أفضل بالإتفاق . ومنهم من حمل نقص الأجر على غنيمة أخذت على غير وجهها ، وظهور فساد هذا الوجه يغنى عن الإطناب فى رده ، إذ لو كان الأمر كذلك لم يبق لهم ثلث الأجر ولأقل منه . ومنهم من حمل نقص الأجر على من قصد الغنيمة فى ابتداء جهاده وحمل تمامه على من قصد الجهاد محضا ، وفيه نظر لأن صدر الحديث مصرح بأن المقسم راجع إلى من أخلص لقلوبه فى أوله "لا يخرجهم إلا إيمان بنى وتصديق برسلى " . وقال عياض : الوجه عندى إخراج الحد يمين على ظاهرهما واستعمالهما على وجههما وقال ابن دقيق العيد .

لا تعارض بين الحديثين بل الحكم فيها جار على القياس لأن الأجر —
تفاوت بحسب زيادة المشقة فيما كان أجره بحسب مشتقته ، إذ للمشقة دخول
في الأجر ، وإنما المشكل العمل المتصل بأخذ الغنائم ، يعنى فلو كانت
تنقص الأجر لما كان السلف الصالح يثابرون عليها ، فيمكن أن يجاب بأن
أخذها من جهة تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض لأن أخذ الغنائم أو ل
ما شرع كان عوناً على الدين وقوة لضعفاء المسلمين ، وهى مصلحة عظيمة
يغتفر لها بعض النقص في الأجر من حيث هو . . . (١)

٢٠- قال تعالى ﴿ جُرِئَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ
(٣)
يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ .

قال سفيان وقال ابن شبرمة : وأرى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل
هــذا .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٦ / ٦ - ٩ .

(٣) سورة الانفال ، الآية ٦٥ .

أى أمته عنده فى حكم الجهاد ، الجامع ما بينهما من إعلاء كلمة الحق
ولإخماد كلمة الباطل . (١)

٢١- كانت خولة بنت حكيم من اللائى وهبن أنفسهن للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال عائشة رضى الله عنها : أما تستحي المرأة أن تهيب نفسها للرجل؟
فلما نزلت :

(٢)
﴿ ترجى من تشاء منهن ﴾ قلت : يا رسول الله ، ما أرى ريك إلا يسارع
فى هواك . فهل للمرأة أن تهيب نفسها لأحد أى فيحل له نكاحها
بذلك ، وهذا يتناول صورتين :

إحداهما : مجرد الهبة من غير ذكر مهر ، والثانى العقد بلفظ الهبة
فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح ، وأجازه الحنفية
والأوزاعى ولكن قالوا يجب مهر المثل ، وقال الأوزاعى : إن تزوج
بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لم يصح النكاح . وحجة الجمهور قوله
تعالى : ﴿ خالصة لك من دون المؤمن ﴾ (٣) فعدوا ذلك من
خصائصه صلى الله عليه وسلم وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر فى الحال
ولا فى المال . وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد أن الواهبة تختص
به لا مطلق الهبة . والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن
النكاح لا يصح إلا بلفظ النكاح أو التزويج ، لأنهما الصريحان اللذان
ورد بهما القرآن والحديث .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٨ / ٣١١ - ٣١٢ ، عمدة القارى ، ١٨ / ٢٥٢ .

(٢) سورة الاحزاب ، الآية ، ٥١ .

(٣) سورة الاحزاب ، الآية ٥٠ .

وذهب الأكثر إلى أنه يصح بالكنائيات ، واحتج الطحاوى لهم بالقياس على الطلاق فإنه يجوز بصرائحه وبكناياته مع القصد . (١)

٢٣- عن عائشة رضى الله عنها * وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا * (٢) قالت . هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ويتزوج غيرها ، تقول له : أمسكنى ولا تطلقنى ، ثم تزوج غيرى ، فأنت فى حل من النفقة على والقسمة لى ، فذلك قوله تعالى . * فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير . . . * (٣)

واختلف السلف فيما إذا تراضيا على أن لا قسمة لهما هل لهما أن ترجع فى ذلك ؟ فقال الثورى والشافعى وأحمد وأخبره البيهقى عن على وحكاه ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم ومجاهد وغيرهم : إن رجعت فعليه أن يقسم لهما وإن شاء فارقها وعن الحسن : ليس لهما أن تنقض ، وهو قياس قول مالك فى الإنظار والعارية أى فمن أنظره بالدين أو أعاره عارية إلى مدة أن لا يرجع فى ذلك . (٤)

٢٣- (باب إستئذان المرأة زوجها فى الخروج إلى المسجد وغيره) . قال النبى صلى الله عليه وسلم : " إذا استأذنت المرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها . "

قال ابن التين : ترجم بالخروج إلى المسجد وغيره واقتصر فى الباب على حديث المسجد ، وأجاب الكرمانى بأنه قاسه عليه أى قاس الخروج

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ١٦٤ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٢٨ .

(٣) سورة النساء ، الآية ١٢٨ .

(٤) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ؛ عمدة القارى ، ٢٠ / ١٩٤ .

إلى المسجد إلى غير المسجد ، والجامع بينهما مما لها فيهما حاجة
ضرورية شرعية والشرط في الجواز في الجميع آمن الفتنة . (١)

٢٤- قال النبي صلى الله عليه وسلم : " قال إبراهيم لسارة : هذه
أختي ، وذلك في ذات الله عز وجل " . أراد البخاري بذكر قصة
إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياسا
على ما وقع في قصة إبراهيم ، لأنه إنما قال ذلك خوفا من الملك أن
يغلبه على سارة ، وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلية إلا بخطبة
ورضا ، بخلاف المتزوجة فكانوا يفتصبونها من زوجها إذا أحبوا ذلك
فلخوف إبراهيم على سارة قال إنها أخته وتأول أخوة الدين . (٢)

٢٥- أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن الدابة تموت في الزيت
والسمن وهو جامد أو غير جامد ، الفأرة وغيرها : قال : بلغنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر
بما قرب منها فطرح ، ثم أكل " .

ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره
ولابين الجامد منه والذائب لأنه ذكر ذلك في السمن ثم استدل
بالحديث في السمن ، وألحق غير السمن به قياسا عليه ، وأما عدم
الفرق بين الذائب والجامد فلأنه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به . (٣)

٢٦- عن ربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : " كنا نغزو مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم نسقى القوم ونخدمهم " ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة .

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣٣٧/٩ - ٣٣٨ ، عمدة القاري ، ٢٠ / ٢١٨ .
(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢٨٧ / ٩ ، عمدة القاري ، ٢٠ / ٢٥٠ .
(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢٦٨ / ٩ - ٢٦٩ ، عمدة القاري ، ١١ / ١٣٨ .

قال البخارى (باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل) . يوء خذ حكم مداواة الرجل المرأة من الحديث بالقياس ، وإنما لم يجزم البخارى بالحكم لإحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب ، أو كانت المرأة تمنع ذلك بمن يكون زوجها أو محرماً . وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجس باليد وغير ذلك .^(١)

٢٧- عن أبى هريرة رضى الله عنه رواية " الفطرة خمس " - أو خمس من الفطرة -

الختان والإستحداد ونشف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب " قال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد فى القص على الرجل إلى دليل ، فلان الإطلاق يابى ذلك . قلت : يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء والجامع والتنظيف .^(٢)

٢٨- وقال كعب حين تخلف عن النبى صلى الله عليه وسلم " نهى النبى صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلا منيا " وذكر خمسين ليلة .

عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم إنى لا أعرف غضبك ورضاك . قالت : قلت وكيف تعرف ذاك يا رسول الله ؟ قال : إنك إذا كنت راضية قلت بلى ورب محمد ، وإذا كنت ساخطة قلت لا ورب إبراهيم ، قالت : قلت : أجل لا أهجر إلا اسمك .

قال المهلب : غرض البخارى فى هذا الباب أن يبين صفة الهجران الجائز وأنه يتنوع بقدر الجرم ، فمن كان من أهل العصيان يستحق الهجران بترك

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ١٣٦ ؛ عمدة القارى ، ٢١ / ٢٣٠ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٣٣٤ - ٣٤٥ .

المكالمة كما فى قصة كعب وصاحبيه ، وما كان من المغاضبة بين
الأهل والإخوان فيجوز الهجر فيه بترك التسمية مثلا أو بترك بسط الوجه مع
عدم هجر السلام والكلام . وقال الكرمانى : لعله أراد قياس هجران من
يخالف الأمر الشرعى على هجران اسم من يخالف الأمر الطبيعى . (١)

٢٩- عن ابن عمر أن عمر رضى الله عنهما قال : يارسول الله إني نذرت فى
الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام ، قال : أوف بنذرك .

قال البخارى : (باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنسانا فى الجاهلية
ثم أسلم) .

قال ابن بطال : قاس البخارى اليمين على النذر وترك الكلام على
الإعتكاف فمن نذر أو حلف قبل أن يسلم على شئ يجب الوفاء به لو كان
مسلمًا فإنه إذا أسلم يجب عليه على ظاهر قصة عمر ، قال : وبه يقول
الشافعى وأبو ثور ، كذا قال وكذا نقله ابن حزم عن الإمام الشافعى ،
والمشهور عند الشافعية أنه وجه لبعضهم وأن الشافعى وجل أصحابه على أنه
لا يجب بل يستحب وكذا قال المالكية والحنفية ، وعن أحمد فى رواية يجب
وبه جزم الطبرى والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية والبخارى وداود
وأتباعه .

قلت : إن وجد عن البخارى التصريح بالوجوب قبل والا فمجرد ترجمته
لا يدل على أنه يقول بوجوبه لأنه محتمل لأن يقول بالندب فيكون تقديره

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٤٩٧ ؛ عمدة القارى ، ٢٢ / ١٤٤ .

جواب الإستفهام يندب له ذلك ، قال القنابسى : لم يأمر عمر على
جهة الإيجاب بل على جهة المشورة كذا قال ، وقيل أراد أن يعلمهم أن الوفاء
بالنذر من أكد الأمور فغلظ أمره بأن أمر عمر بالوفاء ، واحتج الطحاوى بأن
الذى يجب الوفاء به ما يتقرب به إلى الله والكافر لا يصح منه التقرب بالعبادة
وإجاب عن قصة عمر باحتمال أنه صلى الله عليه وسلم فهم من عمر أنه سمح بأن
يفعل ما كان نذره فأمره به لأن فعله حثث طاعة لله تعالى فكان ذلك خلاف ما
أوجبه على نفسه لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية . قال ابن دقيق العيد : ظاهر
الحديث يخالف هذا ، فإن دل دليل أقوى منه على أنه لا يصح من الكافر قوى هذا
التأويل وإلا فلا . (١)

٣٠- عن بشير بن يسار " زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبى حثمة
أخبره أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر ففرقوا فيها ووجدوا أحدهم
قتيلا وقالوا للذى وجد فيهم قد قتلتم صاحبنا ، قالوا : ماقتلنا
ولا علمنا قاتلا ، فانطلقوا إلى النبی صلى الله عليه وسلم فقالوا :
يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدا قتيلا ، فقال : الكبر
الكبر . فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتله ؟ قالوا : مالنا بينة .
قال : فيحلفون . قالوا : لانرضى بأيمان اليهود ، فكره رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يُطَلَّ دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة ."

اتفق العلماء كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقتـرن .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١١ / ٥٨٢ - ٥٨٧ ، عمدة القارى ، ٢٣ / ٢٠٩

بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا فى تصوير الشبهة على سبعة أوجه . وبعد أن ذكر الستة الأولى قال السابعة : أن يوجد قتل فى محلة أوقبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثورى والأوزاعى وأبى حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لانجرى القسامة إلا فى العمد على أهل مدينة أوقرية كبيرة وهم أعداء المقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل . ويلقى فى المحلة ليتهموا ، وبه قال الشافعى ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون فى مثل القصة التى فى الحديث فيتجه فيها القسامة لو جود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لوثا يوجب القسامة ، إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقترن بالدعوى شئ يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق . (١)

٣١- (قال بعض الناس لو قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أولنقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه لأن هذا ليس بمضطرثم ناقض فقال إن قيل له لنقتلن أباك أو ابنك أو لتبيعن هذا العبد أو تقر بدين أو تهب يلزمه فى القياس ولكننا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة فى ذلك باطل بين كل ذى رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة) .

قال ابن بطال : معناه أن ظالما لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل

مثلا ان لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذا رحم لك ففعل لم يأثم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة يأثم لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤءاخذا الإبن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له بارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تتبع عبدك أو تقر بدين أو تهب هبة أن كل ذلك ينعقد ، كما لا يجوز له أن يرتكب المعصية في الدفع عن غيره ، ثم ناقض هذا المعنى فقال : ولكننا نستحسن ، ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، فخالف قياس قوله بالإستحسان الذي ذكره فلذلك قال البخارى بعده " فرقوا بين كل ذى رحم وغيره بغير كتاب ولا سنة " يعنى أن مذهب الحنفية في ذى الرحم بخلاف مذهبهم في الأجنبى ، فلو قيل لرجل : لتقتلن هذا الرجل الأجنبى أو لتبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذى رحمه لم يلزمه ماعقده . والحاصل أن أصل أبى حنيفة اللزوم في الجميع قياسا لكن يستثنى من له منه رحم إستحسانا ، ورأى البخارى أن لافرق بين القريب والأجنبى في ذلك لحديث " التمسك أخو المسلم " فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول ابراهيم " هذه أختى "؟؟ والمراد أخوة الإسلام ، وإلا فنكاح الأخت كان حراما في ملة إبراهيم ، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ماعقده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه : فهو كما قيل له : لتفعلن كذا أو لنقتلنك فإن الله يسعه إتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الإثم . وقال الكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بمضطر لأنه مخير في أمور متعددة والتخير ينافي الإكراه ، فكما لا إكراه

فى الصورة الأولى وهى الأكل والشرب والقتل كذلك لإكراه فى الصورة الثانية وهو البيع والهبة والعتق ، فحيث قالوا ببطلان البيع إستحسانا فقد ناقضوا إذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه . قلت : ولقائل أن يقول بعدم الإكراه أصلا ، وإنما أثبتوه بطريق القياس فى الجميع لكن إستحسنوا فى أمر المحرم لمعنى قام به ... (١)

٣٢- وقال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يتيمة أويكسرا فأبت ، فاحتال فجاء بشاهدى زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت اليتيمة فقبل القاضى بشهادة الزور والزوج يعلم ببطلان ذلك حل له الوطء .

أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة . وقال ابن بطلال : لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضى بما ظهر له من عدالة الشاهدين فى الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام . وقال المهلب : قاس أبو حنيفة هذه المسألة والتى قبلها على مسألة إتفاقية وهى مالو حكم القاضى بشهادة من ظن عدا لهما أن الزوج طلق امرأته وكانا شهدا فى ذلك بالزور أنه يحل تزويجها لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لو علم ، وتعقب بأن الذى يقدم على الشئ جاهلا ببطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطلانه ، ولا خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدى زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣٢٣/١٢ - ٣٢٤ ، ٣٢٠/١٢ ، عمدة القارى ،

هذا لهما أنه لا يحل له وطؤها ، وكذا لو شهد في ابنة غيره من حرة
أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها . انتهى
ملخصاً .

وليس الذي نسبته إلى ابن حنيفة من هذا القياس مستقيماً ، وإنما حجتهم
أن الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجباً ، وإذا كان كذلك فالقاضي
أنشأ لهذا الزوج عقداً مستأنفاً فيصح وهذا قول أبي حنيفة وحده . واحتج بأثر
عن علي في نحو هذا قال فيه " شاهدك زوجاك " وخالفه صاحبه . (١)

ويعقب بدر الدين العيني : أن أبا حنيفة إمام مجتهد وقد تكلم في
هذه المسألة بأصل وهو إن القضاء لقطع المنازعة بين الزوجين من كل وجه فلو
لم ينفذ القضاء بشهادة الزور باطناً كان تمهيداً للمنازعة بينهما وقد عهدنا
بنفوذ ذلك في الشرع ألا ترى أن التفريق باللعان ينفذ باطناً وأحدهما كاذب بييقين
والقاضي إذا حكم بطلاقها بشاهدي زور وهو لا يعلم أنه يجوز أن يتزوجها من لا يعلم
ببطلان النكاح ولا يحرم عليه بالاجماع .

وقال البعض هذا خطأ في القياس ثم مثل لذلك بقوله : ولا خلاف بين الأئمة
أن رجلاً لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك لا يجوز له
وطؤها فكذلك الذي شهد على نكاحها في التحريم سواء . . . قلت : هذا القياس
الذي فيه الخطأ الظاهر يفرق بين القياسين من له إدراك مستقيم . (٢)

٣٣- ولعن عمر عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٢) عمدة القاري ، ٢٤ / ١١٦ - ١١٧ .

اي أمر عمر رضي الله عنه باللعان عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم هذا أبلغ في التمسك به على جواز باللعان في المسجد ، وإنما خص عمر المنبر لأنه كان يرى التحليف عند المنبر أبلغ في التغليظ . . . ويؤخذ من التغليظ في الأيمان بالمكان وقاسوا عليه الزمان ؟ وإنما كان كذلك مع أن المحلوف به عظيم لأن للمعظم الذي يشاهده الحالف تأثيرا في التوقي عن الكذب (١)

٣٤- وقال بعضهم يقضى بعلمه في الأموال ولا يقضى في غيرها .

يعنى البخارى يقال بعضهم أهل العراق وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف فيما نقله الكرابسى عنه إذا رأى الحاكم رجلا يزنى مثلا لم يقض بعلميه حتى تكون بينة تشهد بذلك عنده وهى رواية عن أحمد ، قال أبو حنيفة : القياس أنه يحكم في ذلك كله بعلمه ، ولكن أدع القياس وأستحسن أن لا يقضى في ذلك بعلمه . (٢)

٣٥- (باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم وقد باع النبي صلى الله عليه وسلم مدبرا من نعيم بن النحام) .

قال ابن المنير : ذكر في الترجمة الضياع ولم يذكر إلا بيع العبد ، فكأنه أشار إلى قياس العقار على الحيوان ثم أسند حديث جابر قال : " بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا من أصحابه أعتق غلاما عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه " . (٣)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٥٥/١٣ ؛ عمدة القارى ٢٤ / ٢٤٤ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٥٨ / ١٣ - ١٦١ ؛ عمدة القارى ، ٢٤ / ٢٤٩ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٧٩ / ١٣ ، عمدة القارى ، ٢٤ / ٢٥٩ .

٣٦- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحاسد إلا في اثنين : رجل آتاه القرآن ، فهو يتلوه آناء الليل والنهار يقول : لو أوتيت مثل ما أوتى هذا لفعلت كما يفعل ورجل آتاه الله مالا ينفقه في حقه فيقول : لو أوتيت مثل ما أوتى هذا لفعلت كما يفعل " .

قال البخارى : (باب تمنى القرآن والعلم) . وهو ظاهر فى تمنى القرآن وأضاف العلم إليه بطريق الإلحاق به فى الحكم ، وكذا كل تمن فى أبواب الخبير .
(١)

٣٧- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى الإناء ، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا يمسح بيمينه .
قال الخطابى : أن المستجمر متى استجمر بيساره إستلزم مس ذكره بيمينه ومتى أمسكه بيساره إستلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهى ومحمل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التى لاتزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره ، فإن لم يجد فليصق مقعده بالأرض ويمسك ما يستجمر به بين عقبه أو إبهاميه رجليه ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفا فى شيء من ذلك بيمينه . وهذه هيئة منكرة بل يتعذر فعلها فى غالب الأوقات ، وقد تعقبه الطيبى بأن النهى عن الإستجمار باليمين مختص بالدبر ، والنهى عن المس مختص بالذكر فبطل الإيراد من أصله ، كذا قال . وما ادعاه من تخصيص الإستنجاء بالدبر مردود ، والمس وإن كان مختص بالذكر يلحق به الدبر قياسا ، والتنصيص على الذكر لافهم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال فى الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال فى الأحكام إلا ما خص .

والصواب فى الصورة التى أوردتها الخطابى ما قاله إمام الحرمين وممن بعده كالغزالى فى الوسيط والبغوى فى التهذيب أنه يمر العضو بيساره على شئ يمسكه بيمينه وهى قارة غير متحركة فلا يعد مستجمرا باليمين ولا ماسابها، ومن ادعى أنه فى هذه الحالة يكون مستجمرا بيمينه فقد غلط ، وإنما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال الإستنجاء . (١)

٣٨- قال الرسول صلى الله عليه وسلم : " إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء . "

وقال عليه الصلاة والسلام : " إذا قدم العشاء فابدأوا به قبل أن تطلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم . "

وقال أيضا عليه الصلاة والسلام : " إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ، ولا يعجل حتى يفرغ منه . "

وقال أيضا عليه الصلاة والسلام : " إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة . "

قال النووى : فى هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذى يريد أكله ، لما فيه ذهاب كمال الخشوع ، ويلتحق به ما فى معناه مما يشغل القلب ، وهذا إذا كان فى الوقت سعة ، فإن ضاق صلى على حالته محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير ، وحكى المتولى وجهها أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت ، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته ١٠ هـ . وهذا .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، عمدة القارى ، ٢٩٦ / ٢ .

إنما يجيء على قول من يوجب الخشوع ، ثم فيه نظر لأن المفسدين إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما ، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك ، وإذا صلى لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور .

يعلق محقق الفتح : الأولى عدم استحباب الإعادة لأن من صلى كما أمر فليس عليه إعادة ، فقد قال الله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ سورة التغابن الآية ١٦ . والله اعلم . (١)

٣٩- قال البخارى : وقول النبى صلى الله عليه وسلم من أكل الثوم أو البصل من الجوع أو غيره فلا يقربن مسجدنا .

قال ابن المنير فى الحاشية : ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بآكل الثوم فى المنع من المسجد ، قال : وفيه نظر لأن آكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ، والمجذوم علته سماوية . قال : لكن قوله صلى الله عليه وسلم " من جوع أو غيره " يدل على التسوية بينهما .
١٠هـ . وكأنه رأى قول البخارى فى الترجمة وقول النبى صلى الله عليه وسلم الخ فظنه حديث ، وليس كذلك ، بل هو من تفقه البخارى وتجويزه لذكر الحديث بالمعنى . (٢)

٤٠- عن زيد بن جبير أنه أتى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فى منزله - وله فسطاط وسرادق - فسأله : من أين يجوز أن أعتمر ؟ قال : فرضها

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ١٥٩ - ١٦١ ؛ عمدة القارى ، ٥ / ١٩٧ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢ / ٣٣٩ - ٢٤٣ - ٢٤٤ ؛ عمدة القارى ، ٦ / ١٤٦ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجد قرنا ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ،

ولأهل الشام الجحفة .

قال البخارى (باب فرض مواقيت الحج والعمرة) وهو ظاهر أنه لايجوز الإحرام

بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحا ماسيأتى بعد قليل ^(١) حيث

قال : " ميقات أهل المدينة ولايهلون قبل ذى الحليفة " وقد نقل ابن المنذر

وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر فقد نقل عن اسحق وداود وغيرهما عدم

الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، ويؤيده القياس على الميقات الزمانى فقد

أجمعوا على أنه لايجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزمانى والمكانى

فلم يجيزوا التقدم على الزمانى وأجازوا فى المكانى ، وذهب طائفة كالحنفية

^(٢)

وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم وقال مالك يكره .

عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال : " انطلق النبى صلى الله

عليه وسلم من المدينة بعد مات رجل وادهن ولبس إزاره ورداه هو وأصحابه .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم

والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك فى جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا

أن الطيب لايجوز استعماله فى بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت فى هذا

فقياس كون المحرم ممنوعا مسن استعمال الطيب فى رأسه أن يباح له

^(٣)

استعمال الزيت فى رأسه .

٤١- قال البخارى (باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء)

أى إذا كان مما ينتفع به غير من كره له لبسه ، أما مالا منفعة فيـه

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٣٨٧ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٣٨٣ ، عمدة القارى ، ٩ / ١٣٦ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٤٠٦ .

شرعية فلا يجوز بيعه أصلاً على الراجح من أقوال العلماء ، وذكر فيـه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطار دوفيه قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما بعثت بها إليك لتستمع بها ، يعني تبـيعها " وفي لفظ آخر " إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها " وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع مايكره لبسه للرجال ، والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزمة له ، وأما مايكره لبسه للنساء فبالقياس عليـه أو المراد بالكراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتنزيه فيدخل الرجال والنساء... (١)

٤٢- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يبيع المرء على بيع أخيه ، ولا تـناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد " .

قال البخاري (باب لا يشتري حاضر لباد بالسـمسة) أي قياساً على البيع له ، حاصله أن الحاضر كـذا لا يبيع فكذلك لا يشتري له . أو استعمالاً للفظ البيع في البيع والشراء . قال ابن حبيب المالكي : الشراء للبادي مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام : لا يبيع بعضكم على بعض " فان معناه الشراء... (٢)

٤٣- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليـتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء " .

استدل بالحديث الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣٢٥/٤ ، عمدة القاري ، ١١ / ٢٢٣ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣٧٣ / ٤ ، عمدة القاري ، ١١ / ٢٨٣ .

وحكاه البغوى فى " شرح السنة " ينبغى أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون مايقطعها أصالة لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك فى حقه ، وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسرهما بالكافور ونحوه ، والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الجب والخصاء فيلحق بذلك مافى معناه من التداوى بالقطع أصلاً .^(١)

٤٤- عن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : " نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب " .

واستدل بقوله " على خطبة أخيه " أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلماً فلو خطب الذمى ذميمة فأراد المسلم أن يخطبها جازله ذلك مطلقاً وهو قول الاوزاعى ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابى ويؤيده قوله فى أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم " المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يـنـذـر " .

وقال الخطابى : قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهى بالمسلم . وقال ابن المنذر : الأصل فى هذا الإباحة حتى يرد المنع ، وقد ورد المنع مقيداً بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الإباحة .

وذهب الجمهور إلى إلحاق الذمى بالمسلم فى ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له ، وهو كقوله تعالى * ولا تقتلوا أولادكم *^(٢)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ١٠٦ - ١١١ .

(٢) سورة الانعام ، الآية ١٥١ .

ولقوله * وربائكم اللاتي في حجوركم * (١) ونحو ذلك .

وبناه بعضهم على أن هذا المنهى عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين ؟ فعلى الأول فالراجع ما قال الخطابي ، وعلى الثاني فالراجع ما قال غيره .

واستدل كذلك بهذا الحديث على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى ، إلحاقاً لحكم النساء بحكم الرجال ، وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجئ امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتزهدده في التي قبلها . (٢)

٤٥- نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر والزهو ، والتممر والزبيب ولينبذ كل واحد منهما على حدة .

قال ابن العربي : واختلفوا في الخليطين لأجل التخليل ، ثم قال : ويتحصل لنا أربع صور : أن يكون الخليطان منصوصين ومسكوت عنه فإن كان كل منهما فهو حراماً أو منصوص لو انفرد أسكر فهو حرام قياساً على المنصوص ، أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جازاً ، (٣) وهنا مرتبة رابعة وهي مالو خلط شيئين ، وأضاف إليهما نواء يمنع الاسكار فيجوز في المسكوت عنه ويكره في المنصوص .

٤٦- عن حذيفة رضى الله عنه قال : " نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن

نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه .

واستدل بهذا الحديث على منع النساء من افتراش الحرير وهو ضعيف لأن

(١) سورة النساء ، الآية ، ٢٣ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ١٩٨ ، ٢٠٠ ، عمدة القارى ، ١٣٢ / ٢٠٠ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٦٧ - ٦٩ .

خطاب الذكور لا يتناول المؤنث على الراجح ، ولعل الذى قال بالمنع
 تمسك بالقياس على منع استعمالهن آنية الذهب مع جواز لبسهن الحلى منه ، فذلك
 يجوز لبسهن الحرير ويمنعن من استعماله ، وهذا الوجه صححه الرافعى وصححه
 النووى الجواز واستدل به على منع إفتراش الرجل الحرير مع امرأته فى فراشها
 ووجهه المجيز لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز لـه أن
 يفتريشها وعليها الحلى من الذهب والحرير فكذلك يجوز له أن يجلس وينام معها
 على فراشها المباح لها . (١)

٤٧- عن أبى بردة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ثلاثة
 لهم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد صلى الله
 عليه وسلم ..."

قال أبو عبد الملك البونى وغيره : أن الحديث لا يتناول اليهود البتة
 وليس بمستقيم كما قررناه . وقال الداودى ومن تبعه : إنه يحتمل أن
 يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كما فى حديث حكيم بن حزام
 " أسلمت على ما أسلفت من خير " وهو متعقب ، لأن الحديث مقيد بأهل
 الكتاب فلا يتناول غيرهم ، إلا بقياس الخير على الإيمان . (٢)

٤٨- قال البخارى : باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ،
 ويترجل ويدهن .

أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الأمر بغسل الخلق الذى فى الحديث قبله

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٢٩٢ ، عمدة القارى ، ٢٢ / ١٤ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١ / ١٩٠ - ١٩١ .

إنما هو بالنسبة إلى الثياب ، لأن المحرم لا يلبس شيئاً منه الزعفران
 وأما الطيب فلا يمنع إستدامته على البدن ، وأضاف إلى التطيب المقتصر عليه
 فى حديث الباب الترتل والإدهان لجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق
 بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم ، كذا قال ابن المنير .
 (١)

٥٠- عن ابن عباس رضى الله عنهما " أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبی صلى
 الله عليه وسلم فقالت : " إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج
 عنها ؟ قال : نعم حجي عنها ، رأييت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟
 اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء " ما أورده غير البخارى .

فى الحديث أن من مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من
 رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه ، فقد أجمعوا على أن دين آدمى من
 رأس المال فكذلك ما شبه به فى القضاء ، ويلتحق بالحج كل حق ثبت فى
 ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك .
 (٢)

٥١- قال ابن عباس رضى الله عنه عن النبی صلى الله عليه وسلم " أحق ما أخذتم
 عليه أجرا كتاب الله " .

إستدل المؤلف بالحديث للجمهور فى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن
 وخالف الحنفية فمنعوه فى التعليم وأجازوه فى الرقى كالدواء ، قالوا لأن
 تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس فى الرقى إلا أنهم
 أجازوه فيها لهذا الخبر .
 (٣)

-
- (١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٣ / ٣٩٦ .
 (٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٦٤ - ٦٦ ، عمدة القارى ، ١٠ / ٢١٤ .
 (٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤ / ٤٥٣ ، عمدة القارى ، ١٢ / ٩٥ .

٥٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما * إن كان يكمن أذى من مطر أو كنتم مرضى (١)

قال " عبد الرحمن بن عوف وكان جريحا "

مقول ابن عباس ماذكر عن عبد الرحمن ، وقوله " كان جريحا " أى فنزلت الآية فيه . وقال الكرمانى : يحتمل هذا ويحتمل أن التقدير قال ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف يقول من كان جريحا فحكمه كذلك فكان عطف الجريح على المريض إلحاقا به على سبيل القياس ، أولاً أن الجريح نوع من المرض فيكون كله مقول عبد الرحمن وهو مروى عن ابن عباس . قلت وسياق ما أورده البخارى يدفع هذا الاحتمال . (٢)

٥٣- عن جابر رضى الله قال : غزونا جيش الخبط ، وأمر أبو عبيدة ، فجعلنا جوعا شديدا فألقى البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له العنبر ، فأكلنا منه نصف شهر ، فأخذ أبو عبيدة عظما من عظامه فمر الراكب تحته " قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه " الطافى حلال . يستفاد من الحديث إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالإصطياد ، وهو قول الجمهور . وعن الحنفية يكره ، وفرقوا بين مالفظه فمات وبين مامات فيه من غير آفة وتمسكوا بحديث أبى الزبير عن جابر " ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه ومامات فيه فطفا فلا تأكلوه " روى عن ابن أبى ذئب واسماعيل بن أمية مرفوعا ولا يصح والصحيح موقوف ، وإذا لم يصح إلا موقوفا فقد عارضه قول أبى بكر وغيره ، والقياس يقتضى حله ، لأنه سمك لومات فى البر

(١) سورة النساء ، الآية ١٠٢ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٨ / ٢٦٤ .

لأكل بغير تذكية ، ولو نضب عنه الماء أوقتلته سمكة أخرى فمات لأكل
فكذلك إذا مات وهو فى البحر. (١)

ع - عن أبى ثعلبة الخشنى قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقللت :
يا رسول الله إنا بارض أهل الكتاب فذاكل فى أنيتهم فقال النبى
صلى الله عليه وسلم : أما ذكرت أنك بأرض أهل كتاب فلا تأكلوا فى
أنيتهم ، إلا أن لاتجدوا بدا فإن لم تجدوا بدا فاعسلوها وكلوا فيها
قال البخارى : باب : آنية المجوس .

قال ابن المنير : ترجم للمجوس والأحاديث فى أهل الكتاب لأنه بنى على
أن المحذور منهما واحد وهو عدم توقيهم النجاسات ، وقال الكرمانى :
أو حكمه على أحدهما بالقياس على الآخر ، أو باعتبار أن المجوس يزعمون
أنهم أهل كتاب . (٣)

٥٥ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى
بلبن قد شيب بماء ، وعن يمينه أعرابى وعن شماله أبو بكر ، فشرب
ثم أعطى الأعرابى وقال : الأيمن فالأيمن .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ١٦٥ - ٩١٨ - ٩١٩ ؛ عمدة القارى ٢١ / ١٠٥ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩ / ٦٢٣ ، عمدة القارى ، ٢١ / ١١٠ .

يستفاد من هذا الحديث أنه يقدم من على يمين الشارب ثم الذى عن يمين
 الثانى ، وهلم جرا وهذا مستحب عند الجمهور . وقال ابن حزم : يجب ، وقوله
 فى الترجمة فى الشرب يعم الماء وغيره من المشروبات ، ونقل عن مالك وحده أنه
 خصه بالماء . قال ابن عبد البر : لا يصح عن مالك . وقال عياض : يشبه أن يكون
 مراده أن السنة ثبتت نصا فى الماء خاصة ، وتقديم الأيمن فى غير شرب الماء
 يكون بالقياس . (١)

٥٦ - عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 : " الفطرة خمس - أو خمس من الفطرة - الختان والإستحداد ونتف الإبط
 وتقليم الأظفار وقص الشارب " . قال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى
 استحباب تقديم اليد فى القص على الرجل إلى دليل ، فإن الإطلاق يأبى
 ذلك . قلت : يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء والجامع التنظيف . (٢)

٥٧ - قال عياض لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الحلف بأسماء الله وصفاته لازم
 إلا ما جاء عن الشافعى من اشتراط فيه اليمين فى الحلف بالصفات والإفلا
 كفارة ، وتعقب إطلاقه ذلك عن الشافعى ، وإنما يحتاج إلى النية عنده
 ما يصح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره ويظهر أثر الخلاف فيما
 لو قال قصدت غير الله هل ينفعه فى عدم الحنث ، والمشهور عند
 المالكية التعميم ، وعن أشهب التفصيل فى مثل وعزة الله ، إن أراد التى
 جعلها بين عباده فليست بيمين ، وقياسه أن يطرد فى كل ما يصح إطلاقه
 عليه وعلى غيره ، وقال به ابن سحنون منهم فى عزة الله . (٣)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٨٦ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٠ / ٣٣٤ - ٣٤٥ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ٥٣٥ .

المبحث الثانى : القياس فى جميع الأحكام الشرعية عند الأصوليين :

أولا : المذاهب :

- ١- المذهب الأول : القياس يجرى فى جميع الأحكام الشرعية ، بما فيها الحدود والكفارات والمقدرات والمستثنيات مادامت شروط القياس تحققت وهذا مذهب الإمام الشافعى وجمهور الشافعية ، وابن القصار والباجى من المالكية ومذهب الإمام أحمد ، وابن قدامة ، وابن تيمية ، وابن القيم . (١)
- ٢- المذهب الثانى : لا يجرى القياس فى جميع الأحكام الشرعية فهو لا يجرى فى الحدود والكفارات والمقدرات ، والرخص ، وهذا مذهب الحنفية ، واختاره ابن الحاجب والآمدى . (٢)
- ٣- المذهب الثالث : لا يجرى القياس فى أصول العبادات كجعل الصلاة خمسة فروض ، وكعدم جواز الصلاة بالإيماء بالحاجب قياسا على جواز أدائها النافلة فى السفر على الراحة بالإيماء بالرأس ، بجامع عدم الأداء على الوجه

- (١) أحكام الفصول للباجى ، ٦٢٢ ؛ روضة الناظر لابن قدامة ، تحقيق سيف الدين الكاتب ، ٣٠٥ ؛ الأحكام للآمدى ، ٦٢/٤ ؛ المسبوبة فى أصول الفقه جمعها : شهاب الدين ابو العباس احمد بن عبد الغنى الحرانى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد (مصر : مطبعة المدنى) ٣٢٧ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم ، ٢٠٥ / ١ ؛ المدخل الى مذهب الامام أحمد لابن بدران ، ٢٣٩ .
- (٢) الفصول فى الاصول ، ابو بكر الحصاص ، تحقيق : سعيد الله القاضى ، الطبعة الاولى و لاهور : المكتبة العلمية ، ١٩٨١ م) ١١٣ ؛ الأحكام للآمدى ، ٦٧ / ٤ ؛ منتهى الوصول والامل ، لابن الحاجب ، ١٩١ ؛ تيسير التحرير على التحرير لامير بادشاه ، ١٠٣ / ٤ .

(١) الأكمل فى الحالتين وهذا مذهب الجبائى والكرخى .

ثانيا : أدلة المذاهب :

أدلة المذهب الاول :

- ١- حجية القياس التى أثبتتها الأدلة حجة مطلقة غير مقيدة بنوع دون نوع وعلى هذا فالقياس يجرى فى جميع الشرعيات دون تفريق مادامت شروطه متحققة .
- ٢- القياس حجة فى غير الحدود والكفارات باقتضائه الظن ، والظن حاصل فى الحدود والكفارات فيكون حجة فيها .
- ٣- كما أن الأحكام الشرعية يجوز إثباتها كلها بالنص فيجوز ذلك بالقياس .
- ٤- الأحكام الشرعية كلها يجمعها جنس واحد فتدخل تحت حد واحد وهو حد الحكم الشرعى ، وقد ثبت بعضها بالقياس فيثبت ذلك فى باقىها فتماثلها فى الجنس يوءى إلى تماثلها فى الحكم . (٢)

أدلة المذهب الثانى

- ١- الحدود ، والمقدرات مشتملة على مقادير كالمائة حد الزنى ، وإعداد الصلاة ومقادير الزكاة ، وهذه الأعداد لا يدرك العقل لها معنى فلا يمكن إجراء القياس فيها لأنه قائم على تعقل المعنى وهو غير موجود والحدود

- (١) الاقوال الاصولية ، ابو الحسن الكرخى ، تحقيق : حسين خلف الجبورى ، الطبعة الأولى (مكة المكرمة : مطابع المصفا ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩) ، ١١١ ، المعتمد ، ابو الحسين البصرى ، ٢ / ٢٦٤ : شرح تنقيح الفصول ، للقرافى ، ٤١٥ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ٤ / ٢٢٠ .
- (٢) نهاية السؤل لاسنوى ، ٢٤ / ٣ ؛ حاشية البنانى على شرح المحلى على جمع الجوامع ، ٢ / ٢١٥ ؛ ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٩٥ .

التي بها معنى معقول كحد السرقة التي تقطع فيه اليد السارقة لجنايتها
 فإن القياس لايجرى فيها أيضا ، لأنه قائم على الظن باحتماله الخطأ والظن
 شبهة ، والشبهة تدرأ الحد .

٢- الحدود والكفارات مهمتها تكفير الذنوب والزجر عن المعاصي والقدر
 الذي يتحقق به ذلك لايعلمه إلا الله ، فلا يجرى القياس فيه .

٣- جريان القياس في جميع الأحكام الشرعية يؤدى إلى أمر ممتنع ، وما
 كان كذلك فهو ممتنع ، وبيان التلازم ، أن كل قياس يحتاج إلى أصل يستند
 إليه فلو كان كل حكم يثبت قياسا لكان حكم الأصل للقياس ثابتا بالقياس
 وكذلك حكم أصله ، فأما أن يستلسل وهو ممتنع وباطل وإما أن يوجد
 أصل لايتوقف على قياس وذلك خلاف المدعى . (١)

دليل المذهب الثالث : أصول العبادات ومايتعلق بها ، أمور تعبدية
 غير معقولة المعنى وهى لأهميتها تتعدد دوافع نقلها وعدم نقلها كالملاة
 بالإيماء بالحجاب يدل على عدم جوازها مع أن الصلاة من أصول العبادات
 ولذا فلا يثبت جوازها ، وإلا كان ذلك حكما بدون دليل من الشارع . (٢)

المذهب المختار : بعد استعراض المذاهب السابقة يظهر أن مذهب إليه
 الإمام الشافعى ومن بعده هو المذهب المختار ، لأن ضابط إجراء القياس
 فى الأحكام الشرعية هو إدراك العلة ، فإن ادركت صح القياس وإلا فلا، ولو

(١) الاحكام للآمدى ، ٦٧ / ٤ ؛ شرح العضد لمختصر المنتهى الاصولى ، ٢٥٦ / ٢
 ٢٥٧ ؛ تيسير التحرير على التحرير لامير بادشاه ، ١٠٣ / ٤ ؛ اصول الفقه
 محمد الخضرى بك ، الطبعة السادسة (مصر : المكتبة التجارية الكبرى
 ١٣٨٩ - ١٩٦٩) ٠٣٤٠

(٢) المعتمد لابی الحسين البصرى ، ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافى
 ٤١٥ ؛ الابهاج فى شرح المنهاج للسبكي ، ٣ / ٣٠ ؛ شرح الكوكب المنير
 لابن النجار ، ٤ / ٢٢٠

كان ذلك في الحدود والكفارات ، وغيرها فهو حجة في غيرها إلا أن يكون
شمة مانع يمنع منه ، أما إذا لم تتحقق الشروط ولم تنتف الموانع
فلا يمكن اجراؤه - والله اعلم -

الفصل الثاني

القياس فى الحدود والكفارات

=====

ويشتمل تمهيدا ومبحثين -

المبحث الاول : القياس فى الحدود والكفارات كما جاء فى الفتح

المبحث الثانى : القياس فى الحدود والكفارات عند الاصوليين .

تمهيد:-

بناءً على ما ذكرناه من ضابط إجراء القياس في الأحكام الشرعية ، وهو تحقق الشروط وإدراك العلة ، لم يمنع الجمهور من إجراء القياس في الحدود والكفارات خلافاً لما قاله الحنفية من أنه لا يجوز إثبات مثل هذه الأمور بالقياس ، وكما هو المتبع في البحث نبداً أولاً بذكر ما جاء في فتح الباري ثم ما ورد في كتب الأصول مع إيراد الأمثلة إن وجدت والله تعالى الموفق .

المبحث الأول : ما ذكره ابن حجر بشأن اللباس في الحدود والكنارات :

اولا : مذهب الجمهور :

- عن أنس قال : جلد النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر بالجريد والنعال ،
وجلد أبو بكر أربعين "

- قال عمير بن سعيد النخعي سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ما
كنت لأقيم حدا على أحد فيموت فأحد في نفسي ، إلا صاحب الخمر فإنه لومات
وديته ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يئسّه .

- عن السائب بن يزيد قال : كنا نوءى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وإمرة أبي بكر فصدرا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا
ووعالنا وأرديتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين ، حتى إذا عتوا
وفسقوا جلد ثمانين ^(١) .

قال ابن حجر رحمه الله : إن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي
طالب رضي الله عنه : نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا
سكر هذى وإذا هذى افترى ، وعلى المفتري ثمانون جلدة . فأمر عمر به فجلده
ثمانين . قال الطحاوي : فلما اعتمد على رضي الله عنه في ذلك على ضرب
المثل واستخرج الحد بطريق الإستنباط دل على أنه لاتوقيف عنده من الشارع
في ذلك فيكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين غلطا من

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢ / ٠٦٦ .

الرأى ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس
ولو كان عند من بحضرته من الصحابة كعمر رضى الله عنه وسائر من ذكر فى ذلك شيء
مرفوع لأنكروا عليه .

وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لو كان المنزع واحدا . فأما مع الاختلاف فلا
يتجه الإنكار ، وبيان ذلك أن فى سياق القصة ما يقتضى أنهم كانوا يعرفون أن
الحد أربعون وإنما شاوروا فى أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقررا ،
ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح فى بعض طرقه أنهم «^١ اختقروا العقوبة وانهمكوا »
فاقتضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما لإجهادا بناء على جواز
دخول القياس فى الحدود فيكون الكل حدا ، وأستنبطوا من النص معنى يقتضى
الزيادة فى الحد لا النقصان منه ، أو القدر الذى زادوه كان على سبيل التعزير
تحذيرا وتخويفا لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت فى حقه كان أقرب
إلى ارتداعه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان
عليه قبل ذلك فرأى على رضى الله عنه الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن
الزيادة لإنتفاء سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصا بمن
تمرد وظهرت منه أمارات الاشتغال بالفجور ، ويدل على ذلك أن فى بعض طرق حديث
الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطنى وغيره " فكان عمر إذا أتى بالرجل
الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين " قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين .
وقال المازرى : لو فهم الصحابة أن النبى صلى الله عليه وسلم حد فى الخمر حدا
معينا لما قالوا فيه بالرأى كما لم يقولوا بالرأى فى غيره ، فلعلهم فهموا
أنه ضرب فيه بإجهاده فى حق من ضربه .

وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذى اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم اجتهدوا فى الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التى ذكرها كما سبق تقريره .

وقد أخرج عبد الزقاق عن ابن جريج : أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول : كان الذى يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ، فلما كان عمر رضى الله عنه فعل ذلك حتى خشي فجعله أربعين سوطا ، فلما رأهم لايتناهون جعله ثمانين سوطا وقال : هذا أخف الحدود .

الجمع بين حديث على رضى الله عنه المصرح بأن النبى صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور فى هذا الباب أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسنه بأن يحمل النفس على أنه لم يحد الثمانين أى لم يسن شيئا زائدا على الأربعين ، ويؤيده قوله " وإنما هو شيء صنعناه نحن — يشير إلى ما أشار به على عمر .

واستدل بصنيع عمر رضى الله عنه فى جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون ، وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعى واختاره ابن المنذر .

والقول الآخر للشافعى وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالمذهبيين ، قال القاضى عياض : أجمعوا على وجوب الحد فى الخمر واختلفوا فى تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعى فى المشهور عنه وأحمد فى رواية وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووى ومن تبعهما .

وتعقب أن الطبرى وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لحد فيها وإنما فيها التعزير . واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ساكتة

عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس رضى الله عنه ولم يجزم فيه
بالأربعين في أرجح الطرق عنه .

وقد قال عبد الرزاق " أنبأنا ابن جريج ومعمار سئل ابن شهاب : كم
جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر ؟ فقال : لم يكن فرض فيها حدا .
كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا " .
ورود أنه لم يضربه أصلا وذلك فيما أخرجه أبوداود والنسائي بسند قوى
" عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقت في الخمر حدا ، قال
ابن عباس : وشرب رجل فسكر فانطلق به النبي صلى الله عليه وسلم فلما حاذى
دار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فضحك ولم يأمر فيه بشيء " .

وأخرج الطبرى من وجه آخر " عن ابن عباس ماضرب رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الخمر إلا أخيرا ، ولقد غزا تبوك فغشى حجرته من الليل سكران فقال :
ليقم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده إلى رحله .

والجواب : أن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحرى
ماكان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب السكران فصيره حدا واستمر عليه ، وكذا
استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد .

وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه لم يكن أولا في شرب الخمر حد وعلى ذلك
يحمل حديث ابن عباس في الذى استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ما
في سائر الأحاديث التى لاتقدير فيها ، ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه

صريحا مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين ، ومن ثم توخى أبو بكر مافعل
بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فاستقر عليه الأمر. ثم رأى عمر رض الله عنه
ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حدا بطريق الاستنباط وإما تعزيرا .
واحتج من قال أن الحد ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك
كبار الصحابة . وتعقب بأن عليا أشار على عمر بذلك ثم رجع على رض الله عنه
عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر
مستنديين إلى تقدير مافعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الذي
أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعا للذين انهمكوا الآن في بعض
طرق القصة " احتقروا العقوبة " وبهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في
حد الخمر أربعون وتجوز الزيادة فيه إلى الثمانين على سبيل التعزير ولا يجاوز
الثمانين ، واستندوا إلى أن التعزيز إلى رأى الامام . فرأى عمر فعله بموافقة
على رض الله عنهما ثم رجع على رض الله عنه ووقف عندما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم وأبو بكر رض الله عنه ووافقه عثمان على ذلك ، وأما قول على
" وكل سنة " فمعناه أن الاقتصار على الأربعين سنة النبي صلى الله عليه وسلم
فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ردعا للشاربين الذين
احتقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في زمانه للمعنى الذي تقدم ، وسوغ لهم
ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حدا وإما
إنهم جعلوا الزيادة تعزيرا بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدر الحد

وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وادعى إجماع الصحابة وهي
دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال وقد شنع ابن حزم على الحنفية في قولهم أن القياس
لا يدخل في الحدود والكفارات ، مع جزم الطحاوى ومن وافقه منهم بأن حد الخمر

وقع بالقياس على حد القذف وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية
والشافعية . (١)

ثانيا : مذهب الحنفية : يذهب الحنفية إلى أن القياس لا يدخل في الحدود
والكفارات ، واحتجوا بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تشرك
أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص
وأجابوا عما وقع في زمن عمر رضي الله عنه بأنه لا يلزم من كونه جلد
قد رحد القذف أن يكون جعل الجميع حدا بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم
يبلغهم أن النبي صلى الله عليه وسلم حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه
كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة .

وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال
فرجح أن الزيادة كانت تعزيرا .

ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في " غريب الحديث " بسند صحيح عن أبي رافع
عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الأسود : إذا أصبحت غذا فاضربه ، فجاء
عمر فوجده يضربه ضربا شديدا فقال : كم ضربته ؟ قال : ستين قال : اقتصر عنه
بعشرين ، قال أبو عبيد : يعني اجعل شدة ضربك له قصاصا بالعشرين التي بقيت
(٨)
من الثمانين . ١٠ هـ .

ثالثا : الرأي الراجح :

قال البيهقي : ويؤخذ من هذا الحديث أن الزيادة على الأربعين ليست بحد إذ لو
كانت حدا لما جاز النقص منه بشدة الضرب إذ لا قائل به . وقال صاحب " المفهم "
ماملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذي وقع في

عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان أدبا وتعزيرا ، ولذلك قال على رضى

الله عنه : فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه ، فلذلك ساغ للصحابـة
الإجتهاد فيه فألحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علمائنا .

ويروى عليهم قول على رضى الله عنه " جلد النبي صلى الله عليه وسلم

أربعين " وكذا وقوع الأربعين فى عهد أبى بكر رضى الله عنه وفى خلافة عمر

رضى الله عنه أولا أيضا ثم فى خلافة عثمان رضى الله عنه ، فلو لا أنه حـد

بإختلاف التقدير ، ويؤيده قيام الإجماع على أن فى الخمر الحد وإن وقع

الإختلاف فى الأربعين والثمانين ، قال : والجواب : أن النقل عن الصحابة

اختلف فى التحديد والتقدير ولا بد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم

فهموا أن الذى وقع فى زمنه صلى الله عليه وسلم كان أدبا من أصل ما شاهدوه من

إختلاف الحال ، فلما كثر الإقدام على الشرب ألحقوه بأخف الحدود المذكورة فى

القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الإفتراء من السكر فأثبتوها حدا ، ولهذا

أطلق على أن عمر رضى الله عنه جلد ثمانين وهى سنة ثم ظهر لعلى رضى الله عنه

أن الإقتصار على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك

الثمانون . وبهذا يجمع بين قوله " لم يسنه " وبين تصريحه بأنه صلى الله عليه

وسلم جلد أربعين قال : وغاية البحث أن الضرب فى الخمر تعزير يمنع من الزيادة

على غايته وهى مختلف فيها ، قال : وحاصل ما وقع من إستنباط الصحابة أنهم

أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو عنه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقوى

حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها فى ذلك الزمان منكر .

قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحد القذف فليحكم

له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنته وليقتصروا في الثمانين على من
سكر لاعلى من اقتصر على الشرب ولم يسكر.

قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالباً في القذف نادرة في الزنا والقتل
والوجود يحقق ذلك ، وإنما أقاموا الحد على الشارب وإن لم يسكر مبالغة
في الردع لأن القليل يدعو إلى الكثير والكثير يسكر غالباً وهو المظنة ، ويوعده
أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلذذ ولا أنزل
ولا أكمل . (١)

المبحث الثاني : القياس في الحدود والكفارات عند الأصوليين :

المطلب الأول : المذاهب :

أولا مذهب الجمهور : أن القياس يجري في الحدود والكفارات ، كما يجري في غيرها من الأحكام الشرعية إذا وجدت شرائط القياس فيها . (١)

ثانيا : مذهب الحنفية : أن القياس لا يجري في الحدود والكفارات ، ولا يكون فيها حجة . (٢)

مثال القياس في الحدود : قياس نباش القبور على السارق في وجوب قطع اليد بجامع أخذ مال الغير خفية من حرزه ، فقال مالك والشافعي وأحمد وجماعة : على النباش القطع لأنهم يعتبرون الغير حرزاً . وقال أبو حنيفة : لا قطع عليه وكذلك قال سفيان الثوري . (٣)

ومثال القياس في الكفارات قياس القاتل عمداً على القاتل خطأ في وجوب الكفارة . (٤)

(١) المستصفى للغزالي ، ٢ / ٢٣٠ ؛ المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ٤٧١ ؛ شرح العقد على مختصر المنتهى ، ٢ / ٢٥٤ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ٤ / ٢٢٠ .

(٢) أصول السرخسي ، ٢ / ١٦٣ ؛ التقرير والتحبير لامير بادشاه ، ٣ / ٢٤١ ؛ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للأنصاري ، ٢ / ٣١٧ .

(٣) البداية المجتهد ، نزار المقتصد ، ابن رشد القرطبي ، الطبعة السابعة (لبنان : دار المعرفة ، ١٩٨٥ - ١٤٠٥) ، ٢ / ٤٤٩ .

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، ٢ / ٤١٦ .

المطلب الثانى : أدلة المذاهب :أولا : أدلة الجمهور :

احتج الجمهور بأن الأدلة على حجية القياس من الكتاب والسنة ، مثل قوله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ (١) . ومن السنة كتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً وأباً موسى الأشعرى رضى الله عنهما . تتناول بعمومها جميع الأحكام الشرعية ، سواء أكانت من الحدود أم من الكفارات أم غيرها ، فقصر هذه الأدلة على بعض الأحكام تخصيص بلا مخصص.

ويؤيده إجماع الصحابة ، فإنهم تشوروا فى حد شارب الخمر ، ثم أثبتوه بالقياس على حد الفرية ، فقال الإمام على رضى الله عنه : " أنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وحد المفتري ثمانون " . فإنه قياس السكران على المفتري ، أى القذف فى أن السكر مظنة الإفتراء ، فأقام مظنة الشئ مقامه ، وذلك هو القياس ولم ينقل فيه نكير فكانا إجماعا ، وهذا ماذهب إليه الجمهور فى أن حد شارب الخمر ثمانون (٢) ، وأما الشافعى فيذهب إلى أن الحد فى ذلك أربعون (٣) .

واحتجوا أيضا بأن القياس إنما يثبت فى غير الحدود والكفارات لاقتضائه

(١) سورة الحشر ، الآية ٢٠ .

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ، ٢ / ٤٤٤ .

(٣) الاقناع فى فقه الشافعى ، ابو الحسن الماوردى ، الطبعة الاولى ، تحقيق خضر محمد خضر (الكويت : مكتبة دار العروبة ، ١٤٠٢ ، ١٩٨٢) ١٧٠ .

الظن ، والنص حاصل فيه ، لأن كل حكم شرعى أمكن تعليله فالقياس
جائز فيه ، فوجب العمل به ، وقياسا على العمل بخبر الواحد المفيد للظن
فقط. (١)

ثانيا : أدلة الحنفية :

- ١- استدل الحنفية على عدم جواز القياس فى الحدود والكفارات :
بقوله عليه الصلاة والسلام : " ادرأوا الحدود بالشبهات " . (٢) والقياس
إنما يفيد الظن ، والظن سبيل الخطأ ، فهو شبهة لادليل قاطع ، فلا
يثبت به الحد ، لأن الحدود تدفع بالشبهات.
والكفارات فيها معنى العقوبة ، فهي تشبه الحد من هذه الجهة ، فلا تثبت
بالقياس أيضا لوجود الشبهة فيها . (٣)
- ٢- ان الحد حق لله تعالى مقدر كالصلاة والزكاة ونحوها ، فلما لم يجز
إثبات أعداد الركعات والنص فى الزكوات بالقياس ، كذلك لا يجوز إثبات
الحدود به . (٤)

-
- (١) الاحكام للآمدى ، ٤ / ٦٢ - ٦٣ ؛ العضد شرح مختصر ملتقى ، ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ٤ / ٢٢٠ ؛ ارشاد الفحول ، ١٩٦٠ .
 - (٢) تحفة الطالب لابن كثير ، ٢٢٦ - ٢٢٧ .
 - (٣) الفصول فى الاصول ، ابو بكر الرازى الجصاص الطبعة الاولى ، تحقيق :
د . سعيد الله القاضى (لاهور : المكتبة العلمية - ١٩٨١ م) ، ١١٣ ؛
تيسير التحرير لامير بادشاه ، ٤ / ١٠٣ . العدة فى اصول الفقه لابي يعلى
٤ / ١٤١١ .
 - (٤) الاقوال الاصولية : لابي الحسين الكرخى ، ١١١ ؛ الفصول فى الاصول للجصاص
١١٣ ؛ تيسير التحرير لامير بادشاه ، ٤ / ١٠٣ .

٣- ان مقادير العقوبات على الإجرام لاتعلم ، الا من طريق التوقيف ، لأن العقوبات

إنما تستحق على الإجرام بحسب ما يحصل بها من كفران النعمة . ومعلوم أن

مقارير نعم الله تعالى على عباده لا يحصيها أحد غيره فلا

سبيل إذا إلى علم مقدار ما يستحق من العقاب بالإجرام ، إلا من طريق

التوقيف ، فلذلك لم يجر إثباتها قياساً . (١)

٤- إن الحدود والكفارات لاتثبت بالقياس لاشتغالها على تقديرات لاتعقل كعدد

المائة في الزنا والثمانين في القذف فإن العقل لا يدرك الحكمة في اعتبار

(٢) خصوص هذا العدد .

مناقشة أدلة الحنفية :

١- لانسلم احتمال الخطأ في القياس على قولنا أن كل مجتهد مصيب ، وإن سلمنا

احتمال الخطأ فيه ، لكن لانسلم أن ذلك يكون شبهة مع ظهور الظن

الغالب بدليل جواز إثبات الحدود والكفارات بخبر الواحد مع احتمال

الخطأ فيه لما كان الظن فيه غالباً . (٣)

٢- أنألو وجدنا معنى القياس جارياً في ذلك الموضع أثبتناه . (٤)

٣- إن الحدود يثبت قدرها بالشرع لأجرام معلومة ، فإذا وجدنا معنى ذلك

الجرم موجوداً في غيره ألحقناه به ، قياساً عليه ، لأن المعنى قد ثبت

بالدليل ، ومادل عليه الدليل فهو بمنزلة التوقيف . (٥)

(١) الفصول في الاصول للحصاص ، ١١٣ ؛ العدة لابن يعلى ، ٤ / ١٤١٢ .

(٢) تيسير التحرير لامير بادشاه ، ٤ / ١٠٣ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ٤١٥ .

(٣) الاحكام للآمدى ، ٤ / ٦٤ ؛ المحصول للرازى ، ٢ / ٢ - ٤٧٧ .

(٤) (٥) العدة لابن يعلى ، ٤ / ١٤١٢ - ١٤١٣ ؛ العبد شرح الممتهى ، ٢ / ٢٥٥ .

٤- أننا إنما نقول بالقياس حيث ظفرنا بالمعنى الذى لأجله ثبت الحكم فحيث
تعذر ذلك ، وكان تعبدًا فإننا لانقيس ، فلا يرد علينا مواطن التعبد .
(١)

المذهب الرابع :

بعد استعراض المذاهب ، وأدلتها ، ثم مناقشة أدلة المانعين ، يظهر
أن المذهب الرابع ، هو مذهب الجمهور الذى يرى أن القياس يجرى فى
الحدود والكفارات التى عقل معناها . أما ما لا يعقل معناه فلا يجرى فيه
القياس ، وذلك لأن القياس يكون حيث يعقل المعنى ، أما وأن المعنى
قد عقل فإن القياس يجرى فى الحدود والكفارات كما يجرى فى غيرها من
الأحكام ، وإلا فما الفرق بين جريانه هناك وجريانه هنا .

(١) شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ٤١٥ ، روضة الناظر لابن قدامة ، تحقيق
سيف الدين الكاتب ، ٣٠٥ .

الفصل الثالث

=====

القياس في الأسباب والشروط

ويشمل تمهيدا ومبحثين:-

المبحث الاول : القياس في الأسباب والشروط عند ابن حجر.

المبحث الثاني : القياس في الأسباب والشروط عند الاصوليين.

تمهيد

معنى القياس فى الأسباب والشروط ، أن يجعل الشارع بالنص أو الإجماع ، وصفا سببا لسحكم ، كجعل الزنى سببا للرجم أو الجلد ، أو يجعل وصفا شرطيا لحكم ، كجعل النية فى التيمم شرطا لصحة الصلاة . فهل يجوز أن يقاس اللواط على الزنى ويجمع ل سببا مثله فى إيجاب الحد ، وهل يجوز أن تقاس النية فى الوضوء كشرط فى صحة الصلاة على النية فى التيمم ؟ فاختلف العلماء فى جريان القياس فى هذه الأمور . وفى هذا الفصل - بتوفيق من الله تعالى - سنجيب على هذه التساؤلات .

لا شك فى أن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يتطرق للخلاف القائم بين العلماء ، وتحقيق آراءهم فى جريان القياس فى هذه الأمور ، ولكن المتصفح للفتوح يلاحظ من خلال إيراد ابن حجر أمثلة حول هذه الأمور يدرك أنه يسلك مسلك المجيزين ما توفرت الشروط الصحيحة لجريان القياس فى هذه الأمور . ولذا سنقتصر فى هذا المبحث على ذكر هذه الأمثلة ، التى تدل على جريان القياس فى الأسباب والشروط عند ابن حجر والله أعلم .

المبحث الأول : القياس في الأسباب والشروط عند ابن حجر :

أولاً: الأسباب :

١- قال عمر لم سعد : لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة . قال : أما

أنا فأمد نفسي الأوليين وأحذف في الآخرين

فان البخاري (باب يغزول في الأوليين) أي من صلاة العشاء ،

ووجهه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله " علتي العشاء "

أو العشي " وإما للإحاطة بالعشاء بالظهر والعصر لكون كل منهما رباعية^(١).

٢- من أسرعى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما من الناس

من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بغنى

رحمته إياهم " .

هل يلتحق بالعمارة من بلغ مجنوناً مثلاً واستمر على ذلك فمات ؟

فيه نظر لأن كونهم لا اثم عليهم يقتضى الإلحاق ، وكون الإمتحان بهم يخسف

بموتهم يقتضى عدمه ، ولم يقع التقيد في طرق الحد يث بشدة الحب ولا عدمه ، وكان

القياس يقتضى ذلك لما يوجد من كراهية بعض الناس لولده وتبرمه منه ولا سيما من كان

ضيق الحال ، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة تهيئ به الحكم وإن تخلف بعض

الإفسراد . (٢)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٠ / ٢٣٧ - ٢٥١ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣ / ١١٨ (١٢٠٤) ، عمالقار ، ٨ / ٢٠ .

٣ - عن عبد الله قال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوعظك

فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وعكا شديدا . قال : أجل ، إني أوعك
كما يوعك رجالان منكم قلت : ذلك بأن لك أجريين . قال : أجل : ذلك
كذلك ، ما من مسلم يصيبه آفة - شوكة فما فوقها - إلا كفر الله بها سيئاته
كما تحط الشجرة ورقها .

قال البخاري : (باب : أشد الناس بلاء الأنبياء ، ثم الأمثل فالأمثل) .
ووجه دلالة حديث الباب على الترجمة من جهة قياس الأنبياء على نبيينا
محمد صلى الله عليه وسلم والحق الأولياء بهم لقربهم وإن كانت درجاتهم
منحطة عنهم ، والسرفيه أن البلاء على معايلة النعمة . فمن كانت نعمة الله عليه أكثر
كان بلاؤه أشد ، ومن ثم ضعف حد الحر على العبد . (١)

ثانيا : الشروط

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دما وأميطوا
عنه الأذى » . وذكر الحلبي أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر
أن المقصود إستبفاء النفس فأشبهت الدية ، وفواه ابن القيم بالحدس
الوارد في أن من أعتق ذكرا أعتق كن عضو منه ، ومن أعتق جاريته كذلك
إلى غير ذلك مما ورد . ويحتمل أن يكون ذلك الوقت ما تيسر العدد . واستدل
بإطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الاغذية
وفيه وجهان للشافعية ، وأصحها يشترط وهو بالقياس لا بالخبر . (٢)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري : ١٠ / ١١١ - ١١٢ ، عمدة القاري : ٢١ / ٢١٢ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري : ٩٠ / ٥٩٢ .

البحث الثاني : القياس في الأسباب والشروط عند الأصوليين :

المطلب الأول : المذاهب :

المذهب الأول : ذهب أكثر الشافعية والحنابلة ، إلى أن القياس يجري في الأسباب والشروط ما دامت متحققة ، وذهب بعض الحنفية كفخر الإسلام وأتباعه ، إلى الجواز بشرط أن يوجد لها أصل في الشرع ، كالقتل بالسيف فإنه أصل للقتل بالفعل ، فإن لم يوجد لها أصل فلا يجيز القياس . (١)

المذهب الثاني : ذهب أكثر الحنفية ، والآمدي ، وابن الحاجب ، والبيضاوي إلى أن القياس لا يجري فيها ، وهذا هو المشهور عند القرافي المالكي . (٢)

المطلب الثاني : أدلة المذاهب :

أدلة المذهب الأول :

١- إقامة أسباب للأحكام ، من الأحكام الشرعية فيمكن الوقوف على علته ، كجعل الزنى سببا لوجوب الحد بعلّة أنه إيلاج فرج محرم بالقطع مشتبه بالطبع ، وهذه العلة لسبب الأول وهو الزنى متحققة في السبب الثاني المقيس وهو اللواط ، فيأخذ حكم الأول ويكون سببا موجبا للحد مثل الزنى .

٢- ثبت القياس في الأسباب ، وذلك كقياس القتل بالمثل على القتل بالحدود في كونه سببا لوجوب القصاص في الأسباب ، وقياس اللواط على الزنى في كونه سببا في وجوب الحد .

- (١) المستصفى للفرزالي ، ٣٣٢/٢ ؛ الإبهاج في شرح المنهاج للسيكي ، ٢٩/٣ ؛ تخريج الفروع على الأصول ، للإمام محمود بن أحمد الزنجاني ، الطبعة الخامسة ، تحقيق : محمد أديب صالح (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤) ٣٠٩ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ٢١٨/٤ ؛ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، لابن عبد الشكور ، ٣١٩/٢ ؛ ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٩٥٠ .
- (٢) الأحكام للآمدي ، ٦٥/٤ ؛ منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ، ١٩١ ؛ نهاية السؤل للسنوي ٣٣/٣ ؛ شرح تنقيح الفصول ، ٤١٤ .

٣- القول بأن القياس حجة في إثبات الحكم ، وليس بحجة في إثبات السبب والشرط قول لا معنى له ، لأنه إن كان المراد بالقياس معرفة علة الحكم عن طريق الإجتهااد فذلك جائز في السبب والشرط كما هو جائز في الحكم ، لأن المعرفة في الجميع لا تختلف وإن كان المراد أنه لا يتمم الجمع بين الأصل والفرع إلا في الحكم فذلك باطل ، لأن تصور ذلك يحصل فيهما كما يحصل في الحكم وإن كان المراد أن القياس ليس مثبتا بل هو معرف ، فذلك صحيح وكما هو معرف للحكم فإنمسه معرف للسبب والشرط فلا أساس للتفريق بين الإحتجاج بالقياس في الحكم دون السبب والشرط . (١)

أدلة المذهب الثاني :

١- علة كون الزنى سببا لوجوب الحد هو كونه إيلاج فرج محرم في فرج محرم قطعاً مشتهى ، وهذه العلة قد رمن الحكمة معلوم ثبوته في السبب الأول المقيس عليه الذى هو الزنى وغير معلوم ثبوته في السبب الثانى الذى هو اللواط وذلك لأن اللواط مختلف عن الزنى ، والحكمة منضبطة ، لأن قدر تحققها في الزنى وفي اللواط لا يعلمه إلا الله تعالى ، فمن الجائز أن يختلف قدر الحكمة فيها وعلى ذلك فلا يمكن قياس اللواط على الزنى لإثبات حكم أنه سبب في الحد كالزنى ، لأن القياس يقوم على الاشتراك في العلة ، وهو غير موجود فلا يمكن الاشتراك في الحكم لأنه مبنى على الاشتراك في العلة .

(١) شفاء الغليل للغزالي ، ٦٠٣ ؛ الوصول إلى الأصول ، أحمد بن برهان البغدادى ، الطبعة الاولى ، تحقيق : د . عبد الحميد على أبو زينيد (الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤) ٢ / ٢٥٦ ؛ شرح المعتمد على المختصر ، ٢ / ٢٥٥ ؛ ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٩٥ ؛ فواتح الرحموت بشرح مسلم الشبوت لابن عبد الشكور ، ٢ / ٣١٩ .

- ٢- فقياس أحد السببين على الآخر ، لإثبات اشتراكها في حكم السببية لهما لا بد وأن يكون ذلك قائما على اشتراكها في الحكمة التي كانت علة للحكم بسببية السبب الأول فالوفاط لا يكون سببا بقياسه على الزنى إلا بإشتراكه في الحكمة التي هي العلة في الحكم على الزنى بأنه سبب لوجود الحد ، هذه الحكمة إما تكون منضبطة جلية بذاتها ، وبضابط لها ، وإما أن تكون خفية مضطربة ، فإن كانت الحالة الأولى ، كانت الحكمة هي المثبتة للحكم ، وكانت هي السبب ولا حاجة إلى إثبات الحكم باستناده إلى خصوص المقيس عليه والمقيس ، فالزنى والوفاط لا يسند إليهما وجود الحد ، بل يسند إلى الإيلاج من الفرج محرم في فرج محرم قطعاً مشتبهين طبعاً ، ويكون كل من الزنى والوفاط فرداً من أفرادها فقط غير مستقل بالسببية ، فالقياس في الأسباب يؤدي إلى إخراجها عن النسبية وإن كانت الحالة الثانية فلا يمكن القياس إجماعاً لإحتمال بين الأصل والفرع ، فيؤدي ذلك إلى التفاوت في الحكم ، لأن الحكم يختلف باختلاف الأحوال .
- ٣- القياس في الأسباب والشروط المقصود منه إثبات الأحكام والأحكام تقوم على جامع مشترك يجمع بين الأصل والفرع ، فلا حاجة إلى قياس أحد السببين أو الشرطين على الآخر ، فسقياس الوفاط على الزنى مثلاً هو قياس في وجوب الحد في الوفاط على وجوبه في الزنى بجامع الوصف المشترك ، وهو الإيلاج فرج محرم في فرج محرم مشتبه ، وقياس الوضوء على التيمم إنما هو في اعتبار النية ، بجامع أن كلا منهما طهارة لازمة للصلاة وليس القياس في الاشتراط .
- ٤- لا يجرى القياس في الأسباب ، لأنه لا يحتمل قياس طلوع الشمس في إيجابها للعبادة على غروبها . (١)

(١) الأحكام للآمدى ، ٤ / ٦٥ ؛ منتهى الوصول والامل ، ١٩١ ؛ مرقاة المفاتيح المسمى بمرآة الوصول للعلامة ملا خسرو مع حاشية الزميرى (دار الطباعة العمارة) ٢ / ٢٨٧ ، فتاوى الحرمات بشرح مسلم الثبوت للانصارى ، ٢ / ٣١٩ .

المطلب الثالث : المذهب المختار :

بعد إستعراض المذاهب وأدلتها ، يترجح لنا المذهب الأول القائل أن القياس يجرى فى الأسباب والشروط ما دامت متوفرة ، وقد طبق ذلك أبو يوسف ومحمد صاحب الإمام أبى حنيفة فذهبوا إلى وجوب حد الزانى على اللائط لتحقيق نفس العلة التى اقتضت سببيه الزنى للحد فى اللواط ، وقد قان بذلك فخر الإسلام البزدوى الحنفى ، وهذا لأن إثبات حكم الزنى للواط تعنى سببيه اللواط لهذا الحكم ، لأن الحد بسبب الزنى ، فلا يكون ثبوته فى اللواط إلا بسبب اللواط ، ولا تعارض بين أن تكون هناك حكمة جامعة بين حرمة الزنى واللواط وبين أن يكون منها سببا ، فالحكمة التى هى علة لسببيه الزنى هى نفسها العلة لسببيه اللواط ، وإذا كان المقصد من القياس هو بيان الحكم فإن هذا لا يمنع أن وجوب الحد على اللائط سببه اللواط وليس الزنى ، لأن اللواط صورة مختلفة عن الزنى وإن اتفقت معه فى الجامع المشترك إلا أنها منفردة بكونها سببا مغايرا له ، متى وقعت تسببت فى وجود الحد ، مثل الزنى تماما ، وعلى هذا فالقياس ، يجرى لإثبات السببية وتبعها لثبوتها يثبت الحكم . (١)

(١) المستصفى للغزالي ، ٢ / ٣٣٢ ، أصول الفقه للبرديسى ، ٢٩٨ .

الفصل الرابع

القياس في المستثنيات

ويشمل تمهيدا ومبحثين :-

- المبحث الأول : القياس في المستثنيات كما وردت في الفتح .
- المبحث الثاني : القياس في المستثنيات عند الأصوليين .

التمهيد :

من الأحكام ما هو من قبيل العزيمة ، ومنه ما هو من قبيل الرخصة ، أما العزيمة فهي :

ما شرع من الأحكام العامة بإبتداء كوجوب الصلاة فإن ذلك شرع في جميع الأحوال ولجميع المكلفين . ولم يستثن من حكم سبقه فقد شرع بإبتداء .
وأما الرخصة فهي ما شرع من الأحكام في حالات خاصة للتخفيف عن العباد بسبب أعذارهم كما ترخص بيع المعرايا . وهذا الحكم شرع في حالة خاصة وليس في كل الأحوال فهو من الأحكام الإستثنائية فهل يصلح هذا المستثنى أن يكون أعلا يتناس عليه ويعدن حكمه ، أم لا يصلح أن يكون كذلك لأنه رخصة والرخصة لا تتعدى مورد هـ .

وهذا ما سنتعرض إليه في هذا الفصل ، وكما هو الجارى في هذا البحث نذكر ما أورده ابن حجر ثم نذكر ما قاله الأصوليون وبالله التوفيق .

المبحث الأول : القياس في المستثنيات كما وردت في فتح الباري ..

١- عن عبيد الله بن عمر قال حدثني نافع قال : آذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ثم قال صلوا في رحالكم فأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على إثره : ألا صلوا في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر "

أوللتوقيع للشك ، وفي صحيح أبي عوانة " ليلة باردة أو ذات ريح " ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة ، ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط ، وظاهر الحديث إختصاص الثلاثة بالليل ، لكن في السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث " في الليلة المطيرة والغداة القرة " وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه " أنهم مطروا يوما فرخص لهم " ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص بعذر الريح في النهار عريحا ، لكن القياس يقتضي إلحاقه وقد نقله ابن الرفعة وحسبها .

وقوله (في السفر) ظاهره إختصاص ذلك بالسفر وبها أخذ الجمهور لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضي أن يختص ذلك بالمسافر مطلقا ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضور من لا تلحقه . والله أعلم . (١)

(١) صحيح البخاري مع شرح فتح الباري ، ١١٣/٢ ، عمدة القاري ، ٦/٥ ، ١٤٠

٣- باب : إذا قال لا مرأته وهو مكره : هذه أختي ، فلا شيء عليه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " قال إبراهيم لسارة عليها السلام : هذه أختي ، وذلك في ذات الله عز وجل " .

قال ابن بطلان : أراد بذلك رد من أكره أن يقول لا مرأته يا أختي ، وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تميم الهجيمي " مر النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لا مرأته : يا أختية ، فزجره " قال ابن بطلان : ومن ثم قال جماعة من العلماء : يصير بذلك مظاهرا إذا قصد ذلك . فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب اللفظ المشكك . قال : وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة ، لأن إبراهيم إنما أراد بها أخته في الدين ، فمن قال ذلك ونوى أخوة الدين لم يضره . قلت : حديث أبي تميم مرسل ، وقد أخرجه أبو داود من طرق مرسل ، وفي بعضها " عن أبي تميم عن رجل من

قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم " وهذا متصل وذكر أبو داود قبله حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وسارة ، فكأنه وافق البخاري ، وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك إذا كان مكرها لم يضره وتعقبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم إكراه ، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذكر قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياسا على ما وقع في قصة إبراهيم ، لأنه إنما قال ذلك خوفا من الملك أن يغلبه على سارة. (١)

٤- قال بعض الناس لو قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقَالَ : إن قيل له لتقتلن أباك أو ابنك أو لتبيعن هذا العبد أو تقر بدين أو تهيب يلزمه في القياس ولكننا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لا مراية هذه اختى وذلك في الله .

قال ابن بطال : مامعناه أن ظالما لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلا إن لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذا رحم لك ففعل لم يأثم عند الجمهور وقال أبو حنيفة يأثم لأنه ليس مضطرا لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خائفة نفسه لا في غيره ، وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤاخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له إرتكابه قال : وتظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو تهيب هبة أن كل ذلك ينعقد ، كما لا يجوز له أن يرتكب المعصية في الدفع عن غيره ثم ناقض هذا

(١) صحيح البخاري مع شرح فتح الباري ، ٩ / ٣٨٧ ؛ عمدة القاري ٢٠ / ٢٥٠

السعني ، فقال : ولكننا نستحسن ونقول البيع وغيره من المعقود كل ذلك باطل
فخالف قياس قوله بالإستحسان الذي ذكره ، فذلك قال البخاري بعده " فرقسوا بين
كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة " يعني أن مذهب الحنفية في ذي الرحم
بخلاف مذهبهم في الأجنبي ، فلو قيل لرجل : لنقلتم هذا الرجل الأجنبي
أو لتبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم
يلزمه ماعقده ، والحاصل أن أصل أبي حنيفة اللزوم في الجميع قياسا لكن يستثنى من
له منه رحم استحسانا ، ورأى البخاري أن لا فرق بين القريب والأجنبي في ذلك
لحديث " المسلم أخو المسلم " فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ، ولذلك
استشهد بقول إبراهيم " هذه أختي " والمراد أخوة الإسلام ، وإلا فكاح الأخت
كان حراما في ملة إبراهيم ، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه
فلا يلزمه ماعقده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه ، فهو كما لو قيل له لتفعلن
كذا أولنتك فإنه يسعه إتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الإثم . (١)

هـ - قال الزهري : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزل لأنه رجس قال الله تعالى
* أحد لكم الطيبات * (٢)

وجهه ابن التين أن النبي صلى الله عليه وسلم سمي البول رجسا ، وقال تعالى
* ويحرم عليهم الخبائث * (٣) . والرجس من جملة الخبائث ، ويرد على

إستدلال الزهري جواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضا ، ولهذا قال
ابن بطال : الفقهاء على خلاف قول الزهري ، وأشد حال البول أن يكون

(١) صحيح البخاري مع شرح فتح الباري ، ١٢ / ٣٢٤ ، عمدة القاري ٢٤ / ١٠٦ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٥ .

(٣) سورة الاعراف ، الآية ١٥٧ .

في النجاسة والتحريم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولم يختلفوا في جـواز تناولها عند الضرورة ، وأجاب بعض العلماء عن الزهري باحتمال أنه كان يرى أن القياس لا يدخل الرخس ، والرخصة في الميتة لا في البول . قلت : وليس هذا بعيداً من مذهب الزهري ، فقد أخرج البيهقي في " الشعب " من رواية ابن أخي الزهري قال : كان الزهري يصوم يوم عاشوراء في السفر ، ف قيل له أنت تفطر في رمضان إذا كنت مسافراً ، فقال : إن الله تعالى قال في رمضان * فعدة من أيام آخر * ^(١) وليس ذلك لعاشوراء . فان ابن التين : وقد يقال إن الميتة لسد الرمق ، والبول لا يدفع العطش فإن صح هذا صح ما قال الزهري إذ لا فائدة فيه . ^(٢)

(١) سورة البقرة ، الآية ، ١٨٥ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٠ / ٧٨ .

المبحث الثاني : القياس في المستثنيات عند الأصوليين :-

المطلب الأول : المذاهب :

المذهب الأول : يجرى القياس في المستثنيات ما دامت معقولة المعنى الذي به ينقل الحكم من الأصل إلى الفرع وهذا مذهب جمهور الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية .

المذهب الثاني : لا يجوز القياس على المستثنيات مطلقا وهذا مذهب جمهور الحنفية ، والآمدي .

المذهب الثالث : يجوز بشروط ثلاثة :

- ١- تنصيص الشارع على علة حكمه . لأن تنصيصه على العلة كال تصريح بالقياس عليه .
- ٢- أن تجتمع الأئمة على تعليله . فلا يكون من الأحكام التعبدية التي لا تعلل بالإتفاق ولا من الأحكام التي اختلفت في تعليلها .
- ٣- أن يكون القياس عليه موافقا لأصول آخر . وإن كان مخالفا للبعض . (١)

(١) الاقوال الاصولية للكرخي ، ١٠٣ ؛ المعتمد لابي الحسين البصري ، ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٦ ؛ البرهان للجويني ، ٢ / ٨٩٥ ؛ احكام الفصول فـ في احكام الاصول ، أبو الوليد الباين الطبعة الاولى ، تحقيق : عبد الله محمد الجبوري ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩) ٥٧٤ ؛ المستصفى للفرالي ، ٢ / ٣٣٢ ؛ الوصو الى الاصول ، لابن برهسان البغدادي ، ٢ / ٢٤٩ ؛ روضة الناظر لابن فدامة ، تحقيق : سيف الدين الكاتب ، ٢٩٧ ؛ الاحكام للآمدي ، ٤ / ٦٧ ؛ التمهيد في تخرينغ الفروع على الاصول ، للاسنوي ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : محمد حسن هيتو (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤) ٤٦٣ ؛ شرح تنقيح الفصول للفرافي ، ٤١٥ ؛ المسودة لآل تيمية ، ٣٥٦ .

المطلب الثاني : الأدلة :أدلة المذهب الأول :

- ١- أن القياس ثبتت حجتيه وهى حجة مطلقا لم تتغير بنوع معين من الأحكام وللهذا فهو حجة فى الجميع بما فيها الرخص .
- ٢- المستثنى بعد إستثنائه يصير أملا قائما بذاته لأن حكمه ثبت بالنص فيقاس عليه حيث عقل المعنى الذى بنى عليه حكمه . (١)

أدلة المذهب الثانى :

- ١- الرخص منح من الله تعالى شرعت فى أحوال معينة تيسيرا على الخلق فلا تتعدى مورد ها بأن يقاس عليها .
- ٢- أن الرخص مخالفة للدليل ، فالقول بالقياس عليها يؤدى إلى كثرة مخالفة الدليل ، فوجب أن لا يجوز . (٢)

أدلة المذهب الثالث

- ١- نص الشارع على علة الحكم . مثل التصريح بالقياس عليه .

- (١) الملصق فى اصول الفقه ، ابواسحاق الشيرازى الطبعة الثالثة (مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٧٧ - ١٩٥٧) ٥٤ ؛ المحصول للرازي ، ٢ / ٢ - ، ٤٧١ - ٤٧٤ ؛ نشر البنود على مراقى السعود ، عبد الله بن ابراهيم الشنقطى ، الطبعة الاولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٩ - ١٩٨٨) ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ .
- (٢) الوصول الى الاصول لابن برهان ٢ / ٢٥٤ ؛ المحصول للرازي ٢ / ٢ ، ٤٧٦ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ٤١٦ ؛ شرح التلويح على التوضيح للتفتازانى ٢ / ٥٧ .

٢- إجماع الأمة على تعليل الحكم دليل على أنه ليس من الأحكام التعبدية التي لا تتعلل بالإتفاق ولا من الأحكام التي تختلف في تعليلها. (١)

المطلب الثالث : المذهب المختار:

بعد استعراض المذاهب في جريان القياس في المستثنيات وأدلتهم يترجح لدينا مذهب اليه أصحاب المذهب الأول فالمستثنى عن قاعدة القياس منقسم إلى ما عقل معناه ، وإلى ما لا يعقل ، فالأول يصح أن يقاس عليه ما دام المعنى الذي من أجله رخص الشارع في الحكم موجودا ، تحقيقا لما قصد به الشارع من تيسير . وأما ما لا يعقل معناه لم يقس عليه لأن معرفة المعنى من شرط القياس في المستثنى والله أعلم .

(١) الاقوال الأصولية للكركي ، ١٠٣ ؛ المعتمد لابن الحسين البصري ، ٢ / ٢٦٢ ؛ نهاية السؤل ، ٣ / ١٢١ ؛ ارشاد الفحول ، ١٨١ .

الفصل الخامس

=====

القياس في العقليات

ويشمل تمهيدا ومبحثين :

المبحث الأول : القياس في العقليات عند ابن حجر

المبحث الثاني : القياس في العقليات عند الأصوليين .

التمهيد

اختلف العلماء في جريان القياس في العقليات ، وضابط ذلك أن مدار القياس على ادراك الجامع بين الأصل والفرع، وبناء عليه فإن القياس يجري في العقليات إذا تحقق الجامع كما يجري في الشرعيات ، وذلك كإلحاق الغائب بالشاهد بجامع من العلة ، أو الحد ، أو الشرط ، أو الدليل ، والمعنى بالشاهد هو المخلوقات. ومن منع جريان القياس في العقليات قال إن القياس شرعي فلا يدل إلا على قضية شرعية . وهذا ما سنتناوله في فصلنا هذا بحول الله تعالى ، وكما هو المعتاد نبدأ بما أورده ابن حجر - رحمه الله - في الفتح ، ثم نذكر خلاف الأصوليين وأدلة كل مذهب .

المبحث الأول : القياس في العقليات عند الحافظ ابن حجر :

١- عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : اطلع النبي صلى الله عليه وسلم على أهل القليب فقال : وجدتكم ما وعد ربي حقاً فقيل له أتدعو أمواتاً فقال : ما أنتمم بأسمع منهم ولكن لا يجيبون .

أما استدلال عائشة رضى الله عنها بقوله تعالى * إنا لا نسمع الموتى (١) فقالوا معناها لا تسمعهم سمعاً ينفعهم ، أولاً تسمعهم إلا أن يشاء الله . وقال السهيلي : عائشة لم تحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم ، فغيرها ممن حضر أحفظ للفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قالوا له : " يا رسول الله أتخاطب قوماً قد جيفوا ؟ فقال : ما أنتم بأسمع لما أقول منهم " قال : وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالسين جازاً أن يكونوا سامعين إما بآذان رؤسهم كما هو قول الجمهور أو بآذان الروح على رأى من يوجه السؤال إلى الروح من غير رجوع إلى الجسد .

قال : وأما الآية فإنها كقوله تعالى * أفأنت تسمع البصم أو تهدي العمى (٢) أى أن الله هو الذى يسمع ويهdy . انتهى . وقوله : إنها لم تحضر صحیح لكن لا يقدح ذلك فى روايتها لأنه مرسل صاحبى وهو محمول على أنها سمعت ذلك من حضره أو من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ، ولو كان ذلك قادحاً فى روايتها لقدح فى رواية ابن عمر فإنه لم يحضر أيضاً ، ولا مانع أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال اللفظين معاً فإنه لا تعارض بينهما . وقال ابن التين :

(١) سورة النمل الآية ٨٠ .

(٢) سورة الزخرف الآية ٤٠ .

لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك ، لكن
 إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى * إنا عرضنا الأمانة^(١)
 الآيه ، وقوله تعالى : * ... فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها *^(٢) الآية ...
 وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السوءال في القبر يقع على
 البدن فقط ، وأن يخلق فيه إدراكا بحيث يسمع ويعلم ويلذ ويألم . وذهب ابن حزم
 وابن هبيرة إلى أن السوءال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد ، وخالفهم
 الجمهور فقالوا : تعود الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث ، ولو كان
 على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتفرق
 أجزاؤه ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ويقع عليه السوءال ، كما
 هو قادر على أن يجمع أجزائه . والحامل للقائلين بأن السوءال يقع على الروح فقط
 أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إقعداد ولا غيره ، ولا ضيق في
 قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور كالمعلوب . وجوابهم أن ذلك غير ممتنع في القدرة
 بل له نظير في العادة وهو النائم فإنه يجد لذة وألما لا يدركه جليسه ، بل اليقظان
 قد يدرك ألما أو لذة لما يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى المفسر
 من قياس الغائب على الشاهد وأحوال ما بعد السوت على ما قبله ، والظاهر أن الله
 تعالى عرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم بإبقاء عليهم لئلا
 يتدافنوا ، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور الملكوت إلا من شاء الله .
 وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب الجمهور كقوله صلى الله عليه وسلم : " إنه ليسمع خفق

(١) سورة الاحزاب ، الآية ٧٢ .

(٢) سورة فصلت ، الآية ١١ .

نعالهم " وقوله صلى الله عليه وسلم " تختلف أضلاعه لضمة القبر " وقوله صلى الله عليه وسلم " يسمع صوته إذا ضربه بالمطراق " وقوله صلى الله عليه وسلم " يضرب بين أذنيه " وقوله صلى الله عليه وسلم " فيقعد انه " وكل ذلك من صفات الأجساد .
 وذهب أبو الهذيل ومن تبعه إلى أن السميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بين النفختين ، قالوا وحاله كحال النائم والمغشى عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره إلا بعد الإفاقة ، والاحاديث الثابتة في السؤال حالة تولى أصحاب السميت عنه ترد عليهم (١) .
 ٢- عن عامر رضى الله قال : " كان ابن عمر إذا حيا ابن جعفر قال : السلام عليك يا ابن ذى الجناحين " .

إن النسفي روى عن البخارى أنه يقال لكل ذى ناحيتين جناحان ، وأتته أشار إلى الجناحين في هذه القصة ليسا على ظاهرهما . وقال السهيلي : قولسه جناحان ليسا كما يسبق إلى الوهم كجناحي الطير وريشه لأن الصورة الآدمية أشرف الصور وأكملها ، فالمراد بالجناحين صفة ملكية وقوة وروحانية أعطيها جعفر . وقد عبر القرآن عن العضد بالجناح توسعا في قوله تعالى :

* وأصم إليك جناحك ... * (٢) وقال العلماء في أجنحة السلائك : إنها صفات ملكية لا تفهم إلا بالمعانية ، فقد ثبت أن لجبريل ستائة جناح ولا يعهد للطير ثلاثه أجنحة فضلا عن أكثر من ذلك ، وإذا لم يثبت خبر في بيان كيفية فتؤ من بها من غير بحث عن حقيقتها ، انتهى . وهذا الذى جزم به في مقام المنع والذى نقله العلماء ليس صريحا في الدلالة لما ادعاه ، ولا مانع من الحمل على الظاهر إلا من جهة ما ذكره من المسهود ، وهو من قبيح أساس الشائب على الشاهد وهو ضعيف ، وكون الصورة البشرية أشرف الصور لا يمنع من حمل الخبر على ظاهره ، لأن الصورة باقية . وقد روى البيهقي فى

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٢٣٢/٣ - ٢٣٥ ، عمدة القارى للمعنى ، ٢٠٢/٨ .
 (٢) سورة القصص الآية ٣٢ .

الدلائل من مرسل عاصم بن عمر بن قتادة أن جناح بن جعفر من ياقوت. وجاء في جناح بن جبريل أنهما لؤلؤ أخرجه ابن منده في ترجمة ورقه . (١)

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة منهم خبيب الأنصاري فأخبرني عبيد الله بن عياض أن ابنة الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا استعمار منها موسى يستحد بها فلما خرجوا من الحرم ليقتلوه قال خبيب الأنصاري :

ولست أبالي حين أقتل مسلماً على أي شق كان لله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ بيارك على أوصال شلوممزع .

قال البخاري (باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسماء الله عز وجل) .

أي ما يذكر في ذات الله ونعوته من تجويز إطلاق ذلك كأسمائه أو منعه لعدم ورود النص به .

قال الكرمانى " قيل ليس فيه " يعنى قوله ذات الإله دلالة على الترجمة لأنه لم يرد بالذات الحقيقية التى هى مراد البخارى وإنما مراده وذلك فى طاعة الله أوفى سبيل الله ، وقد يجاب بأن غرضه جواز إطلاق الذات فى الجملة . هـ والإعتراض أقوى من الجواب وأصل الإعتراض للشيخ تقي الدين السبكي فيما أخبرني به شيخنا أبو الفضل الحافظ وقد ترجم البیهقي فى الأسماء والصفات ما جاء فى الذات ، وأورد حديث أبي هريرة المتفق عليه فى ذكر إبراهيم عليه السلام " إلا ثلاث كذبات اثنتين فى ذات الله " وحديث ابن عباس رضى الله عنه " تفكروا فى كل شئ ولا تفكروا فى ذات الله " موقوف وسنده جيد ، وحديث أبي الدرداء " لا تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس فى ذات الله " ورجاله ثقات .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ٧٠ / ٥١٥ - ٥١٦ ؛ عدة القارى ، ١٢ / ٢٢٠ .

إلا أنه منقطع ، ولفظ ذات في الآحاد يث المذكورة بمعنى من أجل أو بمعنى حق ومثله قول حسان : وإن آخا الأحقاف إن قام فيهم يجاهد في ذات الإله ويعدل وهي كقوله تعالى * يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله ^(١) فالذى يظهر أن المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمعنى الذى أحدثه المتكلمون ولكنه غير مردود إذا عرف أن المراد به النفس لثبوت لفظ النفس في الكتاب العزيز وقال ابن دقيق العيد في العقيدة : تقول في الصفات المشكلة أنها حق وصدق على المعنى الذى أراد الله ، ومن تأولها نظرنا فإن تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه وإن كان بعيدا توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه . وما كان منها معناه ظاهرا مفهوما من تخاطب العرب حملناه عليه لقوله تعالى : * . . . على ما فرطت في جنب الله ^(٢) فإن المراد به فى استعمالهم الشائع حق الله فلا يتوقف فى حمله عليه وكذا قوله عليه الصلاة والسلام " إن قلب بن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن " ، فإن المراد به إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله ، وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعالى * فاتى الله بنيانهم من القواعد * ^(٣) معناه خرب بنيانهم ، وقوله تعالى : - * إنا نطمعكم لوجه الله * ^(٤) معناه لأجل الله ، وقس على ذلك وهو تفصيل بالغ قل من تيقظ له ، وقال غيره اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لسائر الحقائق ، وذهب بعض أهل الكلام إلى أنهما من حيث أنها ذات مساوية لسائر الذوات ، وإنما تمتاز عنها بالصفات التى تختص بها كوجوب الوجود ، والقدرة التامة والعلم التام ، وتعقب بأن الأشياء المتساوية فى تمام الحقيقة يجب أن يصرح على كل واحد منها ما يصرح على الآخر ، فيلزم من دعوى التساوى المحال ، وبأن أصل ما ذكره

(١) ، (٢) سورة الزمر الآية ٥٦ .

(٣) سورة النحل ، الآية ٢٦ .

(٤) سورة الانسان ، الآية ٩ .

قياس الغائب على الشاهد وهو أجل كل خبط ، والصواب الإمساك عن أمثال
هذه المباحث والتفويض إلى الله في جصيعها والإكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله
في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال
وبالله الموفق . (١)

٤ - عن أبي هريرة رواية قال : « لله تسعة وتسعون اسما - مائة إلا واحدة - لا يحفظها
أحد إلا دخل الجنة ، وهو وتر يحب الوتر » .

قال أبو الحسن القاسمي : أسماء الله وصفاته لا تعلم إلا بالتوفيق من الكتاب
أو السنة أو الإجماع ، ولا يدخل فيها القياس ولم يقع في الكتاب ذكر عدد معين
وشئت في السنة أنها تسعة وتسعون ، فأخرج بعض الناس من الكتاب تسعة
وتسعين اسما ، والله أعلم بما أخرج من ذلك ، لأن بعضها ليست أسماء
يعنى صريحة . (٢)

٥ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يعسرق
الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعا ، ويلجمهم حتى
يبلغ آذانهم .

قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : والظاهر أن المراد بالذراع في الحديث
المتعارف وقيل هو الذراع الملكي ، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظم
السهول فيها ، وذلك أن النار تحف بأرض الموقف وتدنئ الشمس من الرؤس
قدر ميل ، فكيف تكون حرارة تلك الأرض وماذا يرويه من العرق حتى يبلغ
منها سبعين ذراعا مع أن كل واحد لا يجد إلا قدر موضع قدمه ، فكيف تكون
حالة هؤلاء في عرقهم مع تنوعهم فيه ، وإن هذا لما يبهر العقول ويدل على
عظيم القدرة ويقتضي الإيمان بأمور الآخرة أن ليس للعقل فيها مجال

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣٨١-٣٨٣ ، عمدة القاري ، ٩٩/٢٥ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١١ / ٢١٤ - ٢١٧ - ٢٢١ .

ولا يحترض عليها بعقل ولا ثياب ولا عادة ، وإنما يؤخذ بالقبول أو يدخل تحت الإيمان بالغيب . (١)

٦- عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول - :
يجاء بالكافر يوم القيامة فيقال له : أرأيت لو كان لك ملء الأرض ذهباً أكنيت
تفتدى به ؟ فيقول : نعم . فيقال له : قد كنت سئلت ما هو أيسر من ذلك ؟
قال المازري : مذهب أهل السنة أن الله تعالى أراد إيمان المؤمنين وكفر
الكافر ولو أراد من الكافر الإيمان لآمن ، يعنى لو قدره عليه لوقع . وقال
أهل الاعتزال : بل أراد من الجميع الإيمان فأجاب المؤمن وامتنع الكافر
فحلبوا الغائب على الشاهد لأنهم رأوا أن مريد الشر شرير والكفر شر فلا يمسح
أن يريد الباري . وأجاب أهل السنة عن ذلك بأن الشر شرفى حق المخلوقين
وأما فى حق الخالق فإنه يفعل ما يشاء ، وإنما كانت إرادة الشر شراً للنهى
الله عنه ، والبارى سبحانه ليس فوقه أحد يأمره فلا يصح أن تقاس إرادته على
إرادة المخلوقين . (٢)

٧- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - من حديث طويل - حتى إذا فرغ الله
من القضاء بين عباده ، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان
يشهد أن لا إله إلا الله ، أمر الملائكة أن يخرجوهم فيعرفونهم بعلامة أثار
السجود ، وحرّم على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود . . .

قال القاضى عياض : الحديث فيه دليل على أن عذاب المؤمنين المذنبين
مخالق لعذاب الكفار ، وأنها لا تأتى على جميع أعضائهم إما إكراماً لموضع

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، (١١ / ٣٩٢ - ٣٩٥ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، (١١ / ٤٠٠ - ٤٠٤ .

على سبيل التنزيل وإلا فصفت الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين ، وأدلة
السمع طافحة بوقوع ذلك في الآخرة لأهل الإيمان دون غيرهم ، ومنع ذلك في الدنيا^(١)
١٣- قال الله تعالى * سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا *^(٢)
الآية . فقد تمسك بها المعتزلة ، وقالوا إن فيها ردا على أهل السنة ،
والجواب أن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين وهو أن الله خالق
كل مخلوق ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئا ، وإرادة شرط في الخلق
ويستحيل ثبوت المشروط بدون شرطه ، فلما عاند المشركون المعقول وكذبوا
المنقول الذي جاءتهم به الرسل وألزموا الحجة بذلك تمسكوا بالمشيئة والقدر
وهي حجة مردودة لأن القدر لا تبطل به الشريعة وجريان الأحكام على العباد
بأحكامهم فمن قدر عليه بالمعصية كان ذلك علامة أنه قدر عليه العقاب إلا أن
يشاء يفرله من غير المشركين ، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على
أنه قدر عليه بالثواب ، وحرف المسئلة أن المعتزلة قاسوا الخالق على المخلوق
وهو باطل ، لأن المخلوق لوعاقب من يطعه من أتباعه عد ظالما لكونه ليس
مالكا له بالحقيقة ، والخالق لوعذب من يطعه لم يعد ظالما لأن الجميع
ملكه فله الأمر كله يفعل ما يشاء ولا يستل عما يفعل .^(٣)

١٤- عن ابن مسعود رضي الله عنه : إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات شيئا
فإذا فرغ عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا ماذا قال ربكم قالوا :
الحق . عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال :
إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٣ / ٤٢٦ .

(٢) سورة الانعام ، الآية ١٤٨ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٣ / ٤٤٩ .

سلسلة على عفوان .

إن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتا فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للطنك
الآتى بالوحي أو لأجنحة الملائكة وإذا احتمل ذلك لم يكن نصا فى المسئلة . وهذا
حاصل كلام من ينفى الصوت من الأئمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحدا من ملائكته
ورسله كلامه بل ألهمهم إياه ، وحاصل الإحتجاج للنفى الرجوع إلى القياس على
أصوات المخلوقين لأنها التى عهد أنها ذات مخارج ، ولا يخفى ما فيه إن الصوت
قد يكون من غير مخارج كما أن الروءية قد تكون من غير اتصال أشعة . . . لكن تمنع
القياس المذكور ، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق ، وإذا ثبت ذكر الصوت
بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به . (١)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٣ / ٤٥٣ - ٤٥٨ .

المبحث الثاني :: القياس في العقليات عند الأصوليين :

المطلب الأول : المذهب :

المذهب الأول : ذهب أكثر المتكلمين إلى جواز القياس في العقليات إذا تحقق فيها جامع عقلي ، وأمثلة المعنى الجامع في القياس عند إجرائه في العقليات هي ما يلي : :-

١- مثال الجامع العقلي : أن يقال العالمية - أي كون الشخص عالما - فسي المخلوقات - وهو ماسمونه الشاهد - علمها العلم ، فهي تكون كذلك فسي الغائب وهو الله سبحانه وتعالى ، ومقتضى هذا القياس ثبوت العلم لله تعالى لا تصافه بالعالمية .

٢- الجامع العقلي بالحد (أي بالتعريف) : أن يقال : العالم الشاهد هو من ثبت له العلم ، فالعالم الغائب : هو من ثبت له العلم كذلك .

٣- الجامع العقلي بالدليل : أن يقال : إتيان الشيء والتخصص فيه يدلان فسي الشاهد على العلم والإرادة ، فهما في الغائب يدلان عليهما أيضا .

٤- الجامع العقلي بالشرط : شرط اتصاف المخلوق المشاهد بالعلم والإرادة هو الحياة فكذا الخالق سبحانه وتعالى غير المشاهد .

المذهب الثاني : لا يجوز القياس في العقليات وهذا مذهب جماعة منهم الإمام الفزالي ، والإمام الرازي . (١)

(١) البيع للشيرازي ، ٥٢ ؛ شفاء الغليل للفزالي ، ٦٣٥ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافي ، ٤١٢ ؛ الإيهام في شرح المنهاج ، ٣ / ٣١ ؛ نهاية السؤل للأسنوي ، ٣ / ٣٢ ، تيسير التحرير على التحرير لا مبر بادشاه ، ٣ / ٣٨٥ ؛ حاشية المطار على جمع الجوامع ، ٢ / ٢٤٩ .

المطلب الثاني : الأدلة :أدلة المذهب الأول :

الأدلة التي بها تثبت حجية القياس لم تفرق بين الشرعيات وغيرها كالعقليات
فثبتت حجية القياس في الجميع دون أى تفريق .

أدلة المذهب الثاني :

- ١- لا يجوز أن يثبت بالقياس الشرعى القضايا العقلية لأن القياس دليل شرعى
فلا يدل إلا على قضية شرعية .
- ٢- المطلوب فى المسائل العقلية هو اليقين والقياس لا يفيد ، وعلى ذلك لا يجرى
فيها .
- ٣- لا حاجة فى العقليات لأنه يستغنى عنه بالأدلة المنطقية . (١)

المطلب الثالث : المذهب المختار :

بعد إستعراض المذاهب وأدلتها ، يروج لدينا ما ذهب إليه أكثر المتكلمين
من صحة جريان القياس فى العقليات حيث وجد الجامع العقلى وهو الذى به
يكون القياس فى غير العقليات فلم لا يكون به فيها . والقول بأن القياس لا يفيد
اليقين غير مسلم لأن اليقين يحصل فى أحيان وعدم حصوله فى أحيان أخرى
ليس دليلاً على عدم حصوله مطلقاً . والقول بالإستغناء بالأدلة المنطقية عن
القياس بما يمنع جريانه فى العقليات ، كلام غير مقبول لأن وجود القياس
بجانب الدليل المنطقى يفيد الترجيح عند تعارض الأدلة فالقياس لا يستغنى عنه .

(١) شرح اللمع للشيرازى ، ٢ / ٧٥٧ ؛ حاشية البناتى على جمع الجوامع ، ٢ /
٢٠٧ ؛ حاشية الزمى على شرح مرقاة الموعول ، ٢ / ٣٨٧ ؛ حاشية
المطار على جمع الجوامع ، ٢ / ٢٤٩ .

الفصل السادس

=====

من له أن يقتبس (شروط المجتهد)

ويشمل تمهيد ومبحثين :

المبحث الأول : شروط المجتهد كما وردت في الفتح.

المبحث الثاني : شروط المجتهد عند الأصوليين.

تتمهله :

شرط العلماء لمن أراد أن يقيّم بعض الشروط ، وإن كانت هذه الشروط هي نفسها شروط المجتهد كما جاءت في كتب الأصول لأن بعض الأئمة لم يفرق بين الإجتهد والقياس ، فذكر شروط من له أن يقيّم وهي نفسها شروط المجتهد ، وقرر أن الإجتهد هو القياس ، ومن هو "الإمام الشافعي" (١) - رحمه الله - ذكر شروط من يقيّم وهي نفسها شروط للمجتهد - كما سنبينه في هذا الفصل - وكأن ابن حجر - رحمه الله - أقره على ذلك لأنه لم يعلق أثناء نقله للكلام على شروط من يقيّم ، أنها هي شروط المجتهد .

ومما سبق سنستعرض في هذا الفصل لهذه الشروط ، وكما هو المتبع نذكر ما أورده ابن حجر في الفتح ، ثم نذكر بعد هذا ما جاء في كتب الأصول . والله الموفق .

(١) الرسالة ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : أحمد شاكر
(دار النشر (بدون)) ٥٠٩ .

المبحث الأول : شروط من له أن يقيس كما جاءت في الفتح :

- ١- لا يقيس إلا من جمع الالة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه .
- ٢- ويستدل على ما احتل التأويل بالسنة أو بإجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماع فبالقياس على ما في الكتاب .
- فإن لم يكن فبالقياس على ما في السنة ، فإن لم يكن فبالقياس على ما اتفق عليه السلف وإجماع الناس .
- ٣- ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس ، واختلاف العلماء ، ولسان العرب .
- ٤- ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ، ليفرق بين المشتبهات ولا يعجل .
- ٥- ويستمع ممن خالفه ليتنبه لذلك على غفلة إن كانت .
- ٦- وأن يبلغ غاية جهده ، وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال .

قال ابن حجر :

وقد ذكر الشافعي شرط من له أن يقيس فقال : يشترط أن يكون عالما بالأحكام من كتاب الله تعالى . وناسخه ومنسوخه ، وعامه وخاصه ، ويستدل على ما احتل التأويل بالسنة وبالإجماع ، فإن لم يكن فبالقياس على ما في الكتاب فإن لم يكن فبالقياس على ما في السنة ، فإن لم يكن فبالقياس على ما اتفق عليه السلف وإجماع الناس ، ولم يعرف له مخالف قال : ولا يجوز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه ، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ، ولسان العرب ، ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات ولا يعجل ، ويستمع

من خالفه لتنبه بذلك على غفلة إن كانت وأن يبلغ غاية جهده وينصرف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال ، والإختلاف على وجهين فما كان منصوباً لم يحل فيه الإختلاف عليه ، وما كان يحتمل التأويل أو يدرك قياساً فذهب المتأول أو القائل إلى معنى يحتمل وخالفه غيره ، لم أقل أنه يضيق عليه المخالف للنص ، وإن اقتص من له القياس فاختلفوا وسع كلا أن يقول بمبلغ إجهاده ، ولم يسعه إتباع غير ه فيما أداه إليه إجهاده ، وقال ابن عبد البر - في بيان العلم - بعد أن ساق هذا الفصل - قد أتى الشافعي رحمه الله في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء والله السوفق . (١)

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ١٣ / ٢٩٧ .

المبحث الثاني : شروط من له أن يقبس عند الأعوليين أو شروط المجتهد :

يشترط في المجتهد - أي المطلق - الشروط التالية :

١- أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة ^(١) ، ولا يقبس إلا من جمع الألة التي له القياس بها ، وهى العلم بأحكام كتاب الله : فرضه ، وأدبه ، وناسخه ومنسوخه ، وعامه ، وخاصه ، وإرشاده ^(٢) . ولا يشترط معرفة جميع الكتاب بل ما يتعلق به الأحكام منه ، وهو مقدار خمسمائة آية ، ولا يشترط له كذلك حفظها عن ظهر قلبه بل أن يكون عالماً بمواضعها ^(٣) . ومعرفة الكتاب متناوياً ومعنى وحكاماً لأنه أساس الأحكام ، ثم معرفة الكتاب كله ليست شرطاً بل القدر الذى له تعلق بالأحكام ، وإلى تقديره أشار بقوله (وقيل بقدر خمسمائة آية) ^(٤) . " ودعوى الإنحصار فى هذا المقدار إنما هى باعتبار الظاهر للقطع بأن فى الكتاب المعزى من الآيات التى تستخرج منها الأحكام الشرعية أضعاف أضعاف ذلك بل من له فهم صحيح وتدبر كامل يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرد القصص والأمثال . قيل لعلهم قصدوا بذلك الآيات على الأحكام دلالة أولوية بالذات لا بطريق التضمن والإلتزام . ^(٥) "

٢- أن يعرف أحاديث الأحكام لفظة وشريعة ، ولا يلزم حفظها ولا حفظ جميع أحاديث السنة ، وإنما يكون متيماً من الرجوع إليها عند الاستنباط ، وقد نقل عن الإمام أحمد - رحمه الله - " أن الأصول التى يدور عليها العلم عن النبى

(١) إرشاد الفحول للشوكانى ، ٢٢٠ .

(٢) الرسالة للشافعى ، ٥٠٩ ، - ٥١٠ .

(٣) المستصفى للفرزلى ، ٢ / ٣٥٠ - / ٣٥١ .

(٤) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت بهامش المستصفى ، ٢ / ٣٦٣ .

(٥) إرشاد الفحول للشوكانى ، ٢٢٠ .

على الله عليه وسلم ينبغي أن تكون ألفا ، أو ألفا ومائتين ^(١) . هـ . وهذا التحديد غير دقيق لأنه قل حديث يخلو عن دلالة حكم شرعي .

وأما معرفة معاني أحاديث الأحكام لغة : فبأن يعرف معاني المفردات والمركبات وخصوصها في الإفسادة ، فيفتقر إلى اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان اللهم إلا أن يعرف ذلك بحسب السليقة .

وأما معرفتها شريعة : فبأن يعرف المعاني المؤثرة في الأحكام مثلاً ومعرفة أقسام اللفظ من عام وخاص ومشارك ومجمل ومفسر وغير ذلك ، ومعرفة أوجه دلالة على المعنى من عبارة وإشارة ودلالة إقتضاء ، أو منطوق ومفهوم . ^(٢)

" والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن والمعول عليها كالصحيحين وبقية السنن : سنن أبي داود والترمذي ، النسائي وابن ماجه ، وما يلحق بها مشرفاً على ما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات والكتب التي التزم مصنفوها الصحة . حتى لا يلجأ المجتهد إلى القول بالرأى أو القياس مع وجود النص .

وأن يكون ممن له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف ، وليس ممن الشرط أن يكون حافظاً لحال الرجال عن ظهر قلب ، بل المعتبر أن يتمكن بالبحث في كتب الجرح والتعديل " . ^(٣)

٣- معرفة النسخ والمنسوخ من القرآن والسنة ، في آيات - وقدرت بسنت وستين آية في القرآن الكريم - وفي أحاديث مخصوصة ، حتى لا يعتمد على المنسوخ المتروك مع وجود النسخ ، فيؤثر به إجهاده إلى ما هو باطل ،

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ، لابن بدران ، ٣٧٠ .

(٢) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ، ٢ / ١١٧ .

(٣) إرشاد الفحول للشوكاتني ، ٢٢١ ؛ المستصفى للفضالي ، ٢ / ٣٥٣ ؛ شرح

الكوكب المنير لابن النجار ، ٤ / ٤٦١ .

ولا يشترط معرفة جميعه وحفظه ، وإنما يكفيه في كل واقعة يفتى فيها بآية أو حديث أن يعلم أن ذلك الحديث وتلك الآية محكمان . ويكفيه في هذا أن يرجع إلى ما كتب في هذا الموضوع . (١)

٤- يشترط فيه أن يكون عالماً بالمجمع عليه والمختلف فيه حتى لا يفتى بخلاف ما أجمع عليه فيكون قد خرق الإجماع . وليس من اللازم أن يحفظ جميع مواقع الإجماع والخلاف ، بل في كل مسألة يفتى فيها ينبغي أن يعلم فتواه ليست مخالفة للإجماع . (٢)

٥- أن يعلم علوم اللغة العربية من لفظة وعرف ومعان وبيان ، وأساليب ، لأن الكتاب والسنة عربيان ، فلا يمكن إستنباط الأحكام منهما إلا بفهم كلام العرب . والمراد من هذا الشرط ليس البلوغ في إتقان اللغة إلى درجة الخليل والمبرد ، ولا أن يعرف جميع اللغة ويتعمق في النحو ، وإنما ينبغي معرفة القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الإستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقة ومقيدة ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومفهومه وذلك في القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ، ويستولى به على مواقع الخطاب ، ودرك حقائق المقاعد منه . (٣)

-
- (١) روضة الناظر لابن قدامة ، تحقيق سيف الدين الكاتب ، ٣١٩ ؛ شرح الاسنوى مع البدخشى ، ٢٠٠ / ٣ - ٢٠١ ؛ ارشاد الفحول ، ٢٢٤ .
- (٢) اللمع في اصول الفقه للشيرازي ، ٧٢ ؛ المحصول للرازي ، ٣ / ٢ - ٣٤ ؛ البلبل في اصول الفقه ، سليمان بن عبد القوي الطوفي ، الطبعة الاولى (الرياض : مؤسسة النور للطباعة والتجليد ز ١٣٨٣ هـ) ١٧٤ .
- (٣) المستصفى للنفذالى ، ٣٥٢ / ٢ ، المحصول للرازي ، ٣ / ٢ ؛ الاحكام للامدى ١٦٣ / ٤ ؛ شرح الاسنوى ، ٢٠١ / ٣ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ٤٦٢ / ٤ .

٦- أن يكون عالما بعلم أصول الفقه ، لأنه عماد الاجتهاد وأساسه الذي تقوم عليه أركان بنائه ، إذ أن الدليل التفصيلي يدل على الحكم بواسطة كيفية معينة ، ككسونه أمراً أو نهياً أو عاماً أو خاصاً ونحوها ، وعند الاستنباط لا بد من معرفة تلك الكيفيات وحكم كل منها ، ويعرف هذا في علم أصول الفقه . (١) قال الفخر الرازي وما أحسن ما قال : إن أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه . (٢) وقال الفيزالي * : إن أعظم علوم الاجتهاد يشتمل على ثلاثة فنون الحديث واللغة وأصول الفقه . (٣)

٧- أن يدرك مقاصد الشريعة العامة في استنباط الأحكام ، لأن فهم النصوص وتطبيقها على النواقع متوقف على معرفة هذه المقاصد ، فمن يريد استنباط الحكم الشرعي من دليله يجب عليه أن يعرف أسرار الشريعة ومقاصدها العامة في تشريع الأحكام ، لأن دلالة الألفاظ على المعاني قد تحتل أكثر من وجه ويخرج واحداً منها ملاحظة قصد الشارع ، كما أن الأدلة الفرعية قد تتعارض مع بعضها فيؤخذ بما هو الأوفق مع قصد الشارع ، وقد تحدث أيضاً وقائع جديدة لا يعرف حكمها بالنصوص الشرعية ، فيلجأ إلى الاستحسان أو المصلحة المرسلة أو العرف ونحوها بواسطة مقاصد الشريعة العامة من التشريع . (٤)

٨- أن يعرف وجوه القياس وشرائطه المعبرة ، وعلى الأحكام وطرق استنباطها من النصوص ومصالح الناس وأصول الشرع الكلية لأن القياس قاعدة الاجتهاد

(١) تنقيح الفصول للقرافي ، ٤٣٧ ؛ الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ، ٢٥٦/٣ ؛ إرشاد الفحول ، ٢٢٢ .

(٢) المحصول للرازي ، ٢ / ٣ - ٣٦ .

(٣) المستصفى للفيزالي ، ٢ / ٣٥٣ (بتصرف)

(٤) الموافقات للشاطبي ، ٤ / ١٠٦ ؛ حاشية التلغتا زاني ، ٢ / ٢٩٠ ؛ حاشية البنانى على شرح المحلى على جمع الجوامى ، ٢ / ٣٨٣ .

(١)
أو الذي تبني عليه أحكام كثيرة تفصيلية وكل ذلك ليتمكن من الاستنباط الصحيح.

(١) ميزان الأصول للسمرقندي ، ٧٥٢ ؛ شرح التلويح على التوضيح للفتازانسي
١١٨ / ٢ ؛ شرح الاسنوي مع البدخشي ، ٢٠٠ / ٣ .

المقدمة

=====

اهم ما يستخلص من الباب

=====

ما يستخلص من الباب

=====

١- ذهب ابن حجر رحمه الله في فتحه بالقول بأن القياس لا يجرى في جميع الأحكام الشرعية وذلك لأن هذه الأحكام منها لا يدرك معناه ، وأما ما يدرك معناه فلا مانع من جريان القياس فيه . وبذلك وافق الأصوليين فيما ذهبوا إليه . وخالت بذلك بعض آراء الأصوليين الذين يقولون بعدم جريان القياس في جميع الأحكام الشرعية .

ولابن حجر على قوله أمثلة كثيرة منها :

١- روى النسائي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر ، وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفسر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشرع في العبادة لا يستلزم الإتمام - إذا كانت نافذة - بهذا النص في الصوم والقياس في الباقي . (١)

٢- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في غسل ابنته : " إبدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها . "

قال ابن حجر رحمه الله : وكأنه أطلق في الترجمة الغسل بأن غير الغسل يلحق به قياساً عليه . (٢)

والأمثلة في ذلك كثيرة سبق ذكرها في هذا الفصل .

٢- ان ابن حجر يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور الأصوليين في إجزاء القياس في الحدود والكفارات تقريراً لما أسسه من أن القياس يجرى فيما يدرك معناه

(١) فتح الباري مع صحيح البخاري ، ١ / ١٠٧ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣ / ١٣٠ .

من الأحكام والحدود والكفارات مما يدرك معناه ومدلوله ، فيكون بذلك خالف الحنفية الذين لا يرون القياس في الحدود والكفارات ، وهذا يتضح من خلال الأمثلة التي ذكرها . (١)

٣- ان ابن حجر لم يتطرق للسؤال القائم بين العلماء وتحقيق أراءهم فى جريان القياس فى الأسباب والشروط ، ولكن من خلال تصفح الفتوح ، وإيراد ابن حجر أمثلة حول هذه الأمور ، يدرك القارىء انه يسلك مسلك المجيزين ما توفرت الشروط الصحيحة لجريان القياس فى هذه الأمور ، فيكون بذلك ذهب هذا القائلين أن القياس يجرى فى الأسباب والشروط . وخالف بذلك المانعين من جريان القياس فى الأسباب والشروط .

والأمثلة على ما ذكرنا كثيرة سبق ذكرها .

٤- ذهب ابن حجر إلى ما ذهب إليه جمهور الأصوليين فى جريان القياس فى المستثنيات مادامت معقولة المعنى الذى ينقل الحكم من الأصل إلى الفرع فخالف بذلك جمهور الحنفية . والأمثلة السالفة الذكر توضح ذلك .

٥- أجرى ابن حجر القياس فى العقلية حيث وجد الجامع العقلى ، وهو الذى يكون به القياس فى غير العقلية ، فلم لا يكون به فيها . فوافق بذلك أكثر المتكلمين ، وخالف المانعين من جريان القياس فى العقلية .

والأمثلة المذكورة سابقا فى فصل القياس فى العقلية توضح ذلك .
٦- فيما يخص شروط المجتهد أو من له أن يقيس ، يلاحظ أن ابن حجر ذكر نفس الشروط التى ذكرها الإمام الشافعى فى الرسالة^(٢) ، ولم يذكر غيرها ، من الشروط المذكورة فى كتب الأصول ، والخلاف حولها .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٢ / ٦٦ .

(٢) الرسالة ١٩٨ ، الرسالة ، ٥٠٩ .

الْخَاتَمَةُ

بتوفيق من الله تعالى يأتي البحث * القواعد الأصولية المتعلقة بالقياس والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري لابن حجر ، إلى نهايته بعد المعاشية الطويلة مع الحافظ ابن حجر رحمه الله ، وبعض أعلام الأصول في كتبهم ، ولكن تلك المعاشية والمعاناة مع الموضوع لم تشر ما ينبغي لها أن تشر من نتائج محدودة ، وذلك لقلّة فهمي وشعوري بأن بضاعتى مزجاة ، وضعف آلتى .

مع ذلك لم يخل البحث - فى نظرى - من فائدة مطلقة ، أشير إلى نبذة منها فيما يلى :-

- إمثال أمر الله تعالى بتدبر القرآن وتعلّقه وفهم السنة والعمل بها فلا يمكن أن نتدبر ونتعلّق ونعمل بتلك النصوص إلا بفهمهما والكشف عن معانيهما .
- وحتى يتبين للبعض أن علم أصول الفقه ليس قواعد نظرية مجردة .
- وما يجدر ذكره ، أن الكتابة فى هذا الموضوع ومثله ، أنه تسنى لى أن أطلع على كتب ومراجع فى موضوعات شتى لم أكن لأطلع عليها لو لم أكتب فى هذا الموضوع ويكفى أن هذه الكتابة جعلتني أعيش مدة طويلة مع أفضل شروح صحيح البخارى على الإطلاق ، ويكفينى فائدة أن أقضى جزءاً من عمري فى هذا الغرض ، وسدق الإمام الشوكانى إذ قال فى هذا الكتاب لما طلب منه شرح لصحيح البخارى " لا هجرة بعد الفتح " .

- إن الكتاب يحتوى على مادة الأصول ، فمن خلالها تجلست شخصية الحافظ ابن حجر كأصولى نظار . وهذا مما يدعونا إلى الاستفادة والإعتناء والإهتمام بهذا الكتاب ، واستخراج الفوائد العلمية - منها الأصولية - المتنوعة من بطن هذا السفر الجليل .

- إشمال هذا الكتاب على كمية وافرة من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفحول - من العلماء الذين لم يؤلفوا شيئاً فى هذا المجال ، ولكن من خلال مطالعة مثل

هذه الموسوعات نتعرف إليهم وإلى آثارهم .

- إن كتاب " فتح الباري " هذا الكتاب العظيم لا بد أن يستفيد منه العلماء الأفاضل وطلبة العلم والباحثين ، واعطاء مزيد من الأهمية والثقة والإعتناء بنوع من الخدمة العلمية لهذا الكتاب الجليل .
- وكذلك من الفوائد المهمة ، بيان أثر الأصول على الفروع ، فتطبيق الفروع على الأصول يعطى للكليات من هذه الدراسة حياة وقوة .
- إن أمر الأصول في شرح السنة من أعظم الواجبات على المسلم أن يظهرها فبمثل هذه البحوث تظهر أجل صورة في تخريج الفروع على الأصول .
- إن الدراسة العلمية لهذه الأصول هي التي تتناول بجانب القواعد الكلية الأصولية ما يتفرع عن هذه القواعد من أحكام فقهية لأن هذه هي الثمرة من دراسة علوم أصول الفقه ، ولهذا اتجهت معظم الدراسات الأصولية الحديثة إلى الدراسات التطبيقية التي تعنى بتخريج الفروع على الأصول ، وأثر الأصول على الفروع ، ودراسة الأصول على هذا النحو هي دراسة فقهية كلية مقارنة .
- إن الحافظ ابن حجر رحمه الله ينفج منهج الجمهور في تعريف القياس لفظة وإصطلاحاً ، وكذلك يوافقهم في أن القياس من عمل المجتهد ، وبهذا يخالف القائلين بأنه من وضع الشارع . ويذهب مذهبهم كذلك في أن أركان القياس أربعة ويذكر نفس الشروط والأقسام للقياس الواردة في كتب الأصول .
- ويقول بأن القياس حجة ، وأن الله تعالى تعبدنا به عقلاً وشرعاً ، وبشيت ذلك بنفس الأدلة الأصوليين الواردة في كتبهم ، وكذلك أورده شبه المنكرين والرد عليها مستدلاً بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول وهذه هي الأدلة التي أوردها الأصوليون في مؤلفاتهم .

- والجمهور يذهب الى أن القياس يجري في جميع الأحكام الشرعية ، والحافظ
ابن حجر رحمه الله تعالى ، يوافقهم في هذا ، وكذا يقول بإجراء القياس
في الحدود والكفارات والشروط ، والمستثنيات ، والعقليات إذا توفرت الشروط
وفيما يتعلق بشروط من له أن يقيس ينقل نفس الشروط التي أوردها الإمام الشافعي .
هذا ما توصلت إليه بعون الله وقدرته من خلال هذا البحث المتواضع ، كنت
أنشد الحق فيه ما استطعت ، فإن أصبته فبفضل من الله على وله الحمد والشكر
وإن كان غير ذلك استغفر الله العظيم منه وأتوب إليه .
وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد في أمري كله ، وعلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



فهرس الآيات

فهرس الآيات

- سورة البقرة -

الآية الصفحة

- فعدة من أيام آخر . ٣٠٧ ، ١٢٩
- تلك حدود الله . ٢٤٠
- الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج . ١٢٢
- ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم . ٢٣٧
- ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا . ١٤٧
- الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . ١٤٠
- الطلاق مرتان . ١٤١
- فلا تعضلوهن . ١٣٨ ، ١٣٧
- وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحما . ١٧٨
- وأشهدوا إذا تباعتم . ١٣٠
- فإن لم يكونا رجلين فرجل . ٢٣٩

- سورة النساء -

- لعلمه الذين يستنبطونه منهم . ٢١٢ ، ٢١١ ، ١٨٧ ، ١٧٨ ، ١٧١
- إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم . ١٥٩
- ناراً وسيعلون سعيـرا . ١٠٣

الآية	الصفحة
- فإن كن نساءً فوق اثنتين .	١٥١
- ولأبويه لكل واحد منهما السدس إن كان لسه ولد	
- فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مه الثلث .	٢٩٦
- وإن كان رجل يورث .	٢٩٦
- وربائبكم اللاتي في حجوركم .	٢٦٠
- أن تبغوا بأموالكم .	١٣٩
- ومن لم يستطع منكم طولا .	١٣٩
- يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول	
- وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فسيردوه .	١٨٧ ، ٢٠٠
- إلى الله والرسول .	
- ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة .	٢٩١
- إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى .	٢٦٣
- من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فسا	
- أرسلناك عليهم حفيظا .	١٠
- إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس	١٧١ ، ١٨٠ ، ١٩٥ ، ٢١٢
- بما أراك الله .	
- فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير .	٢٤٤
- يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة .	٢٩٥
- وهو يرثها إن لم يكن لها ولد .	٢٩٦

- سورة الانعام -

الصفحة

الآية

- ما فرطنا في الكتاب من شيء . ٢٠٧ ، ١٩٩ ، ١٩٦
- سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا . ٢١٧ ، ٢١٣
- ولا تقتلوا أولادكم . ٣٢٢
- أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا . ٢٥٩
- سورة الاعراف - ١٤٢
- ويحرم عليكم الخبائث . ٣٠٦
- سورة الانفال -
- ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم . ٢١٩ ، ٢٠٨
- حرّض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون ٢٤٢
- صابرون يغلبوا مائتين .
- سورة النحل -
- والذليل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون . ١٧٧ ، ٩٨
- فأتى الله بنيانهم من القواعد . ٣١٧
- وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون . ٢١١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٠
- فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون . ٢٠٢
- ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين . ٢٠٠

- سورة المائدة -

الصفحة

الآية

- اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً .
٢١٧ ، ٢١١٩ ، ٩٩٩ ، ٩٥
- أحل لكم الطيبات .
٣٠٦
- والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .
١٧٣
- لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة .
١٤٦ ، ٩١
- يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون .
٨٤ ، ٥٨
- يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حلیم .
٢٠١ ، ١٨٣
- يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم .
١٨٧

الآية	الصفحة
- فلا تقل لهما أف .	١٥٩ -
- ولا تقف ما ليس لك به علم ، إن السمع والبصر وانفؤار	
كل أولئك كان عنه مسئولا .	٢٠٩ ، ١٩٩ ، ١٩٥
- سورة الكهف -	٢٢٣ ، ٢١٧ ، ٢١٢
- فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .	٨٣
- سورة مريم -	
- وما كان ربك نسيا .	٢٠٢
- إلا أتى الرحمن عبدا .	١٠٧
- سورة طه -	
- وأقم الصلاة لذكري .	٢٩٣
- سورة الحج -	
- يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث .	٣٥
- ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى وأنه	٣٥
على كل شئ قدير .	
- سورة النور -	
- ثم لم يأتوا بأربعة شهداء .	٢٤٠
- سورة النمل -	
- إنك لا تسمع الموتى .	٣١٣
- سورة القصص -	
- واضمم إليك جناحك .	٣١٥

- سورة العنكبوت -

الآية	الصفحة
- وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقها إلا العالمون .	٣٦
- أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون .	٢٠١
- سورة الاحزاب -	
- ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مبينا .	١٠
- ترجى من تشاء منهمهن .	٢٤٣
- خالصة لك من دون المؤمنين .	٢٤٣
- إنا عرضنا الأمانة .	٣١٤
- سورة يس -	
- ضرب لنا مثلا ونسي خلقه ، قال من يحيى العظام وهي رميم .	٣٦
- قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم .	٣٦
- الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون .	٣٦
- أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم .	٣٦
- سورة الزمر -	
- يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله .	٣١٧
- سورة فصلت -	
- وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم .	

الآية	الصفحة
- فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها -	٣١٤
- سورة الشورى -	
- أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن	
بـه الله .	٢٠٧
- سورة الزخرف -	
- فأنت تسمع الصم أو تهدي العمى .	٣١٣
- سورة الحجرات -	
- يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله	
واتقوا الله إن الله سميع عليم .	٢٢٣، ٢١٧، ١٩٩
- سورة الحديد -	
- لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان	
ليقوم الناس بالقسط .	٣٥
- سورة الحشر -	
- فاعتبروا يا أولى الأبصار .	١٨٦، ١٧٨، ١٧١
- وما آتاكم الرسول فخذوه .	٢٨١، ٢٢٣، ٢١٤ ٢١١
- سورة الجمعة -	
- ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .	٧٦
- سورة المنافقون -	
- إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول	
الله .	١٥٠
- اتخذوا آيمانهم جنة .	١٥٠

- سورة التغابن -
- الآية - الصفحة
- فاتقوا الله ما استطعتم . ٢٥٦
- سورة الطلاق -
- لا تخرجوهن من بيوتهن - إلى قوله تعالى -
- يحدث بعد ذلك أمرا . ١٤٤
- وأشهدوا ذوي عدل منكم . ٢٤٠
- أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم . ١٤٣
- إن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن . ١٤٣
- سورة القيامة -
- إلى ربها ناظرة . ٣٢١
- سورة الانسان -
- إنما نطعمكم لوجه الله . ٣١٧
- سورة المطفين -
- كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون . ٣٢١
- سورة الليل -
- فأما من أعطى واتقى . ٣٢٠
- سورة الزلزلة -
- فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . ٤٧
-

فہرس الاحبار

الحد يث	الصفحة
- إبدأه بميامينها .	٣٣٦ ، ٢٣٥
- أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله .	٢٦٢
- آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبى الدرداء .	١٢٩
- إدروا الحدود بالشبهات .	٢٨٢
- إذا أتيت مضجعك فتوضأ .	٧٨
- إذا استأذنت المرأة .	٢٤٤
- إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً .	٩٥
- إذا تكلم الله بالوحي .	٣٢٢
- إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينثر .	٢٨٧ ، ٩٨
- إذا سمعتم الإقامة .	٢٣٤ ، ١١٤
- إذا سمعتم النداء .	٢٣٣ ، ١١٣
- إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء .	٢٥٤ ، ٢٣٣
- إذا شرب الكلب في إناء أحدكم .	١١٢
- إذا قدم العشاء .	٢٥٥
- إذا قضى الله الأمر في السماء .	٣٢٢
- إذا كان أحدكم على الطعام .	٢٥٥
- إذا فسي فأكلم وشرب فليتم صومه .	١٢٧
- إذا وضع العشاء .	٢٥٥ ، ٩٤
- إذا وقع الذباب في إناء أحدكم .	١٠٠
- أرايت لو تمضمضت .	١٨٩

الصفحة	الحديث
١٧٩، ٨٨، ٥٩	- إطلع رجل من حجر النبي صلى الله عليه وسلم .
٤٧، ٣٦	- إقضوا الله فالله أحق بالوفاء .
١٤٧	- أفضل الصدقة .
٢٩٢	- ألا أحدثكم بأمر إن أخذتم به .
٢٦٤	- أما ذكرت أنك بأرض أهل الكتاب .
٢٣٦	- أمر أن يقوم على يديه .
٢٤٥	- أمر بفأرة ماتت في سمن .
١٤١	- أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض .
٢٣٢	- أمر جويرية أن يفطر يوم الجمعة .
١١٦	- أمرنا أن نضع أيدينا على الركب .
١١١	- أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن آتية بثلاث أحجار .
١٥٧	- أمر النبي صلى الله عليه وسلم ثابت أن يتعلم .
١٥٣	- أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقصاص .
٢٤٦	- إنني أعرف عضبك .
١٠٧	- إن امرأة سرقت في غزوة الفتح .
١٨٨، ١٨٠، ١٧٩، ٣٦ ٢٦٢	- إن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
٩٧	- إن ذلك لا يحل لي .
١٠٩	- إن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم .
٩٩	- إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين .

الصفحةالحديث

- ٩٢ - إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا .
- إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر .
- إنطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى المدينة بسعد أن ترجل . ٢٥٧
- ٨١ - إن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من أعرابي .
- إن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلى . ركعتين . ١١٩
- إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي التطوع وهو راكب . ٢٣٥
- إنما الأعمال بالنيات . ٨٧
- إنما أنا بشر . ٨٣
- إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم ٧٥
- إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل واندیه . ٨٠
- إن هذه النار إنما هي عدولكم . ٩٦
- إني أوعسك كما يوعك رجلا ن منكم . ٢٩٣
- إني لأدخل في الصلاة فأريد إطالتها . ١١٤
- إني لفي قوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . ١٣٨
- أوف بنذرك . ٢٤٧
- الأيمن فالأيمن . ٢٦٤
- ب -
- باع النبي صلى الله عليه وسلم مدبرا . ٢٥٣
- بت في بيت خالتي ميمونه فصلى رسول الله عليه وسلم العشاء . ١١٤
- بعث النبي صلى الله عليه وسلم عشرة منهم خبيب الأنصاري . ٣١٦

- ت -

- تأتون بالبينة على من قتله . ٢٤٨

- تحته ثم تقرضه . ٨٨

- تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله . ٢٠٣

- تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة . ٢٠٤

- ث -

- ثلاثة لهم أجران . ٢٦١

- ج -

- جاءت امرأة رآى النبي صلى الله عليه وسلم . ٢١٤، ١٩٧، ١٢٥

- ح -

- حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده . ٣١٩

- الحمد لله الذى وفق رسول الله . ١٨٨، ٣٧

- خ -

- خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحال

- كفار قريش . ١٢٤

- خسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه

- وسلم . ١٢٠

- خمس من الدواب كلهن فاسق . ١٠٠

- د -

- دعونى ما تركتم إنما أهلك من كان قبلكم . ٢١٨، ٢٠٣

- ذ -

- الذهب بالذهب مثلاً بمثل . ٨٤

- الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء . ١٣٢

- الذى تغوته صلاة العصر كأنما وترأهله وماله . ١١٣

- ر -

- الرجل الذى يعدم إذا وجد عنده المتاع . ٢٣٩

- ز -

١١٦

- زادك الله حرصا ولا تعد .

- س -

١٨٠، ١٧٨، ١٧١

- سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح .

٢١٤، ١٩٦

- ع -

١٥٤

- العجماء جرحها جبار .

- عض رجل فانتزع ثنيتيه فأبطلها النبي صلى الله

١٥٢

عليه وسلم .

- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين .

- ف -

١٣٤

- فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم .

١٥١

- فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة .

١٣٧

- فأمرني أن أذن له .

٢٥٦

- فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢٦٥، ٢٤٦، ١٤٩

- الفطرة خمس .

- ق -

٣٠٥، ٣٠٤، ٢٤٥

- قال إبراهيم لسارة عليهما السلام هذه أختي .

١١٨

- قم فاركع .

٩٣

- قوموا إلى سيديكم .

- ك -

١١٧

- كان أنس ينعث لنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

١٠٦

- كانت عائشة رضي الله عنها ترجل رأس رسول الله صلى

الله عليه وسلم وهي حائض .

١٢٥

- كان الفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاءت

إمرأة .

١١٧، ١١٥

- كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده .

٣٠٣

- كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر مؤذنا فيؤذن .

الصفحة	الحديث
٩٣	- كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين .
٢٣٦، ٢٣٢	- كان ينوى أحياناً صوم التطوع .
٨٦	- كل شراب أسكر فهو حرام .
٨٩	- الكمأة من اليمين .
٣٢٠	- كنا جلوساً مع النبي صلى الله عليه وسلم ومعه عود .
٢٤٥	- كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقى القوم .
٢٧٢	- كنا نأتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
١١٥	- كنت أعلى بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
٧٦	- كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم لا حرامه .
١٣٣	- كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهويماً كل جما را .
- ل -	-
٩٥	- لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام .
٩٦	- لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون .
١٢٦	- لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم .
٢٣٨	- لا تلقوا الركبان .
٨١	- لا تواصلوا .
٢٥٨	- لا يبتع المرء على بيع أخيه .
٩٧	- لا يبسط ذراعيه كالكلب .
٨٩	- لا يحلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه .
١٤٥	- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر .
٣٠٤، ٢٩٣	- لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة .
١٢٤	- لا يعضد شوكة .
١٥٤	- لا يقتل مسلم بكافر .
١٢٢	- لا يلبس القميص ولا العمام .
٢٠٣، ١٩٦	- لا ينزع العلم من عند الرجال .

الصفحة	الحديث
١٨٩ ، ١١٠	- لعل نزع عرق .
١٢٣	- لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت إلا .
١٢١	- لما كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
١١٩	- سم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى .
	- اللهم هل بلغت .
٨٨ ، ٥٩	- لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينيك .
١٥٤	- لو أن امرء إطلع عليك بغير إذن .
١٣٩	- ليراجعها .
٢٨٨	- ليس فيما دون خمس نود صدقة .
٢٧٥	- لم يوقت في الخمر حدا .
	- م -
٢٦٤	- ما انهر الدم وذكر اسم الله فكل .
١٧٧	- ما بال أناس يشترطون شروطا .
	- ماضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر
٢٧٥	إلا أخيرا .
٣٢١	- ما منكن امرأة تقدم يمين يديها .
٢٨٧	- ما من الناس مسلم يتوفى له ثلاث .
١٣٠	- المتبا يعان كل واحد منهما بالخيار .
٢٤١	- مثل المجاهد في سبيل الله .
٢٩٥	- مع الفلام عقيقة .
١٣٤	- من أعر أرضا ليسست لأحد فهو أحق .
٢٥٦	- من أكل الثوم أو البصل .
٢٩١	- من أمسك كلبا .
١٤٨	- من جر ثوبه مخيلة لم ينظر الله إليه يوم القيامة .
١٤٩	- من حلف فقال في حلفه باللات والعزى .
٢٩١	- من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الشيت .

الصفحةالحديث

- من ضحى منكم . ٩٥
- من قتل نفسه بشيء عذب به . ٣٢١
- من كان معه هدى فليهل بالحج والعمرة . ١٢٣
- من نسي صلاة فليص إذا ذكرها . ٢٩٣
- مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . ٢٤١
- ن -
- نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية اذهب . ٢٦٠
- نهان النبي صلى الله عليه وسلم عن المياثر الخمر . ١٠٩
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر والديب . ١٤٧
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر والزهو . ٢٦٠
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بعض . ٢٥٩
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية . ١٣٣
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كلامنا . ٢٤٦
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النجش . ٢٩٤
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر . ١٥٠
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خير عن لحوم الحمر . ١٠٧
- ه -
- هذه وهذه سواء يعنى الخنصر والإبهام . ١٥٣
- هل تستطيع إذا خرج المجاهد . ٧٧
- و -
- وجدتم ما وعد ربكم حقا . ٣١٣
- الولاء لمن اعتق . ٢٩٥
- الولد للفراش . ٩٠
- ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف . ١٤٦

الحديثالصفحة

- ي -

٧٩	- ياأباهـر.
٢٥٨	- يامعشر الشباب.
٣١٩	- يجاء بالكافر يوم القيامة.
١٣٢،٧٧	- يفز وجه الكعبة.
١٢٢	- يكفيك الوجه والكفان.

=====

فہرست الآثار

فهرس الآثـيـار

الآثـيـارالراوىالصفحة

- ٦ -

٢١٣ ، ٢٠٦	سهل بن حنيف	إتهموا أراءكم على د ينكم
١٩١	علي	اجتمع رأى ورأى عمر .
١٨١ ، ١٥٧	عبد الله	اجتمع عند البيت ثقيفان وقرشى
٢٧٧	عمر	إذا أصبحت غدا فاضربه
١٤٥	الأوزاعى	إذا جامعها فقد راجعها
١٨١ ، ١٨٣	علي	إذا شرب سكر وإذا سكر هذى
١٨٢	أبو هريرة	إذا قاء فلا يفطر
		أرى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .
٢٤١	سفيان وابن شبرمة	استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا .
٢٣٨	عائشة	أما تستحى المرأة
٢٤٣	عائشة	أنا أمد فى الأولين وأحذف فى الآخرين .
٢٨٧	سعد	إن تتبع رأيك فسدد يد
١٩١	عثمان	إن الدخمر حرمت والدخمر يومئذ البسر والتمر
١٠٨	أنس بن مالك	إن أشاء المريض صلى ركعتين
١٠٨	الحسن	إن صام عنه ثلاثون رجلا
٢٣٥	الحسن	أنظر ماتبين لك من كتاب الله
٢٩٠	عمر	إن كان ليأتى على السنة أريد أن أسأل .
١٨٣	البراء	إنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الليل قاعدا
١٨٣	أبو بكر	أي أرض تغلنى وأي سماء تغلنى
٢٣٥	عمر	إياكم واصحاب الراى
٢٠٦	عمر	
١٥٠ ، ٢٠٥ ، ١٩٧	عمر	

<u>الصفحة</u>	<u>الرواي</u>	<u>الأثر</u>
	- ث -	
١٩١	عمر	ثم الفهم فيما أدلى عليك
	- ح -	
٢٨٨	عبد الرحمن بن يزيد	حج عبد الله رضى الله عنه
	- ر -	
		رجلان صالحان قد شهد
١٣٦	كعب بن مالك	بدر
	- ز -	
		زوجت أختا لي من رجل
١٣٧	معقل بن يسار	فطلقها .
	- س -	
١٩٠	أبو بكر	سئل أبو بكر عن الكلالة
		سئل أبو موسى عن ابنة
١٨٢	أبو موسى	وابنة ابن .
		السلام عليك يا ابن ذي
٣١٥	ابن عمر	الجناحين .
	- ط -	
٢٦٣	أبو بكر	الطافي حلال
	- غ -	
٢٦٣	جابر	غزونا جيش الخبيط
	- ف -	
١٠٨	أبو بكر	فرغ أبو بكر يد يه فحمد الله
		فقياس النبيذ على الخمر بعلة
١٠٨	الحسن البصري	الإسكار .
	- ق -	
٢٠٦	ابن سيرين	القياس شؤم

<u>الآثار</u>	<u>الراوي</u>	<u>الصفحة</u>
- ك -		
كان ذو المجاز وعكاظ	ابن عباس	٢٨٩، ٢٣٧
كذبوا فأين هم من قوله تعالى	انس	٣٢١
كل قوم على بينة من أُرهم	على	٣٨
كنا قد إتقيننا أن نساله	أبو أمامة	١٨٣
- ل -		
لا اقيس شيئا بشيء	مسروق	٢٠٦
لا بأس أن يفرق	ابن عباس	١٢٩
لا بأس بالسواك الرطب	محمد بن سريين	١٣٧
لاقتلن من فرق بين الزكاة والصلاة	أبو بكر	١٩٠
لاعن عمر	عمر	٢٥٢
لا هجرة اليوم	عائشة	٩٤
لا يحل شرب بول الناس	الزهري	٣١٦
لا يضرك أن تحج العام	عبد الله بن عبد	١٨١
	الله وسالم بن عبد الله	
لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة	عمر	٢٨٧
لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيما حتى	عبد الله بن عمر	٢٠٥
لو كان الدين بالرأى	على	٢٠٦
ليس عام إلا الذي بعده شر منه	ابن مسعود	٢٠٥، ١٩٧
- م -		
ماكنت لأقيم حدا على أحد	على	٢٧٢
مالها لا تتكلم	أبو بكر	٢٤٢
من أحدث وأيا ليس في كتاب الله	عبد الله بن عباس	٢٠٦
من توطأ مثل وضوئى هذا	عثمان	
- ن -		
نرى أن تجعله ثمانين	على	٢٧٢، ٨٣

الصفحةالراويالآثار

- ه -

٢٤٤

عائشة

هي المرأة تكون عند الرجل

- و -

٩٩

علي

والذي فلق الحبة وبرأ النسمة

٢٦٣

ابن عباس

وكان جريحاً.

- ي -

١٨٢

عبد الله بن عباس

يرثني ابن ابني دون أخوتي

فہم برس الاعلام

=====

- * اشهب بن عبد العزيز بن داود بن ابراهيم ، أبو عمرو صاحب مالك ، وأحمد
الاعلام وانتهت إليه الرئاسة بمصبر في الفقه بعد ابن القاسم ، ت ٢٠٤ . (١)
- * الأمدى ، سيف الدين أبو الحسن على بن أبي على بن محمد ، الشافعى ، الفقيه
المتكلم ، الأصولى ، ت ٦٣١ . (٢)
- * الأوزاعى : أبو عمر عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعى ، إمام أهل الشام ، من
أئمة المذاهب المدونة ، روى عن كبار التابعين . (٣)

- ب -

- * الباجى : سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد ، من كبار فقهاء المالكية
ت ٤٧٤ . (٤)
- * الباقلانى : أبو بكر محمد ، بن الطيب بن محمد متكلم ، أصولى ، مالكى المذهب
ت ٤٠٣ . (٥)
- * البخارى : محمد بن ابراهيم ، أبو عبد الله البخارى ، صاحب الصحيح ، ت ٢٥٦ . (٦)
- (١) الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، ابن عبد البر (بيروت : دار الكتب
العلمية) ٥١ .
- (٢) طبقات الشافعية ، تقى الدين ابن قاض شعبة ، الطبعة الأولى ، تحقيق
الحافظ عبد العليم خان (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧) ٢ / ٧٩ .
- (٣) طبقات الفقهاء للشيرازى ، ٧٦ .
- (٤) الديباج المذهب ، ابن فرحون المالكى ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور
(القاهرة : دار التراث) ١ / ٣٧٧ .
- (٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ٣ / ١٦٨ .
- (٦) طبقات الشافعية ، أبو بكر تقى الدين ابن قاض شعبة ، الطبعة الأولى ، تحقيق
عبد العليم خان (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧) ١ / ٨٣ .

* ابن بطل ، على أبو الحسن بن خلف بن بطل البكري ، يعرف بابن اللجام ، كان من أهل العلم والمعرفة والفهم ، عني بالحديث ، العناية التامة وأتقن ما قيد منه ت ٤٤٩ هـ . (١)

* البغوى ، الحسن بن مسعود بن محمد ، العلامة محي السنة ، أبو محمد البغوى ويعرف بابن الفراء تارة وبالفراء تارة ، أحد الأئمة ، إماما فى التفسير والحديث والفقه ، ت ٥١٦ . (٢)

* البنانى ، عبد الرحمن جاد الله البنانى المغربى ، فقيه أصولى ، ت ١١٩٨ هـ . (٣)

* البونى ، مروان أبو عبد الملك بن على البونى ، كان رجلا حافظا ، فذا فى الفقه والحديث ، وكان رجلا صالحا . ت قليل . ٤٤ . (٤)

* البسيمقى ، أحمد بن الحسين بن على أبو بكر ، من أئمة الحديث ، أصوليا ، فقيها زاهدا ورعا ، وكان من أقوى أنصار المذهب الشافعى . ت ٤٥٨ هـ . (٥)

* البيضاوى ، عبد الله بن عمر بن محمد بن على الشيرازى ، أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين البيضاوى ، كان عالما بعلوم كثيرة صالحا خيرا ، قاضى ، مفسر علامة ت ٨٥٠ هـ . (٦)

(١) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ١٠٥ .

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٤ / ١٢٥٧ .

(٣) الاعلام للزركلى ، ٣ / ٤٠٢ .

(٤) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ٣٣٩ .

(٥) شذرات انذهب لابن رجب ، ٣ / ٣٠٤ .

(٦) طبقات الشافعية ، عبد الرحيم الأسنوى جمال الدين ، الطبعة الاولى ، تحقيق كمال يوسف الحوت (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧) ١ / ١٣٦ .

- ت -

* تاج الدين السبكي ، عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي أبو نصر الفقيه
الأصولي ، الشافعي ، قاضي القضاء ، ت ٧٧١ . (١)

* الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي ، الحافظ الضريع
أحد الأئمة الأعلام ، ت ٢٧٩ . (٢)

* التفتازاني ، مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين ، من علماء الأصول
والمنطق والبلاغة ، كان شافعيًا ، ثم انتقل إلى المذهب الحنفي ، ت ٧٩٢ . (٣)

* تقي الدين السبكي ، علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري
الخزرجي ، أبو الحسن تقي الدين ، شيخ الإسلام في عصره ، وأحد الحفاظ
المفسرين المناطرين ، ت ٧٥٦ . (٤)

* ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن الأخضر بن
محمد بن الأخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني الدمشقي الملقب بتقي
الدين المكنى بأبي العباس الإمام المحقق ، الحافظ المجتهد ، المفسر ،
الأصولي ، النحوي ، الواعظ ، الخطيب ، الكاتب الأريب ، نادرة عصره
شيخ الإسلام ، ت ٧٢٨ . (٥)

- ت -

* أبو ثور ، إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبی البغدادي ، الفقيه ، صاحب
الإمام الشافعي في بغداد ، وأحد الأربعة الذين رووا عنه مذهبه القديم ، ت ٢٤٠ . (٦)

(١) شذرات الذهب لابن رجب ، ٦ / ٢٢١

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٢ / ٦٣٣

(٣) شذرات الذهب لابن رجب ، ٦ / ٣١٩

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ، ١ / ٣٥٠

(٥) طبقات الحفاظ ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : لجنة من

العلماء (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣) ، ٥٢٠ .

(٦) طبقات الحفاظ للشيرازي ، ٧٥ .

- الثوري ، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق ، كان إماماً في علم الحديث وغيره ، سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، ت ١٦١ . (١)

- ج -

- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني ، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية ، عارفاً بالعلوم الشرعية . ت ٨١٦ . (٢)
- ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم ، المكي ، ثقة فقيه فاضل ، ت ١٥٠ . (٣)
- ابن أبي جمرة ، أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة الشهير بالعارف ، كان إمام سنة ، صلباً في دينه ، بارعاً في الفقه والحديث ، ت ٥٦٩٥ . (٤)
- جوهرية بن اسماء ، ابن عبيد ، المحدث الثقة ، أبو مخارق ، ت ١٢٣ . (٥)
- الجويني ، عبد الملك بن عبد الله أبو يوسف محمد الجويني ، أبو المعالي ، ركن الدين الملقب بإمام الحرمين ، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي ، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء ، ت ٤٧٨ . (٦)

- (١) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٨٤ .
- (٢) الضوء اللامع للسخاوي ، ٥ / ٣٢٨ .
- (٣) تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، الطبعة الثانية ، تحقيق : محمد عوامة (سوريا : دار الرشيد ، ١٤٠٨ - ١٩٨٨) ٣٦٣ .
- (٤) الفكر السامي للحجوي ، ٢ / ٢٣٤ .
- (٥) سير اعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الطبعة السادسة تحقيق : شعيب الأرنؤوط (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩) ٣١٢ / ٧ .
- (٦) مفتاح السعادة ، ومصباح السادة في موضوعات العلوم ، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبره زاده ، تحقيق : كامل كامل بكري ، عبد الوهاب أبو النور (مصر : دار الكتب الحديثة) ٢ / ١٥١ .

- ح -

- ابن الحاجب ، ابو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، عرف واشتهر بابن الحاجب المصرى الدمشقى ثم الأسكندرى ، فقيه ، أصولى ، نحوى متكلم ، وتفقه فى المذهب المالكى على الأبيارى ، ت ٦٤٦ هـ . (١)
- الحاكم ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم ، الضبى الطهمانى الحافظ ، أبو عبد الله ، الحاكم النيسابورى المعروف بابن البيع صاحب المستدرک ، ت ٤٠٥ هـ . (٢)
- ابن حزم ، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى ، عالم الأندلس فى عصره ، وأحد أئمة الإسلام ، فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة بعيدا عن المصانعة وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء وكان مفسرا محدثا ، أصوليا متكما ، منطقيا ، أدبيا ، شاعرا مؤرخا . ت ٤٥٦ هـ . (٣)
- أبو الحسن البصرى ، محمد بن على الطيب ، أحد أئمة المعتزلة ، واشتهر بالذكاء والديانة على البدعة . ت ٤٣٦ هـ . (٤)
- أبو الحسن اللخمي ، عبد الرحيم بن على بن الحسن بن الحسين بن أحمد بن الفرج بن أحمد القاضي ، محي الدين أبو على الأشرف أبي الحسن اللخمي العسقلاني المولد ، المصرى المنشأ صاحب العبارة والبلاغة والفصاحة والبراعة ت ٥٩٦ هـ . (٥)

- (١) الأعلام للزركلى ، ٤ / ٢١١ .
- (٢) طبقات الشافعية ، لابن قاضى شهبه ، ١ / ١٩٣ .
- (٣) لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني ، الطبعة الثانية (بيروت : مؤسسة الاعلى للمطبوعات ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م) ٤ / ١٩٨ .
- (٤) الأعلام للزركلى ، ٦ / ٢٧٥ .
- (٥) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه ، ٢ / ٣٠ .

- * أبو حفص ، ابن شاهين الحافظ الإمام المفيد الكبير محدث العراق ، أبو حفص
عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي ، ت ٣٨٥ هـ . (١)
- * الحلبي ، أبو عبد الله الحسين بن الحسن ، الجرجاني ، أحد أئمة
الشافعية ت ٤٠٣ هـ . (٢)
- * أبو حنيفة ، النعمان بن ثابت ، التميمي بالولاء ، الكوفي ، إمام الحنفية ،
وصاحب المذهب المشهور ، الفقيه المجتهد ، المحقق ، أحد الأئمة
الأربعة ، ت ١٥٠ هـ . (٣)

- خ -

- * ابن خزيمة ، أبو بكر بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الحافظ
الكبير الثبت إمام الأئمة ، شيخ الإسلام . ت ٣١١ هـ . (٤)
- * الخطابي ، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان البستي
المعروف بالخطابي ، كان فقيها رأسا في علم العربية والآداب ، ت ٣٨٨ هـ . (٥)
- * الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي
الخطيب ، أحد حفاظ الحديث وضابطه المتقنين ، انتهى إليه علم الحديث
وصنف فأجاد وكان فقيها شافعيًا ، مضطلع من الحديث والفقه والأصول . ت ٤٦٣ هـ . (٦)

(١) طبقات الحفاظ للذهبي ، ص ٣٩٣ ؛ الفكر السامي للحجوي ، ٢ / ٨٧ .

(٢) الفكر السامي للحجوي ، ٢ / ٣٢٤ .

(٣) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، أبو بكر بن أحمد بن علي الخطيب البغدادي
(بيروت : دار الكتاب العربي) ١٣ / ٣٢٣ .

(٤) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ١٠٥ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٣١٤ .

(٥) طبقات الشافعية للأسنوي ، ١ / ٢٢٣ .

(٦) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٤٣٢ .

- * الدارقطني ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله ، أبو الحسن البغدادي الدارقطني ، الحافظ الكبير صاحب المصنفات المفيدة ، أمير المؤمنين في الحديث ، ت ٣٨٥ . (١)
- * داود ، أبو سليمان ، داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، المطبق بالظاهر أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية وسميت بذلك ، لأخذها بظاهر الكتاب والسنة ، وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس ، ت ٢٧٠ هـ . (٢)
- * أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني الإمام الحافظ الحجة المجمع على فضله وعلمه ، الرحال ، أحد أئمة الدنيا فقهائها وعلماء وحفظها ، ت ٢٧٥ . (٣)
- * الدراوردي ، عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ، أبو محمد المدني ثقة كثير الحديث ت ١٨٧ هـ . (٤)
- * ابن دقيق العيد هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الفقيه المحدث المالكي ثم الشافعي المصري ، المشهور بتقوى الدين بن دقيق العيد ، تفقه على والده ، ثم تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام في الفقه الشافعي وسمع الحديث من ابن ماجه . ت ٧٠٢ . (٥)

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ، ١ / ١٦١ .

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، عبد الله بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : علي محمد البجاوي (دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي) ١٤ / ٢ .

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٢ / ٥٩١ .

(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٢١ .

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٥١٦ .

* ابن أبي الدم ، إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم بن علي بن محمد بن فاتك
ابن محمد القاضي شهاب الدين ، أبو اسحاق الهمداني ، الحموي ، المعروف
بابن أبي الدم ، كان إماما في المذهب الشافعي ، عالما بالتاريخ ، وله نظم
ونثر ، ت ٦٤٢ هـ . (١)

- ر -

* الرازي ، محمد بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله ، فخر الدين
الرازي ، الإمام المفسر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول ، وعلوم الآوائل ،
ت ٦٠٦ هـ . (٢)

* الرافعي ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل ، أبو القاسم الرافعي
القزويني الشافعي ، تفقه على والده ، أبو الفضل محمد بن عبد الكريم ، كان
إماما في الفقه ، والتفسير والحديث والآصول وسائر العلوم النقلية والعقلية ،
ت ٦٢٣ هـ . (٣)

* ربيعه ، أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن واسمه فروخ أبو عميد الرحمن ،
المعروف بربيعة الرأي كان فقيها عالما ، حافظا للفقه والحديث . ت ١٣٦ هـ . (٤)

* ابن رشيد ، محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد
الفهرى السبتي ، كان إماما مضطلعاً بالعربية واللغة والعروض ، عالماً
بالإسناد ، صحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث ، محققا فيها ذاكر للرجال
فقيها ، ذاكر للتفسير ، ت ٧٢١ هـ . (٥)

(١) طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهاب ، ٢ / ٩٩ .

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ، ٢ / ١٢٣ .

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي ، ١ / ٢٨١ .

(٤) طبقات الفقهاء لشيرازي ، ٦٥ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٧٥ .

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٥٢٨ ، السديج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ٢٩٧ .

* ابن الرفعة ، أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم بن العباس الأنصاري البخاري ، الشيخ العالم ، شيخ الإسلام ، وحامل لواء الشافعية في عصره ، نجم الدين ، أبو العباس ابن رفعة المصري ، ت ٧١٠ هـ . (١)

* الروياني ، عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد قاضي القضاة ، فخر الإسلام ، أبو المحاسن ، الروياني ، الطبري ، وكان يقال له شافعي زمانه ، ت ٥٠١ هـ . (٢)

- ز -

* الزهري ، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري ، كان من أحفظ أهل زمانه ، وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار ، فقيها فاضلا ، ت ١٢٤ هـ . (٣)

- س -

* السدي ، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي ، أبو محمد الكوفي صدوق ، يهيم ورمي بالتشيع ، ت ١٢٧ هـ . (٤)

* السرخسي ، محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة ، قاض من كبار الحنفية ، مجتهد ، حجة ثبثا ، متكلم ، محدثا ، مناظرا أصوليا ، ت ٤٨٣ هـ . (٥)

* ابن السمعاني ، عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر ، أبو سعد بن الإمام تاج الإسلام معين الدين أبي بكر بن الإمام المجتهد أبي المظفر ، الحافظ الكبير الإمام الشهير ، أحد الأعلام من الشافعية ، والمحدثين تاج الإسلام ، ت ٥٦٢ هـ . (٦)

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ، ٢ / ٢١١ .

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ، ١ / ٢٨٧ .

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٦٣ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٥٠ .

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر ، ١٠٨ .

(٥) الاعلام للزركلي ، ٥ / ٣١٥ .

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ، ٢ / ١٢ .

* سعيد بن منصور ، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، كان حافظاً جوالاً ، صنف السنن جمع فيها ما لم يجمعه غيره ، ثقة من المتقين - الأثبات ، ت ٢٢٧ هـ . (١)

* أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري ، شيخ أهل البصرة ، ت ١١٠ هـ . (٢)

- ش -

* الشاشي ، إسحاق بن إبراهيم ، أبو يعقوب الخراساني الشاشي ، فقيه الحنفية في زمانه ، برع الشاشي في أصول الفقه . ت ٣٢٥ هـ . (٣)

* الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي العلامة المؤلف ، المحقق ، النظار الأصولي ، المفسر الفقيه اللغوي المحدث السور الزاهد ، ت ٧٩٠ هـ . (٤)

* الشافعي ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلب ، أبو عبد الله ، إمام الأئمة ، وقدوة الأئمة ، أحد الأئمة الأربعة ، وإليه نسبة الشافعية ، ت ٢٠٤ هـ . (٥)

* أبو شبرمة ، عبد الله بن شبرمة ، قال حماد بن زيد : مارأيت كوفياً أفقه من ابن شبرمة ، ت ١٤٤ هـ . (٦)

* الشعبي ، أبو عمرو عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي ، عالم زمانه ، كان إماماً حافظاً فقيهاً متقناً . ت ١٠٤ هـ . (٧)

-
- (١) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٢ / ٤١٦ .
 (٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٨٧ ؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٣٥ .
 (٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٨٢ .
 (٤) الأعلام للزركلي ، ١ / ٧٥ .
 (٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٥٧ .
 (٦) الانتقاء لابن عبد البر ، ١٣١ ؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٨٤ .
 (٧) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ١ / ٧٩ ؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٤٠ .

* الشهرستاني ، محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني ، كان

إماماً مبرزاً ، فقيهاً ، متكلماً واعظاً ، ت ٥٤٨ هـ . (١)

* الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، من علماء التفسير والحديث

والأصول ، ومن مشاهير علماء اليمن ، ت ١٢٥٠ هـ . (٢)

* ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة العباسي

الحافظ أحد الأعلام ، صاحب المصنف ، ت ٢٣٥ هـ . (٣)

- ص -

* صدر الشريعة ، عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة الملقب بصدر الشريعة

الأصغر ، الإمام الحنفي ، الفقيه الأصولي الجدلي المحدث المفسر

النحوي اللغوي الأديب النظار المتكلم المنطقي ، ت ٧٤٧ هـ . (٤)

- ض -

* الضبعي ، سعيد بن عامر الضبعي ، أبو محمد البصري ، كان رجلاً صالحاً

وكان في حديثه بعض الغلط ، وهو صدوق ، ت ٢٠٨ هـ . (٥)

* ضياء الدين ، أبو عبيد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن

ضياء الدين المقدسي الحنبلي ، ت ٦٤٣ هـ . (٦)

- ط -

* الطبراني ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني ،

الإمام الشهير بالحافظ ، ت ٣٦٠ هـ . (٧)

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهابية ، ١ / ٣٢٣ .

(٢) الأعلام للزركلي ، ٦ / ٢٩٨ .

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٩٢ .

(٤) الفتح المبين (١٦١ / ٢)

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٥٣ .

(٦) شذرات الذهب لابن رجب ، ٥ / ٢٢٤ .

(٧) الفكر السامي للنجوي ، ٢ / ٨٨ .

- * الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبري الآملي البغدادي ، الإمام العلم ، كان فقيها أدبيا شاعرا عالما بكل علم ، ت . ٣١٠ هـ (١)
- * الطحاوي ، أحمد بن سلام بن سلمة الأزدي ، أبو جعفر الطحاوي فقيه ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر ، تفقه أولا على المذهب الشافعي ثم تحول إلى المذهب الحنفي ، ت ٣٢١ هـ . (٢)
- * الطيبي ، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن حمدان ، الفقيه صائب الدين أبو القائم الطيبي ، كان سديد الفتاوى ، متفنا فريضا ، حاسبا فاضلا . ت ٦٢٤ هـ . (٣)
- ع -
- * ابن عيدان ، أبو الفضل عبد الله بن عيدان ، كان شيخ همدان وعالمها ومفتيها ، ت ٤٣٣ هـ . (٤)
- * ابن عبد البر ، يوسف أبو عمر بن عبد البر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى ، الحافظ ، شيخ علماء الأندلس ، وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان فيها لسنة ماثورة ، ت ٧٠٥ هـ . (٥)
- * عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعاني ، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ ، ت ٢١١ هـ . (٦)

-
- (١) طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٣ ، طبقات الشافعية لابن قاض شعبة ، ١ / ١٠٠ .
- (٢) لسان الميزان لابن حجر ، ١ / ٢٧٤ .
- (٣) طبقات الشافعية لابن قاض شعبة ، ٢ / ٧٤ .
- (٤) طبقات الشافعية للأسنوي ، ٢ / ٧٧ .
- (٥) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ٣٦٧ .
- (٦) ميزان الاعتدال للذهبي ، ٢ / ٦٠٩ .

- * ابن عبد الشكور، محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي قاضي من الأعيان
ت ١١١٩ هـ. (١)
- * عبدة بن عمرو السلماني المرادي الهمداني أبو عمرو ، الفقيه العلم ، كان أن
يكون صاحبيا ، أسلم زمن فتح مكة ، ت ٧٢ هـ. (٢)
- * أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، أبو عبيد البغدادي ، أحد أئمة الإسلام فقها
ولغة وأدبا صاحب التصانيف المشهورة ، ت ٢٢٤ هـ. (٣)
- * العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم
الحافظ الكبير المفيد ، المتقن المحرر ، الناقد ، محدث الديار المصرية
ذو التصانيف المفيدة ، زين الدين أبو الفضل العراقي الأصل الكردي ، نزيل
القاهرة ، ت ٨٠٦ هـ. (٤)
- * ابن العربي ، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي ، أبو
بكر العربي قاضي من حفاظ الحديث وبرع في الأدب ، وبلغ رتبة الاجتهاد في
علوم الدين ، صنف كتباً في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ
ت ٥٤٣ هـ. (٥)

-
- (١) الأعلام للزركلي ، ١٦٩ / ٦ .
- (٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٥٠ / ١ ؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٨٠ .
- (٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ، ٦٢ / ١ .
- (٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ، ٢٩ / ٤ .
- (٥) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢٥٢ / ٢ .

- * عضد الدين ، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، قاضى القضاء فى الشرق . وشيخ العلماء بتلك البلاد ، العلامة عضد الدين ، الإيجى ، كان إماما فى علوم متعددة محققا ، مدققا ، ت ٧٥٦ هـ . (١)
- * عطاء بن أبى رباح أسلم أبو محمد المكى ، كان ثقة فقيها عالما ، كثير الحديث ت ١١٤ هـ . (٢)
- * العطار ، حسن بن محمد بن محمود العطار من علماء مصر أصله من المغرب ت ١٢٥٠ هـ . (٣)
- * عبد الملك بن حبيب السلمى ، أبو مروان ، فقيه أهل الأندلس وعالمها ت ١٨٣ هـ (٤)
- * أبو على الجبائى ، محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى ، وهو إمام من أئمة المعتزلة ، ت ٣٠٣ هـ . (٥)
- * عياض ، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض اليعمى ، الإمام العلامة ، كان إمام وقته فى الحديث وعلومه ، عالما بالتفسير ، وجمع علومه ، فقيها أصوليا ، عالما بالنحو ، واللغة ، حافظا لمذهب مالك ، شاعرا خطيبا ، ت ٥٤٤ هـ . (٦)
- * العينى ، بدر الدين محمود بن أحمد العينى المصرى ، قاضى قضاة للحنفية بها ، إمام علامة فى العلوم العربية والفقه والحديث ، ت ٨٥٥ هـ . (٧)
-
- (١) طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ، ٢٨ / ٣ .
- (٢) طبقات الحفاظ للسيوطى ، ٤٦ ؛ طبقات الفقهاء للشيرازى ، ٦٩ .
- (٣) الأعلام للزركلى ، ٢ / ٢٢٠ .
- (٤) طبقات الفقهاء للشيرازى ، ٨٨ / ١٦٢ .
- (٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ٢٤١ / ٢ .
- (٦) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٤٦ / ٢ .
- (٧) شذرات الذهب لابن رجب ، ٢٨٧ / ٧ .

- غ -

* الغزالي ، محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، أبو حامد ، حجة الإسلام فيلسوف متصوف ، برع في الفقه والخلاف والجدل وأصول الدين وأصول الفقه والمنطق والحكمة ، ت ٥٠٥ هـ . (١)

- ف -

* ابن الفرغ ، أصبغ بن الفرغ بن سعيد بن نافع القرشي الأموي ، أبو عبد الله المصري الفقيه ، كان مضطلعاً بالفقه والنظر ، ثقة صاحب سنة ، من أوائـل كبار الفقهاء المالكية بمصر ، ت ٢٢٥ هـ . (٢)

- ق -

* ابن القبابي ، أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري ، القيرواني الشهير بابن القبابي ، كان عارفاً بالحديث وعلمه ورجاله والفقه والأصول متكماً مؤلفاً مجيداً ت ٤٠٣ هـ . (٣)

* القاساني ، أبو بكر بن اسحاق ، القاساني ، وعامة العلماء يقولون القشاني ، أخذ العلم عن إمام أهل الظاهر ، وهو داود الظاهري إلا أنه خالفه في كثير من المسائل الأصولية والفروع الفقهية ، ت بعد الثلاثمائة من الهجرة النبوية . (٤)

* ابن القاسم عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المعتق المصري ، أبو عبد الله ، ويعرف بابن القاسم فقيه ، جمع بين الزهد والعلم ، تفقه على الإمام مالك ونظرائه ، ت ١٩١ هـ . (٥)

(١) طبقات الشافعية للأسنوي ، ٢ / ١١١ .

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٢٠٣ .

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٣ / ٦٤ .

(٤) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ١٢٦ .

(٥) الديباج المذهب لابن فرحون ، ١ / ٤٦٥ .

- * أبو القاسم ، الضحاك بن مزاحم الهلالي ، المفسر ، كان من أوعية العلم ، وليس
بالمجود لحديثه ، وهو عديم وق في نفسه ، ت ١٠٢ هـ . (١)
- * قتادة بن عزيز الحافظ العلامة أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه
المفسر ، ت ١١٢ هـ . (٢)
- * ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم
الدمشقي الحنبلي أبو محمد موفق الدين ، فقيه من أكابر الحنابلة وكان حجة
في المذهب الحنبلي ، ت ٦٢٠ هـ . (٣)
- * المقرافي ، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس ، شهاب الدين الصنهاجي
كان إماما وعالما ، انتهت إليه في عهده رياسة المالكية ، حافظا ، منطقيًا
بارعا في الفقه والأصول والتفسير والحديث والعلوم العقلية وعلم الكلام والنحو ،
ت ٦٨٤ هـ . (٤)
- * القرطبي ، أبو محمد قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن سيار الأموي مولا هم
الأندلسي القرطبي ، الفقيه ، العلم ، المحدث ، المجتهد ، ت ٢٧٦ هـ . (٥)
- * القزاز ، معين بن عيسى القزاز ، أبو يحيى ، أثبت أصحاب مالك وأوثقهم ، وكان
أشد الناس ملازمة لمالك حتى قيل له عصية مالك ، ت ١٩٨ هـ . (٦)

-
- (١) سير أعلام النبلاء ، ٥٩٨ / ٤ .
(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ١ / ١٢٢ ؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٥٣ .
(٣) الأعلام للزركلي ، ٦٢ / ٤ .
(٤) الديباج المذهب لابن فرحون ، ١ / ٢٣٦ .
(٥) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ١٤٣ .
(٦) الانتقاء لابن عبر البر ، ٦١ .

* ابن القصار ، القاضي أبي الحسن علي بن الحسن علي بن أحمد الفقيه المالكي

البغدادي المعروف بابن القصار وكان أصوليا ، نظارا ، ت ٣٩٧ هـ . (١)

* النقال ، محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي النقال ، أبو بكر ، من أكابر علماء

عصره بالفقه والحديث واللسغة والأدب ، وهذا أول من صنف في الجدل الحسن

من الفقهاء ، ت ٣٦٥ هـ . (٢)

* ابن القيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، أبو

عبد الله شمس الدين ، من أركان الإصلاح الإسلامي ، وأحد كبار العلماء ، ت (٣) ٧٥١ هـ

- ك -

* الكرايسي ، أبو علي الحسين بن علي ، وكان متكلما عارفا بالحديث ، ت (٤) ٢٤٥ هـ .

* الكرخي ، عبيد الله بن الحسن الكرخي ، أبو الحسن ، فقيه ، انتهت إليه رئاسة

الحنفية في العراق وله آراء خاصة واختيارات في الأصول ، ت ٣٤٠ هـ . (٥)

* الكشميهني ، أبو الهيثم مكي بن محمد المروزي ، كان فاضلا محدثا ، ت (٦) ٣٨٩ هـ

* الكرمانى ، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد ، شمس الدين الكرمانى ، عالم

بالحديث ، تصدر لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة ، ت ٧٨٦ هـ . (٧)

(١) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ١٠٠ .

(٢) طبقات الشافعية للأسنوى ، ٢ / ١٤٧ .

(٣) الاعلام للزركللى ، ٦ / ٥٦ .

(٤) طبقات الفقهاء للشيرازى ، ١٠٢ .

(٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١ / ٢٠٦ .

(٦) سير اعلام النبلاء ، ١٦ / ٣٦١ .

(٧) طبقات الشافعية شلابن قاضي شهبة ، ٣ / ١٨٠ .

- ل -

* الليث ، أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي ، عالم مصروفقيها ، ت ١٧٥ هـ . (١)

- م -

* ابن الماجشون ، عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون أحد
الاعلام مفتي المدينة وعالمها في عصر مالك ، ت ٢٦٦ هـ . (٢)

* ابن ماجه ، أبو محمد بن ماجه بن يزيد الربيعي القزويني ، إمام من أئمة المسلمين
متقن مقبول باتفاق ، ت ٢٧٣ هـ . (٣)

* المازري ، محمد بن علي بن عمر التميمي المازري ، أبو عبد الله ، محدث من
فقهاء المالكية ، ت ٥٣٦ هـ . (٤)

* مالك ، بن أنس الأصبحي ، الحميري ، أبو عبد الله ، إمام دار الهجرة ، وأحد
الأئمة الأربعة ، وإليه تنسب المالكية ، ت ١٧٩ هـ . (٥)

* ابن مبارك ، محمد بن المبارك بن محمد بن عبد الله بن محمد ، الإمام أبو الحسن
ابن الخلل البغدادي ، هو أحد الأئمة الشافعية ببغداد ، برع في العلم ت ٥٥٢ هـ . (٦)

* مجاهد ، بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي ، كان أعلم بالتفسير ، ت ٤٠٠ هـ . (٧)

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٧٨ .

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٠٠ .

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٢٨٢ .

(٤) الاعلام للزركلي ، ٦ / ٢٧٧ .

(٥) الانتقاء لابن عبد البر ، ٩ / ، الديباج المذهب لابن فرحون ، ١ / ٥٥ .

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١ / ٣٢٤ .

(٧) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٤٢ .

- * محمد بن الحسن بن فرقد من موالى بنى شيان ، أبو عبد الله ، إمام بالفقه والأصول وهو الذى نشر علم أبي حنيفة ، نشأ بالكوفة فسمع من أبي حنيفة وغلّب عليه مذهبه وعرف به ، ت ١٨٩ هـ . (١)
- * محمد بن سحنون ، أبو عبد الله ، وكان له علم بالفقه والحديث ، ت ٢٥٠ هـ . (٢)
- * محمد بن سيرين ، بن الأنصارى أبو بكر بن أبي عمرة البصرى ، ثقة مأمون عال رفيع الفقه ، إمام كثير العلم والورع ، حافظ متقن ، يعبر الرؤيات ، ت ١١٠ هـ . (٣)
- * محمد بن مسلمة ، أبو هشام المخزومي المدني كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك وكان من أئقهم ، ت ٢١٦ هـ . (٤)
- * المزمى ، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ، أبو إبراهيم المزمى ، صاحب الإمام الشافعى ، كان زاهدا عالما مجتهدا قوى الحجة وهو إمام الشافعيين ، قال الشافعى : " المزمى ناصر مذهبى " ، ت ٢٦٤ هـ . (٥)
- * مسلم ، أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم القشبرى النيسابورى الحافظ الحجة أحد أئمة الإسلام ومفخرة الإسلام ، ت ٢٦١ هـ . (٦)
- * مسروق ، بن الأجدع الهمدانى الكوفى ، الإمام القدوة ، كان أعلم بالفتوى من شريح وهو راوية عمر والناقل للكثير من فقهه وقضاياه ، ت ٦٣ هـ . (٧)

- (١) الانتقاء لابن عبد البر ، ١٧٤ .
- (٢) طبقات الحفاظ للشيرازى ، ١٥٧ .
- (٣) طبقات الحفاظ للسيوطى ، ٣٨ .
- (٤) الانتقاء لابن عبد البر ، ٥٦ .
- (٥) الاعلام للزركلى ، ١ / ٣٢٩ .
- (٦) طبقات الحفاظ للسيوطى ، ٢٦٤ .
- (٧) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ١ / ٤٩ .

- * أبو المظفر السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي التيمي الحنفي ، ثم الشافعي ، أبو المظفر ، مفسر من علماء الحديث ، ت ٤٨٩ هـ . (١)
- * المغيرة ، بن عبد الرحمن المخزومي أبو هاشم كان فقيه أهل المدينة بعد مالك ت ١٨٦ هـ . (٢)
- * ابن المنذر ، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، أبو بكر فقيه مجتهد من الحفاظ ، كان شيخ الحرم بمكة ، عالما من أعلام الشافعية وحافظا من حفاظ الحديث ، ت ٣١٩ هـ . (٣)
- * أبو منصور ، الماتريدي ، محمد بن محمد بن محمد أبو منصور الماتريدي من أئمة الكلام ، قوى الحجة ، فحما في الخصومة ، دافع عن عقائد المسلمين ت ٣٣٣ هـ . (٤)
- * ابن المنير ، أحمد بن محمد بن منصور ناصر الدين الشهير بابن المنير ، الحذامي الاسكندري إمام بارع في الفقه والأصولين والعربية وفنون شتى ذوالباع الطويل في المناظرة والبلاغة والإنشاء ، متبحر في العلوم ، موفق فيها خصوصا في التفسير والقراءات ، ت ٦٨٣ هـ . (٥)
- * ابن المنير، علي بن محمد بن منصور بن المنير الملقب زين الدين وكان ممن له أهلية الترجيح والإجتهاد في مذهب مالك ، ت ٦٩٥ هـ . (٦)

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ، ١ / ٢٧٣ .

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ، ١٤٦ .

(٣) سير اعلام النبلاء للذهبي ، ١٤ / ٤٩٠ .

(٤) مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ، ٢ / ١٥١ .

(٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ٥ / ٣٨١ .

(٦) اندياج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ١٢٣ .

* انمهلب ، أبو القاسم بن أحمد بن أسيد بن صفرة التميمي من أهل العلم
الراسخين المتفنين في الفقه والحديث والعبادة والنظر ، ت ٣٣٣ هـ . (١)

- ن -

* ابن النجار ، هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى ، تقي الدين
أبو البقاء ، الشهير بابن النجار ، أصولي ، فقيه ، حنبلي ، ت ٩٧٢ هـ . (٢)

* النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر ، الإمام الجليل الحافظ
أبو عبد الرحمن النسائي ، مصنف السنن وأحد الأعلام ، وكان أفقه مشايخ
مصر وأعلمهم بالحديث ، ت ٣٠٣ هـ . (٣)

* النظام ، إبراهيم بن سيار بن هاني البصري ، أبو إسحاق النظام من أئمة
المعتزلة ، وكان شاعرا ، أدبيا بليغا ، ت ٢٣١ هـ . (٤)

* النهرواني ، المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد النهرواني القاضي
ويكنى بأبي الفرج ، ويلقب بالجريري ، تفقه على مذهب محمد بن جرير الطبري
ويعرف أيضا بالطراري ، كان فقيها ، أدبيا شاعرا ، أصوليا ، وإمام في النحو
واللغة وأصناف الأدب ، ت ٣٩٠ هـ . (٥)

* النووي ، يحيى بن شرف بن مري حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي
أبو زكريا محي الدين علامة بالفقه والحديث ، ت ٦٧٦ هـ . (٦)

(١) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢ / ٣٤٦ .

(٢) شذرات الذهب لابن رجب ، ٦ / ٦ .

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٢ / ٦٩٨ .

(٤) الاعلام للزركلي ، ١ / ٤٣ .

(٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ٣ / ١٣٤ .

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ، ٢ / ١٥٣ .

- ه -

* أبو الهذيل ، حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي ، ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث ، ت ١٣٦ هـ . (١)

* ابن الهمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الحنفي أصولي فقيه ، ت ٨٦١ هـ . (٢)

- و -

* ابن وهب ، عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري بالولاء ، المصري ، أبو محمد فقيه من الأئمة ، من أصحاب الإمام مالك ، جمع بين الفقه والحديث والعبادة وكان حافظاً ثقة مجتهداً ، ت ١٩٧ هـ . (٣)

- ي -

* أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه ، كان فقيهاً ، علامة من حفاظ الحديث ، ت ١٨٢ هـ . (٤)

* أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ، بن أحمد الفراء يكنى بأبي يعلى المعروف بالقاضي الكبير الفقيه ، الحنبلي ، الأصولي المحدث ت ٤٥٨ هـ . (٥)

-
- (١) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٦٨ .
 (٢) شذرات الذهب لابن رجب ، ٢٩٨ / ٧ .
 (٣) الديباج المذهب لابن يفرحون ، ٤١٣ / ١ .
 (٤) الانتقاء لابن عبد البر ، ١٧٢ .
 (٥) طبقات الحنابلة ، لابن يعلى (بيروت : دار المعرفة) ١٩٣ / ٢ .

فهرس المصان ر والمراجـع

مراجع البحث ومصادره

القرآن الكريم

- ٦ -

- الإبهاج في شرح المنهاج ، على بن عبد الكافي السبكي ، وولده تاج الدين عبد الوهاب ابن علي السبكي ، الطبعة الأولى . تصحيح : جماعة من العلماء بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، مصطفى سعيد الخن الطبعة الثالثة . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم ، نادية شريف العمري ، الطبعة الثالثة . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الأحكام في أصول الأحكام ، ابو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- أحكام الفصول في أحكام الأصول ، أبو الوليد الباجي ، الطبعة الأولى . تحقيق د . عبد المجيد التركي . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ م .
- الأحكام في أصول الأحكام ، علي بن محمد الآمدي ، الطبعة الثانية . تحقيق : عبد الرزاق عفيف . بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٨٧ هـ .
- أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها ، عبد العزيز عبد الرحمن بن علي الربيعية ، الطبعة الثانية . الرياض : مطابع الرياض ، ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- إرشاد الفحول ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، بيروت : دار المعرفة .
- أصول البردوي ، فخر الاسلام علي بن محمد البزدوي ، وبهامشه تخريج أحاديث أصول البزدوي ، ويليها أصول الكرخي ، كراحي : نور محمد كارخانه تجارت كتب .

- أصول السرخسى ، ابو بكر محمد بن أحمد السرخسى ، تحقيق : أبو الوفا الافغانى .
بيروت : دار المعرفة .
- أصول الفقه ، ومعه تاريخ التشريع ، أحمد ابراهيم بك ، مصر : دار الانصار .
- أصول الفقه الاسلامى ، أحمد محمود الشافعى ، الاسكندرية : مؤسسة الثقافة
الجامعية ، ١٩٨٣ م .
- أصول الفقه الاسلامى ، بدران أبو العينين بدران ، مصر : مؤسسة شباب الجامعة
١٩٨٤ م .
- أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ، الطبعة الخامسة عشر . الكويت : دار القلم ،
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- أصول الفقه ، تاريخه ورجاله ، شعبان محمد اسماعيل ، الطبعة الأولى . الرياض :
دار المريخ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- أصول الفقه ، محمد أبو زهرة ، بيروت : دار الفكر العربى .
- أصول الفقه ، محمد أبو نوزهير ، الأزهر : دار الطباعة المحمدية .
- أصول الفقه ، محمد الخضر بك ، الطبعة السادسة . مصر : المكتبة التجارية
الكبرى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- أصول الفقه ، محمد زكريا البرديسى ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ م .
- أصول الفقه الاسلامى ، وهبة الزحيلي ، الطبعة الأولى . دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٦ هـ
- ١٩٨٦ م .
- أصول التشريع الاسلامى ، على حسب الله ، الطبعة الخامسة . مصر : دار المعارف
١٣٩٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأعلام ، خير الدين الزركلى ، الطبعة السادسة . بيروت : دار العلم للملايين
١٩٨٤ م .

- اعلام الموقعين عن رب العلمين ، ابو عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن القين الجوزية، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد . بيروت : دار الجيل .
- الاقناع فى الفقه الشافعى ، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماورى ، الطبعة الأولى تحقيق : خضر محمد خضر . الكويت : مكتبة دار العربية للنشر والتوزيع - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الأقوال الأصولية ، أبو الحسن الكرخى ، الطبعة الأولى . تحقيق : حسن خلف الجبورى . مكة المكرمة : مطابع الصفا ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- امتاع العقول بروضة الأصول ، عبد القادر بن شيبه الحمد ، الطبعة الأولى . دار النشر (بدون) ١٣٨١ هـ .
- الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، مالك ، الشافعى ، وأبى حنيفة ، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- ب -
- بحث فى أصول الفقه عن حاجة المسلمين الى القياس كسأصل الاستنباط لاحكام الشرعية ، عبد المنعم محمد النجار ، مصر : دار الهدى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد القرطبي ، الطبعة السابعة . بيروت دار المعرفة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- البدر الطائع بحاسن من القرن اسابع ، محمد بن على الشوكانى ، بيروت : دار المعرفة .
- البرهان فى أصول الفقه ، عبد الملك عبد الله الجوينى ، الطبعة الأولى . تحقيق عبد العظيم الديب . قطر: مطابع الدوحة الحديثة ، ١٣٩٩ .
- البلبل فى أصول الفقه ، سلمان بن عبد القوى الطوفى العرصرى، الطبعة الأولى . الرياض : مؤسسة النور للطباعة والتجليد ١٣٨٣ هـ .

- البلبل في أصول الفقه ، سلمان بن عبد القوي الطوفي المصري ، الطبعة الثانية . الرياض : مكتبة الامام الشافعي ، ١٤١٠ هـ .
- بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة مالها وما عليها ، شرح مختصر صحيح البخاري ، الامام ابو عبد الله بن ابي جمرة ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الجيل .
- بيان المختصر في شرح مختصر ابن الحاجب ، شمس الدين ابي الشناء محمود بن عبد الرحمن بن احمد الاصفهاني ، تحقيق : محمد مظهر بقا . بمكة المكرمة : مركز احياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى .
- تاريخ بغداد أو مدرسة السلام ، ابو بكر بن احمد بن علي الخطيب البغدادي : بيروت : دار الكتاب العربي .
- تاريخ الخلفاء ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار النشر (بدون) .
- التبصرة في اصول الفقه ، ابو اسحاق الشيرازي ، الطبعة الاولى . تحقيق : محمد حسن هيتو . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٠ م .
- التحصيل من المحصول ، سراج الدين محمود بن ابي بكر الارموي ، الطبعة الاولى . تحقيق عبد الحميد علي أبو زيد . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- تحفة الطالب بمعرفة احاديث مختصر ابن الحاجب ، ابن كثير ، الطبعة الاولى . تحقيق : عبد الغني بن حميد محمود الكبيسي . مكة المكرمة : دار حراء ، ١٤٠٦ هـ .
- تخريج الفروع على الأصول ، محمود بن احمد الزنجاني ، الطبعة الخامسة . تحقيق : محمد اديب الصالح . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- تذكرة الحفاظ ، عبد الله شمس الدين محمد اندهبي ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني ، الطبعة الاولى . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- تعليق التعليق على صحيح البخارى ، ابن حجر العسقلانى ، الطبعة الأولى .
- تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى . عمان : دار عمارة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- تسجيل الأحكام ، محمد مصطفى شلبى ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلانى ، الطبعة الثانية . تحقيق : محمد عوامة . سوريا : دار الرشيد ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- التقرير والتحبير على تحرير الكمال ، ابن أمير الحاج ، الطبعة الثانية . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- تقنين أصول الفقه ، محمد زكى عبد البر . الطبعة الأولى . القاهرة : دار التراث ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- التمهيد فى أصول الفقه ، أبو الخطاب الكلونانى الحنبلى ، الطبعة الأولى .
- تحقيق : محمد بن على بن ابراهيم . مكة المكرمة : مركز البحث العلمى ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول ، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى .
- الطبعة الثالثة . تحقيق : محمد حسن هيتو . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- توجيه القارى الى القواعد والفوائد الأصولية والحدِيثية الإسنادية فى فتح البارى حافظ ثنا الله الزاهدى ، الطبعة الأولى . باكستان : جامعة العلوم الاثرية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تيسير التحرير على كتاب التحرير ، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه ، بيروت : دار الفكر .
- ج -
- الجامع لاحكام القرآن ، ابو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى ، الطبعة الثانية . تحقيق : أحمد عبد العليم البردونى . دار النشر (بدون) ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

- جامع بيان العلم وفضله ، ابو عمر يوسف بن عبد البر ، بيروت : دار الفكر.
- الجامع الصحيح ، سنن الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق: أحمد شاكر ، فؤاد عبد الباقي ، كمال يوسف الحوت ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- الجامع الصحيح سنن الترمذى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشية السندى ، بيروت: المكتبة العلمية.
- جامع النقول فى اسباب النزول وشرح آياتها ، ابن خليف عديوى ، الطبعة الأولى. الرياض : مطابع الاشعاع ، ١٤٠٤ هـ.
- الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر ، شمس الدين عبد الرحمن السخاوى، تحقيق : حامد عبد المجيد ، طه الزينى . أشرف على اخراجه: محمد الأحمدي أبو النور . القاهرة : وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة أحياء التراث الاسلامى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ح -
- حاشية الازمري على شرح مراقبة العوول ، المسمى بمرآة العوول ، منلا خسرو، دار الطباعة العامرة.
- حاشية البناني على شرح الجلال ، شمس الدين محمد المحلى على متن جمع الجوامع للسبكي وبهامشه تقارير الشربيني . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٢ م.
- حاشية سعد الدين التفتازانى مع حاشية السيد الشريف الجرجانى مع شرح القاضى عضد الملة والدين على مختصر ابن الحاجب ، الطبعة الثانية . بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن العطار ، وبهامشها تقرير عبد الرحمن الشربيني ومعها تقارير محمد على بن الحسين المالكي . بيروت : دار الكتب العلمية.

- ابن حجر العسقلاني ودراسته مصنفاً ومنهجاً وموارد في كتابه الاصابة ، شاكراً
محمود عبد المنعم . بغداد : دار الرسالة للطباعة .
- حجية القياس ، صلاح زيدان ، الطبعة الأولى . القاهرة : دار الصحوة ، ١٤٠٧ هـ
١٩٨٧ م .
- الحكم الشرعي التكليفي ، صلاح زيدان ، الطبعة الأولى . القاهرة : دار الصحوة ،
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- حلية الأولياء ، أبو نعيم الأصفهاني ، الطبعة الرابعة . بيروت : دار الكتاب العربي ،
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- د -
- الديباج المذهب ، ابن فرحون المالكي . تحقيق : محمد الأحمد أبو النور ،
القاهرة : دار التراث .
- ذ -
- الذخيرة ، شهاب الدين بن أدريس القرافي ، " المقدمات وكتاب الطهارة " من
الجزء الأول . الطبعة الثانية . تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد السميع
أحمد امام . الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي ، الحفاظ أبي المحاسن الحسيني الدمشقي ، ويلييه
لحظ اللاحاظ بذيل طبقات الحفاظ لتقي الدين محمد بن فهد المكي ويتلوه
ذيل طبقات الحفاظ للذهبي . بيروت : دار الكتب العلمية .
- ر -
- الرسالة ، محمد بن أدريس الشافعي . تحقيق : أحمد شاكر . دار النشر (بدون)
١٤٠٩ هـ .
- روضة الناظر وجنة المناظر ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي . الطبعة الثانية .
تحقيق : سيف الدين الكاتب . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- روضة الناظر وجنة المناظر ، ابن قدامة . بيروت : دار المطبوعات الحديثة .
- س -
- سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ومعه كتاب معالم السنن للخطابي . الطبعة الأولى . تحقيق : عزت عبيد الدعاس . حمص : نشر وتوزيع محمد علي السيد ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م .
- سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الفكر .
- سنن النسائي ، شرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية السندی . بيروت : المكتبة العلمية .
- سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . الطبعة السادسة . تحقيق شعيب الارنؤوط . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ش -
- الشبه عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء ، عمر عثمان علي أريق . رسالة ماجستير قسم الدراسات العليا الشرعية . كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٧٠ هـ .
- شذرات الذهب في اختيار من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلي . تحقيق : لجنة أحياء التراث العربى . بيروت : دار الأفاق الجديدة .
- شرح البدخشى ومعه نهاية السؤل لجمال الدين الأسنوى كلاهما شرح منهج الوصول في علم الأصول للقاضى البياضى . مصر : مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، سعد الدين مسعود ابن عمر التفتازانى ، وبهامشه شرح التوضيح للتنقيح . بيروت : دار الكتب العلمية
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، شهاب الدين القرافى . الطبعة الأولى . تحقيق : طه عبد الرؤف سعد . بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م .

- شرح صحيح مسلم ، محي الدين النوى . الطبعة الثانية . بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى . الطبعة الأولى . تحقيق : محمد الزحيلي ، نزيه حماد مكة المكرمة : مركز البحث العلمى جامعة أم القرى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- شرح اللمع ، ابو اسحاق الشيرازى . الطبعة الأولى . تحقيق : عبد المجيد التركى . بيروت : دار الغرب الاسلامى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- شفاء الغليل ، محمد بن محمد بن محمد أبى حامد الفزالى . دار النشر (بدون)
- ص -
- الصباح . تاج اللغة اوصاح العربية ، اسماعيل بن حماد الجوهري . الطبعة الثانية . تحقيق : أحمد عبد الغفار العطار . دار النشر (بدون) ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- صحيح مسلم ، أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم . بيروت : دار المعرفة .
- ض -
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى . بيروت : دار مكتبة الحياة .
- ط -
- طبقات الحفاظ ، جلال الدين السيوطى . الطبعة الأولى . تحقيق : لجنة من العلماء . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- طبقات الشافعية ، ابو بكر تقى الدين ابن قاضى شعبة . الطبعة الأولى . تحقيق عبد العلیم خان . بيروت : عالم الكتاب ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- طبقات الشافعية ، عبد الرحيم الأسنوى . الطبعة الأولى . تحقيق : كمال يوسف الحوت . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- طبقات الفقهاء ، ابواسحاق الشيرازي . الطبعة الثانية . تحقيق : احسان عباس . بيروت : دار الرائد العربي ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- طبقات الحنابلة ، ابو الحسين محمد بن أحمد يعلى . بيروت : دار المعرفة .
- ع -
- العدة في أصول الفقه ، ابو الحسين محمد بن أبي يعلى . الطبعة الأولى . تحقيق : احمد بن على سير المباركي . دار النشر (بدون) ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، بدر الدين أبى محمد بن أحمد العين ، بيروت : دار احياء التراث العربى .
- ف -
- فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ابن حجر العسقلانى ، تحقيق : عبد العزيز بن باز ، محمد فستؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب . بيروت : دار المعرفة .
- انفصول في الأصول " ابواب الاجتهاد والقياس " ، ابو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص . الطبعة الأولى . لاهور : المكتبة العلمية ، ١٩٨٠ م .
- الفقيه والمتفقه ، ابو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي . الطبعة الثانية . تحقيق : اسماعيل الأنصارى . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الفكر الأصولي ، دراسة نقدية تحليلية ، عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان . الطبعة الأولى . جدة : دار الشروق ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٩ م .

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، محمد بن الحسن الحجوى ، الطبعة الأولى . تحقيق : عبد العزيز بن عبد الفتاح القارى . المدينة المنورة : المكتبة العلمية .

- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، عبد العلى محمد بن نظام الدين بهامش المستصفي للفرزالي : بيروت : دار صادر .

- ق -

- قواعد الأصول ومعاقد الفصول مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل ، صفى اندين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق البغدادي الحنبلى . الطبعة الأولى . تحقيق : على عباس الحكى . مكة المكرمة : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى ، جامعة أم القرى . ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- القياس - صلاح زيدان . مصر : جامعة الازهر ، كلية الشريعة ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

- القياس في الشرع الاسلامي ، ابن تيمية ، ابن القيم الجوزية . الطبعة الرابعة . بيروت : دار الاتفاق الجديدة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ك -

- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ، ابو البركات عبد الله بن أحمد الحافظ النسفى ، مع شرح نور الأنوار على المنار ، لملاحيون . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ل -

- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور . بيروت : دار الفكر .

- لسان الميزان ، ابن حجر العسقلانى . الطبعة الثانية . بيروت : مؤسسة الأسمى للطبوعات ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .

- اللمع في أصول الفقه ، أبو اسحاق الشيرازي . الطبعة الثالثة . مصر : مطبعة
مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- م -
- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدى،
الطبعة الأولى . بيروت : دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، سيف الدين الآمدى . تحقيق:
حسن محمد الشافعى . دار النشر (بدون) ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين على بن ابي بكر الهيثمى . الاسكندرية:
دار الريان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المحصول في علم أصول الفقه ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى . الطبعة
الأولى . تحقيق : طه جابر فياض العلوانى . الرياض : مطبوعات جامعة الامام ابن
سعود الاسلامية . ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- مختصر سنن أبى داود ، الحافظ المنذرى ، ومعه معالم السنن لابن سليمان
الخطابى ومعه تهذيب الامام ابن القيم الجوزية . تحقيق : محمد حامد الفقى .
القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .
- مختصر الطحاوى ، ابو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى . الطبعة الأولى.
بيروت : دار احياء العلوم ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المختصر في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل ، على بن محمد بن على
بن عباس بن شيان المعروف بابن اللحام . تحقيق : محمد مظهر بقا . دمشق:
دار الفكر . ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- المدخل الى أصول الفقه ، موسى ابراهيم الابراهيمى . الطبعة الأولى . عمان :
دار عمار ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، عبد القادر بن بدران . الطبعة الثالثة . تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي . بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- مذكرة في أصول الفقه ، محمد الأمين المختار الشنقطي . المدينة المنورة : المكتبة السلفية .
- مرقاة الوصول ، محمد بن قراموز الشهير بمنلا خسرو . دار النشر (بدون)
- المستصفى من علم الأصول أبو حامد الغزالي ، ومعه فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت . الطبعة الأولى . مصر : المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣٢٤ هـ .
- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ، جمعها وبيضاها شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى . تقديم : محمد محي الدين عبد الحميد . مصر : مطبعة مدني .
- المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين البصري ، الطبعة الأولى . تحقيق : خليل الميس . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين البصري . تحقيق : محمد حميد الله ، أحمد بكير ، حسن حنفي . دمشق : ١٩٦٥ هـ - ١٣٨٥ م .
- معجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي . بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس زكريا . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . بيروت : دار الفكر .
- المغنى في أبواب التوحيد والعدل ، أبو الحسن عبد الجبار . تحقيق : طه حسين أمين الخولي . مصر : المؤسسة المصرية العامة .

- المغنى فى اصول الفقه ، عمر بن محمد بن عمر الخبازى . الطبعة الأولى . تحقيق : محمد مظهر بقا . مكة المكرمة : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى جامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ .
- مفتاح السعادة ومصباح السادة فى موضوعات العلوم ، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده . تحقيق : كامل كامل بكري ، عبد الوهاب ابو النور . مصر : دار الكتب الحديثة .
- مفتاح كنوز السنة وضعه باللغة الانكليزية : ا.ى. فنسينك ، ونقله الى العربية فؤاد عبد الباقي . بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- الملل والنحل ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، بهامش الفصل فى الملل والاهواء والنحل لابن حزم . الطبعة الثانية . بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- منهاج الأصوليين فى التأليف ، محمد أحمد معبر القحطانى . الطبعة الأولى . جدة : مكتبة دار الوفاء ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- منتهى الوصول والامل فى علمى الأصول والجدل ، جمال الدين أبى عمرو عثمان ابن عمرو بن أبى بكر المعروف بإبن الحاجب . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية .
- المنحول من تعليقات الأصول ، أبو حامد الغزالى . الطبعة الثانية . تحقيق : محمد حسن هيتو . دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية ، تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية . الطبعة الأولى . تحقيق : محمد رشاد سالم . الرياض : مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية .

- الموافقات في أصول الشريعة ، أبو اسحاق الشاطبي وعليه شرح عبد الله دراز .
تحقيق : محمد عبد الله دراز . بيروت : دار المعرفة .
- موطأ الامام مالك بن أنس . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . بيروت : دار
احياء التراث العربى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ميزان الأصول في نتائج العقول ، علاء الدين شمس النظر محمد بن أحمد السمرقندى
تحقيق : محمد زكى عبد البر . قطر : مطابع الدوحة الحديثة .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، عبد الله بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .
الطبعة الأولى . تحقيق : على محمد البجاوى . دار احياء الكتب العربية .
- ن -
- النبذ في أصول الفقه ، ابو محمد بن أحمد بن حزم . الطبعة الأولى . تحقيق :
أحمد حجازى السقا - القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية . ١٤٠٧ هـ - ١٩٨١ م .
- نشر البنود على مراقى السعود ، عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقطى . الطبعة
الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- نصب الراية لأحاديث الهداية ، أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعى . الطبعة
الثانية . بيروت : المكتب الاسلامى . ١٣٩٣ هـ .
- النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر العسقلانى . الطبعة الأولى . تحقيق :
ربيع بن هادى عمر . المدينة المنورة : الجامعة الاسلامية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- و -
- الوجيز في أصول التشريع الاسلامى ، محمد هيتو . الطبعة الثانية . بيروت :
مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

- الوجيز في أصول الفقه ، عبد الكريم زيدان . الطبعة السادسة . بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الوسيط في أصول الفقه الاسلامي ، وهبة الزحيلي . الطبعة الثالثة . دمشق : مطبعة دار الكتاب .
- الوصول الى الأصول ، أحمد بن علي بن برهان البغدادى . الطبعة الأولى . تحقيق : عبد الحميد علي أبو زيد . الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

فهرس محتويات البحث

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
٢	ملخص البحث
٣	شكر وتقدير
٤	مقدمة البحث
٩	تمهيد
١٠	أ - أهمية الموضوع
١٣	ب - التعريف بالمؤلف
٣٣	ج - أهمية القياس كمصدر للتشريع
٤٠	الباب الأول : حقيقة القياس
٤١	مقدمة
٤٢	الفصل الأول : تعريف القياس
٤٣	المبحث الأول : تعريف القياس لغة كما جاء في فتح الباري
٤٤	تعريف القياس لغة عند اللغويين
٤٤	المبحث الثاني : تعريفه لغة عند الأصوليين
٤٧	المبحث الثالث : تعريف القياس اصطلاحاً كما ورد في فتح الباري
٤٨	المبحث الرابع : تعريف القياس عند الأصوليين
٥٦	الفصل الثاني : أركان القياس
٥٧	تمهيد
٥٨	المبحث الأول : اختلاف الأصوليين في أركان القياس
٦٠	المبحث الثاني : ما ذكره ابن حجر بشأن الأركان
٦١	المبحث الثالث : الأصول
٦١	المطلب الأول : الأصل لغة
٦١	المطلب الثاني : الأصل اصطلاحاً
٦٢	المطلب الثالث : المذهب في المراد من الأصل
٦٣	المطلب الرابع : المذهب الراجح
٦٤	المبحث الرابع : الفروع

الصفحة	الموضوع
٦٤	المطلب الاول : الفرع لفظة
٦٤	المطلب الثانى : الفرع اصطلاحا
٦٥	المطلب الثالث : الراجح من المذاهب
٦٦	المبحث الخامس : حكم الأُعمل
٦٦	المطلب الاول : الحكم لفظة
٦٦	المطلب الثانى : الحكم اصطلاحا
٦٧	المبحث السادس : العلية
٦٧	المطلب الاول : العلة لفظة
٦٨	المطلب الثانى : العلة اصطلاحا
٧٣	المطلب الثالث : التعريف المختار للعلة
٧٤	الفصل الثالث : شروط الأركان
٧٥	تمهيد :
٧٦	المبحث الاول : شروط الأُعمل
٧٦	المطلب الاول : شروط الأُعمل كما وردت فى الفتح
٨٢	المطلب الثانى : شروط الأُعمل عند الأصوليين
٨٤	المبحث الثانى : شروط الحكم
٨٤	المطلب الاول : شروط حكم الأُعمل المذكورة فى فتح البارى
٨٥	المطلب الثانى : شروط حكم الأُعمل عند الأصوليين
٩٠	المبحث الثالث : شروط الفروع
٩٠	المطلب الاول : شروط الفروع التى ذكرها الحافظ ابن حجر فى الفتح .
٩٢	المطلب الثانى : شروط الفروع عند الأصوليين
٩٤	المبحث الرابع : شروط العلية
٩٤	تمهيد :
٩٤	المطلب الاول : شروط العلة التى ذكرها ابن حجر فى الفتح
١٠٣	المطلب الثانى : شروط العلة عند الأصوليين

الصفحة	الموضوعات
١٠٦	الفصل الرابع : اقسام القياس
١٠٧	تمهيد
١٠٨	المبحث الاول : اقسام القياس الواردة في الفتح
١٠٨	- القياس الجلى :
١١١	- قياس الدلالة
١١١	- قياس فى معنى الاصل
١١١	- قياس الشبه
١١٣	المبحث الثانى : القياس الفاسد
١١٣	الأمثلة على القياس الفاسد
١٦٣	المبحث الثالث : أقسام القياس عند الأصوليين
١٦٣	المطلب الاول : القسم الاول
١٦٣	- القياس الجلى
١٦٤	- القياس الخفى
١٦٤	المطلب الثانى : القسم الثانى
١٦٤	- قياس العللة
١٦٤	- قياس الدلالة
١٦٤	- القياس فى معنى الاصل
١٦٥	المطلب الثالث : القسم الثالث
١٦٥	- القياس القطعى
١٦٥	- القياس الظنى
١٦٦	المطلب الرابع : القسم الرابع
١٦٦	- قياس الشبه
١٦٦	- قياس الإزالة
١٦٦	- قياس السبر والتقسيم
١٦٧	- قياس الطرد
١٦٩	الخاتمة : ما يستخلص من الباب
١٧٢	المقدمة : الباب الاول : حجية القياس
١٧٣	

الصفحة	الموضوع
١٢٤	الفصل الأول : المذاهب في الحجية
١٢٥	المبحث الأول : المذاهب في حجية القياس كما وردت في الفتح
١٢٥	- مذهب الجمهور
١٢٦	- مذهب المنكرين
١٢٧	المبحث الثاني : المذاهب في الحجية عند الأصوليين
١٢٧	- المذهب الأول
١٢٧	- المذهب الثاني
١٢٧	- المذهب الثالث
١٢٨	- المذهب الرابع
١٢٨	- المذهب الخامس
١٢٩	- المذهب السادس
١٨٠	الفصل الثاني : أدلة المثبتين .
١٨١	المبحث الأول : أدلة المثبتين كما وردت في فتح الباري
١٨١	المطلب الأول : الأدلة من الكتاب
١٨٣	المطلب الثاني : الأدلة من السنة
١٨٥	المطلب الثالث : الأدلة من الإجماع
١٨٨	المطلب الرابع : الأدلة من المعقول
١٩٠	المبحث الثاني : أدلة حجية القياس عند الأصوليين
١٩٠	المطلب الأول : الأدلة من الكتاب
١٩٢	المطلب الثاني : الأدلة من السنة
١٩٤	المطلب الثالث : الأدلة من الإجماع
١٩٦	- الأدلة من المعقول
١٩٨	الفصل الثالث : شبه المنكرين
١٩٩	المبحث الأول : شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري
١٩٩	- الأدلة من الكتاب
٢٠٠	- الأدلة من السنة
٢٠١	- الأدلة من الإجماع

الصفحة	الموضوع
٢٠٢	- الأدلة من المعقول
٢٠٣	المبحث الثاني : شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول
٢٠٣	- الأدلة من الكتاب
٢٠٧	- الأدلة من السنة
٢٠٩	- الأدلة من الأجماع
٢١٢	- الأدلة من المعقول
٢١٥	الفصل الرابع : الرد على شبه المنكرين
٢١٦	المبحث الأول : الرد على شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري
٢١٦	- الرد على شبه التي استدلو بها من الكتاب
٢١٨	- الرد على شبه التي استدلو بها من السنة
٢٢٠	- الرد على شبه التي استدلو بها من الأجماع
٢٢٢	المبحث الثاني : الرد على شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول .
٢٢٢	- الرد على شبه المنكرين التي استدلو بها من الكتاب
٢٢٣	- الرد على شبه المنكرين التي استدلو بها من السنة
٢٢٤	- الرد على شبه المنكرين التي استدلو بها من الأجماع
٢٢٤	- الرد على شبه المنكرين التي استدلو بها من المعقول
٢٢٦	الخاتمة : تشمل مبحثين
٢٢٧	المبحث الأول : بيان المذهب الراجح
٢٣١	المبحث الثاني : ما يستخلص من الباب
٢٣٢	الباب الثالث : ما يجرى فيه القياس ومن له ان يقيس
٢٣٣	المقدمة
٢٣٥	الفصل الأول : القياس في جميع الأحكام الشرعية
٢٣٦	تمهيد
٢٣٧	المبحث الأول : في الأحكام الشرعية كما وردت في فتح الباري
٢٧١	المبحث الثاني : القياس في جميع الأحكام الشرعية عند الأصوليين
٢٧١	المذاهب :
٢٧١	١- المذهب الأول
٢٧١	٢- المذهب الثاني
٢٧١	٣- المذهب الثالث
٢٧٢	أدلة المذاهب :

الصفحة	الموضوع
٢٧٢	- أدلة المذهب الاول
٢٧٢	- أدلة المذهب الثانى
٢٧٣	- دليل المذهب الثالث
٢٧٣	- المذهب المختار
٢٧٥	الفصل الثانى : القياس فى الحدود والكفارات
٢٧٦	تمهيد :
٢٧٧	المبحث الاول : ما ذكره ابن حجر بشأن القياس فى الحدود والكفارات
٢٧٧	١- مذهب الجمهور —
٢٨٢	٢- مذهب الحنفية
٢٨٢	٣- الرأى الراجح
٢٨٥	المبحث الثانى : القياس فى الحدود والكفارات عند الأصوليين
٢٨٥	المطلب الاول : المذاهب :
٢٨٥	١- مذهب الجمهور
٢٨٥	٢- مذهب الحنفية
٢٨٦	المطلب الثانى : أدلة المذاهب :
٢٨٦	١- أدلة الجمهور
٢٨٧	٢- أدلة الحنفية
٢٨٨	مناقشة أدلة الحنفية
٢٨٩	المذهب الراجح
٢٩٠	الفصل الثالث : القياس فى الاسباب والشرايط
٢٩١	تمهيد
٢٩٢	المبحث الاول : القياس فى الاسباب والشروط عند ابن حجر
٢٩٢	أولا الاسباب :
٢٩٨	ثانيا : الشروط :
٣٠٢	المبحث الثانى : القياس فى الاسباب والشروط عند الأصوليين
٣٠٢	المطلب الاول : المذاهب
٣٠٢	المطلب الثانى : أدلة المذاهب

الصفحة	الموضوع
٣٠٢	- أدلة المذهب الأول
٣٠٣	- أدلة المذهب الثاني
٣٠٥	المطلب الثالث : المذهب المختار
٣٠٦	الفصل الرابع : القياس في المستثنيات
٣٠٧	تمهيد
٣٠٨	المبحث الأول : القياس في المستثنيات كما وردت في الفتح
٣١٣	المبحث الثاني : القياس في المستثنيات عند الأصوليين
٣١٣	المطلب الأول : المذاهب
٣١٤	المطلب الثاني : أدلة المذاهب
٣١٤	- أدلة المذاهب الأول
٣١٤	- أدلة المذهب الثاني
٣١٤	- أدلة المذهب الثالث
٣١٥	المطلب الثالث : المذهب المختار
٣١٦	الفصل الخامس : القياس في العقليات
٣١٧	التمهيد
٣١٨	المبحث الأول : القياس في العقليات عند ابن حجر
٣٢٩	المبحث الثاني : القياس في العقليات عند الأصوليين
٣٢٩	المطلب الأول : المذاهب
٣٢٩	- المذهب الأول
٣٢٩	- المذهب الثاني
٣٣٠	المطلب الثاني : الأدلة
٣٣٠	- أدلة المذهب الأول
٣٣٠	- أدلة المذهب الثاني
٣٣٠	المطلب الثالث : المذهب المختار
٣٣١	الفصل السادس : من له أن يقيس (شروط المجتهد)
٣٣٢	التمهيد
٣٣٣	المبحث الأول : شروط من له أن يقيس كما وردت في الفتح
٣٣٥	المبحث الثاني : شروط من له أن يقيس عند الأصوليين

الموضوع	الصفحة
الخاتمة : أهم ما يستخلص من الباب	٣٤٠
الخاتمة : نتائج البحث	٣٤٣
الفهارس :	٣٤٦
- الآيات	٣٤٧
- الأحاديث	٣٥٦
- الآثار	٣٦٦
- الأعلام	٣٧١
- المصادر والمراجع	٣٩٦
محتويات البحوث	٤١٣